

فام بيارك بالوفا عليه

جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بمكة المكرمة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
مسر عيسى

((المجلد الثالث))

كتاب الصلاة

من
الحاوي الكبير
٢٦٨٩ م

تأليف
أبي الحسن، علي بن محمد بن جيب الماوردي المتوفى سنة ٤٠٥ هـ
رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية لنيل درجة الدكتوراه في لفقه والأصول

تحقيق ودراسة

ياسين ناصر محمد بن عبد العزيز

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد بن عبد العزيز بن علي

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَبِذَلِكَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

باب — صَدَقَةُ الْعَرِيقِ

(١٧) بَابُ صَدَقَةِ الْوَرَقِ (١)

قال الشافعي : (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ (٢) عَنْ أَبِيهِ (٣)
أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
(لَيْسَ فِيمَا دُونِ خُمْسَةِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ (٤)) قال : وبهذا نأخذ الفصل (٥) .
أما زكاة الورق ، وهي الفضة ، فواجبة بالكتاب والسنة واجماع الامة .

- (١) الورق - الفضة . الفائق (٢٧٥ : ٣) ، ق م (٢٩٨ : ٣) ، وفي نسخة
الصحيح (١٥٦٤ : ٤) الورق : الدراهم المضروبة . وكذلك الرقة ،
والهاء عوض من الواو . وجمعه رقين . وفي الورق ثلاث لغات . ورق
مثل كتف . وورق مثل جلد . وورق مثل سيف . . . هـ . يتصرف
(٢) قال في تهذيب الاسماء (٣٥ : ٢) ت ٢٥ : عمرو بن يحيى بن عمار
ابن ابي حسن الانصاري المازني العدني التاجي ، روى عن ابيه
وعباد بن تميم وغيرهما . وروى عنه يحيى الانصاري وابوب واسبغ
جريح ومالك ، وغيرهم . قال ابو حاتم : هو ثقة . روى له البخاري ومسلم
تقريب التهذيب (٨١ : ٢) ت ٧٠٧ مات بعد الثلاثين ومائة . اسحاق
المطأ (ص ٣٣) ، تاريخ الدارمي (ص ١٣٨) ت ٤٥٦ ، تجريد
التمهيد (ص ١٠٩) ، الاحاديث (ص ٣٣٩) روى عنه مالك اربعة
احاديث احدها مرسل . تهذيب الكمال (١٠٥٥ : ٢) .
(٣) هو والد عمرو . وهو يحيى بن عمار بن ابي حسن سمع ابا سعيد
الخدري . وعبد الله بن زيد . وروى عنه ابنه عمرو ، والزهرى وغيرهما
وهو ثقة باتفاقهم . روى له البخاري ومسلم ، وجده ابو حسن صحابي
واسمه تميم بن عبد عمرو . تهذيب الاسماء (١٥٥ : ٢) ت ٢٤٥ ،
وفي التقريب (٣٥٤ : ٢) ت ١٣٨ ثقة من الثالثة . واسحاق المطأ
(ص ٤٢) ، تجريد التمهيد (ص ١٠٩ - ١١٠) ، تهذيب الكمال
(١٥١٣ : ٣) .
(٤) ب : اواق . ساقطة . الاصل - أ : اواقى .
(٥) المزني (ص ٤) . . . قال سمعت . . . قال : وبهذا نأخذ فاذا بلغ
الورق خمس اواق ، وذلك مائتا درهم بدراهم الاسلام . وكل عشرة
دراهم من دراهم الاسلام وزن سبعة مثاقيل ذهب بمثاقيل الاسلام
ففي الورق صدقة . . . هـ .
والام (٣٩ : ٢) .

أما الكتاب فقوله تعالى (خذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ) وقوله ١/٦٩
تعالى (وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ) وقوله تعالى (وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ
وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) الآية (٤)
والكز المراد بالاية : مالم يؤد زكاته ظاهراً كان او مدفوناً (٦)
اديت زكاته فليس بكز ظاهراً كان او مدفوناً (٨) وقد دللنا عليه اول الكتاب (٩)
وذكرنا خلاف ابن داود ، وابن جرير . (١٠)

وأما السنة : فما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : مامن
صاحب فضة ولا ذهب ، لا يؤدي حقها إلا جعلت له يوم القيامة صفائح ، ثم
أحمى عليها في نار تكوى بها جباهه ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة
حتى يقضى بين الناس ، فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار . (١١)

(١) أ ، هـ : فاما الكتاب .

(٢) ب ، ج ، هـ : تطهرهم . ساقطة . التوبة : ١٠٣ .

(٣) المعارج : ٢٤

(٤) التوبة : ٣٤

(٥) ب : ظاهرهما كان .

(٦) أ : واما .

(٧) ب : ظاهرهما كان .

(٨) ج ، هـ : (ساقط) .

(٩) تقدم (ص ١٤٤) اول كتاب الزكاة . وانظر مشكاة المصابيح ١٧٩٤

باب ما يجب فيه الزكاة . قال : متفق عليه . ومصنف عبد الرزاق

(٤ : ١٠٦) ، نيل الاوطار (٤ : ١٣٣) نقل قول أبي جوير الطبري .

(١٠) قال ابن داود : الكز في اللغة : المال المدفون ، سواء اديت

زكاته ام لا . قال وهو المراد بالاية . وقال ابن جرير الطبري

الكز المحرم بالاية : هو مالم ينفق منه في سبيل الله سبحانه فسي

الغزو والجهاد . ا . هـ . وقد بينت هناك ان ابن جرير لا يرد قول

الشافعي بل يقول بقول ابن عمر الموافق لقول الشافعي ثم رأيت كما

تقدم ان الشوكاني نقل في النيل كلام ابن جرير ان الكز : كل

شيء مجموع بعضه على بعض سواء كان في بطن الارض او في ظهروها .

(١١) الحديث صحيح . مسلم بشرح النووي (٧ : ٦٧) باب اثم مانع الزكاة

وشرح السنة للبخاري (٥ : ٤٨٠) باب وعيد مانع الزكاة . صحيح ابن

خزيمة (٤ : ١٠) باب ذكر بعض الوان عذاب مانع الزكاة ج ٢٧٩ .

- وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (في الرقة ربع العشر)^(١) وفي الرقة تأويلان : احدهما : انه اسم للفضة . قاله ابن قتيبة .
واستشهد بقول العرب (ان الرقين يغطى افن الافين)^(٢) .

(١) هـ : الرق .

(٢) حديث وفي الرقة ربع العشر .

البخارى . فتح البارى (٣ : ٣١٧) ح ١٤٥٤ باب زكاة الفهم . ونصه
وفي الرقة ربع العشر ، فان لم تكن الاتسعين ومائة فليس فيها شيء
الا ان يشاء ربها . وهو من حديث انس بن مالك والموطأ لمالك
(١ : ٢٥٠) صدقة الماشية وفيه (وفي الرقة اذا بلغت خمس اواق ربع
العشر) . والسنن الكبرى للبيهقي (٤ : ١٣٤) باب قدر الواجب في
الورق اذا بلغ نصابا . مسند الشافعي (ص ٨٠) وصحيح ابن خزيمة
(٤ : ٣٣) جماع ابواب صدقة الورق . والدارقطني (٢ : ١١٢) باب
زكاة الابل والفهم . ذكر حديثين بلفظ وفي الرقة ربع العشر
وابوداود (٢ : ٥٥) باب في زكاة السائمة . والاموال لابي حنيفة
(ص ٥٠٠) وقال النووي في المجموع (٦ : ٣) اما حديث (في الرقة
ربع العشر) فصحيح رواه البخارى من رواية انس . وانظر الدهان
لابن الاثير (٢ : ٤٥٤) ، وحسن الاثر (ص ١٩٨) .
وهو جزء من حديث الصحيفة المتقدم اول صفة زكاة الابل .

(٣) أ ، ج ، هـ : انه اسم .

(٤) هذا مثل عربي .

ان الرقين يغطى افن الافين .

ذكره بهذا اللفظ ابن قتيبة في غريب الحديث (١ : ١٨٧) وقسما
ان الرقين جمع رقة مثل عزيز وعزين - يريد - ان المال يغطى على
الصوب . غريب الحديث تأليف ابن قتيبة عبد الله بن مسلم . تحقيق
الدكتور عبد الله الجبوري ط ١ / سنة ١٣٩٧ هـ مطبعة الحائري
بفداد . وذكره الزمخشري في المستقصى من امثال العرب (٢ : ٣٧٢)
ط ١ / مطبعة مجلس دائرة المعارف المشاعية بحيدر اباد الدكن
الهند ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م بلفظ وجدان الرقين يغطى افن الافين .
قال جونقصان العقل . يضرب في مدح الخفي ومافيه من ستر ميسوب
صاحبه . قال شامة السدوسي الطويل : الارب ملات يجر لسانه
نقى عنه وجدان الرقين الفطاه .

قال الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف المشاعية =

(١)
لا شاهد فيه .

= وان فيه من الاباريق كعدد نجوم السماء اخرجته البخارى ومسلم . ا . هـ
انظر البخارى كتاب الرقاق . عمدة القارى (٢٣ : ١٣٩) باب فى
الحوض ح ١٦١ .

وصحيح مسلم . مسلم بشرح النووى (١٥ : ٥٣) باب اثبات حوض نبيينا
صلى الله عليه وسلم وصفاته . ذكر احاديث كثيرة . منها حديث عن
ثوبان . قال فى آخره . . . وفيه ميزابان يمدانه من الجنة احدهما
من ذهب والاخر من ورق . ا . هـ . وذكر حديث انس بن مالك عن
احاديث بلفظ حديث ابن ماجة .

(١) لم اجد كلام ابن قتيبة ولكن ذكر صاحب البحر الزخار (٣ : ١٤٨) ذلك
فقال : والرقعة والنقد يعم المضروب منهما . والتبر لما لم يضرب منهما
وقال النووى فى المجموع (٦ : ٣) والرقعة بتخفيف القاف وكسر الراء هى
الورق . وهو كل فضة . وقيل الدراهم خاصة . وقال : واما قسول
صاحب البيان قال اصحابنا : الرقعة هى الذهب والفضة ، فغلب
قاحش ، ولم يقل اصحابنا ، ولا اهل اللغة ولا غيرهم ان الرقعة تطلق على
الذهب بل هى الورق . ا . هـ .

وفى النهاية لابن الاثير (٢ : ٢٥٤) قال فى حديث الزكاة (وفى
الرقعة ربع العشر) . . . يريد الفضة والدراهم المضروبة منها . ا . هـ .
وفى الاموال لابي عبيد (ص ٥٤٢) ح ١٢٩٠ كلام جيد خصص الرقعة
بالفضة المضروبة .

اقول : اذا لاحظنا ما كتب اعلاه مع مقاله الماوردي . وما تقدم مسن
كلام الصحاح والقاموس المحيط عن الورق نجد ان الرقعة اسم للفضة
فقط . وليست اسما للذهب والفضة كما فى التأويل الثانى الذى صححه
ثعلب .

والحديث الذى ساقه الماوردي (يرى فيه اباريق الذهب والفضة)
لا يصلح دليلا للتأويل الثانى لعدم وجود كلمة ورق . او رقعة فيه
وقول الماوردي : وما ذكره ابن قتيبة لا شاهد له . لا ارى له وجهاً
لان المثل (ان الرقعين يغطى افن الافين) هو من كلام العرب ودليل
قوى للكلام الذى قاله ابن قتيبة . مع العلم ان طمء اللغة قد فسروا
(الرقعين) بمثل ما فسر ابن قتيبة . ولعل الصواب . ومقاله ثعلب
لا شاهد له اوانه قد اختلط التأويلان فكتب احدهما مكان الاخر .
والله اعلم .

واما الاجماع ^(١) فهناك في خاصة اهل العلم . وعامة اهل الملـ^(٢)
لا يختلفون فيه كاجماعهم على الصلوات الخمس .

(١) نقل الاجماع ابن حزم في المحلى (٥ : ٥٩) ، وفي مراتب الاجماع (ص ٣٤) واتفقوا . ونيل الاوطار (٤ : ١٥٥) وهو مجمع عليه . والبحر الزخار (٣ : ١٤٨) والنووي في شرح مسلم (٧ : ٤٨) وابن قدامة في المغنى (٣ : ٣٥) ، والافصاح (١ : ١٣٩) واجمعوا . والاموال لابي عبيد (ص ٥٠١) لا اختلاف فيه بين المسلمين .

(٢) الملة : الشريعة والدين ق م (٤ : ٥٣) ، المختار (ص ٦٣) وفي الفرق اللغوية (ص ١٨١) ان الملة اسم لجملة الشريعة . والدين اسم لما عليه كل واحد من اهلها . فيقال فلان حسن الدين . ولا يقال حسن الملة . وانما يقال هو من اهل الملة . وفي (ص ١٨٣) الملة كالشريعة الا في شئ بسيط . ذلك ان الشريعة تدل على كسرة الاخذ في الشئ ، والملة تدل على الاستمرار في الشئ .

فاذا ثبت وجوب زكاة الورق ، فلا زكاة فيما دون خمس أواق لرواية
 ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لَيْسَ فِيْهَا
 دُونُ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ)^(٢) .
 (روى ابو الزبير عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لَيْسَ فِيْهَا دُونُ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ)^(٣) .
 فاذا ثبت ذلك فالأوقية اربعون درهما . فتكون البخسة الاواقية
 مائتي درهم من ضرب الاسلام التي كل عشرة منها سبعة بمثاقيل الاسلام^(٤) .
^(٥)

(١) ب ، ج : خمسة .

(٢) تقدم الحديث (ص ٢٠٤) .

(٣) هـ : روى .

(٤) الحديث صحيح . مسلم بشرح النووي (٥٣ : ٧) كتاب الزكاة . سنن
 ابن ماجه (٥٧١ : ١) ح ١٧٩٣ ، وتحفة الاحوذى (٢٦٢ : ٣) سنن
 الترمذى (١٦ : ٣) (٣) باب ماجاء فى زكاة الذهب والورق ح ٦٢٠
 و (٢٢ : ٣) ح ٦٢٦ ذكر حديث ابي سعيد . وقال : وفى الباب عن
 ابي هريرة وابن عمر ، وجابر . وعبد الله بن عمرو . هـ .
 وانظر نصب الراية (٣٨٤ : ٢) .

(٥) الاواقى . جمع اوقية . بضم الهمزة وتشديد الياء . والجمع يشدد
 ويخفف . مثل اثنية واثافى . واثاف . . . وكانت الاوقية قديما عبارة عن
 اربعين درهما . والنوى بشرح مسلم (٥١ : ٧) والصحاح للجوهري
 مادة (وقي) (٢٥٢٧ : ٦ - ٢٥٢٨) والاوقية فى الحديث اربعون
 درهما وكذلك كان فيما مضى . فاما اليوم فيما يتعارفها الناس ويقدر
 عليها الاطباء ، فالأوقية عندهم وزن عشرة دراهم وخمسة أسباع درهم .
 والفائق (٧٤ : ٤) وهى اربعون درهما وهى افحولة من وقيت لان المال
 مخزون مصون . اولانه يقى البؤس والضر . هـ . ابو صيد فى غريب
 الحديث (١٩١ : ١) .

(٦) ب : قلنا قبل .

(٧) قال النووى فى المجموع (٥ : ٦) وشرح مسلم (٥٢ : ٥) : واجمع اهل
 الحديث والفقه وائمة اهل اللغة على ان الاوقية الشرعية ، اربعون =

= درهما . وهى اوقية الحجاز . قال القاضى عياض : ولا يصح ان تكون الاوقية والدراهم مجهولة فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم وهو يوجب الزكاة فى اعداد منها . ويقع بها البياعات والانكحة . كما ثبت فى الاحاديث الصحيحة . قال : وهذا يبين ان قول من زعم ان الدراهم لم تكن معلومة الى زمان عبد الملك بن مروان وانسائه جميعها برأى العلماء ، وجعل كل عشرة وزن سبعة مثاقيل بـل ووزن الدرهم ستة دنانيق ، قول باطل . وانما معنى ما نقل فى ذلك انه لم يكن منها شىء من ضرب الاسلام . وعلى صفة لا تختلف بـل كانت مجموعات من ضرب فارس والروم . وصغارا وكبارا . وقطع فضة غير مضروبة ولا منقوشة ويمنية ومغربية ، فأوا صرفها الى ضرب الاسلام ونقشه وتصييرها وزنا واحدا لا يختلف . واعيانا لا يستغنى فيها عن الموازين ، فجمعوا اكبرها واصغرها ، وضربوا على وزنهم . قال القاضى : ولا شك ان الدراهم كانت حينئذ معلومة ، والا فكيف كانت تعلق بها حقوق الله تعالى فى الزكاة وغيرها ، وحقوق العباد ولهذا كانت الاوقية معلومة .

وقال اصحابنا : اجمع اهل العصر الاول على التقدير بهذا الوزن المعروف . وهوان الدراهم ستة دنانيق وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل . ولم يتغير المقياس فى الجاهلية ولا الاسلام . اهـ . وانظر ارشاد المحتار فى معرفة الدرهم والدينار . مخطوطة تأليف العلامة تقي الدين عمر بن محمد جعمان . وقد بين فيها الدرهم بالشعير والقيراط والمثقال . فقال : درهم الاسلام هو الثقل خمسة شعيرة وخمسا شعيرة على المشهور . واما المثقال وهو الدينار فاثنتان وسبعون شعيرة . وقد ضبطوا ذلك بضابطين . احدهما ان كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم . والثانى : انك متى زدت على الدرهم ثلاثة اسباع صار هو المثقال . وان نقصت من الدينار ثلاثة اعشاره كان هو الدرهم . ثم ذكر اختلاف العلماء المتقدمين والمتأخرين ونقل عن صاحب البيان والشامل . ثم اوضح ان الخلاف طاعد الى كبر القيراط وصغره .

وانظر الام (٣٩ : ٢) ، اعانة الطالبين (١٥٠ : ٢) بين ان الاوقية اربعون درهما بالنصوص المشهورة والاجماع . وذكرها بالريال . وانظر تفاصيل اكثر عن الدرهم الاسلامى فى كتاب الدرهم الاسلامى المضروب على الطراز الساسانى تأليف ناصر السيد محمود النقشبندى =

يدل على ذلك خبران .

احدهما : مروى عن عائشة رضى الله عنها قالت : ما زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم في صداق أحد من نسائه على اثني عشر أوقية ونشئ . أتدرون ما النش ؟ النش : نصف أوقية عشرون درهما .

= مطبعة الحكومة . ذكر اصل كلمة الدرهم وأنواعه وأوزان كل وقد صور العلامة السدھي سنة ١٢٥٦ هـ مقدار النصاب بالعمولات المستعملة في مصر وغيرها . انظر شرح اسهل المسالك (ص ٨٨) . وانظر ابن الرقعة في كتابه الايضاح والتبيان في معرفة المكسب والميزان . بتحقيق الاستاذ الدكتور محمد الخاروف . ذكر المؤلف جميع الوحدات الكيلية والوزنية . وقد حدد ولخص المحقق الاوزان الشرعية بالاوزان الحالية فقال :

الاوقية الشرعية لوزن الفضة : ١١٩ غراما .
والدرهم الشرعي وزن النقد الفضة : ٢٩٧٥ غراما . ا . هـ
فعلى هذا يكون نصاب الفضة ٥٩٠ غراما .
(١) يستعمل احد للذكر . وقد يستعمل للانشى على حد قوله تعالى
(لستن كأحد من النساء) الاحزاب : ٣٢ .

(٢) ب : اثنا .

(٣) ج : النش . ساقطة .

(٤) روى هذا الحديث الشافعي من طريق ابى سلمة قال : سألت عائشة رضى الله عنها ما كان صداق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قالت كان صداقه لأزواجه اثني عشر أوقية ونش . قالت : تدري ما النش ؟ قلت : لا . قالت : نصف أوقية . فتلك خمسمائة درهم . فهذا صداق النبي صلى الله عليه وسلم لأزواجه . قال ابن حجر : هذا حديث صحيح . في مسلم . والنسائي . وابى داود . وابن ماجه . ا . هـ . توالى التأسيس بمعالى ابن ادريس . مخطوطة ضمنية المجموعة ١٠٦ (ص ٣٤٣) ، صحيح مسلم (٩ : ٢١٥) ابو داود (٢ : ٢٣٤) ح ٢١٠٥ سنن الدارمي (٢ : ١٤١) ، البيهقي (٧ : ٢٣٣) ، شرح السنة للبخاري (٩ : ١٢٣) ثم نقل من ابن العربي : ان النش النصف من كل شيء . ونش الرقيق نصفه . ا . هـ . وابن ماجه (١ : ٦٠٧) ح ١٨٨٦ ، الفائق في غريب الحديث (٣ : ٤٢٨) ذكر الحديث وقال : كأنه سمي (النش) لقلته وخفته من الشفشة وهي التحريك ، والخفة . والحركة في واحد . وانظر احكام الاحكام لابن النقاش ورقة ٨٥/أ ، مخطوطة في شترتي بايرلندا رقمها ٥٠٥٨ .

والخبر الآخر، رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لَيْسَ فِيْهَا دُونُ خَمْسِ دِينَارٍ (١) مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ وَلَا فِيْهَا دُونُ عَشْرِينَ دِينَاراً مِنَ الذَّهَبِ صَدَقَةٌ وَلَا فِيْهَا دُونُ مِائَتَيْنِ دِينَارٍ مِنَ السُّورِقِ صَدَقَةٌ) (٢).

وحكى عن المَفرَبِي (٣) وبشر المَريسي (٤) أن الاعتبار بمائتي درهم عددا لا وزنا، حتى لو كان معه (مائة درهم عددا وزنها مائتا درهم، لم تجب عليه

-
- (١) ب : ذود . ساقطة .
 (٢) الحديث ضعيف . تلخيص الحبير (٣ : ٦) ، الدارقطني (٩٣ : ٢) ،
 الاموال لابي عبيد (ص ٥٠) ، المحلى لابن حزم (٦٩ : ٦) قال
 انه صحيفة مرسلة . ورواه ابن ابي ليلى وهو سى الحفظ . ا . هـ .
 نصب الراية (٢ : ٣٦٩) .
 (٣) المَفرَبِي (٢١٩ - ٣٠٢) .
 هو سعيد بن محمد بن صبيح بن الحداد المَفرَبِي . المالكي
 ابو عثمان . فقيه ، لغوي ، محدث . قوى الحجة في علوم الدين
 واللغة . وكان يذم التقليد . وكان كبير الرد على اهل البدع
 والمخالفين للسنة صنف توضيح مشكل القرآن ، والاُمالي ، والمقالات
 والاستواء ، وعصمة النبيين .
 الاعلام (٣ : ١٥٤) ، معجم المؤلفين (٤ : ٢٣٠) ، انباء السـرواة
 (٢ : ٥٣) ، بغية الوعاة (ص ٢٥٧) . ا . هـ . وفي ذمه للتقليد سماء
 في نيل الاوطار (٤ : ١٥٥) ، البحر الزخار (٣ : ١٤٩) بالمَفرَبِي
 الظاهري . ونقل عنه قوله .
 (٤) المَريسي . بفتح الميم وكسر الراء المهملة بعدها المثناة التحتية
 في آخره سين مهملة . نسبة الى مريس قرية بمصر . وهو بشر بن
 غياث بن ابي كريمة بن عبد الرحمن . العدوي مولا هم . ابو عبد الرحمن
 البغدادي المعتزلي . ادرك مجلس ابي حنيفة ، واخذ عن ابي يوسف
 ولازمه وبرع حتى صار في اخص اصحابه . ورعا زاهدا . لكن رغب
 الناس عنه لاعتزاله . كان ابو يوسف يذمه ويحرض عنه . له آراء غريبة
 كقوله بجواز اكل الحمار . ولد سنة ١٣٨ ومات سنة ٢١٨ . صنف
 التوحيد ، والمعرفة ، والوعيد ، والارجاء ، والرد على الخوارج . الفوائد
 البهية (ص ٥٤) ، الاعلام (٢ : ٢٨) ، معجم المؤلفين (٣ : ٤٦) لسان
 الميزان (٢ : ٢٩) ، ميزان الاعتدال (١ : ١٥٠) ، الجواهر المضيئة =

الزكاة . ولو كان معه ^(١) مائتا درهم عددا ووزنها مائة درهم ، وجبت عليه الزكاة وهذا جهل بنص الاخبار واجماع اهل ^(٢) الاعصار ^(٣) . وما تقتضيه مبرة الزكوات ^(٤) .

- == (١ : ١٦٤) ، نقل في نيل الاوطار (٤ : ١٥٥) قوله والمجموع
(٦ : ١٩) نقله عن الحاوي وغيره .
(١) ب : (ساقط) وانظر لقول المغربي والمريسي حلية العلم
(٣ : ٧٧) .
(٢) غير ه : اهل . ساقطة .
(٣) قال في البحر الزخار (٣ : ١٤٩) : والعبرة بالوزن فيهما - الذهب والفضة - عند العترة والشافعية والحنفية ، اذ هو اضبط (المغربي) من الظاهرية ، بل العدد ، لظاهر الخبر (وهو قوله مائتي درهم) قلنا : جرى على العرف . والوزن معيار لهما اجماعا .
(٤) لما تقدم قريبا من ان الدراهم متفاوتة الوزن . فكيف يعتبر عددها مع تباينها . قال في شرح اسهل المسالك في مذهب الامام مالك (ص ٨٨) : والحاصل ان النصاب لا ينضبط بالعدد لاختلاف الوزن باختلاف الازمان وكبر المضروب المتعامل بها وصغره . . ا هـ .
انظر للمسألة : التنبيه (ص ٤١) ، الام (٢ : ٣٩) ، المذهب والمجموع (٦ : ٢) وما بعدها ، الوجيز والرافعي (٦ : ٢) وما بعدها ، الاقسام والخصال (ص ١٧ ب) : والورق خمس اواق مضروب ، الاحكام السلطانية (ص ١١٩) ، التحفة وحواشيتها (٣ : ٢٦٣) ، معنى المحتساج (١ : ٢٨٩) ، نهاية المحتاج (٣ : ٨٤) ، شرح ابن قاسم وحاشية الباجوري عليه (١ : ٢٨٣) وذكر نصاب الفضة بالعملة المختلفة الموجودة في زمانه ، والجلال المحلي وحاشيته (٢ : ٢٢) ، وحاشية بجيرمي على شرح منهج الطلاب (٢ : ٢٧) والمزاد مائتين يقيننا خالصة .



سَأَلَةٌ (١٢٢)

قال الشافعي : (وَلَوْ كَانَتْ مَعَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ . تَنْقُصُ حَبَةً ^(١) ، أَوْ أَقْلَ ^(٢) ، ١/٧٠ . وَتَجُوزُ ^(٣) جَوَازَ الْوَازِنَةِ ، أَوْ لَهَا ^(٤) فَضْلٌ عَلَى الْوَازِنَةِ غَيْرَهَا ^(٥) ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ أَرْبَعَةُ أَوْ سَقِي بَرْدِي ^(٦) خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ وَسَقِي غَيْرَهُ لَمْ يَكُنْ فِيهَا زَكَاةٌ ^(٧) . ^(٨) .
وهذه المسألة تشتمل على فصلين .

أحدهما : ان يكون ورقة ينقص عن المائتين ، ولقلة نقصانها تجوز جواز المائتين كأنها تنقص بحبة أو حبتين ، فهذه لازكاة فيها ، سواء كانت تنقص ^(٩) في جميع

(١) قال محقق كتاب الايضاح والتبيان في معرفة المكيل والمُسْتَمِيزَان (ص ٥٠ - ٥١) : الحبة : وحدة الوزن الصغيرة التي هي مسنن اجزاء كل من الدينار ودرهم النقد ودرهم الكيل ومثقال الكيل . وهي صنجة يوزن بها الذهب والفضة والاحجار الكريمة كالماس واللؤلؤ . وهي قبل الاسلام . . . " وقد اجمع فقهاء الحنفية على ان الدينار مائة حبة من حب الشعير وان الدرهم سبعون حبة اما فقهاء الشافعية والحنابلة والمالكية فقد اجمعوا على ان الدينار اثنتان وسبعون حبة شعير والدرهم خمسون حبة واربعة اعشار الحبة .
وفي (ص ٨٦) الحبة الشرعية من الدينار الشرعي ٥٩ ر . ، ومسنن درهم النقد الشرعي ٥٨ ر . ، ومن المثقال الشرعي ٦٢ ر . ١ هـ والمراد بالحبة كما قال السيد البكري في حاشية لطيفة الطالبين (٢ : ١٥١) والمثقال : ثنتان وسبعون حبة شعير متوسطة لسم تقشر ، وقطع من طرفيها مادي وطال .

(٢) أ : أو أقل . ساقط .
(٣) أي تسوغ وتحتل . ق م (٢ : ١٧٦) ، الصحاح (٣ : ٨٧١) مسادة (جوز) .

(٤) ب : ولها .
(٥) حال من الوازنة .

(٦) تقدم انه التمر الجيد ق م (١ : ٢٨٧) .

(٧) ب : فيه .

(٨) المزني (ص ٤٩) ، الام (٢ : ٣٩) خير من مائة وسق لون لم يكن فيها الزكاة . وفي ق م (٤ : ٢٧٠) اللون : الدقل من النخل .

(٩) ب : (ساقط) .

(١) وفي بعضها دون بعض .

وقال مالك : (٣) اذا نقصت هذا القدر ففيها الزكاة ، لانها في

(١) ب : وفي .

(٢) قال الطبري (٣ : ٥٣ أ) هذا مذهبنا وبه قال ابو حنيفة واحمد بن

حنبل . وقال مالك : وذكره وادلته ثم ادلة الشافعية . ١٠ هـ

والمجموع (٦ : ٧) قال : قال اصحابنا : فلو نقص عن النصاب حبة

او بعض حبة ، فلا زكاة . بلا خلاف عندنا . وان راج رواج السوان

وزاد عليه لجودة نوعه . هذا مذهبنا . وبه قال جمهور العلماء

ثم ذكر قول مالك ورد عليه .

والوجيز وشرحه (٦ : ٧) وشرح منهج الطلاب وحاشية بجيرمي

(٢ : ٢٨) قال بجيرمي مالم يخلصه : ان مفهوم العدد لا يؤخذ به

الا على رأى ضعيف في الاصول . فقول الشارح لا زكاة في

دون النصاب غير مأخوذ من قوله . وفي مائتي درهم فضة فاكثر . بل

من قوله صلى الله عليه وسلم ليس في اقل . الخ وليس فيما دون . .

ونهاية المحتاج وحاشية شبراملسي (٣ : ٨٤) ، التحفة وحواشيها

(٣ : ٢٦٣) تحديدا . فلو نقص في ميزان . وتم في آخر فلا زكاة

للك والشك والروضة (٢ : ٢٥٦) واعانة الطالبين (٢ : ١٥١) .

اما اذا كانت تنقص في بعض الموازين وتتم في بعض ففي المجموع

وجبهان . حكاهما امام الحرمين والرافعي اصحابهما . وبه قطع

المحاملي والمباردي والبندنجي وآخرون : لا تجب للشك في بلوغ

النصاب والاصل عدم الوجوب وعدم النصاب . والثاني : تجب . وهو

قول الصيدلاني . حكاه عنه امام الحرمين وغلط فيه . وشنع عليه وبالغ

في الشناعة . وقال : الصواب لا تجب للشك في النصاب . المجموع

(٦ : ٨) ، الرافعي (٦ : ٧) ، وانظر كلام امام الحرمين في كتابه

نهاية المطلب (٣ : ٢١٩ / أ) .

(٣) قال في حلية العلماء للشاشي (٣ : ٧٧ - ٧٨) .

وقال مالك : اذا نقص نصاب الدراهم نقصانا يسيرا . يجوز جـواز

الوازنة وجبت فيه الزكاة وحكى عن محمد بن مسلمة من اصحابه . انها

اذا نقصت ثلاثة دراهم وجبت فيها الزكاة .

وروي عن احمد نحو قول مالك .

وروي عنه ايضا انها اذا نقصت دانقا ، او دانقين ، وجبت الزكاة . =

معاملات الناس تجوز جواز المائتين (١) . وهذا غلط

لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده من قوله صلى الله عليه وسلم
(وَلَا فِيمَا دُونَ مِائَتِي دِرْهَمٍ مِنَ الْهَرَقِ صَدَقَةٌ) (٢) .

وقد روى علي بن ابي طالب عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (هَاتُوا لِي رُبْعَ الْعَشْرِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ، وَدِرْهَمًا وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ حَتَّى تَتَمَّ مِائَتِي دِرْهَمٍ) (٣) .

ولان نقصان المزكى عنه ، يوجب سقوط الزكاة فيه كسائر النصب . (٤)

وما قاله من جوازها بالمائتين ، فيفسد من وجوه .

منها : ان اخذها بالمائتين على وجه المسامحة ، لوقام مقام

المائتين لوجب مثله في النصب . وفيما يخرج من حق المساكين .

ولقيل (٥) اذا اخرج خمسة الاحبة ، اجزاء لانها تقوم مقام الخمسة

ولقيل في الربا (٦) اذا باع درهما بدرهم الاحبة جاز ، لانه يقوم مقام الدرهم .

وفي اجماعنا واياء على فساد هذا (٧) كله دليل على فساد قوله . ٧/ب

وحكى عن عطاء ، وطاوس انهما قالان نصاب الذهب محض بالفضة

فيعتبر ان يبلغ قيمته مائتي درهم . حتى لو كان منه خمسة عشر مثقالا من

الذهب قيمتها مائتي درهم وجبت فيها الزكاة . وان كان معه

عشرون مثقالا تساوى دونه مائتي درهم فلا زكاة .

(١) الموطأ . تنوير الحوالك (١ : ٢٤٢) فان كانت تجوز جواز الوازنة

رايت فيها الزكاة دنانير كانت او دراهم . قوانين الاحكام الشرعية

(ص ١١٢) ، الاشراف على مسائل الخلاف (١ : ١٧٤) ، الخرشى

وحاشية عدوى (٢ : ١٧٨) ، الخطاب والمواق (٢ : ٢٩٤) ، الشرح

الصغير والبلغة (١ : ٢١٨) ، المحلى لابن حزم (٦ : ٦٦) ، كتاب

التلقين (ص ٢٥ ب) .

(٢) تقدم (ص ١٠٢٣) . ضعيف ولو استدل بحديث ابي سعيد لكان اولى .

(٣) تقدم (ص ٧٤٠) . وهو حديث حسن . صحيح ابن خزيمة (٤ : ٣٤)

تحفة الاحوذى (٣ : ٢٤٩) ، المحلى لابن حزم (٦ : ٥٩) .

(٤) ب ، ه : ولا نقصان .

(٥) ه : ولعل . ب : ولقيل اذا خرج .

(٦) ه : ولعل في الزيادة .

(٧) الاصل - أ : هذا . ساقطة . ب : هذا كله دليل على فساد كله دليل .

والفصل الثاني : ان يكون ورقه يفتق عن المائتين ، وهي لجودتها
تؤخذ بالمائتين ، كأنها تنقص عشرة . وقيمتها لجودة^(١) جوهرها مزيد عشرة
فلازكاة فيها ، لنقصان وزنها عن المائتين .^(٢)
وقال مالك : فيها الزكاة ، لأنها تقوم مقام المائتين .^(٣)
وما ذكرنا في الفصل الاول ، كاف في الدلالة عليه والافساد لقوله .

-
- (١) ب : لجودة . ساقطة .
(٢) نقل المسألة الطبري (٣ : ٥٣ ب) وانظر المصادر السابقة .
(٣) عبارة البخاري في الاشراف (١ : ١٧٤) اذا كان معه عشرة
دينارا تنقص نقصانا يسيرا تجوز به جواز التامة ففيها الزكاة . فهذه
العبارة تشمل ما اذا كان النقصان بالعدد - يسيرا يتسامح فيه
وكذا بالوزن ، لكن عبارة الماوردي كأنها تنقص عشرة . لم يقل بها
المالكية . لان هذا القدر كبير . ففي الموطأ (١ : ٢٤٢) مع التنوير
قال مالك : ليس في عشرين دينارا ناقصة بيعة النقصان زكاة ، فان
زادت حتى تبلغ زيادتها عشرين دينارا وازنة ففيها الزكاة . وليس
فيما دون عشرين دينارا عينا زكاة . وذكر مثل ذلك في الفضة . ١ . هـ
فنقصان عشرة من مائتين لا يعد يسيرا ولا يتسامح الناس فيه .

مسألة (١٢٣)

قال الشافعي : (وَلَوْ كَانَتْ لَهُ وَرَقٌ رَدِيْقَةٌ ، وَوَرَقٌ جَيِّدَةٌ ، أَخَذَ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِقَدَرِهَا) ^(٣) وهذا صحيح إذا كانت ورقه مختلفة الجنس ، فكأن بعضها جيدا ، وبعضها رديا وكلاهما فرضه ^(٤) ضم الجيد الى الرديء كما يضم جيد التمر الى رديءه ، واخذت الزكاة من كل واحد منهما بحسابه لتمييزه ^(٥) . فان اخرج زكاة الكل من جيده كان اولي ^(٦) . وان اخرج زكاة الكل من رديئه اجزا من ذلك ما قابل الرديء ، وكان فيما قابل الجيد وجهان ^(٨) .

- (١) المراد بالجودة : النعومة والصبر على الضرب ونحوهما . والمراد بالرديء : الخشونة والتفتت عند الضرب . المجموع (٦ : ٨) .
- (٢) ب : منها وكذا المطبوع .
- (٣) المزني (ص ٤٩) ، الام (٢ : ٣٩) ، الطبري (٣ : ٥٣ ب) .
- (٤) ه : فذه . وهي مفهومة من قوله : اذا كانت ورقه . والمراد بقوله وكلاهما فرضه : اي اذا ضما كمل بهما نصاب . احتراز بهذا عما اذا كان جميعهما لا يتم بهما نصاب فلا يضا .
- (٥) ه : لتمييزه .
- (٦) ب : فان خرج .
- (٧) الام (٢ : ٣٩) ، الطبري (٣ : ٥٣ ب) ، المجموع (٦ : ٨) ، المسألة الرابعة والسابعة . وانظر المذهب والوجيز والرافعي (٦ : ٧) وما بعدها . ونهاية المحتاج (٣ : ٨٥) ، التحفة وحواشيه (٣ : ٢٦٨) ، مغنى المحتاج (١ : ٣٨٩) ، فتح المغيث واعانة الطالبين (٢ : ١٥١) وما بعدها .
- (٨) قال الرافعي (٦ : ١١) : وان اخرج الرديء عن الجيد ، المشهور المنع . وروى الامام عن الصيدلاني الاجزاء . وضطأه فيه ، وقيل النووي (٦ : ٨) في المسألة السابعة : اذا كان الذهب او الفضة الذي وجبت فيه الزكاة كله جيدا ، اخرج جيدا منه او من غيره . فان اخرج دونه معيبا او رديئا او مفشوشا ، لم يجزئه . هكذا قطع به الاصحاب في كل الطرق . وحكى الرافعي عن الصيدلاني : انه يجوز . قال : وهو غلط . وحكاه عنه امام الحرمين فيما اذا كان =

احدهما : يكون متطوعا به ، وعليه اخراج الجيد مستأنفا .
والوجه الثاني : يجزئه . ويخرج قيمة ما بينهما ذهباً^(١) كما لو اخرج
أرد^(٢) الصنفين من الحقائق وبنات اللبون اخرج نقص ما بينهما وربما . والله
اعلم .

= البعض جيداً والبعض رديئاً ، فاخرج الجميع رديئاً . قال الصيدلاني
يجزيه مع الكراهة . قال الامام : وهذا عندي خطأ محض صريح . اذا
اختلفت القيمة ، فالصواب ماسبق ، انه لا يجزيه بلا خلاف .
قال : وهل له استرجاع المعيب والردى؟ والمغشوش؟ فيه وجهان
او قولان مشهوران محكيان في الحاوي والشامل والمستظهر^١ .
والبيان وغيرهم عن ابن سريج (احدهما) ليس له الرجوع ، ويكـ
متطوعا لانه اخرج المعيب في حق الله تعالى ، فلم يكن له استرجاعه
كما لو لزمه عتق رقبة سليمة فاعتق معيبة فانها تعتق ولا يجزيه
ولا رجوع له بلا خلاف . (والثاني) له الرجوع . وهو الصحيح باتفاق
الاصحاب . لانه لم يجزئه من الزكاة ، فجاز له الرجوع . كما لو عجل
الزكاة ف تلف ماله قبل الحول . قال صاحب الشامل : وهذا ينبغي
ان يكون اذا بين عند الدفع كونها زكاة هذا المال بحينه . فان
اطلق ، لم يتوجه الرجوع . وجزم صاحب المستظهر^٢ بهذا الوجه
الذي ذكره صاحب الشامل . ا . هـ ثم ذكر كيفية الاسترجاع .
وانظر المستظهر^٣ (٧٩ : ٣) ذكر وجهي ابن سريج . وانظر
للاسترجاع نهاية المحتاج (٨٥ : ٣) واعانة الطالبين (١٥١ : ٢) ،
قليوبي (١٧ : ٢) ، الافصاح (١٤٠ : ١) بين الخلاف .
(١) لانه يقوم الورق ، فلا يقوم بورق بل يقوم بذهب .
(٢) ب : ادى . هـ : ادنى .

ب/٧٠

سألة (١٢٤)

قال الشافعى : (وَأَكُوهُ لَهُ الْوَرَقَ الْمَغْشُوشَ لثَلَاثِ غَرَبَةٍ أَحَدًا)^(١) .
 أما ضرب الورق المغشوش فيكره للسلطان وغيره . لقوله صلى الله
 عليه وسلم (مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا)^(٢) . ولما فيه من افساد النقود ، وفـسـاد^(٣) الورق^(٤) .

(١) المزنى (ص ٤٩) ، الام (٣٩:٢) ، الطبرى (٥٣:٣) وفى ب: واكوه الزكاة له الورق .

(٢) الطبرى (٥٣:٣) ، الرافعى (١٣:٦) ، الام (٣٩:٢) ، المجموع (١٠:٦) ، نهاية المحتاج (٨٦:٣) ، الروضة (٢٥٨:٢) ، التحفة وحواشيتها (٢٦٧:٣) ، مغنى المحتاج (٣٩٠:١) ، حاشية جترمى على المنهج (٢٨:٢) ، الباجورى على ابن قاسم (٢٨٤:١) (٣) ب ، ج ، هـ : عليه السلام .

(٤) الحديث صحيح متفق عليه .

البخارى فتح البارى (٢٣:١٣) الفتن . باب قول النبى صلى الله عليه وسلم من حمل علينا السلاح فليس منا .

مسلم بشرح النووى (١٠٨:٢) كتاب الايمان . باب قوله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا . عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من حمل علينا السلاح فليس منا . ومن غشنا فليس منا . ١. هـ وذكر البخارى بعض الحديث . وهو من حمل علينا السلاح فليس منا . وانظر (١٩٢:١٢) فتح البارى .

مسند الامام احمد (٥٠:٢) ، (٤١٧:٢) ، ابوداود (٢٧٢:٣) الدارمى (٢٤٨:٢) ، مسند الحميدى (٤٤٧:٢) ج ١٠٣٣ ، البيهقى (٣٢٠:٥) ، حسن الاثر (ص ٢٧٩) متفق عليه . البيان والتصرف (١٤٦:٣) ج ١٤٢٣ ذكر سبب الحديث .

غريب الحديث :

الفش نقيض النصح . وتغطية الحق . ويطلق على الخديعة ايضا . تفسير غريب الحديث لابن حجر (ص ١٧٧) مأشوخ من الفشش ، وهو الشرب الكدر . النهاية (٣٦٩:٣) ، الفائق (٦٧:٣) .

قوله فليس منا . اى ليس على سمرتنا ومذهبنا والتصنك بسنتنا . النهاية (٣٦٦:٤) ، غريب الحديث لابی عبيد (١٩١:٣) .

(٥) الاصل - أ ، ج : وغبين .

ذوى الحقوق ، وغلاء الاسعار ، وانقطاع الجلب المفضى جميع ذلك السبب
اختلال الامور ، وفساد احوال الجمهور .

فاما جواز المعاملة بها ، ووجوب الزكاة فيها ، فهما فصلان .
نبدأ باحدهما ، وهو جواز^(٢) المعاملة بها^(٣) .

- (١) أ ، ب : اختلاف .
(٢) ب : جواب . فيهما .
(٣) ب : جواب . فيهما .
(٤) ذكر المسألة بطولها النوى فى المجموع (١١ : ٦) وما بعد هـ
مع اختلاف فى الترتيب . ولم يذكر ردائة الجنس . وقد فصل تفصيلا
جيذا . ونقل كلام الماوردى وبين مواضع الاتفاق فى المسألة
ورد طريقة الماوردى فى جعله الدراهم المغشوشة غير مثلية . وقد
نبتت على ذلك فى موضعه . قال الماوردى : واما المعاملة بالدراهم
المغشوشة ، فان كان الفش فيها مستهلكا بحيث لو صفيت لم يكن له
صورة كالدراهم المطلية بالزنيخ ونحوه ، صحت المعاملة عليهما
بالاتفاق . . . لان وجود هذا الفش كعدم . وان لم يكن مستهلكا
كالمغشوش بنحاس ورصاص ونحوهما ، فان كانت الفضة فيها معلومة
لا تختلف صحت المعاملة على عينها الحاضرة وفى الذمة ايضا . وهذا
متفق عليه . صرح به الماوردى وغيره من المراقبين وامام الحرمين
 وغيره من الخراسانيين . وان كانت الفضة التى فيها مجهولة ، ففى
 صحة المعاملة بها معينة وفى الذمة اربعة اوجه (اصحاب) الجواز
 فيها لان المقصود رواجها . ولا يضر اختلاطها بالنحاس ، كما
 يجوز بيع المعجونات بالاتفاق ، وان كانت افرادها مجهولة المقدار
 (والثانى) لا يصح ، لان المقصود الفضة وهى مجهولة . كما
 نص الشافعى والاصحاب . بانه لا يجوز بيع تراب المعدن لان مقصوده
 الفضة وهى مجهولة . وكما لا يجوز بيع اللبن المخلوط بالماء باتفاق
 الاصحاب . (والثالث) تصح المعاملة باعيانها . ولا يصح التزامها
 فى الذمة . كما لا يصح بيع الجواهر ، والحنطة المختلطة بالشمير
 معينة ولا يصح السلم فيها ولا قرضها (والرابع) ان كان الفش فيها
 غالبا ، لم يجز . والا فيجوز (قال اصحابنا) فان قلنا بالاصح : فباعه
 بدراهم مطلقا . ونقد البلد مغشوش ، صح العقد . ووجب من
 ذلك النقد . وان قلنا بالآخرين ، لم يصح . هكذا ذكر
 الخراسانيون وغيرهم المسألة . ا . هـ وانظر كلام الماوردى فى =

اعلم ان المفضوش ضربان . ضرب يكون غشه لوداة جنسه ، فتكوره
 المعاملة به لمن لا يعرفه ، الا بعد اعلامه . ^(١) لما فيه من الخور والتدليس .
 وفي مثل ذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه (من زافت دراهمه ^(٢)
 فليأت السوق ، فليشتر بها الثوب السحيق) وقد ذكرنا وجه الزكاة فيه .
 والضرب الثاني : ما كان غشه من غيره ، لا من جنسه ، كالفضة
 المختلطة بغيرها .

فهذا على ضربين .

احدهما : ان يكون قدر فضته معلوما ، وجنس ما خالطه ،

= الفضة المفضوشة المجهول مقدار الغش فيها بعد هذا الكلام فسي
 المجموع وقال الطبري (٥٤ : ٣) يكره البيع والشراء في الدراهم
 المفضوشة نص على ذلك الشافعي .
 فان تبويع بها هل يصح البيع ؟ ينظر في ذلك ، فان كان المتبايعان
 عرفا ذلك ، وفعلاه على بصيرة جاز وان لم يعرفاه ، او عرفه احدهما
 ولم يعرف الآخر ، ففي ذلك وجهان . احدهما ان البيع يفسخ
 - لعله - لا يفسخ - ووجهه ما روى عن عمر (من زافت دراهمه . . الخ
 ولان كل ما فيه انه درهم معيب . وبيع المعيب جائز وان كان
 للمشتري الخيار . والوجه الثاني قاله ابو علي الطبري لا يصح البيع
 لان المقصود منه الفضة التي في الدراهم وهي مجهولة . وهذا
 كما قال الشافعي في تراب الصافة التي فيها البرادة .
 وانظر للمسألة مختصرة الرافعي (١٣ : ٦) ، الروضة (٢٥٨ : ٢) نهاية
 المحتاج (٨٦ : ٣) ، مفني المحتاج (٣٩٠ : ١) .

(١) ب : الاعلامه .

(٢) مصنف ابن ابي شيبة (٢١٦ : ٧) كتاب البيوع (٤٣٧) في انفاق
 الدرهم المزيف ، الاثر (٢٩٤٥) حدثنا ابو بكر قال : حدثنا سفيان
 ابن عيينة عن ابي فروة سمع ابن ابي ليلى قال : قال عمر : مسن
 زافت عليه ورقه . فلا يحالف الناس انها طيبة . ولكن ليخرج بها السي
 السوق فليقل : من يبيعني هذه الدراهم الزيوف بنحو ثوب او حاجة
 من حاجته . هـ . ونحو نص الماوردى نقله الطبري في شرحه
 (٥٤ : ٣ / أ) والنهاية لابن الاثير (٣٤٧ : ٢) . . من يبيعني بها
 سحق ثوب . والفائق (١٦٠ : ٢) .
 شرح الحديث : زافت الدراهم صارت مودودة لغش . درهم زيف
 وزائف رديئة ق م (١٥٤ : ٣) =

- (١) وغش به معروفا قد اشتهرت حاله عند الكائنة وعلمه الخاصة^(٢) والعامة لا يختلف ضربه . ولا يتناقض فضته^(٣) ، فالمعاملة به جائزة حاضرا بحبيته وفائيا في الذمة . والضرب الثاني : ان يكون قدر فضته مجهولا^(٤) . فهذا على ضربين . احدهما : ان يكون ما خالط الفضة مقصودا له قيمة كالنحاس^(٥) والنحاس^(٦) . والضرب الثاني : ان يكون مستهلكا لقيمة له كالزئبق^(٧) والزئبق^(٨) . فان كان مقصودا ، فعلى ضربين .
احدهما : ان تكون الفضة والفش غير مترجحين^(٩) .
والثاني : ان يكونا مترجحين .

فان كانت الفضة غير معارضة للفش من النحاس والمس ، وانما الفضة على ظاهرها^(١٠) ، والمس في باطنها ، فالمعاملة بها غير جائزة ، لا معينية^(١١) ولا في الذمة لان الفضة وان شوهدت ، فالمقصود الاخر^(١٢) غير معلوم

= السحيق : الثوب الخلق الذي اسحق ويلي كانه بعد من الانتفاع به .
النهاية (٣ : ٣٤٧) ، الفائق (٢ : ١٦٠) .

- (١) ب : وغشه .
(٢) ب : وعلمه الحاضرين .
(٣) أ ، هـ : يتناقض . وما اثبتته يدل على التناقض صعودا ونزولا .
(٤) الاصل - أ : ان يكون ما خالط الفضة مجهولا . ا . هـ وهو خطأ وغير مناسب لما قبله .
(٥) ب : كالنحاس . ولم اجد لاي منهما معنى . ولم يذكر النحاس غير النحاس في المجموع (٦ : ١١) . ولعل كلمة المس ، مأخوذة من المسمة وهي اختلاط الامر والتباسه ق م (٢ : ٢٦١) .
(٦) النحاس . القطر . ق م (٢ : ٢٦٣) ، مختار الصحاح (ص ٦٤) معروف .
(٧) ب : كالزيتون . وهو خطأ . والزئبق كدرهم معروف . وزبرج مصرب ومنه ما يستقى من معدنه . ومنه ما يستخرج من حجارة معدنية بالنار ق م (٣ : ٢٤٨) ، مختار الصحاح (ص ٢٦٨) فارسي مصرب . وقد عرب بالهمزة ومنهم من يقوله بكسر اليا فليحقه بالزئبق ودرهم .
(٨) الزئبق بالكسر : حجر معروف منه ابيض واحمر واصفر ق م (١ : ٢٧٠) .
(٩) غير أ : مترجحين .
(١٠) ج : ظاهره .
(١١) هـ : لافى معينه .
(١٢) ب : الاخير .

ولا مشاهد . كما لا تجوز المعاملة بالفضة المطلية بالذهب ، لان احـد مقصود بها غير معلوم ولا مشاهد .

وان كانت الفضة مازجة للفض من النحاس والسن ، لم تجز المعاملة بها في الذمة للجـهـل^(١) بها . كما لا يجوز السلم في المعجونات للجـهـل^(٢) بها^(٣) .

وفي جواز المعاملة بها اذا كانت حاضرة معينة ، وجهان .

احدهما : لا يجوز للجـهـل بمقصودها كتراب المعادن^(٤) .

والوجه الثاني : يجوز - وهو الاظهر - وبه قال ابو سـعـيـد^(٥)

الاصطخري ، وابو علي بن ابي هريرة .

كما^(٦) يجوز بيع الحنطة المختلطة بالشعير اذا شوهدت^(٧) وان جهل

قدر كل واحد منهما وكما^(٨) يجوز بيع المعجونات اذا شوهدت^(٩) (١٠) وان لم

يجز السلم فيها . وخالف بيع تراب المعادن . لان التراب غير مقصود

فهذا الكلام في الغش^(١٢) اذا كان مقصودا .

فاما اذا^(١٣) كان غير مقصود ، فعلى ضربين .

(١) ب : للجـهـل . ساقطة .

(٢) ب : للجـهـل . ساقطة .

(٣) لتفاوت الجفاف في المعجونات . فيكون بعضها خفيفا وبعضه ثقيلا .

فيفضى الى المنازعة .

(٤) المجموع (٦ : ١١) باتفاق الاصحاب .

(٥) أ ، ب ، هـ : اظهر .

(٦) ب : كما لا .

(٧) اما اذا لم تشاهد فلا يجوز . لذلك لا يجوز بيعها في الذمة ولا السلم

بها . المجموع (٦ : ١١) .

(٨) أ : كيل .

(٩) ب : كما . وهـ : بيع . ساقطة .

(١٠) بالاتفاق المجموع (٦ : ١١) .

(١١) ج : (ساقط) .

(١٢) ب ، هـ : العشر .

(١٣) ب ، هـ : ان .

احدهما : ان تكون الفضة والفش ^(١) معتزجين . فلا تجوز المعاملة بهما
لامعينة ولا في الذمة . لا مقصودهما مجهول بممازجة ^(٢) مالم يس بمقصود
كتراب المعادن .

والثاني : ان تكون الفضة والفش ^(٣) غير معتزجين . وانما الفضة على
ظاهرها والفش في باطنها كالزنيخية ^(٤) فتجوز المعاملة بهما (اذا كانت
حاضرة معينة ، لان المقصود منها مشاهد . ولا تجوز المعاملة بهما في
الذمة ^(٥) للجهل بمقصودها . فهذا حكم الورق المفضوش ^(٦) في المعاملة
لكن لا يجوز بيع بعضها ببعض . ولا بيعها بالفضة لاجل الربا ^(٧) .

١/٧٢

وقد روى عن ابن مسعود انه باع سقطة بيت المال من المفضوش
والزائف ^(٨) بوزنه من الورق الجيد ، فانكر ذلك عمر بن الخطاب ، ورد البيع
فلو اتلفها رجل على غيره لم يلزمه مثلها لانه لا مثل لها ^(٩) . ولزمه ^(١٠) قيمتها
ذهبا ^(١١) .

والحكم في الدنانير المفضوشة كالحكم في الورق المفضوشة .

-
- (١) ب : العشر فيما يأتي .
(٢) ب : وممازجة .
(٣) ب : والعشر معتزجين .
(٤) ب : كالزنيخ ، كالزنيخية . وهي التي مزجت بالزنيخ .
(٥) ب : (ساقط) .
(٦) هـ : المفضوشة .
(٧) لان الفضة خالصة وهذا مفضوش فيحصل التفاضل في الجنس الواحد
وهو ربا .

- (٨) ب : والزابت بدونه .
(٩) غير ب ، هـ : لا مثل له .
(١٠) ب ، هـ : ولزمه رد قيمتها .
(١١) قال النووي (٦ : ١٢) وهو تفريع على طريقة الماوردي . والا فلا يصح
ثبوتها في الذمة . وحينئذ تكون مضبوطة فيجب مثلها . والله اعلم
اقول : ما قاله الماوردي اوضح . لان الفضة على ظاهر الدراهم
والفش داخلها وهذا يؤدي الى جهالة المقدار فيقضى الى التناسخ
فكيف يجعل مثليا وهو غير منضبط ؟ وقد ذكرت المسألة بطولها آنفا
من المجموع واشرت الى غيره .

فاما وجوب زكاتها ، فلاشي* فيها حتى يبلغ قدر فضتها نصاباً^(١) .
(وقال ابو حنيفة : ان كان غشها مثل نصفها او اكثر . لازكاة فيها
حتى يبلغ قدر فضتها نصاباً^(٢))^(٣))^(٤) .
(وان كان غشها اقل من نصفها ، ففيها الزكاة ، اذا^(٥) بلغت نصاباً^(٦))
بناء على اصله في ان الغش اذا نقص عن النصف سقط حكمه . حتى لو اقترض
رجل عشرة دراهم فضة لاغش فيها ، فرد عشرة فيها اربعة دراهم غش ، لم يزم

(١) الاقناع للماوردي (ص ٦٤ - ٦٥) ، الطبري (٣ : ٥٤ / أ) ، النووي
ذكر المسألة في المجموع (٦ : ٩) وقال اذا كان له ذهب او فضة
مغشوشة فلا زكاة فيها حتى يبلغ خالصها نصاباً . هكذا نص عليه
الشافعي رضي الله عنه والمصنف وجميع الاصحاب في كل الطرقات
الا السرخسي فقال في الامالي : لا تجب الزكاة في مائتين من الفضة
المغشوشة . وتساءل ومتى تجب فيه ؟ وجهان (اصحهما) اذا بلغت
قدر تكون الفضة الخالصة فيها مائتين . ولا تجب فيما دون ذلك
(والثاني) اذا بلغت قدرا لو ضمت اليه قيمة الغش من النحاس او غيره
لبلغ نصاباً تجب . قال النووي : وهذا الوجه الذي انفرد به
السرخسي غلط مردود بالحديث . وانظر المذهب للشيرازي (٦ : ٣)
والوجيز والرافعي (٦ : ١٢) . والمنهاج ، قال : ولاشي* فليس
المغشوش حتى يبلغ خالصه نصاباً . ونهاية المحتاج (٣ : ٨٦) حاشية
شيرازي ومفني المحتاج (١ : ٣٩٠) ، التحفة وحواشيها
(٣ : ٢٦٥) ، الباجوري وابن قاسم (١ : ٢٨٣) ، حاشية البجيرمي
على نهج الطلاب (٢ : ٢٨) ، فتح المعين واطانة الطالبين (٢ : ١٥٣) .
(٢) هـ : قدر . ساقطة .

(٣) الهداية وفتح القدير (٢ : ٢١٣) ، كز الدقائق وتبيين الحقائق
(٢ : ٢٧٩) ، وانظر عليه حاشية شلبي . تنوير الابصار (٢ : ٧٠٠)
وغالب الفضة والذهب ، فضة وذهب . وما غلب غشه يقوم . واختلف في
المساوي والمختار لزومها احتياطاً . والدر المختار والحاشية
وبدائع الصنائع (٢ : ٨٤٢) .

(٤) الاصل - أ : (ساقط) .

(٥) ب : واذا .

(٦) غير ب : بناء . ساقطة . ج : (ساقط) .

المقرض قبولها^(١) .

وفساد هذا القول ظاهر . والاحتجاج عليه تكلف . وقوله صلى الله عليه وسلم (ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة) يمنع من وجوب الزكاة فيما ليس فيه خمس اواق من الورق .^(٢)
فاذا ثبت ان لا زكاة فيها حتى يبلغ قدر فضتها نصابا .^(٣)
فان علم قدر الفضة يقينا . او احتياطا ، واخرج زكاتها ، جاز .^(٤)
وان شك ولم يحتط ، ميزها بالنار . فان اخرج زكاتها فضة خالصة جاز ، وان اخرج زكاتها منها اجزاء ، اذا علم ان فيما^(٥) اخرجته من الفضة مثل مامعه او اكثر وسواء تعامل الناس بها ام لا . لانها من جملة ماله^(٦) والله اعلم .

(١) ب ، ج : المقرض .

(٢) قال في بداية المبتدى وهي متن الهداية (٢ : ١٥١) ويجوز بيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة . واذا كان الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة . . الهداية .
الغلة : ما يورده بيت المال ويقبله التجار . قال في البداية (١ : ١٥٢) وهكذا لا يجوز الاستقراض بها الا وزنا . الهداية : لان النقود لا تخلو عن قليل غش . ثم قال : والجيد والردى سواء .

(٣) ب : عليه السلام فيما دون .

(٤) ج ، هـ : من . ساقطة .

(٥) ب : ليس فيه من الورق خمس اواق .

(٦) ب : ان الزكاة فيها تبلغ قدر .

(٧) أ : فاذا .

(٨) الاصل - أ : زكاته .

(٩) هـ : اجزاء . ساقطة .

(١٠) ب : ان فيها .

(١١) المذهب للشيرازي (٦ : ٣) ، المجموع . والوجيز مع الرافعي (٦ : ٧) وما بعدها . والام (٢ : ٣٩) والمنهاج مع المحلي (٢ : ٢٢) وانظر حاشية قليوبي . ونهاية المحتاج (٤ : ٨٦-٨٧) شرح ابن قاسم والباجوري (١ : ٢٨٣) وبين كيفية تمييز المغشوش بالماء . شرح منهج الطلاب والبحر في (٢ : ٢٨) ، وفتح المعين واعانة الطالبين (٢ : ١٥٢) والروضة (٢ : ٢٥٨) هـ . ومعنى قوله : لانها من جملة ماله . اي فيخرج عن الجيد جيدا وعن الردى رديا . ولا ينتظر الى التعامل فيها حتى لو كان معه تبر ادى منه .

١/٧٢

مسألة (١٢٥)

قال الشافعي : (وَلَوْ كَانَتْ لَهُ فِضَّةٌ خَلَطَهَا بِذَهَبٍ ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَهَا النَّارَ حَتَّى يُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا ^(٢)) فَيُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ^(٣)) ٧٢/ب وهذا كما قال .

إذا كانت له فضة قد خالطها ذهب، وأراد إخراج زكاتها، فله حالان ^(٤) .

(١) ب : له . ساقطة .

(٢) هـ : عنهما .

(٣) المزني (ص ٤٩) ، الام (٢ : ٣٩) وقال بعدها : وإن أخرج الصدقة من كل واحد منهما على قدر ما أحاط به ، فلا بأس . وكذلك إن لم يحيط علمه . فأحتاط حتى يستيقن أن قد أخرج من كل واحد منهما ما فيه أو أكثر فلا بأس به . ١. هـ والطبري (٣ : ٥٤/أ) .

(٤) ذكر هذه المسألة النووي في المجموع (٦ : ١٠) ولم يذكر ما إذا تيقن قدر الفضة والذهب ولعله تركه لوضوحه . وذكر أنه أن لم يتيقن واحتاط أجزأه . والاميزه بالنار . وقال أصحابنا الخراسانيون : يقوم مقام النار الامتحان بالماء . ولو غلب على ظنه الأكثر منهما ، قال الشيخ ابو حامد والعراقيون : أن كان يخرج الزكاة بنفسه ، فله اعتماد ظنه . وإن دفعه الى الساعي ، لم يقبل ظنه بل يلزمه الاعتماد على الاحتياط أو التمييز . وقال امام الحرمين : الذي قطع به ائمتنا أنه لا يجوز اعتماد ظنه . قال ويحتمل أن يجوز الاخذ بما شاء من التقديرين . لان اشتغال ذمته بغير ذلك مشكوك فيه . وجعل الغزالي في الوسيط هذا الاحتمال وجها . وذكر قبلها مسألة اجرة السبك - وماذا يأخذ الامام .

والروضة (٢ : ٢٥٩) ، والوجيز (٦ : ١٤) قال : ولو كان له ذهب مخلوط بالفضة قدر احد هما ستمائة درهم وقدر الآخر لهما ثمة واشكل عليه . وعسر التمييز فعليه زكاة ستمائة ذهبا . وستمائة نقرة - فضة ليخرج مما عليه بيقين . قال الرافعي عن المسألة الاخرى وعسر التمييز . الخ انه لا يجب ، بل هو وجه . ولم يذكر مسألة مؤنسة السبك . ١. هـ بتصرف

ومعنى المحتاج (١ : ٣٩٠) وقال الرشيد يحتاط باخراج الاكثر، وغيره =

احدهما : ان يتولى اخراجها بنفسه .
 فان علم قدر الفضة والذهب يقينا ، وكان كل واحد منهما يبلغ
 بانفراده او بالاضافة الى ماعنده ^(١) نصابا ، اخرج زكاته .
 وان لم يتيقن قدر الفضة والذهب ، وعمل على الاحتياط ، واخرج
 زكاة ^(٢) ما يعلم قطعا انه لا يزيد عليه اجزأه .
 وان لم يتيقن ميزهما بالنار ، واخرج زكاة كل واحد منهما ان بلغ
 بانفراده او بالاضافة الى غيره نصابا فصاعدا .
 والحال الثانية : ان يتولى الامام اخذ زكاتها منه .
 فان اخبره بيقين ما فيها من الفضة والذهب ، وقال : اعلم ذلك
 قطعا واحاطة كان القول قوله فان اتهمه احلفه استظهارا ^(٣) .
 وان لم يتيقن ، ولكن ^(٤) قال : الاحتياط ان ما فيها من الفضة كذا
 ومن الذهب كذا ، لم يقبل قوله . لان ذلك اجتهاد ^(٥) منه ، والامام لا يلزمه
 العمل باجتهاد غيره .

= يتعين التمييز في حقه . لانه الاحوط له . ولا يجوز فرض كله ذهباً
 لان احد الجنسين لا يجزى عن الآخر ، وان كان اعلى منه (وميز بينهما
 بالنار - وبينه - او امتحن بالما - وبينه ايضا . قال الرافعي
 واذا تعذر الامتحان وعسر التمييز وجب الاحتياط . فان الزكاة واجبة
 على الفهر فلا يجوز تأخيرها مع وجود المستحقين . قال : ويحتمل ان
 يكون السبك وما في معناه من شروط الامكان قال ولا يعتمد المالك في
 معرفة الاكثر غلبة غننه . ولو تولى اخراجها بنفسه . ويصدق ان اخبر
 عن علم . ا هـ بتصرف
 والنهاية وحاشية شبراملسي (٨٧ : ٣) وما بعدها ، التحفة وحواشيها
 (٢٦١ : ٣) وما بعدها ، المحلى وقلبي (٢٢ : ٢) ، الطهيري
 (٣ : ٥٤ / ١) واختصر المسألة .

- (١) الاصل - الى ما غيره . أ : الى غيره . وكذا ج .
- (٢) الاصل ، ب : واخرج زكاته .
- (٣) أ : وان .
- (٤) المجموع (١٠ : ٦) بلا خلاف لان قوله لا يخالف الظاهر .
- (٥) هذه المسألة من قول البند نيجي .
- (٦) الاصل - أ ، ج : لكن . ساقطة .
- (٧) ب : اجتهادا .

فان انضاف الى قوله قول من تسكن النفس الى ^(١) قوله من ثقات اهل
الخبرة عمل ^(٢) عليه . وانما جاز له العمل على احتياطه اذا تولى اخراجها
بنفسه لان المرجع فيه الى اجتهاده فان اشكل الامر ميزت بالنار وخلصت
بالسبك ^(٣) .

وفى مؤنة السبك وجهان .

احدهما : من وسط المال . لان المساكين شركاء في المال قبل

السبك ، فلم يجوز ان يختص بمؤنته دونهم .

والوجه الثاني ^(٤) : وهو اظهر : ان المؤنة عليه ، لانه لا يمكن اخذ الزكاة $\frac{1}{73}$

الا بها كالحصاد والصرام .

(١) ب : اليه من ثقات اهل الخبر .

(٢) ج : وعمل .

(٣) ب : بالشك .

(٤) نقل النووي في المجموع (٦ : ١٠) عن الماوردي والمستظهرى انسه
القول الصحيح .

قال الشافعي : (ولو كانت له قِضة مطبوخة على لجام ، او مموه^(٣)
 بها سَقْفُ بيت ، فكانت تمويه فتكون شيئا^(٤) ان جُمِعَتْ بالنار ، فعليه^(٥) —
 اخراج الصدقة عنها . والا فهي مستهلكة^(٥) .
 اما تمويه السقف^(٦) والاروقة بالذهب والفضة ، فحرام^(٧) . لما في —

- (١) غير ب : له . ساقطة .
 (٢) لطخه به ، لوثه به . ق م (٢٧٨ : ١) ، المختار (ص ٩٨) الصحاح
 (٤٣٠ : ١) مادة لطخ . واللجام : فارسي معرب . الصحاح
 (٢٠٢٧ : ٥) ، المختار (ص ٩٣) ، ق م (١٧٦ : ٢) . ا . هـ .
 اقول : هو ما يوضع في قم الفرس لينقاذ لراكبه . مادة (لجم) .
 (٣) موه الشيء تمويهها : طلاه بذهب او فضة . وتحت ذلك نحاس ، او
 حديد . ومنه التمويه ق م (٢٩٥ : ٤) ، الصحاح (٢٢٥١ : ٦) مادة
 (موه) .
 (٤) الاصل — أ : شنا .
 (٥) المزني (ص ٩٤) ، الام (٤٠ : ٢) فهي مستهلكة فلا شيء عليه فيها
 الطبري (٤٥٤ : ٣) .
 (٦) ب ، ج : السقف .
 (٧) الطبري (٥٤ : ٣) : محرم لا يختلف المذهب في ذلك . وذكر
 المسألة . والنووي (٣٥ : ٦) وقدم للمسألة بقاعدة فقال في مجموعه
 قال الشافعي والاصحاب : كل متخذ من الذهب والفضة من حلى
 او غيره اذا حكم بتحريم استعماله او كراهته ، وجبت فيه الزكاة
 بلا خلاف . ونقلوا فيه اجماع المسلمين . وان كان استعماله مباحا
 كحلى النساء . وخاتم الفضة للرجل والمنطقة وغير ذلك ، ففسي
 وجوب زكاته قولان مشهوران . (اصحهما) عند الاصحاب : لا تجب
 الزكاة كما لا تجب في ثياب البدن والاثاث وعوامل الابل والبقر . وهذا
 نصه في البويطي . والقديم . قال السرخسي وغيره : فيه قسالة
 اكثر اهل العلم . ومن صححه من اصحابنا المزني ، وابن القاص في
 المفتاح ، والبندنجي والماوردي والمحاملي والقاضي ابو الطيب في
 المجرد والدارمي في الاستذكار . والفزالي في الخلاصة . والرافعي
 في كتابه وآخرون لا يحصون . وفي الجديد قولان : والمذهب
 لا تجب اذا كان معدا لاستعمال مباح . وانظر (٤٣ : ٦) ، الوجيز =

من الاسراف والخيلاء والتحاسد^(١) والبغضاء .

فان موه رجل سقف بيته او حائط داره بغضة او ذهابا كان آثما^(٢) ونظر فان كان لا يمكن تخليصه^(٣) ولا مرجع له فهو مستهلك ولا زكاة فيه قليلا كان او كثيرا . فان كان تخليصه^(٤) ممكنا فزكاته واجبة (ان بلغ نصابا فان علم قدره او احتاط له ، والاميزه . وخلصه .

واما حلية اللجام^(٥) فان كانت ذهبا ، لم يجز . وزكاته واجبة^(٦) .

وان كانت فضة ، فعلى وجهين .

احدهما : لا يجوز ، كالذهب . فعلى هذا يزكيه .

(٢٧ : ٦) وانظر الرافعي ايضا قال الفزالي : ولا يحل للرجال الا تمويه لا يحصل منه الذهب . وقال الرافعي : فيه وجهان . والمنهاج قال في الاواني : ويحل الموه في الاصح . شرط الشربيين ان لا يحصل منه شيء . ولو بالعرض على النار . . وفي (٣٠ : ١) ويحرم تمويه السقف والجدر وان لم يحصل منه شيء بالعرض على النار . وتحرم استدامته ان حصل منه شيء بالعرض عليها والا فلا . هـ . بتصرف . وانظر نهاية المحتاج (١٠٤ : ١) وما بعد هذا التحفة وحواشيها (١٢٢ : ١) وما بعدها .

(١) ب : والنجاسة .

(٢) ب : ونظر . ساقطة .

(٣) ب : تخليطه .

(٤) ب : (ساقط) .

(٥) قال الشيرازي في المذهب (٣٢ : ٦) : وفيما لطخ به اللجام وجهان قال ابو الطيب بن سلمة : هو مباح . كالذي حلى به المنطقة والسيف فمكن على قولين . وقال ابو اسحق : لا يحل . وهو المنصوص ، لان هذا حلية للدابة . بخلاف السيف والمنطقة ، فان ذلك حلية للرجل في الحرب ، فحل . هـ . والفزالي في الوجيز (٢٨ : ٦) وفي السروج واللجم وجهان قال الرافعي (٢٩ : ٦) اصحهما المنع كالاواني ، بخلاف آلات الحرب المطبوسة . ولعل ما ذكره الماوردي قد سار فيه على ان الاصل في الذهب التحريم على الرجال . الوجيز (٢٧ : ٦) .

(٦) ب : (ساقط) .

والوجه الثاني : يجوز، كالسيف والمنطقة^(٢) . فعلى هذا في وجوب
زكاته قولان . لانه حلى مباح . والله اعلم بالصواب .

-
- (١) وهو قول ابي العباس واهي اسحق وعامة الاصحاب . والوجه الاول
قول ابي سلمة الطبري (٣ : ٥٤ ب) .
- (٢) المنطقة . كمكسة ما ينتطق به . ق م (٣ : ٢٩٥) ، المختار
(ص ٦٦٦) ، معروفة . والصحيح (٤ : ١٥٥٩) كل ما شدت به
وسطك . مادة (نطق) .

١/٧٣

مسألة (١٢٧)

قال الشافعي : (وَأَنَّ كَانَ فِي يَدِهِ خُمْسُ أَوَاقٍ) وَمَا يَتَمُّ بِهِ خُمْسُ
أَوَاقٍ (١) دَيْنًا ، أَوْ غَائِبًا عَنْهُ ، أَحْصَى الْحَاضِرَةَ ، وَانْتَظَرَ الْغَائِبَةَ . فَكَانَ
اِقْتِضَاءُهَا أَدَّى رُبْعَ عَشْرَهَا (٢) .

اعلم ان هذه المسألة تشتمل على فصلين (يجب تقديم الكلام فيهما -
ثم بناء المسألة عليهما .

(فأحد الفصلين

وجوب زكاة الدين . وهو على ضربين (٤) معجل ، ومؤجل (٥) .

والمعجل على أربعة أقسام .

٧٣/ب

أحدها (ان يكون على مليء معترف (٦) (٧) يقدر مليء أخذه منه متى شاء
فعليه ان يزكيه . سواء قبضه او لم يقبضه ، كالوديعة (٨) .

(١) الاصل - أ ، ج : (ساقط) .

(٢) هـ : غائبة .

(٣) المزني (ص ٤٩) ، الام (٢ : ٤٠) .

(٤) ب : مكرر .

(٥) ب ، ج : معجل . ومؤجل على أربعة أقسام .

(٦) ج : معروف .

(٧) ب ، ج : (ساقط) .

(٨) الطبري (٣ : ٣٩/أ) ، والرافعي (٥ : ٥٠٢) ، النكت (ص ١٥٩) ،

المجموع (٦ : ٢١) وانظر المذهب . والمنهاج مع المفسر -

(١ : ٤١٠) قال : وتجب في الحال عن الغائب ان قدر عليه

والا فكفصوب . . . وان تيسر ، وجبت تزكيتة في الحال . او مؤجلا

فالمذهب انه كفصوب . وقيل يجب دفعها قبل قبضه . قال الشريفي

عن قوله في الحال : بان كان على مليء مقر حاضر باذل او جاحد ، وبه

بينة . او يعلمه القاضي وقلنا يقضى بعلمه . . . وكلامه يفهم منه انه

يخرج في الحال وان لم يقبضه . قال وهو المختص المنصوص فسي

المختصر . وقيل لا ، حتى يقبضه فيزكيه لما مضى . . . هـ

ونهاية المحتاج (٣ : ١٣١) ذكر الرملي مسألة اخرى فقال : لو كان =

وقال ابو حنيفة : لا يلزمه (اخراج زكاته) ^(١) قبل قبضه . كالمفصوب . ^(٢)
والقسم الثانى : ان يكون على ملى ^(٣) معترف فى الباطن ، مماطل فى
الظاهر ، فليس عليه ان يزكيه قبل قبضه ، خوفا من جحوده وماله ، فاذا قبضه
زكاه لما مضى قولا واحدا .

= الدين حالا ، غير انه نذر ان لا يطالبه به الا بعد سنة ، او اوصى بان
لا يطالب الا بعد سنتين من موته ، وهو على ملى باذل . فالأوجه
انه كالموجل لتعذر القبض خلافا للبلقيني . وانظر حاشية شبرايطسى
والتحفة وحواشيها (٣ : ٣٣٥) ، المحلى (٢ : ٤٠) قال قليوبسى
قوله ان تيسر اخذه . او اخذ بدله بنحو ظفر كما قال الاذرعى
واعتمده شيخنا . ويجزى على المنهج (٢ : ٥٤) وما بعدها . قال
ومن ذلك ما لو استحق نقدا قدر تصاب فى ولاية باشرها ، ومضى
حول من استحقاقه . ولم يقبضه فهو من قبيل الدين على جهة
الوقف . ولا يلزمه الاخراج الا ان قبضه . ا . هـ

(١) ب : (ساقط) .

(٢) اشترط الحنفية فى المال المزكى ان يكون مملوكا تام الملك . وتام
الملك هو ما اجتمع فيه الملك واليد معا . فان وجد احدهما
فلا يعتبر الملك تاما . والدين الذى للمالك على الغير يرد المالك عليه
معدومة فى الحال . انظر المختصر الضرورى حاشية على مختصر
القدورى (ص ٧١) حيث وضع المسألة . وانظر بدائع الصنائع
(٢ : ٨٢٦) قسم الدين ثلاثة اقسام . قوى . وهو الذى ثبت له
بدلا عن مال التجارة ولا خلاف فى وجوب زكاته ، لكن لا يزكى ما مضى
الا ان ابا حنيفة يقول : كلما قبض اربعين درهما ادى درهما . وهما
يقولان كلما قبض شيئا - قل او كثر - ادى زكاته . وضعيف . كالميراث
والوصية والمهر ، فلا زكاة حتى يقبضه كله ويحول عليه حول بعد القبض .
ووسط . كبذل ثياب البذلة والمهنة . فروايتان . تجب الزكاة قبيل
القبض لكن لا يؤدى الا بعد قبض مائتى درهم ، فاذا قبض زكى لما مضى
وفى رواية حتى يقبض مائتين ويحول الحول بعد القبض . وهذه اصبهما
وعندهما الدين كلها سواء وقوية . تجب الزكاة فيها قبل القبض
الا الدية على العاقلة ومال الكتابة فلا تجب الزكاة فيهما الا بعد القبض
وحولان الحول . ا . هـ . بتصرف . وانظر تنوير الابصار وشرحه والحاشية
(٢ : ٣٠٥) وما بعدها ، وتبيين الحقائق (١ : ٢٥٦) .

(٣) ب : معروف .

واما المؤجل : فقد اختلف اصحابنا^(١) هل يكون مالكا له قبل حلول اجله ؟ على وجهين .

احدهما : وهو قول ابي اسحق المروزي : يكون مالكا له . ولو حلف لا يملك مالا ، حنث ، (ولو حلف من عليه الدين ، ان لا دين عليه حنث) .

قال : لانه لما صح ان يبرئه قبل حلول الاجل ، ثبت انه مالك له قبل حلول الاجل .

فعلى هذا الوجه ، يكون حكمه في الزكاة حكم المال المصوب ، فيكون وجوب زكاته على قولين .

والوجه الثاني : وهو قول ابي علي بن ابي هريرة : لا يكون مالكا له^(٢)

(١) ذكر الرافعي مسألة ، هل يكون الدائن مالكا للدين المؤجل ام لا ؟ ضمن حكم زكاة الدين المؤجل فقال (٥ : ٥٠٢) : فيه ثلاثة اوجه . احدها : تجب فيه الزكاة قولاً واحداً ، كالمال الغائب الذي سهل احضاره . والثاني انه لا زكاة فيه قولاً واحداً ، ويحكي هذا عن ابن ابي هريرة . لان من له دين مؤجل لا يملك شيئاً قبل حلول الاجل . والثالث وبه قال ابو اسحق انه على القولين في المصوب والمجود . لانه لا يتوصل الى التصرف فيه قبل حلول الاجل . قال الرافعي : وهذا اظهر عند الائمة . واذا قلنا نعم . فهل يلزم اخراجها في الحال ؟ فيه وجهان (احدهما) نعم كالغائب الذي سهل احضاره (واصحهما) لا حتى يقبضه . ا.هـ اما النووي فانه جعل المسألة في المجموع (٢١٦ : ٢١٦) على طريقين اصحهما عند الشيرازي والاصحاب ، انه على القولين في المصوب . اصح القولين تجب الزكاة . والثاني لا تجب وهذه طريقة ابي اسحق المروزي .

والطريق الثاني : طريق ابي علي بن ابي هريرة : لا زكاة في قول واحد . كالمال الغائب الذي سهل احضاره . ا.هـ ثم ذكر هل يجب اخراجها في الحال . اذا قلنا بوجوب الزكاة . ا.هـ اقول : قوله عن ابي هريرة : انه لا زكاة فيه قولاً واحداً . ثم يشبهه بالمال الغائب الذي سهل احضاره ، فيه نظر . ولعل كلمة - لا - سقطت منه . اي الذي لا سهل احضاره . تأمل . وانظر الروضة

(٢ : ١٩٤) ، التحفة (٣ : ٣٣٥) .

(٢) هـ : له . ساقطة .

(ولو حلف لا يملك مالا ، بر)^(١) ولو حلف من عليه الدين ، ان لا شيء له ، بر .
قال : لانه لما لم يملك المطالبة به . ولا المعارضة^(٢) عليه . وذلك
ثمرة الملك . ثبت انه لا يملك .

فعلى هذا الوجه يستأنف حوله اذا حل اجله .

(والفصل الثاني)

وجوب زكاة المال الغائب^(٣) .

١/٢٤

وهو على ثلاثة اقسام .

احدها : ان يكون مستقرا في بلد يعرف سلامته فحليته اخراج
زكاته في البلد الذي هو فيه . فان اخرجها في غيره ، كان على قولين
في نقل الصدقة . احدهما : يجزيه . والثاني : لا يجزيه^(٤) .

والقسم الثاني : ان يكون سائرا غير مستقر ، لكن يعرف سلامته
فليس عليه زكاته قبل وصوله . فاذا وصل زكاة لما مضى قولا واحدا .
والقسم الثالث : ان يكون سائرا غير مستقر ولا معروف بالسلامة . فهو
كالمال الضال ، لا يزكيه قبل وصوله . فاذا^(٥) وصل فهل يزكيه لما مضى
او يستأنف حوله ؟ على قولين^(٦) .

(١) ه : بير . وب : (ساقط) .

(٢) ج : المعارضة .

(٣) انظر زكاة المال الغائب . المجموع (٢٢ : ٦) ، الروضة (٢ : ١٩٤)

الرافعي (٥٠٢ : ٥) ، مفني المحتاج (٤١٠ : ١) ، نيايسة

المحتاج (٣ : ١٣٠) ، التحفة وحواشيها (٣ : ٣٢٤) ، المحلى

(٢ : ٤٠) مع قليوبي .

(٤) ب : تعرف .

(٥) ج ، ه : من .

(٦) تقدمت هذه المسألة (ص ٤٣٣) والاصح عدم الجواز .

(٧) ج : الثاني .

(٨) ب : واذا . ه : اذا .

(٩) قال الشيرازي والجمهور : هو كالمفصوب . وقيل : تجب الزكاة قطعاً

لان تصرفه فيه نافذ . بخلاف المفصوب ولا خلاف انه لا يجب الاخراج

عنه قبل عوده وقبضه . ا . ه . المجموع (٢٢ : ٦) ، وانظر الرافعي (٥٠٢ : ٥) .

فاذا ثبت هذان الفصلان .

فصورة المسألة في رجل معه مائة درهم حاضرة ، ويملك مائة درهم
اخرى ديناً (او غائبة) .

فان كانت ديناً ^(١) وقد حال الحول ، فلا يخلو حال الدين من ثلاثة
اقسام .

احدها : ان يكون مما ^(٢) تجب زكاته قبل قبضه ^(٣) ، فعليه اخراج زكاته
وزكاة المائة الحاضرة جميعاً .

والقسم الثاني : ان يكون الدين مما لا تجب زكاته ^(٤) ، فليس عليه زكاته
مما .

والقسم الثالث : ان يكون الدين مما تجب زكاته بعد قبضه ^(٥) ، فانه
ينتظر بالمائة الحاضرة قبض دينه ^(٦) . فان قبضه زكاه ^(٧) مع الدين . وان لم
يقبضه ، فلا زكاة عليه فيهما . وكذا الجواب في الغائبة سواء .

(١) ب : (ساقط) .

(٢) الاصل : معنى . ب : ان يكون لم تجب . . فعلى اخراج زكاته
المائة الحاضرة جميعاً .

(٣) بان يكون على ملى .

(٤) بان يكون سائراً لا يعرف مكانه ولا تدرى سلامته .

(٥) بان يكون سائراً ولكن تعرف سلامته .

(٦) ب : الحاضرة فيصير ديناً فان قبضه زكاه . ا . هـ قبضه دينه .

(٧) الاصل - هـ ، ج : قبضها .

(٨) في المجموع (٢٢ : ٦) . جعل القسم الثالث على وجهين فقـال
وكل دين لا يجب اخراج زكاته قبل قبضه ويجب بعد قبضه ، فان كان
معه من جنسه ما لا يبلغ وحده نصاباً . ويبلغ بالدين نصاباً فوجهان
مشهوران (احدهما) وبه قطع صاحب البيان : لا يلزمه زكاة مأمعه
في الحال فاذا قبض الدين لزمه زكاته عن الماضي (واصحهما) عند
الرافعي وغيره : يجب اخراج قسط مأمعه . قالوا : وهما مبنيان على
ان التمكن شرط في الوجوب او في الضمان ؟ ان قلنا بالاول : لا يلزمه
لاحتتمال ان لا يحصل الدين . وان قلنا بالثاني : لزمه . ا . هـ وانظر
الزركشي في المنشور من القواعد (٢٢٩ : ١) : لو ملك مائة نقداً
ومائة مؤجلة . وقلنا لا يجب اخراج الجميع في الحال . فهل يلزمه
اخراج حصة النقد ؟ وجهان اصحهما يجب . لان الميسر لا يسقط بالمعسر .

١/٧٤

سألة (١٢٨)

قال الشافعى : (وما زاد ولو قيراطاً^(١) فبحسابه) وهذا كما قال .
 الوقص فى الورق معتبر فى ابتدائه ، غير معتبر فى اثباته^(٢) .
 فما زاد على المائتين ، ففيه الزكاة بحسابه قليلا كان^(٣) او كثيرا .
 وهو قول على وابن عمر رضى الله عنهما ، وجمهور الفقهاء^(٤) .

ب/٧٤

(١) فى المطبوع (ص ٤) ولو قيراطا . وفى الام (٢ : ٤٠) ولو كان الزائد قيراطا . وهذا لافبار عليه وفى الطبرى (٣ : ٥٥ / ١) وفى نسخ الحاوى جميعا . ولو قيراط . والصحيح الاول (ولا قيراطا) لان لو حرف شرط ، لا يعمل الامع الفعل الماضى لفظا ومعنى . ويقبل ايلاؤها الماضى المستقبل المعنى . قال ابن مالك فى الالفية :
 لو حرف شرط فى مضى ويقبل ايلاؤها مستقبلا لكن قبل وانظر البهجة المرضية للسيوطى (ص ١١٨) فعلى هذا يكون اصل الكلام : ولو كان الزائد قيراطا . كما فى الام فحذفت كان مع اسمها وهو موجود فى كلام العرب . قال ابن مالك :
 ويحذفونها ويبقى الخبر وبعدان ولو كثيرا اذا اشتهر انظر المصدر السابق (ص ٣٣) قال السيوطى . كقوله لا يامن الدهر ذوبغى ولا ملكا . اى ولو كان الباغى ملكا . ا . هـ . اما تخرج رواية الرفع - ولو قيراط - فهو على حذف يكون مع خبرها . على حد قوله الاطعام ولو تمر . اى ولو يكون عندكم تمر . وهذا . ولو يكون فيها قيراط . اما وزن القيراط بالنسبة الى الغرامات فنقول : الدرهم = ٢٩٧٥ جراما والدرهم ستة دنانير فالدانق = ٢٩٧٥ ÷ ٦ = ٤٩٥ ر . من الجرام . والدانق قيراطان . فالقيراط اذن = ٢٩٥٠ ÷ ٢ = ١٤٧٥ ر . وهناك كسور بسيطة ظهرت لى لم يذكرها المؤلف فتركها . انظر الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية تأليف د . محمد ضياء الدين الرئيس ط / ٢ سنة ١٩٦١ م مطبعة لجنة البيان العربى بمصر .

(٢) غير ب ، هـ : فى انتباهه .

(٣) ب : كان . ساقطة .

(٤) التنبيه (ص ٤١) ، الاحكام السلطانية (ص ١١) ، الطبرى (٣ : ٥٥ / ١)

وبه قال مالك وابن ابي ليلى وهوا بن يوسف ومحمد بن الحسن واحمد بن حنبل وداود والاقناع (ص ٦٤) ، الاموال لابي صبيد (ص ٥٠٣) الرملى =

وقال ابو حنيفة : لاشى* فيما زاد على المائتين حتى يبلغ اربعين درهما ، فيجب فيها^(١) درهم ولاشى* فيما دون الاربعين^(٢) . وخالفه صاحباه ووافقه الحسن البصرى ، وابن شهاب الزهري تعلقا^(٣) برواية الحارث الاعور عن علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (هَاتُوا رُبْعَ الْعَشْرِ مِنْ الْهَرَقِ مِنْ كُلِّ اَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا)^(٤) .

= (٣٨٩ : ١) ، التحفة وحواشيها (٢٦٥ : ٣) ، نهاية المحتاج (٨٥ : ٣) ، المحلى مع قليوبي (٢٢ : ٢) ، شرح المنهج وحاشيته (٢٨ : ٢) ، ابن قاسم والباجوري (٢٨٣ : ١) ، كفاية الاغنيار (١١٣ : ١) ، المغنى لابن قدامة (٣٩ : ٣) قال : روى هذا - فيما زاد بحسابه - عن علي وابن عمر رضى الله عنهما . قال عمر بن عبد العزيز ، والنخعي ، ومالك ، والثوري ، وابن ابي ليلى ، والشافعي وابو يوسف ، ومحمد ، وابوشور ، وابن المنذر ، وقال سعيد بن المسيب ، وعطاء ، وطاوس ، والحسن ، والشعبي ، ومكحول ، والزهري وعمر بن دينار ، وابو حنيفة : لاشى* في زيادة الدراهم حتى تبلغ اربعين . ولا في زيادة الدنانير حتى تبلغ اربعة دنانير . ا . هـ (١) ب : فيه . وهو مناسب لقوله حتى يبلغ - اى الزائد - وفيها - اى فى الفضة اوفى الزيادة .

(٢) جامع المسانيد (٤٥٩ : ١) ، الاثار لابى يوسف (ص ٨٩) ، الاثر ٤٣٧ ، الاثار (ص ٥٣) : قال : وخالفه محمد وابو يوسف . القدرى وشرحه (ص ٧٦) ، بداية المبتدى (٢٠٩ : ٢) قال : (ولاشى* فى الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما ، فيكون فيها درهم . ثم فى كل اربعين درهما درهم) الهداية : وهذا عند ابي حنيفة وقالا ما زاد على المائتين فزكاته بحسابه . وهو قول الشافعي . وانظر فتح القدير . وكذا الدقائق (٢٧٧ : ١) وتبيين الحقائق . وتنوير الابصار والدر المختار والحاشية (٢٩٩ : ٢) ، المبسوط (١٨٩ : ٢) ، الاصل (٨٢ : ٢) ، وانظر للحجاج له وعليه الطبري (٥٥ : ٣) ، الافصاح قال (١٣٩ : ١) ذكر ان الزائد بحسابه عند الثلاثة وخالف ابو حنيفة . ومختصر الخلافات (ص ٨٦ ب) .

(٣) هـ : تعليقا .

(٤) ب : ومن كل . وهى فى رواية انظر نصب الراية (٣٦٥ : ٢) .

(٥) حديث الحارث الاعور عن علي رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " هَاتُوا رُبْعَ الْعَشْرِ مِنَ الْهَرَقِ مِنْ كُلِّ اَرْبَعِينَ دِرْهَمًا "

درهما .

التلخيص الحبير (٦ : ٣) بلفظ " عفوت لكم عن الخيل والرقب — فق
فهاثوا صدقة الرقة من كل اربعين درهما درهما . وليس في تسعين
ومائة شيء فاذا بلغت ففيها خمسة دراهم . لفظ ابي داود . وهو
من حديث عاصم بن ضمرة عن علي . ورواه ابن ماجه من حديث
الحارث عن علي قال البخاري : كلاهما عندي صحيح ~~يحتتم~~
ان يكون ابواسحق سمعه منهما . وقال الدارقطني الصواب وبقه
على علي . وحديث عاصم رواه ابو داود والترمذي والنسائي واحمد .
ابو داود (٢ : ٩٩) باب زكاة السائمة ثنا زهير ثنا ابواسحق عن
عاصم بن ضمرة عن الحارث الاعور عن علي رضي الله عنه قال زهير
احسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال " هاثوا ربع العشور
من كل اربعين درهما درهم . وليس عليكم شيء حتى تتم مائتي درهم
فاذا كانت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم فما زاد فعلى حساب
ذلك " . ١ هـ

وابن ماجه (١ : ٥٧٠) ح ١٧٩٠ ، باب زكاة الورق والذهب ، تحفة
الاحوذى (٣ : ٢٥٠) وما بعدها باب ماجاء في زكاة الذهب والورق
شرح السنة للبغوي (٦ : ٤٧) باب زكاة الورق . والمحلى
والدارقطني (٢ : ٩٢) باب وجوب زكاة الذهب والورق والعاشية
والثمار والحبوب . ونيل الاوطار (٤ : ١٥٥) باب زكاة الذهب
والفضة . وبعد ان ذكر تصحيح البخاري قال : وقد حسن هذا
الحديث الحافظ وقال الدارقطني الصواب وبقه على علي . ونصيب
الراية (٢ : ٣٦٥) وما بعدها . زكاة الذهب والفضة . والنسائي
(٤ : ١٣٥) ، والبيهقي (٤ : ١٣٥) باب وجوب ربع العشر في
نصابها - الورق - وفيما زاد عليه وان قلت الزيادة .

اما الراوى . وهو الحارث بن عبد الله الهمداني الامور . من كبار
علماء التابعين ، كذبه الشعبي وابن المديني ، وابطل ابن سيرين
عامة ما يرويه عن علي . وقال النسائي ليس به بأس وقال ابن حبان
كان غاليا في التشيع واهيا في الحديث . وفي الآلي : كذاب
يروى عن علي .

وتقدم نحو هذا الحديث في زكاة الخيل .

وبرواية حبيب بن نجيع (١) عن عبادة بن بشر (٢) عن معاذ بن جبل ان
النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن قال : (لَا تَأْخُذْ مِنَ الْكُسْرِ
شَيْئاً . وَلَا مِنَ الْهَرَقِ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ ، فَإِذَا بَلَغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَفِيهَا
خَمْسَةُ دِرَاهِمٍ ، وَلَا شَيْءَ فِي زِيَادَتِهَا حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتَيْنِ) (٣) وَارْبَعِينَ ، فَإِذَا
بَلَغَتْهَا ، فَفِيهَا دِرْهَمٌ (٤) .

(١) قال في لسان الميزان (١٧٣ : ٢) ت ٧٧٣ حبيب بن نجيع . عن
عبد الرحمن بن غنم . مجهول انتهى . وروى عنه أبو الحطوف . وهو
ضعيف . وذكره ابن حبان في الثقات . وميزان الاعتدال للذهبي
بتحقيق البجاوي (٤٥٦ : ١) ت ١٧١٥ .

(٢) عبادة بن بشر كذا في النسخ . والصواب عبادة بن نسي . قال في
التقريب (٣٩٥ : ١) ت ١٢٨ : عبادة بن نسي بضم النون ، وفتح
المهملة الخفيفة الكندي ، أبو عمر الشامي . قاضي طبرية . ثقة
فاضل . مات سنة ثمانى عشرة ومائة . وفي المشني للبهدي (ص ٢٥)
وشدة يا . وانظر تهذيب الكمال (٦٥٦ : ٢) .

(٣) ب : (ساقط) ج : مائتي واربعين . هـ : مائتي درهم واربعين .
(٤) حديث معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى
اليمن قال :

" لَا تَأْخُذْ مِنَ الْكُسْرِ شَيْئاً وَلَا مِنَ الْهَرَقِ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَإِذَا
بَلَغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَفِيهَا خَمْسَةُ دِرَاهِمٍ . وَلَا شَيْءَ فِي زِيَادَتِهَا حَتَّى
تَبْلُغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ وَارْبَعِينَ . فَإِذَا بَلَغَتْهَا فَفِيهَا دِرْهَمٌ " .
البيهقي (١٣٥ : ٤) باب ذكر الخبر الذي روى في وقص الورق حدثنا
يونس بن بكير عن ابن اسحق . قال : حدثني المنهال بن الجراح
عن حبيب بن نجيع عن عبادة بن نسي عن معاذ بن جبل ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم امره حين وجهه الى اليمن ان لا يأخذ من
الكسور شيئا . اذا كانت الورق مائتي درهم اخذ منها خمسة دراهم
ولا يأخذ مما زاد حتى تبلغ اربعين فيأخذ منها درهما . قال
البيهقي اسناده ضعيف جدا . نصب الراية (٣٦٧ : ٢) باب زكاة
الفضة ، الحديث الثالث والعشرون . قال : وهو حديث ضعيف . قال
الدارقطني : المنهال بن الجراح هو أبو الحطوف ، متروك الحديث
واسمه الجراح بن المنهال وكان ابن اسحق يقلب اسمه اذا روى عنه
وعباد بن نسي لم يسمع من معاذ . ا . هـ . وقال النسائي
المنهال بن الجراح متروك الحديث . وقال ابن حبان كان يكذب =

قال : ولأنه جنس مال^(١) في ابتدائه وقص، فوجب أن يكون في اثنا عشر وقص، كالمواشي .

ودلينا عموم قوله صلى الله عليه وسلم (في الرقة ربع الحشر) فكان ما استثنى منه خارجا، وماسوى الاستثناء على حكم المصمم باقيا .

وروى ماصم بن ضمرة عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (هاتوا ربع العشر من الورق في كل أربعين درهما درهم^(٢) ولا شيء فيها حتى تبلغ مائتين^(٣) . فإذا بلغت مائتين^(٤) ففيها خمسة دراهم^(٥) وما زاد فعلى حساب ذلك^(٦) . وهذا نص .

وروى عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (في ١/٧٥

= وقال عبد الحق في (أحكامه) كذاب . وقال الشيخ في الإمام : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : متروك الحديث وأهمل لا يكتب حديثه . هـ . وقال البيهقي أسناد هذا الحديث ضعيف محققه . بل ضعيف جدا . وقوله هو أبو العطاء . في البيهقي هو أبو العطف بالفاء المعجمة . وانظر الدارقطني (٢ : ٩٣) باب ليس في الكسر شيء . وفي ديوان الضعفاء والمتروكين (ص ٤٢) ت ٧٢٥ الجراح بن المنهال أبو العطف عن الزهري متروك .

- (١) ب : وما .
- (٢) ب : في انتهائه .
- (٣) وهو ما دون المائتين .
- (٤) ب : روى .
- (٥) ب : درهما . ساقط .
- (٦) ب : مائتي . . . خمس .
- (٧) تقدم مع حديث الحارث الأعور .
- (٨) غير ه : عمرو . والصحيح ما أثبتته . والحديث موقوف على ابن عمر عند البيهقي (٤ : ١٣٥) باب وجوب ربع العشر في نصابها . وفيما زاد عليه وأن قلت الزيادة . ساق بسنده عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر . قال : (ما زاد على المائتين فبالحساب) . هـ . ونقل نحوه عن سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن، وخارجة بن زيد بن ثابت، وصبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار في شيخه جله سواهم . وكذا نقل عن إبراهيم النخعي . وانظر مصنف عبد الرزاق (٤ : ٨٨) ج ٧٠٧٥ ح ٧٠٧٩، ومصنف ابن أبي شيبة (٣ : ١١٩) .

ما فتمن خمسة . وما زاد فبحساب ذلك) .
ولانه مال مستفاد من الارض، فوجب أن لا يكون له وقص بعد وجوب
زكاته ، كالزروع .

ولانها زيادة على نصاب في جنس مال لا ضرر في تبعيضه ، فوجب
أن تجب فيه الزكاة ، كالاربعين ، او كالذهب^(٣) .

ولان الوقص في الزكاة وقصان .

وقص في ابتداء المال ليبلغ حدا يحتمل المواساة ، وهذا موجود في
الورق . فاعتبر فيه .

ووقص في اثناء المال لثلا يجب كسر يستضر بايجابه فيه ، وهذا
معدوم في الورق فلم يعتبر فيه . فثبت أحد الوقصين لوجود معناه . وسقط
الوقص الثاني لفقد معناه .

فاما الجواب عن حديث علي عليه السلام ، فهو ان يقال : نحن
نعمل بموجبه ، وهو ان في كل اربعين درهما درهما . وليس فيه^(٥) ان لاشي
فيما دون الاربعين .

فان قيل : المحدود عندكم يجب ان يكون حكمة مخالفا (لحكم
ما خرج عنه ، وما نقص عن الاربعين خارج عما حد بالاربعين ، فوجب ان يكون^(٦)

(١) ب : لا . ساقطة .

(٢) اى في الزائد .

(٣) فالذهب لا اثر فيه للتشقيص باتفاقنا مع الحنفية . وليس معناه ان ابا
حنيفة رحمه الله يقول بان فيما زاد على نصاب الذهب بحسابه .
راجع مراجع الحنفية فيما تقدم .

(٤) غير ب : وقص .

(٥) اى ليس في حديث علي .

(٦) العدد من مفاهيم المخالفة . كقوله تعالى (فاجلدوهم ثمانين جلدة)
اى لا اكثر من ذلك . قال في جمع الجوامع (١ : ١٢٥) ومنها - من
اقسام مفهوم المخالفة - العدد نحو . لا تحرم المصاة والمصتان - وهو
حجة عند احمد . واكثر الصحابة . ومالك . وداود . والشافعي
وانظر حاشية البناني مع شرحه للمحلي . والمختصر في اصول الفقه =

حكمه مخالفاً^(١) له .

- قيل : كذلك^(٢) نقول . لانا^(٣) نوجب في الاربعين هـ درهما . درهم^(٤) كاملاً ، ولا توجب فيما دونها درهما ، وانما نوجب بعض درهم .
وبهذا^(٥) يجاب عن حديث معاذ في قوله : (ولا شيء في زيادتها^(٦))
حتى تبلغ اربعين) اي ولا شيء فيها كامل . هذا . ان صح الحديث من قدح فيه . وهو غير صحيح من وجهين .
احدهما : انه^(٨) رواية محمد بن اسحق^(٩) عن المنهال بن الجراح . عن

= على مذهب الامام احمد للنجار بتحقيق الدكتور محمد مظهر بقا
(ص ١٣٤) . وانظر حاشية الازميري على مائة الاصول شرح مرقاة
الوصول (١١١ : ٢) طبعة بولاق سنة ١٢٥٨ هـ وشرح مرقاة
الوصول . قال في الشرح : والحنفية لا يقولون بفهم المخالفة
والتلويح في كشف حقائق التنقيح . للتفتازاني الشافعي ت ٧٩٢ ،
(١ : ١٤٣) ، وانظر للخلاف في حجية مفهوم المخالفة اصول الفقه
للبرديسي ط / ٥ سنة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م دار الاتحاد العربي
للطباعة بمصر (ص ٣٧٢ - ٣٧٧) .

- (١) الاصل - أ ، ج : (ساقط) .
(٢) ب : ذلك .
(٣) أ : الا انا .
(٤) ب : درهما . ساقطة .
(٥) ب ، هـ : ويمثل هذا .
(٦) ب : في زيادتها . ساقطة .
(٧) اي ان صح الحديث وسلم من قدح فيه . على حد قوله :
علقتها تبنا وماء بارداً وقوله وزججن الحواجب والميونا
اي وسقيتها ماء بارداً وكحلن العيونا .
(٨) الاصل - ج : ان .
(٩) محمد بن اسحق بن يسار ، ابوبكر . المطلبى مولا هم . المدني نزيل
العراق ، امام المقازي ، صدوق يدلس . روى بالتشيع والقدر مات
سنة ١٥٠ هـ وقيل بعدها . التقريب (٢ : ١٤٤) ت ٤٠ هـ .
واختلف فيه انظر ديوان الضعفاء للذهبي (ص ٢٦٥) ت ٣٥٨٩ قانون
الموضوعات (ص ٢٨٨) وتاريخ الدارمي (ص ٤٤) ت ١٥ .

(١) حبيب بن عباد . والمنهال بن الجراح : هو ابو العطف ، الجراح بن
المنهال . وانما قلب محمد بن اسحق اسمه لضعفه واشتباهه بوضعه
الحديث .

والثاني : ان عباد لم يلق معاذاً ، فكان الحديث منقطعاً . (٧)
٧٥/ب

(١) كذا في النسخ . والصحيح هو عن حبيب بن نجيب عن عباد بن
نسي . انظر تخريج الحديث .

(٢) الجراح بن المنهال . ابو العطف . الجزري . من الزهري . قال
احمد : كان صاحب ففلة . وقال ابن المديني : لا يكتب حديثه
وقال البخاري ومسلم : منكر الحديث . وقال النسائي والدارقطني
متروك . وقال ابن حبان : كان يكذب في الحديث ويشرب الخمر
مات سنة ١٦٨ ، لسان الميزان (٢ : ٩٩-١٠٠) ت ٤٠٤ ، الجرح
والتعديل (٨ : ٣٥٨) ت ١٦٣٩ ، الميزان للذهبي (١ : ١٨٠) ت
١٤١٥ ، ديوان الضعفاء (ص ٤٢) ت ٧٢٥ ، قانون الموضوعات
(ص ٢٤٦) ، ومن كلام يحيى ابن معين (ص ٣٦) ت ٣٨ .

(٣) أ : وانما قلت . محمد بن اسحق باسمه .

(٤) ب : لوضع .

(٥) ب : ان . ساقطة .

(٦) راجع تخريج الحديث . ونصب الراية (٢ : ٣٦٧) .

(٧) هو ماسقط منه واحد او اكثر بشرط عدم التوالي . قال الشيخ طوسي
القاري شرح نخبة الفكر (ص ١١٤) : والصحيح الذي ذهب اليه
الجمهور . ومنهم الخطيب وابن عبد البر وغيرهما : ان المتقطع ما لم
يتصل اسناده على اي وجه كان انقطاعه . سواء ترك ذكر الراوي من
اول الاسناد او وسطه او آخره بحيث يشمل المرسل والمفضل والمعلق
الا ان اكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال : رواية من دون التابعي
عن الصحابي . ١ هـ . وانظر الفية السيوطي (ص ٢٤) ، الفية الحديث
للمعراقي (ص ٢٩) ، مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٦) - ذكر الفرق بينه وبين
المرسل . والخلاف في ذلك . وقصب السكر وشرحه اسدال المطر
(ص ٦٨) ١ هـ . وسمى مانحن فيه بالسقوط الواضح لانه قد علم عدم
التلاقي بين الراوي وشيخه . وكذلك سماه الشيخ علي القاري .

واما قياسهم على المواشى . فالمعنى فيها^(١) ان فى تبخيصها ضرراً^(٢)
فلذلك ثبت فى اثنائها^(٣) وقص (والورق ليس فى تبخيصها ضرر فلذلك لم
يثبت فى اثنائها وقص^(٤) والله اعلم .

-
- (١) أ : فيه .
(٢) ب : ضرر فلذلك لم يثبت . ج : ضرر .
(٣) الاصل - ج : انتهاؤها .
(٤) هـ : ساقط . وانظر المراجع اول المسألة .

مسألة (١٢٩)

قال الشافعي : (وَأِنْ ارْتَدَّ وَحَالَ الْحَوْلُ فَقَبِيهَا قَوْلَانِ) ^(٢) الفصل .
قد مضت هذه المسألة في باب زكاة الفهم ^(٣) . وذكرنا أنه ان ارتد
بعد الحول فالزكاة لا تسقط .

وان ارتد قبل الحول وقتل ، او مات ، فالزكاة لم تجب .
وان بقي على رده حتى حال الحول على ماله ، ففيه قولان منصوصان
وقول ثالث مختلف في تخريجه ^(٤) .

احد القولين ، وجوب الزكاة في ماله .
والقول الثاني : وقوف الامر على مراعاة حاله . فان اسلم وجبت ، وان
قتل لم تجب .
والقول الثالث : ^(٥) خرجه ابو اسحق ، وامتنع منه ابوالعباس : لا زكاة في
ماله بحال . سواء اسلم او قتل .
وقد ذكرنا تخريج هذا القول وسبب اختلافهم فيه . والله اعلم .

(١) ب : ولو ارتد فحال ففيها . هـ : ولو ارتد فحال الحول ففيه .
أ ، ج : ففيهما .

(٢) المزني (ص ٤٩٠) . . . ففيها قولان . احدهما : أنه فيه الزكاة
والثاني يوقف . فان اسلم ففيه الزكاة . ولا يسقط عنه الفرض بالردة . وان
قتل لم يكن فيه زكاة . وبهذا اقول (قال المزني) اول بقوله عندي
القول الاول على معناه .

(٣) تقدم (ص ٤٧٣) وقال مالمخصه (اذ كانت رده قبل الحول ، ثم
بقي مرتدا حتى حال الحول . ففيه قولان منصوصان . وثالث مختلف
في تخريجه . بناء على ملكه . هل هو ثابت ، او موقوف ، او زائل
احد الاقوال ان ملكه موقوف . فان اسلم زكي . وان قتل او مات فملكه
في . ثانيا : ان ملكه ثابت . فبالحول تؤخذ زكاته سواء تاب او قتل
والثالث : وهو زوال ملكه . فاختلف في تخريجه لاختلافهم في لفظة
ذكرها الشافعي في كتاب التدبير فقال : لان ملكه خارج عنه فقال
ابن سريج اى خارج من تصرفه ، ويمتنع من تخريج قول ثالث . ويقول
ابواسحق : ان معناه انه خارج عن ملكه . ويخرج قول ثالثا وهو ان ملكه
زائل عنه فعلى هذا لازكاة عليه . وبطل حكم ماضى من الحول . فان
تاب استأنف حوله . ا . هـ

(٤) ب : في تخريج .

(٥) أ : الثالث . ساقطة .

قال الشافعي^(١) : (وَحَرَامُ أَنْ يُوَدَّى الرَّجُلُ^(٢) مِنْ شَرِّ مَالِهِ الزَّكَاةَ^(٣))
لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ، وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُخَمِّضُوا^(٤))
فِيهِ) يَعْنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

لَا تَعْطُوا فِي الزَّكَاةِ مَا خَبِثَ أَنْ تَأْخُذُوهُ لِنَفْسِكُمْ وَتَتْرَكُوا الطَّيِّبَ
لِنَفْسِكُمْ^(٥) . وَهُوَ كَمَا قَالَ الْمَزْنِيُّ :^(٦)

وَقَدْ مَضَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ، وَقُلْنَا : إِنْ أَخْرَجَ الرَّدَى عَنْ
الْجِيدِ لَا يَجُوزُ . وَأَخْرَجَ الْجِيدَ عَنِ الرَّدَى لَا يَجِبُ^(٧) .^(٨)

١/٧٦

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ) فِيهِ تَأْوِيلَانِ^(٩) .

أَحَدُهُمَا : الْحَرَامُ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ .

وَالثَّانِي : الرَّدَى فِي الْفَرْضِ وَالتَّطَوُّعِ . وَهُوَ أَصَحُّ التَّأْوِيلَيْنِ . لِأَنَّهُ

-
- (١) الْأَصْلُ . قَالَ الشَّافِعِيُّ الْمَزْنِيُّ .
(٢) الْأَصْلُ - أ : الرَّجُلُ الزَّكَاةَ مِنْ شَرِّ مَالِهِ الزَّكَاةَ .
(٣) الْأَم (٢ : ٥٨) ، أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلشَّافِعِيِّ (١ : ١٠٤) ، تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ
(٣ : ٣٢٦) ، الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ وَالتَّاسِعَةُ . وَالْقُرْطُبِيُّ لِابْنِ مَطْلُوفٍ
الْكُتَانِيِّ (١ : ٨٧) ، تَفْسِيرُ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لِابْنِ قَتِيْبَةَ (ص ٩٧) ، الْخُرَاجُ
لِيَحْيَى بْنِ آدَمَ (ص ١٣٣) .

(٤) الْبَقَرَةُ : ٢٦٧

(٥) ب ، ج : عِنْدَكُمْ .

(٦) الْمَزْنِيُّ (ص ٤٩) . . وَتَتْرَكُوا الطَّيِّبَ عِنْدَكُمْ .

(٧) تَقْدِمُ (ص ٤٢٨) .

(٨) هـ : مِنْ .

(٩) ب : لَا يَجُوزُ .

- (١٠) ذَكَرَ الْقُرْطُبِيُّ التَّأْوِيلَيْنِ فِي تَفْسِيرِهِ (٣ : ٣٢٠) وَمَابَعْدَهَا . فَمِنَ
الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَالثَّامِنَةِ وَالتَّاسِعَةِ . وَانْظُرْ فَتْحَ الْقَدِيرِ لِلشُّوْكَانِيِّ
(١ : ٢٨٨) وَمَابَعْدَهَا . وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَعْبٍ (١ : ٣٢٠) وَمَابَعْدَهَا .
أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (١ : ٢٣٤) .

تعالى قال : (ولستم بأخذيه الا ان تغمضوا فيه) . والحرام ، لا يجوز ان يغمض في اخذه ، على ان سبب نزول هذه الآية منقول ، وهو مساروى ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فرأى فيه صدقة^(١) حشفا فقال (ما هذا ؟) قالوا : صدقة فلان ، يعنون رجلا من الانصار . فغضب (رسول الله صلى الله عليه وسلم)^(٢) وقال : ان الله غنى عن فلان وصدقته^(٣) فانزل الله تعالى هذه الآية^(٤) .

وقد^(٥) روى ان مصدقا للنبي صلى الله عليه وسلم اتاه بفصيل مخلول في الصدقة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم (انظروا الى فلان اتانا بفصيل مخلول) فبلغه ، فاتاه بدله^(٦) بناقاة كوما^(٧) .

(١) ب : عرقا .

(٢) هـ : قالوا .

(٣) الاصل - أ : (ساقط) .

(٤) ب ، ج : وعن صدقته .

(٥) ابو داود (٢ : ١١١) باب ما لا يجوز في الثمرة في الصدقة ١٦٠٨
عن عوف بن مالك ، قال : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد ، وبيده عصا ، وقد علق رجل منا حشفا . فطمع بالصدقة في ذلك القنوء ، وقال : (لو شاء رب هذه الصدقة تصدق باطيب منها) وقال : (ان رب هذه الصدقة يأكل الحشف يوم القيامة) .
والدارقطني (٢ : ١٣٠) ، صحيح ابن خزيمة (٤ : ٣٩٠) ، ابن ماجه (١ : ٥٨٣) باب النهي ان يخرج في الصدقة شرماله . وفي النسائي (٥ : ٤٣ - ٤٤) قوله عز وجل (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) . والبيهقي (٤ : ١٣٦) باب ما يحرم على صاحب المال من ان يعطي الصدقة من شرماله .
غريب الحديث : الحشف . التمر اليابس الردي . الفائق (١ : ٢٨٥) .

(٦) ب : هروى .

(٧) ب : ببدله .

(٨) النسائي (٥ : ٣٠) باب الجمع بين المتفرق ، والتقريب بين المجتمع عن وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ساعيا فاتسى رجلا فاتاه فصيلا مخلولا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (بعثنا =

(4)

قال ابو عبيد : المخلول هو الهزيل الذى حل جسمه .

= مصدق الله ورسوله وان فلانا اعطاه فصيلا مخلولا ، اللهم لاتبارك فيه ولا فى ايله . فبلغ ذلك الرجل . فجاء بناقة حسنة . فقال : اتوب الى الله عز وجل والى نبيه صلى الله عليه وسلم فقال النبى صلى الله عليه وسلم : (اللهم بارك فيه وفى ايله) . ا . هـ تحفة الاشراف (٩ : ٩١) ت ١١٧٨٥ . وذكره ابو عبيد فى غريب الحديث (٣ : ٨٤) ، الزمخشري فى الفائق (١ : ٣٨٨) .
 (١) غريب الحديث (٣ : ٨٤) ، الفائق (١ : ٣٨٨) . قال : المخلول الذى حل لسانه لثلا يرضع عند القطان فهزل . والمخلول : الذى كائنا حل عن اوصاله اللحم . وغلح لفرط هزاله . ا . هـ

وقال الصنعاني فى الاضداد (ص ٢٢٩) المخلول السمين والمهزول وفى كتاب الاضداد للاصمعي (ص ٤٣) مادة ٥٦ . خل . ويقال هذا فصيل خل للذى لم يصب ربعا عاه فهو اعجف . ويقال هذا فصيل خل اى سمين .

جواب — وَكَلِمَةُ الرَضَبِ وَفِيهِ مَا فِي الْفَرْكَاءِ

(١٨) بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ ، وَقَدَّرَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ

قال الشافعي : (لا أعلم اختلافاً في ^(١) أن ليس في الذهب صدقة حتى يبلغ عشرين مثقالاً ^(٢) جيداً كان أو رديفاً ، أو اناءً ، أو تبراً . فإذا ^(٣) نقصت حبة ^(٤) أو اقل ، لم تؤخذ منها صدقة ^(٥) .

وقد مضى في باب زكاة الورق ما يدل على وجوب زكاة الذهب . ^(٦) مع

(١) أ ، ب : في . ساقطة .

(٢) المثل من الذهب يساوي أربع جرامات وربع ٢٥ ر ٤ جراما فيكون النصاب ٢٥ ر ٤ × ٢٠ = ٨٥ جراما من الذهب . فمضى ملك شخص هذا المقدار من الذهب وجب عليه ان يخرج ربع العشر ، نصف مثقال او ما يعادل ٢٥ ر ٤ ÷ ٢ = ٢٥ ر ٢ جراما . ٥٠ . الخراج والنظام المالية (ص ٣٦) وما بعدها .

(٣) ج : فان .

(٤) ب : حبة . مكروية . والحبة كما قال الدكتور محمد احمد الخاروف محقق كتاب الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان (ص ٨٦) . والحبة الشرعية في المثل الشرعي ٦٢ ر . من الجرام ، وبين المحقق ان الحبة من المثل الشرعي تختلف من الحبة من الدرهم الشرعي . فحبة درهم النقد الشرعي تساوي ٥٨ ر . من الجرام .

(٥) المزني (ص ٤) باب صدقة الذهب . وقدر ما تجب فيه الزكاة والطبري (٣ : ٥٦ ب) : لا أعلم خلافاً . والام (٢ : ٤٠) وتراجع للمسألة المراجع السابقة في صدقة الورق والتنبيه (ص ٤٠) وانظر كفاية الاخيار (١ : ١١٣ - ١١٤) وهذا التقدير طي سبيل التحديد حتى لو نقص حبه او بعض حبه فلا زكاة . وان راج زواج النصاب التام او زاد على التام لجودة نوعه . ومنهج الطلاب ، وفتح الوهاب شرحه (١ : ١٠٩ - ١١٠) .

(٦) وهو قوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة) و (وفي اموالهم حق) و (والذين يكتزون الذهب والفضة) الايات . وحديث : ما من صاحب له فضة ولا ذهب لا يؤدي حقها . الحديث . والاجماع وهكذا رتبها الماوردي هناك .

ان الاجماع على وجوب زكاته منعقد . (١)

ونصابه عشرين مثقالا ، الواجب فيها ، نصف مثقال . (٢)

فان نقصت عن العشرين ولو حبة (فلاشي* فيها . وان زادت على ٧٦ ب
عشرين ولو حبة) (٣) وجبت الزكاة فيها . (٤) وبه قال ابو حنيفة . وجمهور الفقهاء
وقال الحسن البصري : لاشي* في الذهب حتى يبلغ اربعين مثقالا
فيجب فيه مثقال . (٦)

(١) مراتب الاجماع (ص ٣٥) واتفقوا والمجموع (٦ : ٤) ، الاموال لابن
عبد (ص ٥٠١) ، الطبري (٣ : ٥٦ / ١) ، ارشاد الخاوي (ص ٨٧) .
هذا وقد قال ابن حزم في المحلى (٦ : ٧٣) ان اجماع الامة على
ان نصاب الذهب اربعون دينارا والبحر الزهراء (٣ : ١٤٨) ، شرح
السنة للبخاري (٦ : ٤٨) . قول عامة اهل العلم .

(٢) ب : فيه . اي في الذهب . وفيها اي في العشرين مثقالا .

(٣) ب : (ساقط) .

(٤) اي في الحبة الزائدة .

(٥) وبه . اي بنصاب الذهب انه عشرين مثقالا . لان الكلام فيه . والافان
ابا حنيفة لا يرى في الزيادة شيئا حتى تبلغ اربعة مثاقيل . انظر
الهداية وفتح القدير (٢ : ٢١٥) ، المبسوط (٢ : ١٩٠) .

(٦) مفتي ابن قدامة (٣ : ٣٧) ذكر الخلاف في الذهب فقال : قال

ابن المنذر : اجمع اهل العلم على ان الذهب اذا كان عشرين

مثقالا - قيمتها مائتا درهم . ان الزكاة تجب فيها . الا ما حكى عن

الحسن انه قال : لا زكاة فيها حتى تبلغ اربعين . ا.هـ . والذي

يهمنا هنا هو النقل عن الحسن البصري . والافان علماء الشافعية

لا يرون ارتباطا بين الذهب والفضة . ومصنف ابن ابي شيبة

(٣ : ١١٩) ذكر اختلافا في النقل عن الحسن البصري فنقل هنا

ما يلي . عن هشام عن الحسن قال : في عشرين دينارا نصف

دينار . ا.هـ . ونقل في (٣ : ١٢٠) عن اشعث عن الحسن قال

ليس فيما دون اربعين مثقالا من الذهب صدقة . وعن اشعث عن

الحسن قال : في عشرين دينارا نصف دينار وليس في اقل من

اربعين دينارا شي* . وفي اربعين دينارا دينار . ا.هـ .

اقول : ولعل الرواية الاولى مقطوعة عن الرواية الثالثة . وقال

الشوكاني في نيل الاوطار (٤ : ١٥٧) وروي عن الحسن البصري =

قال : لانه ليس في الزكوات استفتاح فرض بكسر .
 وقال ابن شهاب الزهري : نصاب الذهب معتبر بقيمته من السوق
 فان كان معه عشرين مثقالا قيمتها اقل من مائتي درهم (قلا زكاة فيها) ^(١)
 وان كان معه اقل من عشرين مثقالا قيمتها مائتا درهم (ففيها الزكاة) ^(٢)
 قال : لان الورق اصل ، والذهب فرع ، فاعتبر نصابه باصله .
 وقال مالك : ان نقصت عن العشرين حبة . وجازت جواز الوازنة ^(٣)
 وجبت فيها الزكاة كقوله في الورق ^(٤) .
 وقال عمر بن عبد العزيز ان نقصت ربع مثقال ، وجبت فيها الزكاة ^(٥)
 وانقصت ثلث مثقال ، لم تجب فيها الزكاة ^(٦) .

= ان نصابه اربعون . وروى عنه مثل قول الاكثر . وانظر القفال الشاشي
 (٧٨ : ٣) : في احدى الروايات عنه وفي نسخة مخطوطة : ففى
 احدى الروايتين . وانظر البحر الزخار (٣ : ١٤٩) : بل (نصابه)
 اربعون ، لثلا يستفتح المزكى بكسر . ونقل الروايتين من الحسن
 البصري ، الطبري (٣ : ٥٦ ب) . وقد رد عليه ردنا جيدا فقال
 ان المثقال اسم لقدر قدره به . ولو قدره بمشرة قرابط او اقل
 لجاز . وليس ذلك كسرا . وانما الكسر جزء من شاة او بعض او نحو
 ذلك مما لا يتبعض . ا . هـ .
 (١) وهو قول عطاء - ايضا - وطاوس ، وسليمان بن حرب . وايستوب
 السخيتاني . معنى ابن قدامة (٣ : ٣٧) ، القفال الشاشي (٣ : ٧٧)
 نقل هذا عن عطاء وطاوس ، والمحلى لابن حزم (٦ : ٢٦) كالمعنى
 الا السخيتاني . ومثله نقل الطبري الا الزهري (٣ : ٥٦ ب) ، ونقل فسى
 البحر الزخار (٣ : ١٤٩) عن طاوس فقط .

(٢) ب : من الورق .
 (٣) تقدم قول مالك في الورق (ص ١٠٢٨) انظر الموطأ . مع تنوير
 الحواك (١ : ٢٤٢) ، الاشراف (١ : ١٧٤) ، الخرشى وحاشية
 عدوى (٢ : ١٧٨) ، الخطاب والمواق (٥ : ٢٩٤) ، الشرح الصغير
 والبلغة (١ : ٢١٨) ، المحلى (٦ : ٦٦) .
 (٤) الاموال لابي عبيد (ص ٥١٥ - ٥١٦) ، المحلى لابن حزم (٦ : ٦٦) ،
 وابن ابي شيبة (٣ : ١١٩) عن زريق مولى بنى فزارة ان عمر بن عبد
 العزيز كتب اليه حين استخلف : خذ ممن مراك من تجار المسلمين
 فيما يدرون من اموالهم من كل اربعين دينارا دينارا ، فما نقص

والدلالة على جميعهم وصحة ما ذهبنا اليه ، رواية عاصم بن ضمرة
عن علي عليه السلام . عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (لَيْسَ فِيمَا
دُونَ عَشْرِينَ دِينَارًا مِنَ الذَّهَبِ شَيْءٌ ^(٢) ، فَإِذَا بَلَغَ عَشْرِينَ دِينَارًا ، فَفِيهِ
نِصْفُ دِينَارٍ ^(٣) .

= فبحساب حتى يبلغ عشرة دنانير . فاذا نقصت ثلث دينار فدعها
لا تأخذ منها شيئا . الخ قوله حتى يبلغ عشرة دنانير . وهو خطأ
والصحيح كما في المحلي لابن حزم وغيره حتى يبلغ عشرين دينارا .

(١) ب : عن علي ان النبي .

(٢) الاصل : صدقة .

(٣) الحديث تقدم وقد اطنبت فيه الان لان فيه زيادة زكاة الذهب .

حديث علي " قد غفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق . الخ " .

قال في التلخيص الحبير (٦ : ٣) روى ابو داود والترمذي
والنسائي واحمد من حديث عاصم بن ضمرة عن علي بلفظ غفوت لكم
عن الخيل والرقيق فهاتوا صدقة الرقة من كل اربعين درهما درهم
وليس في تسعين ومائة شيء . فاذا بلغت ففيتها غصنة دراهم
لفظ ابي داود . ورواه ابن ماجه من حديث الحارث عن علي . قال
البخاري كلاهما عندي صحيح يحتمل ان يكون ابو اسحق سمعه
منهما . وقال الدارقطني : الصواب وقفه علي علي . وروى الدارقطني
من حديث عمرو شعيب عن ابيه عن جده بلفظ ليس في اقل من
خمس ذود شيء . ولا في اقل من عشرين مثقالا شيء . ولا في اقل من
مئتي درهم شيء . واستاده ضعيف . ا . هـ في (ص ٤) حديث
علي (هاتوا ربع العشر من الورق . ولا شيء في شيء حتى يبلغ مائتي
درهم فما زاد فبحسابه) وروى مثله في الذهب وتقدم في الذي قبله
ورواه ابو داود من حديث ابي اسحق عن الحارث وعاصم بن ضمرة عن
علي . وفي رواية . وليس عليك شيء . . يعني في الذهب
يكون لك عشرون دينارا . فاذا كانت لك عشرون دينارا وحال عليها
الحول ففيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك . قال : لا ادري اعلى
يقول فبحساب ذلك ام يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم . وقال
ابن حزم . هو عن الحارث عن علي مرفوع . وعن عاصم بن ضمرة عن
علي موقوف كذا رواه شعبة وسفيان ومسلم عن ابي اسحق عن عاصم
ابن ضمرة موقوفا . قال : وكذا كل ثقة رواه عن عاصم .
(قلت) قد رواه الترمذي من حديث ابي عوانة عن ابي اسحق عن =

عاصم عن علي مرفوعا .

(قاعدة) قال الشافعي : في الرسالة في باب الزكاة بعد بـباب جعل الفرائض مانصه : ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة . واخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة اما يخبر عنه لم يبلغنا واما قياسا . وقال ابن عبد البر : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة الذهب شيء من جهة نقل الاحاد والثقات لكن روى الحسن بن عمار ، عن ابي اسحق ، عن عاصم والحارث عن علي . فذكره . وكذا رواه ابو حنيفة . ولو صح عنه لم يكن فيه حجة لان الحسن بن عمار متروك . وروى الدارقطني من حديث محمد بن عبد الله بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر معاذا حين بعثه الى اليمن ان يأخذ من كل اربعين دينارا ديناراً ، الحديث (تنبيه) الحديث الذي اوردناه عن ابي داود معلول ، ثم ذكر ان علته الانقطاع بين جرير بن حازم وابي اسحق . ا. هـ . ما فـي التلخيص بحروقه سوى التنبيه .

انظر ابا داود (٢ : ١٠٠) ح ١٥٧٣ باب زكاة السائمة . والترمذي تحفة الاحوذى (٣ : ٢٥٠) باب ما جاء في زكاة الذهب والورق وصحيح ابن خزيمة (٤ : ٣٤) باب ذكر البيان ان الزكاة واجبة على ما زاد على المائتين . وشرح السنة للبغوي (٦ : ٤٧) باب زكاة الورق والحلي . ومسنند الحميدي (١ : ٣٠) ح ٥٤ عن الحارث عن علي والاموال لابي عبيد (ص ٥٠) عن عاصم عن علي والنسائي عن سفيان عن ابي اسحق وعن الاعمش عن طريق ابي اسحق (٧ : ٣٧) . وسنن الدارمي (١ : ٣٨٣) باب في زكاة الورق ، والدارقطني (٢ : ١٢٦) باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرقيق احكام الاحكام لابن النقاش (ورقة ٥١ ب) ، المحلى لابن حزم (٦ : ٦٨) وذكر حديثين احدهما عن عاصم بن ضمرة والحارث عن علي والاخر عن عاصم بن ضمرة عن علي . واعلما . كما اُصل جميع الاحاديث في الذهب . وانظر نصب الراية (٢ : ٣٦٩) .

اقول : من كلام ابن حجر في التلخيص يتبين ان حديث علي في الخيل والرقيق والورق والذهب وغيرها واحد . واذا كان كذلك فاني ذكرت الدارمي والدارقطني ضمن من ذكر الحديث وانه لم يذكر كسرا الذهب وانظر كذلك ابن ماجه (١ : ٥٧٠) ح ١٧٩٠ ، وصحيح ابن خزيمة المتقدم ونيل الاوطار (٤ : ١٥٦) ، الاحاديث المتعلقة =

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دُرٍّ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ وَلَا فِيمَا دُونَ عَشْرِينَ دِينَارًا مِنَ الذَّهَبِ صَدَقَةٌ)^(١) ، وَلَا فِيمَا دُونَ مَائَتَى دِرْهَمٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ^(٢) .

ولأن ذلك مذهب علي ، وعائشة ، وابن مسعود ، وأبي سعيد الخدري^(٣)

= بمسائل التنبيه لابن كثير (ص ٦٤/١) .
الخلاصة :

اختلف في درجة الحديث . ففي التلخيص . قال البخاري : كلاهما عندى صحيح . أى حديث عاصم وحديث الحارث كلاهما من طلبة وضعف الحديث ابن حزم ثم استدرك فى آخر الموضوع فصحا . وعن احاديث الذهب قال ابن عبد البر لم يثبت فى زكاة الذهب شيء من جهة نقل الاحاد والثقات .

والذى يبدو من نقل اصحاب الحديث غير ابن حجر ان حديث عاصم عن علي والحارث من علي غير واحد . اذ ان الكثير نقلوا الحديث وليس فيه الذهب . واذا كان كذلك . فتصحیح البخارى ينصب على ما ليس فيه الذهب وحديث المضعفين يتعلق ~~فـ~~ الحديث الذى فيه الذهب .

وانظر (ص ٤٢٨) ، وانظر الدارقطني (٢ : ٩٣) فقد روى الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولم يصفه صاحب التعليق المغنى . والله اعلم .

ومهما يكن من امر فقد اتفق الاجماع على وجوب زكاة الذهب ، وان فيه ربع العشر . وان نصابه عشرون مثقالا الا رواية عن الحسن البصرى .

(١) هـ : مكرر .

(٢) تقدم تخريجه (ص ١٠٢٣) وهو حديث ضعيف .

(٣) اما رأى على رضى الله عنه فمعروف من حديثه المتقدم . واما رأى عائشة فهناك حديث ضعيف عنها ذكره ابن ماجة (١ : ٥٧١) باب زكاة الورق والذهب ح ١٧٩١ ونصب الراية (٢ : ٣٦٩) فصل فى الذهب والاحاديث المتعلقة بالتنبيه (ورقة ٦٧/١) ذكر ابن عمر وعائشة ومذهب ابن مسعود ففي مصنف ابن ابي شيبة (٣ : ١٢٠) بسباب ما قالوا فى الدنانير ما يؤخذ منها فى الزكاة . . . عن ابراهيم (النخعي) قال . كان لامرأة عبد الله طوق فيه عشرون مثقالا فامرها ان تخرج منه خمسة دراهم . ولم اجد من روى شيئا عن ابي سعيد =

١/٧٧

وليس لهم في الصحابة رضي الله عنهم مخالف فكان اجماعا .
وعليه اعتمد الشافعي . لانه قال : ليس في الذهب غير ثابت^(١)
لكن لما انعقد الاجماع عليها جاز الاحتجاج بها .

-
- = الخدري . وانظر مغني ابن قدامة (٣ : ٣٨) وما بعدها .
هذا وما دام الاجماع منعقدا - كما علمنا - على وجوب الزكاة في—
فمعنى ذلك ان العلماء لا يذكرون اسماء القائلين بايجاب الزكاة فيه
او مقدار نصابه او غيرها . بل يذكر المخالف فقط كما قدم الماوردى .
(١) ب : وليست . ج : وليس .
(٢) التلخيص الحبير (٦ : ٤) نقل فائدة من الشافعي نصها :
فقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة . واخذ المسلمون
بعده في الذهب صدقة . اما بخبر عنه لم يبلغنا . واما قياسا . ا . هـ .
وانظر الرسالة (ص ٥٢) ، وطريق الرشيد (ص ١٨٤) .

فاذا بلغ الذهب عشرين مثقالا . بمطابقيل الاسلام ، التي ^(١) وزن كل
سبعة منها عشرة دراهم من دراهم الاسلام . ففيها الزكاة ^(٢) .
وفيما زاد ^(٣) بحسابه .
وسواء كان الذهب جيدا او رديئا ، او انا ، او تبرا . او دنانير
مضروبة ، اذا كان جميعه ذهبا ^(٤) . واسم الجنس عليها منطلقا ^(٥) . لان الاعتبار
بجنسه لا بوصفه ^(٦) كالورق . والله اعلم .

-
- (١) ب : التي . الذي
(٢) انظر للمسألة : الاقسام والخصال لابن سريج (١٧ ب) ، المذهب
والمجموع (٢ : ٦) ، (٥ : ٦) ، (١٧ : ٦) ، الرافعي (٥ : ٦) ،
الروضة (٢٥٦ : ٢) وما بعدها . والمحلى (٢٢ : ٢) ، مشنى
المحتاج (٣٨٩ : ١) ، نهاية المحتاج (٢٦٢ : ٣) وما بعدها
والتحفة وحواشيها (١٦٣ : ٣) وما بعدها ، وشرح المنهج والحاشية
(٢٧ : ٢) ، وابن قاسم والباجوري (٢٨٢ : ١) ، وفتح المعين
واعانة الطالبين (١٤٩ : ٢) وما بعدها . وارشاد الفاوى (ص ٨٣)
والفاية القصوى للبيضاوى (٣٧٨ : ١ - ٣٧٩) .
(٣) ب ، ج : زاد عليها .
(٤) ب : جميعها .
(٥) ج : منطلقا .
(٦) فالاعتبار بجنس الذهب من غير اعتبار وصف آخر . فكونه انا ذهب
او دينار ذهب او تبر ذهب ، اوصاف زائدة على كونه ذهبا . فمضى
كان المعدن ذهبا فالزكاة فيه واجبة الا ما يأتى من عدم وجوب زكاة
الحلى .

قال الشافعي : (ولو كانت له مئبة خمس اواق فضة الاقيراطيا
او اقل ، لم يكن في واحد منهما زكاة ^(١) الفصل . وهذا كما قال .
اذا كان معه اقل من عشرين دينارا ، ولو بقيراط . . . ^(٢) واقل ^(٣) من
ماقتى درهم ولو بقيراط ، لم يضم ^(٣) . ولا زكاة في واحد منهما ^(٤) .

(١) المزني (ص ٤٩) . . . قبل هذه المسألة مايلي : قال الشافعي
ولا اعلم اختلافا في ان ليس في الذهب صدقة حتى يبلغ عشرين
مثقالا جيدا كان او رديئا او انا او تبرأ .
فان نقصت حبة او اقل ، لم يؤخذ منها صدقة ، ولو كانت له مئبة
(اي مع الذهب الناقص حبة او اقل) خمس اواق فضة الاقيراطيا
او اقل لم يكن في واحد منهما زكاة . . . واذا لم يجمع التمر والسي
الزبيب ، وهما يخرسان ويعشران ، وهما حلوان معا ، واشد تقاربا
في الثمن ، والخلقة ، والوزن من الذهب الى الورق ، فكيف يجمع
جامع بين الذهب والفضة ولا يجمع بين التمر والزبيب ؟ ومن فعل
ذلك فقد خالف سنة النبي صلى الله عليه وسلم لانه قال : (ليس
فيما دون خمس اواق صدقة) فأخذها في اقل .
فان قال : ضمت اليها غيرها . قيل : تضم اليها بقرا ؟
فان قال : ليس من جنسها . قيل : كذلك فالذهب ليس من
جنس الورق . ا . هـ .

والام (٢ : ٤٠) بزيادة ايضاح . والطبري (٣ : ٥٧ / ١) وفي ب :
زيادة فقد قال : ولو كان له عشرين دينارا او معه خمس . . الخ
(٢) الاصل - ج : او اقل . وما اثبتته هو الصحيح لان المقصود من
الكلام انه لو كان عنده كذا ذهابا وكذا فضة فلا يضم احدهما الى
الآخر في تكميل النصاب .

(٣) ب : لم يضمها .

(٤) انظر المراجع السابقة في الفصل قبل هذه المسألة ، والاحكام
السلطانية ، والنكت للشيرازي (ص ١٥٧) ، والطبري (٣ : ٥٧ / ١) ،
ونهاية المطلب (٣ : ٢٢١ / ١) .

وبه قال ابن ابي ليلى ، والحسن بن صالح بن حوى ، واحمد ، وابوشور .^(٢)

(١) ب : بن وحى .

(٢) الاموال لابى عبيد (ص ٥١٣) ذكر انه قول ابن ابي ليلى ، وشريك والحسن بن صالح . ورجح هذا القول وصححه (ص ٥١٤) وذكر فى (ص ٥١٠) وما بعدها ان فى مسألة الضم خمسة اقوال اذا لم يكن فى النقدين النصاب كاملا : احدها : وبه قال النخعى عن رجل له مائة درهم وعشرة دنانير . فقال : يعطى من هذه بحصتها ومن هذه بحصتها . والثانى : عن الشعبي . قال يحسب الاقل على الاكثر ، فاذا بلغت فيها الزكاة زكاهما .

والثالث : ان تجعل قيمة الدنانير عشرة عشرة اذا ضعها الى الدراهم . وان كان السعر باقل من ذلك او اكثر . والرابع : تضم الدنانير الى الدراهم بقيمتها ابدا . وان كانت اقل من الدراهم او اكثر . والخامس : اسقاط الزكاة عن المالكين جميعا حتى تبلغ الدراهم مائتين والدنانير عشرين . ثم ذكر دليل كل . وقال عن دليل القول الخامس : واما الذى يسقط الزكاة عن المالكين جميعا حتى تبلغ الدراهم مائتين ، والدنانير عشرين . فانه يذهب الى السنة نفسها . قال : رأيتها قد فرقت بينهما وجعلتهما نوعين مختلفين . فكيف اجمع بينهما واجعلهما جنسا واحدا . وقد جعلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم جنسين وذكر غير ذلك .

والمغنى لابن قدامة (٣ : ٣٦) ذكر مع الثلاثة : الشافعى وابى عبيد وابوشور . قال واختاره ابوبكر عبد العزيز وهو رواية عن احمد عند الخرقى . ١ هـ . والمحلى لابن حزم (٦ : ٧٥) ، م ٦٨٤ ، كان لا يرى الضم . و (٦ : ٨١) ذكر من لا يقول بالضم وانظر الطبرى (٣ : ٥٧ / ١ ، ب) ذكرهم . وبداية المجتهد (١ : ٢١٧) . . . وداود .

فائدة : ذكر الشيخ يوسف القرضاوى فى كتابه ، فقه الزكاة ضم النقود بعضها الى بعض (١ : ٢٦٣) تحت عنوان : بماذا نحدد النصاب فى عسوط . الذهب والفضة ؟ فقال : لاشك ان مصرنا لم يعد يحتمل ان يكون للنقود الذهبية نصاب ، وللفضة نصاب آخر فقد اصبحت العملة الورقية هى السائدة فى التعامل بين الناس ويكاد الناس لا يرون العملة المعدنية - وبخاصة الذهب منها - . =

وقال مالك : والاوزاعي ، والثوري ، وابو حنيفة ، وصاحبه يضم
الذهب الى الورق ^(١) .

واختلفوا في كيفية ضمه .

فقال مالك : يضم بالعدد . فيجعل كل عشرة بدينار ^(٢) وكل دينار ^(٣)
بعشرة ^(٤) . فاذا كان له عشرة دنانير . ومائة درهم ^(٥) ضمهما وزكسى

= قال : فلم نعد اذن بحاجة الى ما بحثه الفقهاء قديما : هل يضم
احد النقادين الى الاخرام لا ؟ فان الضم امر ضرورى . ا . هـ
اقول : ان الاسلام حدد الزكاة فى النقود بربع العشر . وعلى
هذا فمادام ان النقود الورقية حلت محل النقود الذهبية والفضية
فانها تأخذ حكمها . وتبقى الزكاة كما هى لم يدخلها التبديل
بل نأخذ ممن ملك ما سوى نصاب الذهب او الفضة ربع العشر
زكاة ماله . وهذا علامة على مسايرة التشريع الاسلامي للتطور
والتغيير .

بقى شئ " مهم يجب ان لا يغرب عن البال . وهو الاوانى الذهبية
والفضية ، والاقلام ، والاسورة وما يتحلى به الرجال او ما يملكون به
المصاحف والبيوت ، ففي كل ذلك نبقى الى آراء العلماء بحاجة
ماسة . فهل نضم الاوانى والحاجات الذهبية الى الفضة فنسى
اكمال النصاب ام لا ؟ هذا اضافة الى زكاة حلى النساء فنسند
القائلين بوجوب الزكاة فيها . وعلى هذا فالقول باننا لم نعد
بحاجة الى ما بحثه الفقهاء فى ضم النقود بعضها الى بعض
يحتاج الى وثقة وتروى من فضيلته جزاه الله خيرا .

- (١) انظر للاقوال مجتمعة : الاموال لابي عبيد (ص ٥١) وما بعدهما
ذكر من القائلين بالضم مالك ، وابراهيم ، والشعبي ، والثوري . قال
وقد روى شئ " يشبهه عن عطاء والزهرى . ومصنف ابن ابي شيبة
(٢ : ١٢٠) ذكر النخعي والشعبي ومكحول والحسن . ا . هـ
ومصنف عبد الرزاق (٤ : ٨٦) ، والمغنى لابن قدامة (٣ : ٣٦) الحسن
وقتادة ومالك والاوزاعي والثوري واصحاب الراى . جليلة العلماء (٣ : ٧٨) .
(٢) (٤) ب : (ساقط) .
(٣) (٥) الاصل - ا : (ساقط) .

سواء كانت العشرة تساوى مائة درهم ، والمائة تساوى عشرة أم لا (١) (٢) .

(١) هـ : أولا .

(٢) المدونة (١ : ٢٤٢) ، تهذيب مسائل المدونة مخطوط (ص ٣٢) :
ومن له مائة درهم وعشرة دنانير ، أو مائة درهم وعشرة دراهم وتسعة
دنانير ، فعليه الزكاة . ويخرج ربع عشر كل صنف منها . ومن له
مائة درهم وتسعة دنانير قيمتها مائة درهم ، فلا زكاة عليه . قال
وصرف دينار الزكاة ، عشرة دراهم بدینار . ويجمع بين الذهب
والفضة في الزكاة كما يجمع في زكاة الماشية ، الصان إلى المعز . . .
الخ . ثم ذكر إخراج أحد الصنفين عن الآخر . أ . هـ . والطلاقين
للبيغدادى مخطوط (٢٦ / أ) ، الاشراف (١ : ١٧٥) ، الخرشى
(٤ : ١٧٧) ، اقرب المسالك وشرحها والبلغة (١ : ٢١٧) الخطاب
(٢ : ٢٩٠) ، والمواق (٢ : ٢٨٩) ، تفسير القرطبي (٨ : ١٢٤) ،
قوانين الاحكام الشرعية (ص ١١٧) ، الثمر الدانى (ص ٣٢) .
وقد ذكر ابن رشد الخلاف في المسألة وسبب الخلاف فقال فسي
يداية المجتهد (١ : ٢١٧) : قال مالك وابو حنيفة وجماعة تضم
الدرهم الى الدنانير . وقال الشافعى وابو ثور وداود لا تضم .
وسبب الخلاف . هل كل واحد منهما تجب فيه الزكاة لعينه
ام لسبب يجمعهما . وهو كونهما رؤس الاموال وقيم المتلفات ؟ فمن
قال بالاول - ولذلك اختلف نصابهما - قال هما جنسان لا يضم
اخذهما الى الآخر . كالبقر والغنم . ومن قال بالثاني اوجب
الضم .

قال : ويشبه ان يكون - الاظهر - اختلاف الاحكام حيث تختلف
الاسماء . وتختلف الموجودات انفسها . وان كان قد يوهم اتحادهما
انفاق المنافع . وهو الذى اعتمده مالك رحمه الله .
وبعد ان بين الاختلاف في كيفية الضم قال : وسبب هذا الارتباك
ماراموه في ان يجعلوا من شيئين نصابهما مختلف في الوزن نصابا
واحدا . قال : وهذا كله لا معنى له . ولعل من رام ضم احد هما
الى الآخر فقد احدث حكما في الشرع حيث لا حكم . لانه قال
بنصاب ليس هو بنصاب ذهب ولا فضة . قال : ويستحيل في صادة
التكليف والامر بالبيان ان يكون في امثال هذه الاشياء المحتملة
حكم مخصص فيسكت عنه الشارع ، حتى يكون سكوته سببا لان يعرض
فيه من الاختلاف ما مقداره هذا المقدار . والشارع انما بحثه =

وقال ابو حنيفة : تضم بالقيمة .
 فاذا كان له مائة درهم ، وخمسة دنانير ، تساوى مائة درهم ضمها^(٢)
^(١)

صلى الله عليه وسلم لرفع الاختلاف . ا. هـ .
 وفي المعيار المعرب . والجامع المغرب عن فتاوى افريقية والاندلس
 والمغرب للمؤلف احمد بن يحيى الونشريسي ت ٩١٤ هـ خوجه جماعة
 من الفقهاء باشراف الدكتور محمد حجي سنة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
 طبع دار الغرب الاسلامي بيروت . (ص ٣٦٣) : قال : سئل
 السيوري : هل يصح عن الشافعي انه قال : لا يجمع بين الذهب
 والفضة والقمح والشعير في الزكاة ام لا ؟ اجاب : ذلك صحيح عنه
 وله وجه صحيح . ووجه في جواب سؤال آخر . واخذ به
 عبد الحميد الصائغ ايضا . قال الونشريسي : احفظ من خط شيخ
 شيوخنا الامام ابي الفضل ابن الامام رحمه الله . ان الشيخ
 السيوري اقسم بالمشي الى مكة ان لا يفتي بمذهب مالك في ثلاث
 مسائل . احداها هذه . ا. هـ . يتصرف
 واستطيع ان ارجع الخلاف الى سبب آخر ذكره الزنجاني في كتابه
 تخريج الفروع على الاصول (ص ١١) وما بعدها فقال : معتقد
 الشافعي رضي الله عنه ان الزكاة مؤنة مالية وجبت للفقراء على
 الاغنياء بقراءة الاسلام على سبيل المساواة . ومعنى المساواة
 تبع فيها . ا. هـ . فاعتبار النصاب في كل مال امر واجب في
 كل صنف ليستطيع ان يواسي الفقير منه .
 وقال ابو حنيفة : الزكاة وجبت عبادة لله تعالى ابتداء وشروع
 ارتياضا للنفس بتنقيص المال من حيث ان الاستغناء بالمال سبب
 للطغيان ووقوعه في الفساد . ا. هـ .
 فعلى هذا فنحن ابي حنيفة . متى كان عنده نصاب كامل وجبت
 الزكاة - اذا كان ما وجد من جنس واحد . ولما كان الذهب والفضة
 جنسا واحدا عنده ضم بعضها الى بعض واوجب الزكاة فيها . والله
 اعلم .

(١) ب : خمس .

(٢) الاصل - ا. ج : درهم . ساقطة .

(٣) ج : يضمها ويؤكى .

وزكى ، الا ان يكن العدد احوط للمساكين . فيأخذ به ^(١) .
 واستدلوا على جواز الضم ، بقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ
 والفضة .. الآية) .

فموضع الدلالة من الآية : ان الله تعالى ذكر الذهب والفضة
 ثم قال : ولا ينفقونها ^(٢) وذلك راجع اليهما ^(٣) . فلو لم يكونا في الزكاة ^(٤)
 واحدا ، لكنت هذه الكناية ^(٥) راجعة اليهما بلفظ التثنية ^(٦) ، فيقول : ولا ينفقونها
 فلما كى عنهما بلفظ الجنس الواحد ، ثبت ان حكمهما في الزكاة واحد ^(٧) . ^(٨)

(١) الاصل لمحمد (١ : ٨٤) ، (١ : ٨٧) ، والهداية وفتح القدير
 (٢ : ٢٢٢) : (يضم الذهب الى الفضة) للمجانسة من حيث
 الثمنية . ومن هذا الوجه صار سببا ، ثم يضم بالقيمة عند ابي حنيفة
 وعندهما بالاجزاء وهو رواية عنه . ا . هـ . ما في الهداية ، وفي
 فتح القدير بين كيفية الضم بالاجزاء . وذلك بان يعتبر تكاملا
 اجزاء النصاب من الربع والنصف وباقياها . فاذا كان من الذهب
 عشرة . فهذا نصف نصاب . فلا بد معه من نصف نصاب فضة وهو مائة
 واذا كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل قيمتها مائة فلا يضم عندهما
 لان المجموع ثلاثة ارباع نصاب . فالمائة نصف نصاب الفضة والخمسة
 دنانير ربع نصاب الذهب . وعند ابي حنيفة يضم وتجب الزكاة
 لان نصاب الفضة كامل معنى . ا . هـ . بتصرف وانظر حاشية
 بابرقي . ذكر ذلك كله والادلة .

والدر المختار والحاشية (٢ : ٣٠٣) ، والمبسوط (٢ : ١٩٢) ،
 والبدائع (٢ : ٨٤٦) ، وخلاصة الفتاوى مخطوط (ص ١٢٤ - ١٢٥)
 استحسانا . وفتاوى قاضيخان (١ : ٢١١) وقد وضع المسألة .
 واللباب للمنجمي (ص ١٦٦) ، الينابيع (١ / ٣٨) .

(٢) ب : في سبيل الله .

(٣) الاصل - أ : اليها .

(٤) ب : وفي .

(٥) اي الاضمار .

(٦) أ : بلفظة .

(٧) ب : حكمها .

(٨) اقول : هذا دليل للشافعي . فقلوه ولا ينفقونها اي الاجناس
 المتقدمة . ولو اراد الجنس لقال : ولا ينفقونه .

ويقول^(١) النبي صلى الله عليه وسلم (فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعَشْرِ) . والرقة اسم يجمع الذهب والفضة^(٢) .

قالوا : ولأنه لما كان حكمهما واحدا في كونهما اثمانا وقيمتها^(٣) وان قدر زكاتها ربع العشر، وجب أن يكن حكمهما^(٤) واحدا في وجوب ضم احدهما الى الآخر، كاجناس الفضة والذهب .

وتحريم ذلك ان قالوا انها^(٥) من جنس الاثمان والقيم، فوجب ان يضم احدهما الى الآخر كاجناس الفضة واجناس الذهب .

ودليلنا رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لَيْسَ فِيْهَا دُونُ خَمْسِ دَوْدِرٍ مِنَ الْاِبِلِ ^(٦) صَدَقَّةٌ وَلَا فِجْمَا دُونِ عَشْرِينَ دِينَارًا مِنَ الذَّهَبِ صَدَقَّةٌ ، وَلَا فِجْمَا دُونِ مِائَتِي دِرْهَمٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَّةٌ ^(٨)) فكان نص هذا الحديث مانعا من وجوب الزكاة فيما^(٩) نقص عن النصاب، ودالا على بطلان الضم .

ولأنهما مالان، نصابهما مختلف، فوجب ان لا يضم^(١٠) احدهما الى

(١) ب، ج : ويقول صلى الله عليه وسلم .

(٢) تقدم (ص ١٠١٧) وقلنا - في الهامش - ان الورق قال فـ... المجموع (٦ : ٣) الرقة : هي الدراهم خاصة . وقال : واما قسول صاحب البهان : قال اصحابنا : الرقة هي الفضة والذهب ففلسط فاحش . ولم يقل اصحابنا ولا اهل اللغة ولا غيرهم ان الرقة تطلق على الذهب بل هي الورق . ا . هـ بتصرف

(٣) ب : ولا نهما .

(٤) ب : حكمها .

(٥) ب : والحريم وذلك .

(٦) ب، هـ : لانها .

(٧) ب : من الابل . ساقطة .

(٨) تقدم الحديث (ص ١٠٢٣) وهو ضعيف .

(٩) ب : مما نقص عن النصاب . ودليلا على .

(١٠) ب : لا . ساقطة .

الآخر، كالمقر والغنم ^(١).

ولأنهما جنسان تجب ^(٢) الزكاة في عينهما، فوجب أن لا يضم أحدهما إلى الآخر كالتمر والزبيب.

ولأن ما اعتبرت قيمته مع غيره، اعتبرت قيمته وإن انفرد ^(٣) من غيره $\frac{1}{78}$ كمروضات التجارة وماله ^(٤) تعتبر قيمته منفردا لم تعتبر قيمته مع غيره ^(٥) كالماشى ^(٦).

فلما ثبت أنه لو كان معه خمسة عشر دينارا لاغير لم تعتبر قيمتها وإن بلغت نصابا ^(٨) ثبت أنه لا يعتبر قيمتها مع غيرها وإن ^(٩) بلغت نصابا ^(١٠). وهذا الاستدلال يتحرر من اعتلاله بقياسان ^(١١).

أحدهما : أن نقول ^(١٢) لأنه مال لا تعتبر قيمته بأفراده، فوجب أن لا تعتبر قيمته (مع غيره كالماشى).

(١) نصاب المقر ثلاثون ونصاب الغنم أربعون، فنصابهما مختلف فلا يضم أحدهما إلى الآخر لا بالعدد، ولا بالقيمة.

(٢) ج : تجب . مكورة .

(٣) (٤) وإن انفردت عن غيره كمروض.

(٥) ب : وماله .

(٦) فمروضات التجارة اعتبرت قيمتها مع غيرها . مثاله : له عرض للتجارة بمائة دينار، وعنده مائة درهم فقط، ضم مال التجارة إلى ما مضى من النقد . واعتبرت قيمته مع النقد ولو كان له عرض للتجارة قيمته مائتا درهم فتجب فيه الزكاة . ولو كان منفردا ليس معه درهم . فقيمة عرض التجارة معتبرة سواء كان منفردا أو مضموما إليه غيره . بخلاف الماشى فاعتبار زكاتها في نفسها فلا تضم إلى غيرها لا بالقيمة ولا بالعدد .

(٧) ب : كان جميعه عشر دنانير لاغير .

(٨) الاصل - ج : ثبت . ساقطة .

(٩) ب : فلو بلغت .

(١٠) أ : (ساقط) .

(١١) ب : مع اعتلاله . الاصل - أ ، ج : الاعتلال .

(١٢) ب : أن يقول .

والثاني : ان نقول : لانه مال تجب الزكاة في عينه ، فلم يجب
اعتبار قيمته (١) كالمنفرد (٢) .

الجواب .

اما الآية : فلا دلالة فيها ، لانه ان جعلها دليلا على تساوي
حكمها من كل وجه ، لم يصح (٣) لاختلاف نصيبها (٤) .
وان جعلها (٥) دليلا على تساوي حكمها من وجه ، قلنا (بموجبها
وسويتها بين حكمها (٦) في وجوب الزكاة فيها (٧) .
واما قوله (٨) (في الرقة ربع العشر) فهو اسم للفضة والذهب طس

(١) ب : (ساقط) .

(٢) قاس نصاب الفضة الناقص مع مثله ذهبا . واذا جمعا كونا . قاسه
على المنفرد بجامع ان الكل ناقص عن النصاب . ولا تجب الزكاة فيه
بمفرده ، لان الزكاة تجب فيه بعينه فلا يضم معه غيره .

(٣) ب : لا يصح .

(٤) أ : نصها . وغير أ : نصيبها بلفظ الجمع . وهذا على حد قوله
تعالى (ان تنوها الى الله فقد صفت قلوبكما) . سورة التحريم : ٤ .
او على ان الجمع مأنوق الواحد . ففي شرح جمع الجوامع للمجلسي
(٣ : ٢) في التخصيص عن قول العاتن (والى اقل الجمع) قال
ثلاثة او اثنين و (٥ : ٢) عند قوله : والعام المخصص . قال
الاكثر : حجة وقيل في اقل الجمع . . قال ثلاثة او اثنين .

(٥) ب : جعلها .

(٦) ب : مكررة ومعدّها : من وجه .

(٧) وهذا هو الصحيح ففي جمع الجوامع وشرحه للمجلسي (١٢ : ٢) قال
اما القرآن بين جملة لفظا بان تعطف احدهما على الاخرى
(فلا يقتضى التسوية بينهما في غير المذكور حكما) اي فيما لم يذكر
من الحكم المعلوم لاحدهما من خارج . ا . هـ فيها الآية تسدل
على النهي عن الكنز وعلى الامر بالانفاق . وليس فيها اكثر من ذلك
فتعطف الفضة على الذهب لا يقتضى التسوية في غير هذا المذكور في
الآية . ا . هـ

(٨) ب : فاما قوله في الرقة .

(٩) في الكلام اقتضاب . اصل الكلام : واما قول ابي حنيفة في حد يست
(في الرقة ربع العشر) ان الرقة اسم للذهب والفضة فهو اسم للفضة . .

قول ثعلب، وقد خالفه ابن قتيبة . ولو صح لم يكن فيه حجة . لان المقصود به اباة قدر الزكاة الواجبة . فلم يجز ان يعدل به عما قصد له . ولو جاز ضمهما لان اسم الرقة^(٢) يجمعهما ، لجاز ضم الابل والبقر^(١) لان اسم الماشية يجمعهما .

واما قياسهم على اجناس الفضة ، واجناس الذهب ، فالمعنى فيه ان الفضة جنس وان تنوعت . فذلك ضم بعضها الى بعض . وليس الذهب من جنسها ، فلم يجزه ان يضم اليها . والله اعلم .

(١) ب : ولم جاز ضمها لان اسم الرقة يجمعها .
 (٢) غير هـ ، ب : لان الاسم يجمعهما .

قال الشافعي: (وَلَا تَجِبُ عَلَى رَجُلٍ زَكَاةُ فِي الذَّهَبِ حَتَّى يَكُونَ ^(١) بِعَشْرِينَ مِثْقَالًا فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ وَآخِرِهِ .
فَإِنْ نَقَصَتْ شَيْئًا ، ثُمَّ تَمَّتْ عَشْرِينَ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى يَسْتَقْبِلَ بِهَا ^(٢) حَوْلًا مِنْ يَوْمِ تَمَّتْ عَشْرِينَ) . وهذا كما قال .
كل مال وجبت الزكاة في عينه ، وجب اعتبار نصابه في الحول كله .
فإذا كان معه عشرون دينارًا ، نقصت قيراطًا ^(٣) ، ثم تمت .
أو كان له مائتا درهم ، نقصت درهما ، ثم تمت .
(أو كان له أربعون من الفهم نقصت شاة ثم تمت) استأنف لجميعها ^(٤)
الحول من حين تمت نصابا ، ويبطل حكم ماضى من حوله ^(٥) .
وقال أبو حنيفة : النصاب معتبر في طرفي الحول ، ولا اعتبار ^(٦) بنقصانه في اثنا ^(٧) .

- (١) ب : في ذهب ، حتى يكون . وغير ب : حتى تكون .
(٢) (المزني (ص ٤٩) حتى يكون . والطبري (٣ : ٥٨ / أ) ، والأمام (٢ : ٤٠) .
(٣) ب : قيرطاسا .
(٤) ب : (ساقط) .
(٥) الطبري (٣ : ٥٨ / أ ، ب) ، المجموع (٦ : ١٩) وما بعده —
الرافعي (٦ : ٨) يشترط ملك النصاب بتمامه في جميع الحول خلافا
لابي حنيفة حيث اعتبر طرفي الحول . المنهاج والمغني (١ : ٣٩٤)
نهاية المحتاج (٣ : ٩٦) ، التحفة وحواشيها (٣ : ٢٨٢) والمحلى
(٢ : ٢٥) ، الاقسام والخصال (١٧ ب) ، النكت (ص ١٥٧) مختصر
خلافيات البيهقي (ص ٨٦ ب) .
(٦) الاصل - أ : لنقصانه .
(٧) الاصل لمحمد (٢ : ٥١) ، المبسوط (٢ : ١٧٢) ذكر مناقشة .
بدائع الصنائع (٢ : ٨٣٧) ، الدر المختار ورد المختار (٢ : ٢٦٧)
قال ابن عابدين : والشرط تمام النصاب في طرفي الحول . وبدائية
المبتدى والهداية وفتح القدير (٢ : ٢٢٠) وما بعدهما . وانظر
للمناقشة مع المبسوط النكت (ص ١٥٧) ، مختصر خلافيات البيهقي
(٨٦ ب) ، والطبري (٣ : ٥٨ / أ) .

(١) وقال مالك : النصاب معتبر في آخر الحول دون اوله واثنائه
 (٢) احتجاجا بقوله صلى الله عليه وسلم في الورق : (فاذا بلغت خمس اواق
 ففيها الصدقة) (٣) فجعل كمال النصاب فاية لوجوب الزكاة فيها (٤)
 ولانه مال كامل نصابه في طرفي الحول (٥) فلم يكن نقصانه في اثنائه
 مسقطا لزكاته ، كمروض التجارات اذا نقصت قيمتها في اثناء الحول ثم
 تمت .

ودلينا قوله صلى الله عليه وسلم (لا زكاة في مال حتى يحول عليه
 الحول) (٦) والمال الذي كمل به النصاب لم يحل عليه الحول (٧) فلم تجب فيه

(١) المدونة (٢٤٣ : ١) رجل عنده عشرة دنانير فيتجر بها فتصير عشرين
 دينارا قبل الحول بيوم ايزكيها اذا حال الحول . قال نعم . وشبه
 ذلك بالسخال تزكي بحول امهاتها . وتهذيب مسائل المدونة
 (ص ٣٢) ، الاشراف (١ : ١٧٨) ، ربح المال له حول اصله . ا . هـ .
 فاذا كان اصله اقل من نصاب ثم تم مع الربح نصابا فيزكي . وفي
 (١ : ١٧٧) اذا نقص النصاب عن المال الذي تجب فيه الزكاة ففي
 مئنه في بعض الحول ثم تم اخره لم تجب فيه الزكاة خلافا لابي حنيفة
 في قوله ان المراعى كماله طرفي الحول دون اثنائه . ا . هـ . فهذا
 النص يدلنا ان المالكية كالشافعية . ا . هـ . ولحل القول بان المتجر
 في زكاة المال كماله آخر الحول . انما يعتبر في زكاة التجارة عند
 مالك . يقول في الاشراف (ص ١٨٠) والنصاب في اموال التجارات
 معتبر في آخر الحول . وانظر قوانين الاحكام الشرعية (ص ١١٨) ،
 وبداية المجتهد (١ : ٢٢٩) وكلها في اموال التجارة . ونقل ابن
 رشد عن ابي عبيد انه لم يتابع مالك على هذا احد من الفقهاء
 الا اصحابه . ا . هـ . واقرب المسالك مع الشرح الصغير (١ : ٢٢٠)
 ا . هـ . وفي ب : من اثنائه .

(٢) ب : اواقى .

(٣) تقدم الحديث (ص ١٠٥٤)

(٤) ب : فيه .

(٥) هذا يصلح دليلا للحنفية لا للمالكية .

(٦) تقدم (ص ٢٧٢) . وانظر كنز العمال بها مش مسند الامام احمد

(٢ : ٤٩٨)

(٧) ب : ساقط .

الزكاة . وإذا لم تجب فيه الزكاة^(١) ، لم تجب في الباقي . لأن حكمهما بالاجماع واحد .

ولأنه^(٢) مال تجب الزكاة في عينه ، نقص نصابه من حوله ، فاقترض سقطت زكاته ، قياسا على نقصانه في أحد طرفي حوله^(٣) .

ولأنه مال لا تعتبر زكاة قيمته انقطع نصابه في أثناء حوله ، فوجب أن ١/٧٩ لا تجب فيه الزكاة ، قياسا على تلف جميعه في أثناء الحول واستفادة مثله . ولأن النصاب شرط في ابتداء الحول ، فوجب أن يكون شرطا في استدامته كالحرية^(٤) والاسلام .

ولأن ما اعتبر في طرفي الحول اعتبر في وسطه كالسوم .
فاما الجواب عن الخبر^(٥) (فهو أن يقال : المقصود به بيان قدر النصاب ، واعتبار الحول^(٦) مستفاد من قوله (لا زكاة على مال حتى يحصل عليه الحول) فلم يكن فيه دلالة^(٧) .
واما قياسهم على عروض التجارات ، فالمعنى فيه^(٨) أن الزكاة وجبت في قيمتها . وفي اعتبار القيمة في أثناء الحول مشقة^(٩) (وليس

-
- (١) ب : فيه الزكاة في الباقي لأن حكمها .
(٢) ب : ولا يسأل تجب .
(٣) يريد أن يقول : أنه لا فرق في نقصان المال عن النصاب بين أن يكون النقصان في ابتداء الحول أو في أثناءه أو في آخره .
(٤) النسخ الجزية . بالجيم والزاي المعجمتين . والصحيح بالحاء والراء المهملتين . لأن الحرية شرط والاسلام كذلك شرط لوجوب الزكاة .
(٥) وهو قوله صلى الله عليه وسلم في الورق (فإذا بلغت خمس أواق ففيها الصدقة) .
(٦) ب : (ساقط) .
(٧) أي في الخبر .
(٨) أ : وأما قياسهم . ساقط .
(٩) الأصل - أ : فيه .
(١٠) ذلك لأن قيم الأشياء متغيرة متقلبة بين آونة وأخرى . فلو أننا تابعنا تغير القيمة كل يوم ارتفاعا وانخفاضا ، لكان في ذلك مشقة ، لذلك اعتبرنا قيمة العروض آخر الحول . =

كذلك ما وجبت الزكاة في عينه ، لانه لا مشقة ^(١) في اعتبار كماله في الحول كله .

ولان عرض التجارة لو باعه بعرض التجارة ^(٢) بنى على حوله فلذلك ^(٣) لم يعتبر نصابه في اثناء حوله . ولو باع ابلا ببقر ، لم يبين واستأنف بها ^(٤) الحول فلذلك اعتبر كمال ^(٥) نصابها في اثناء حولها . والله اعلم .

= اما الذي زكاته في عينه فانه لا يتغير ولا يتبدل فاعتبر لزكاته بقائه كمال الحول لعدم المشقة . فمتى وجدت عنده عشرون دينارا حولا كاملا . او مائتيا درهم حولا كاملا كذلك . وجبت فيها الزكاة والا فلا .

(١) ب : (ساقط) .

(٢) هـ : للتجارة بنى على قوله .

(٣) ب : فكذلك .

(٤) تقدمت هذه المسألة وانظر شرح المنهاج للمحلى (٢ : ١٤) (ولو

زال ملكه في الحول) ببيع او غيره (فعاد) بشراء او غيره (او سادل

بمثله) كابل بابل او بنوع آخر كابل ببقر (استأنف) الحول . ا . هـ

(٥) ب : فكذلك .

(٦) ب : كمال . ساقطة .

کتاب — زکاة المؤمنین

بابُ زكاةِ الحُلِيِّ (١)

قال الشافعي : (اخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن
ابيه ، عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تحلي بنات اختها ايتاما في

(١) الحلي : اسم لكل ما يزين به من مصاغ الذهب والفضة . والجمع
حلي بالضم والكسر . وجمع الحلية حلي . مثل لحية وحلي . وربما
ضم . وقال الفيروز ابادي (٣٢١ : ٤) الحلي : بالفتح . ما يزين به
من مصوغ المعدنيات او الحجارة . ج : حلي كدلي او هو جمع
والواحد حلية كظبية . والحلية بالكسر . الحلي والجمع حلي وحلي .
١ . هـ . الصحاح (٢٣١٨ : ٦) مادة (حلا) ، المختار (ص ١٥٢) ،
تفسير غريب الحديث (ص ٧٥) ، كنز الحفاظ في كتاب تهذيب
الالفاظ لابن السكيت (ص ٦٥٥) . . . فان لم يكن عليها حلي . قيل
امراة عاطل . ثم ذكر اسماء الحلي . وفصل واطال . وفي فقهه
اللغة للشعالبي (ص ٣٦٦) مطبعة الاستقامة بالقاهرة . فصل في
الحلي . قال : الشنف ، والقرط ، والرمثة . للاذن . والوقف
والقلب . والسوار للمعصم . والخاتم للاصبع . الدملج للحضد
الجيرة للساعد . القلادة والمخنقة للعنق . المرسل للصدر
الخلخال والخدمة للرجل . الفتخ لاصابع الرجل تلبسها نساء
العرب .

(٢) غير ب ، هـ : عن عبد الله بن القاسم . وهو مخالف للروايات وصاحب
الترجمة هو عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق
ابو محمد . الرضي بن الرضي . الفقيه بن الفقيه امه اسماء بنت
عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق . ولد في حياة عائشة وروى عن
ابيه وغيره . وروى عنه مالك وغيره كثير . واتفقوا على جلالته وامامته
وفضيلته وصلاحه . قال احمد بن حنبل هو ثقة ، ثقة ، ثقة ، توفي
سنة ست وعشرين ومائة . قيل بالشام ، وقيل بالمدينة ، وقيل
ببيت المقدس . تهذيب الاسماء (٣٠٣ : ١) ، تجريد التمهيد
(ص ١٠٢) روى له مالك عشرة احاديث احدها مرسل والبقية مسنده
احاديثه (ص ٣١٢) وما بعده . وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٦٥)
وتقريب التهذيب (٤٩٥ : ١) ت ١٠٧٩ .

حِجْرُهَا ، فَلَا تَخْرُجُ مِنْهُ الزَّكَاةُ ^(١) الْفَصْلُ ^(٢) .

الحلى ضربان :

احدهما : ما كان من جنس الاثمان ذهباً وفضة .

والثاني : ما كان من غيره ، من ^(٣) الجواهر . كاللؤلؤ ، والمرجان ٧٩/ب
فهذا لازكاة فيه ^(٤) .

(١) حديث عائشة . الموطأ . تنوير الحوالك (١ : ٢٤٥) ملازكاة فيه من التبر والحلى . مسند الامام الشافعي (ص ٩٥) من طريقين احدهما من الطريق الذي ذكره الماوردي ، والثاني من طريق ابن ابي ملكية . وانظرهما في الام (٢ : ٤٠) ، الاموال (ص ٥٤١) ح ١٢٧٨ ، مصنف ابن ابي شيبة (٣ : ١٥٤) وذكر ثلاثة طرق .
وعبد الرزاق (٤ : ٨٢) ح ٧٠٥٢ ، البيهقي (٤ : ١٣٨) ، نصب الراية (٢ : ٣٧٥) ، التلخيص الحبير (٦ : ٢١) ، وذكره ابن تيمية في الفتاوى الكبرى . وجامع الاصول (٤ : ٦١٠) ح ٢٦٩٢ ، وشرح السنة (٦ : ٤٩) .

(٢) المزني (ص ٤٩) فلا تخرج منه الزكاة . يروى عن ابن عمر انه كان يحلى بناته وجواريه ذهباً . ثم لا يخرج زكاته (قال) ويروى عن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص ان في الحلى زكاة . وهذا مما استخير الله فيه . وانظر الام (٢ : ٤٢) ، النجاشي (٣ : ٥٨) .
(٣) ب : من . ساقطة .

(٤) الام (٢ : ٤٢) ، الاقسام والخصال (١٧ ب) ولا زكاة الا في الذهب والفضة ، والوجيز والرافعي (٦ : ١٧) وما بعدها ، المنهاج مع مفني المحتاج (١ : ٣٩٤) ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ . قال الشربيني : كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد ، والفروز والمرجان ، لعدم ورودها - اي الزكاة - في ذلك . ولانها معدة للاستعمال فاشبهت بالماشية العاملة . والنهاية (٣ : ٩٦) ، التحفة وحواشيه (٣ : ٢٨٢) ، المحلى على المنهاج (٢ : ٢٥) ، حاشية بجيرمي على المنهاج (٢ : ٢٩) .

وما كان ذهباً وقضة ضربان : محظور، ومباح . ونذكر تفصيلهما (١)
فالمحظور زكاته واجبة (٢) . والمباح على قولين (٣) .

- (١) ب، ج : نذكر .
(٢) الام (٤١:٢) على القولين معا . والروضة (٢٦٠:٢) اجماعاً والطبرى (٦٠:٣/١) قولاً واحداً . والرافعى (٢٣:٦) فتجب فيه الزكاة بالاجماع . وهو نوعان محظور لعينه ومحظور باعتبار القصد فالاول كالآواني، والقصاع، والمجامر الذهبية والفضية، والثانى كما لو قصد الرجل على النساء الذى اتخذه او ورثه او اشتراه كالسوار والفخخال ان يلبسه او يلبسه غلمانه . الخ .
والمجموع (٣٥:٦) و (٣٧:٦) ، المنهاج مع المغنى (٣٩٠:١) نهاية المحتاج (٨٨:٣) ، التحفة وحواشيها (٢٧٠:٣) .
(٣) قال الطبرى (٥٨:٣/١) قال الشافعى فى القديم . وفى مختصر البويطى : لاتجب الزكاة . وعلق القول فى الجديد الا ان اصحابنا اجمعوا على ان المسألة على قولين . والرافعى والوجيز (١٧:٦) قال الغزالى : حتى لو اتخذ منه حلى على قصد استعمال مباح سقطت زكاته . او محظور لم تسقط . ا.هـ . بتصرف وقال الرافعى (١٨:٦) بنى القولين على مناط زكاة النقيدين وفيه قولان احدهما : ان مناط زكاة النقيدين ، جوهرهما . كالرياء فعلى هذا تجب الزكاة فى الحلى المباح . والثانى : للاستغناء عن الانتفاع بهما . لاتجب . قال : وهذا اظهر القولين . ا.هـ . بتصرف
والمجموع (٣٥:٦) : وان كان استعماله مباحاً فقولان مشهوران اصحهما عند الاصحاب ، لا . . . وهذا نصه فى البويطى والقديم . قال السرخسى وغيره . وبه قال اكثر اهل العلم . ومن صححه من اصحابنا ، المزنى ، وابن القاضى فى المفتاح ، والبيهقى فى الماوردى ، وذكر غيرهم . وقال آخرون لا يحصون . ا.هـ . وفى (٣٦:٦) قال : وما قول الفروانى : ان القديم وجوب الزكاة والجديد لاتجب ، فغلط صريح مخالف لما قاله الاصحاب . بل الصواب المشهور ، نصه فى القديم : لاتجب ، وفى الجديد قولان نص عليهما فى الام . ونص فى البويطى كما نص على القديم والمذهب : لاتجب كما ذكرنا . هذا اذا كان معداً لاستعمال مباح كما سبق . ا.هـ . =

احدهما : نص عليه الشافعي في القديم : لا زكاة فيه .^(١)
وبه قال من الصحابة ، عبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله^(٢) ،^(٣) وثائفة^(٤)

= فائدة : ذكرها النووي في المجموع فقال (٢٦ : ٦) قال اصحابنا ولو اتخذ حليا ، ولم يقصد به استعمالا محرما . ولا مكروها ولا مباحا . بل قصد كثره واقتنائه فالذهب الصحيح المشهور الذي قطع به المصنف والجمهور وجوب الزكاة فيه . قال الرافعي ومنهم من حكى فيه خلافا . الخ . والمضاج ومغنى المحتاج (١ : ٣٩٠) نهاية المحتاج (٣ : ٨٩) ، التحفة وحواشيها (٣ : ٢٧١) ، النكت (ص ١٥٨) ذكر المناقشة . ومختصر خلافيات البيهقي (٨٦ ب) ،
وارشاد الفتاوى (ص ٨٧) ، الميزان للشعراني (٢ : ٧) .
(١) هـ : في القديم . ساقطة .

(٢) اثر ابن عمر . الشافعي في مسنده (ص ٩٦) ، الام (٢ : ٤٠) تنوير الحوالك (١ : ٢٤٥) ، مصنف ابن ابي شيبة (٣ : ١٥٤) ، البيهقي (٤ : ١٣٨) وفيه عن حبيب بن ابي ثابت عن ابن عمر ، قال : زكاة الحلى عاريت . ونصب الراية (٢ : ٣٧٥) ، مصنف عبد السلام (٤ : ٨٢) ح ٧٠٤٧ ، التلخيص الحبير (٦ : ٢١) واستدل به ابن تيمية في الفتاوى الكبرى (٢٥ : ١٧) ، وانظر شرح السنة للبخاري (٦ : ٤٩) .

(٣) اثر جابر بن عبد الله انه كان يقول بعدم وجوب زكاة الحلى المباح . قال في التلخيص الحبير (٦ : ٢١) رواه الشافعي قال : انبأ سفيان . عن عمرو بن دينار . سمعت رجلا يسأل جابر بن عبد الله عن الحلى ؟ فقال : زكاته عاريت . رواه البيهقي . وروى الدارقطني عن ابي حمزة - وهو ضعيف - عن الشعبي عن جابر : ليس في الحلى زكاة . ونصب الراية (٢ : ٣٧٥) ، البيهقي (٤ : ١٣٨) ، الدارقطني (٢ : ١٠٧) وانظر التطبيق المفنى ، محم . ومسند الشافعي (ص ٩٦) ، الام (٢ : ٤٠) ، الاموال لابي حنبل (ص ٥٤٠) ح ١٢٧٦ ، طريق الرشيد (ص ١٧٩) ح ٥٥٣ ، شرح السنة (٦ : ٤٩) .

(٤) وتقدم الكلام عن حديث غائصة قريبا .

رضى الله عنهم .

ومن التابعين : الحسن البصرى (وابن المسيب ، والشعبي)^(١) .

ومن الفقهاء : مالك ، وأحمد ، وإسحق .

والقول الثانى : اشار اليه الشافعى فى الجديد من غير تصريح به

ان فيه الزكاة .

وبه قال من الصحابة : عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وعبد الله

ابن عمر ، وعمر بن العاص ، وعبد الله بن مسعود ، وابن عباس .

ومن الفقهاء : الزهرى ، والثورى ، وأبو حنيفة ، وصاحبه^(٢) .

(١) أ : (ساقط) .

(٢) هذه مسألة مهمة اختلفت الصحابة فمن بعدهم فيها لذلك رأيت ان اطنب فيها القول لاضع القارى الكريم على من قال بوجوب زكاة الحلّى ومن قال بعدم وجوب زكاته .

اولا : الذين قالوا بوجوب زكاة الحلّى المباح .

عمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، والنخعى ، وطاوس ، ومجاهد ، وعطاء ، وأنس وميمون ، وعبد الله بن شداد ، وسعيد بن جبير ، وجابر بن زيد والزهرى ، ومكحول ، وأبو ذر ، وسعيد بن المسيب ، وابن سيرين واستحسنه الحسن ، وابن شبرمه ، والأوزاعى ، والحسن بن حى وسفيان .

ثانيا : الذين قالوا بعدم وجوب زكاة الحلّى المباح .

عبد الله بن عمر ، وأنس وجابر بن عبد الله وعائشة ، وأسما بنت أبى بكر الصديق ، وعمر بنت عبد الرحمن ، والشعبي ، وأبو جعفر محمد بن علي ، وطاوس ، والحسن ، وسعيد بن المسيب ، وسفيان وابن عباس ، والقاسم بن محمد ، وقتادة ، ومالك بن أنس ، وأحمد ابن حنبل ، والليث بن سعد ، وأبو حنيفة وصاحبه .

ثالثا : الذين اختلفت الروايات عنهم . عائشة الصديقة ، وابن عباس ، قال الشافعى لا يدرى ايثبت عنه اى ايجاب الزكاة فى الحلّى المباح . وطاوس ، والحسن البصرى ، وسفيان ، وسعيد بن المسيب .

المراجع . ذكرت اولا قول كل فقيه ومراجع فرأيت ان فى ذلك اطالة لذلك ذكرت المراجع موحدة . فمن اراد شيئا رجع اليه =

واستدل^(١) من اوجب فيه الزكاة بعد الظواهر العامة^(٢) برواية عطية
من ام سلمة ، قالت : كنت البس اوضاحاً من ذهب فقلت يا رسول الله
اكثر هي ؟

= والمراجع هي :
الاموال لابى عبيد (ص ٥٣٨) وما بعدها ، مصنف ابن ابي شيبة
(١٥٣: ٣) وما بعدها ، مصنف عبد الرزاق (٨١: ٤) ج ٧٠٤٥
وما بعدها ، والمحلى لابن حزم (٧٦: ٦) وما بعدها ، نصب الراية
(٣٦٩: ٢) ، شرح السنة للبغوي (٥٠: ٤٩: ٦) ، الام (٤٠: ٢)
البيهقي (١٣٨: ١٣٩) ، الموطأ . تنوير الحوالك (٢٤٥: ١) ،
التلخيص الحبير (١٩: ٢١) ، دلائل الاحكام (ص ١٣/١ ، ب)
بداية المجتهد (٢١٢: ١) ، موسوعة فقه ابراهيم النخعي
(٣٠٢: ٢) ، وانظر تذكرة الموضوعات (ص ٦٠) نقل عن الامام
احمد قوله ان ابن عمر وعائشة وانسا وجابرا واسماء كانوا لا يبرون
في الحلى زكاة . ا. هـ يريد ان هذا موقف عليهم وليس مرفوعا
ثم قال ان المرفوع (ليس في الحلى زكاة) باطل .
وانظر لمراجع الحنفية : الاثار لمحمد (ص ٥٤) ، جامع مسانيد ابي
حنيفة (٤٦٦: ١) ، المبسوط (١٩٢: ٢) ، الدر المختار
ورد المحتار (٢٩٨: ٢) ، بدائع الصنائع (٨٤١: ٢) ، الزيلعي
وحاشية شلبي (٢٧٧: ٢) ، بداية المبتدى والهداية وفتح القدير
(٢١٥: ٢) ، ورووس المسائل للزمخشري (ورقة ٣٦/١) مسألة ١١٥
وقال في بداية المجتهد (٢١٢: ١) : ذهب فقهاء الحجاز ، مالك
والليث ، والشافعي الى انه لا زكاة فيه اذا اريد للزينة واللبس .
وقال ابو حنيفة واصحابه : فيه الزكاة .
سبب الخلاف : ذكر ابن رشد سببين للخلاف . اولهما : تردد شبه
الحلى بين العروض وبين التبر فمن شبهه بالعروض التي المقصود
منها المنافع ولا قال : لا زكاة فيه . ومن شبهه بالتبر والفضة التي
المقصود منها المعاملة بها اولا . قال : فيه الزكاة . والسبب الاخر
هو اختلاف الاثار . الخ . وانظر للحنفية ايضا . فتاوى قاضيخان
(٢١٠: ١) ، الباب (ص ١٦٨) .

(١) ب : واسند .

(٢) وهي قوله تعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة) . الآية ، وقوله
تعالى (وفي اموالهم حق) ، وقوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة)
والاحاديث التي وردت في ايجاب الزكاة وعقوبة مانعها كحديث مامن
صاحب كثر . الخ .

فقال : (١) ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكى فليس بكفر (٢) .
 وروى عبد الله بن شداد بن الهاد ، قال : دخلت على عائشة
 رضى الله عنها ، فقالت : دخل على رسول الله ، وفى يدي فتحات من
 ورق - فقال : ما هذا يا عائشة ؟ فقلت : صنعتهن (٣) اتزين لك يا رسول الله
 فقال : اتودين زكتهن ؟ فقلت : لا . قال : هو حُكُّك من النار (٤) .

- (١) أ : فقال . ما بلغت زكاته فزكى .
 (٢) تقدم الحديث أول الكتاب وهو صحيح وانظر فتاوى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لابن قيم الجوزية (ص ٣٥) الحديث (٥) البيان
 والتعريف في بيان أسباب ورود الحديث (٣ : ١٦٣) ج ١٤٥٤ .
 (٣) عبد الله بن شداد بن أسامة بن عمرو بن عبد الله . ويقال لـ
 عبد الله بن شداد بن الهاد . والهاد لقب أسامة وقيل لقب عمرو .
 الليثي ، أبو الوليد ، المدني ، ولد على عهد النبي صلى الله عليه
 وسلم . وذكره العجلي من كبار التابعين الثقات . وكان معروفا
 في الفقهاء . قتل بالكوفة سنة إحدى وثمانين وقيل بعدها .
 تقريب التهذيب (١ : ٤٢٢) ت ٣٧٤ ، تهذيب الاسماء (١ : ٢٧٢)
 ت ٣٠٩ ، كلام ابن معين (ص ١٢٢) ت ٢٩٧ ، التاريخ (٣ : ٤٥٠)
 ج ٢٢١٢ ، ح ٢٢١٣ .
 (٤) الأصل - أ ، ج : ضفتين .
 (٥) حديث عائشة رضى الله عنها . دخل على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فرأى في يدي فتحات من ورق . الخ . قال في نصب
 الراية (٢ : ٣٧١) رواه أبو داود في سننه . وأخرجه الحاكم في
 المستدرک عن محمد بن عمرو بن عطاء به . وقال : صحيح على
 شرط الشيخين . ولم يخرجاه . وأخرجه الدارقطني في سننه عن
 محمد بن عطاء به . فنسبه إلى جده دون أبيه . ثم قال : ومحمد
 ابن عطاء مجهول . انتهى . قال البيهقي في (المعركة) وهو
 محمد بن عمرو بن عطاء لكنه لما نسب إلى جده ثن الدارقطني أنه
 مجهول . وليس كذلك . انتهى . وتبع الدارقطني في تجهيل
 محمد بن عطاء عبد الحق في (احكامه) وتعقبه ابن القطان . فقال
 انه لما نسب في سند الدارقطني إلى جده خفي على الدارقطني
 امره فجعله مجهولا . وتبعه عبد الحق في ذلك . وإنما هو محمد
 ابن عمرو بن عطاء أحد الثقات وقد جاء مبينا عند أبي داود . وبينه
 شيخه محمد بن ادریس الرازي . وهو أبو حاتم الرازي امام الجرح =

قال الاصمعي : الفَتَخَاتُ : (١) الخَوَاتِيمُ . وانشد :
 اِنْ كَمْ اَقَاتِلَ فَاكْسُوَانِي بَرْقَعَا وَفَتَخَاتٍ فِي الْيَدَيْنِ اَرْبَعَا (٢)

= والتعديل . ورواه ابو نشيط محمد بن هارون بن عمرو بن الربيع كما هو عند الدارقطني فقال فيه : محمد بن عطاء نسبة الى جده فلا ادري اذ لك منه . ام من عمرو بن الربيع . انتهى كلامه . قال الشيخ في (الامام) ويحيى بن ايوب واخرج له مسلم . وعبيد الله ابن جعفر من رجال الصحيحين . وكذلك عبد الله بن شداد والحديث على شرط مسلم . ا. هـ . والمستدرک (١ : ٣٨٩) التخليط في منع الزكاة .

والتلخيص الحبير (٦ : ١٩) قال : (تنبيه) روى الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة انها قالت لا بأس بلبس الحلبي اذا اعطى زكاته . ويقويه ما رواه ابو داود والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث عائشة . فذكره . ثم قال : واسناده على شرط الصحيح وسيأتي عن عائشة انها كانت لا تخرج زكاة الحلبي عن يتامى في حجرها . قال : ويمكن الجمع بينهما بانها كانت ترى الزكاة فيها ولا ترى اخراج الزكاة مطلقا عن مال اليتام . ا. هـ . وانظر لاشر عائشة المحلى (٦ : ٧٥) .

ابو داود (٢ : ٩٥) ح ١٥٦٥ باب زكاة الحلبي ، والبيهقي (٤ : ١٣١) باب من قال في الحلبي زكاة . قالت لا بأس بلبس الحلبي اذا اعطى زكاته . ثم ذكر حديثا عن شداد بن الهاد في باب سياق اخبار وردت في زكاة الحلبي وآخر من عمرو بن الربيع بن طارق فذكره بمثله ، والدارقطني (٢ : ١٠٥) باب زكاة الحلبي قال محمد بن عطاء مجهول وانظر نصب الراية اعلاه .

والفتخات : جمع فتخة . وهي خواتيم كبار تلبس في الايدي . وربما وضعت في اصابع الارجل . وقيل هي خواتيم لانفصوص لها . وتجمع على فتخ وفتخات وفتاخ . نهاية (٣ : ٤٠٨) .

(١) لم اجد من نقل كلام الاصمعي هذا . لكن ذكر معنى الفتخات ابن الاثير كما تقدم وابو عبيد كما يأتي .

(٢) لم اجد هذا البيت لكن ذكر ابو عبيد في غريب الحديث شاهدا نحوه فقال الفتخة تعني الخاتم . وجمعها فتخات . وفتخ . قالت امرأة في عمل ذكرت انها عملته (الرجز) .

انسار (٤ : ٣١٧)

تسقط مني فتخي في كمي
 وقاله في الصحاح (١ : ٤٢٨) قال محققه وهو لله هنا زوجة الحجاج . =

وروى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن امرأة من اليمسنة^(١) أتت النبي صلى الله عليه وسلم ومعها بنت لها، وفي يدها مسكتان من ذهب، فقال لها : أعطيني زكاة هذا ؟ فقالت : لا . فقال : ايسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار ؟ قال : ففعلتهما^(٢) والقتهما ، وقالت : هما لله ولرسوله .

= وقبله . والله لا تخدعني بشم . ولا بتقبيل ولا بضم الابرعزاع يسلي همي . تسقط منه ثمتخي في كمي .
وبهذا يتبين أن ما ذهب اليه ابو عبيد من أن امرأة قالت في عمل عطته ، كان باجتهاد منه . وانظر لسان العرب (٤٠ : ٣) مادة (فتح) .

(١) ب، هـ : مسكتان غليظتان . . . تعطين .
(٢) ب، ج : فجعلتهما فالقتهما . هـ : فالقتهما . ساقطة .
(٣) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده " أن امرأة من اليمسنة أتت النبي صلى الله عليه وسلم ومعها بنت لها وفي يدها مسكتان من ذهب . . . الخ " .

نصب الرأية (٢ : ٣٦٩) قال ابن القطان في كتابه، أسناده صحيح . وقال المنذرى في مختصره : أسناده لا مقال فيه . فان أسناده رواه عن أبي كامل الجحدري . وحيمد بن مسعدة ، وهما مبنين الثقات . احتج بهما مسلم . وخالد بن الحارث امام فقيه، احتج به البخاري ومسلم . وكذلك حسين بن ذكوان المعلم احتج به في الصحيح . ووثقه ابن المديني . وابن معين . وابو حاتم وعمر بن شعيب . فهو من قد علم . وهذا أسناد تقوم به الحجة ان شاء الله تعالى . انتهى

وأخرجه النسائي أيضا عن المعتمر بن سليمان بن حسين المعلم عن عمرو قال : جاءت امرأة فذكره مرسل .
قال النسائي : وخالد أثبت عندنا من معتمر . وحديث معتمر أولى بالصواب . انتهى .

الطريق آخر أخرجه الترمذي عن ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . قال : أتت امرأتان رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي أيديهما سواران من ذهب . فقال لهما : أتؤديان زكاة هذا ؟ قالتا لا . فقال : اتحبان أن يسوركما الله بسوارين من نار ؟ قالتا : لا . قال : فاديا زكاته . انتهى . قال الترمذي =

= ورواه المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب نحو هذا . وابن لهيعة والمثنى بن الصباح يضعفان في الحديث . ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء . انتهى . وقال ابن القطان بعد تصحيحه لحديث أبي داود : وإنما ضعف الترمذى هذا الحديث لأن عنده فيه ضعيفين : ابن لهيعة والمثنى بن الصباح . انتهى

وسند الترمذى رواه أحمد ، وابن أبي شيبة ، وأبو إسحق بن راهوية في مسانيدهم . والفاظهم : قال لهما : فاديا زكاة هذا الذى فى ايديكما . وهذا اللفظ يرفع تأويل من يحمله على ان الزكاة المذكورة فيه شرعت للزيادة فيه على قدر الحاجة .

طريق آخر : أخرجه أحمد في مسنده - أيضا - والدارقطني في سنته عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن . والحجاج لا يحتج به . مسند الامام أحمد (٢ : ١٧٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨) وفيهما كثير .

وفي التلخيص الحبير (٦ : ٢٠) قال : حديثان امرأتين اتتا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ايديهما سواران من ذهب فقال لهما اتؤديان زكاته ؟ قالتا : لا . فقال لهما اتحبسان ان يسوركما الله بسوارين من نار ؟ قالتا لا . قال فاديا زكاته ابوداود والنسائي والترمذى من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وقال : واللفظ للترمذى . وقال : لا يصح في الباب شيء . وقال ولفظ الاخرين وذكر نحو ما في الكتاب وذكر ما في نصب الرامة . ابوداود (٢ : ٩٥) ح ١٥٦٣ بنحو لفظ الكتاب . والبيهقي (٤ : ١٤٠) باب سياق اخبار روت في زكاة الحل . وقال : تفرد به عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده .

شرح السنة للبخارى (٦ : ٤٨) ان امرأتين اتتا رسول الله صلى الله عليه وسلم . . قال ابو عيسى هذا حديث في اسناده مقال وابن لهيعة يضعف ، ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء ، والاموال لابي عبيد (ص ٥٣٧) باب الصدقة في الحل من الذهب والفضة فذكر نحو حديث الكتاب ابن أبي شيبة (٢ : ١٥٣) ذكر حديث المرأتين . ومصنف عبد الرزاق (٤ : ٨٢) ح ٧٠٦٥ ، طريق الرشيد (ص ١٠٨) ح ٥٥٤ ، حسن الاثر (ص ١٩٦) .

الخلاصة : الحديث صحيح من غير طريق ابن لهيعة .

وروى ان زينب امرأة ابن مسعود ، قالت : يا رسول الله ، ان لى حلياً ، وان عبد الله خفيف ذات اليد ، وان ^(١) فى حجرتى بنتى ^(٢) اخ لى افيجزىنى ان اجعل زكاة حلى فيهم ؟ قال : نعم . (فألت لابن مسعود : شغلتنى انت وعيالك عن الصدقة ^(٣)) .
فقال النبى صلى الله عليه وسلم : (أنفقى عليهم ، فلك فى ذلك أجران) ^(٤) .

(١) ه : وان . ساقطة .

(٢) ب : بنت . ه : بنى . وهو كذلك فى الدارقطنى (١٠٨ : ٢) .

(٣) الاصل - أ ، ج : (ساقط) .

(٤) حديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت يا رسول الله : ان لى حلياً . . . الخ

نصب الراية (٣٧٣ : ٢) فصل فى الذهب قال : أخرجه الدارقطنى عن قبصة عن علقمة عن عبد الله ان امرأة اتت النبى صلى الله عليه وسلم فقالت : ان لى حلياً . وان زوجى خفيف ذات اليد افيجزىنى ان اجعل زكاة الحلى فيهم ؟ قال : نعم . انتهى وكان الزيلعى قد ذكر قبل هذا الحديث حديثاً من طائفة عن عبد الله بن مسعود قال : قلت للنبى عليه السلام : ان لامرأتى حلياً من ذهب عشرين مثقالاً . قال : فأد زكاته نصف مثقال . انتهى قال الزيلعى بعد الحديثين . قال الدارقطنى والحديثان وهم والصواب عن ابراهيم عن عبد الله مرسل موقوف . انتهى

وقال ابن القطان فى (كتابه) وروى هذا قبصة بن عتبة وان كان رجلاً صالحاً فانه يخطئ كهمزاً . وقد خالفه من اصحاب الشورى من هو احفظ منه . فوقفه انتهى .

قال الشيخ فى الامام وقبصة بن عتبة مخرج له فى الصحيحين وقد اكرر البخارى عنه فى صحيحه . والله اعلم

والدارقطنى (١٠٨ : ٢) باب زكاة الحلى ج ٦ . . . والصواب مرسل موقوف . الاثار لابي يوسف (ص ٨٩) ج ٤٣٩ .

وروى الشعبي : أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقَالَتْ : هَذَا ^(١) حُلِيِّ ، وَهُوَ سَبْعُونَ دِينَارًا . فَخَذَ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى مِنْهُ
فَاخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَارًا وَثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ دِينَارًا ^(٢) .
وروى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى ^(٣) امْرَأَةً تَتَلَوُّ بِالْهَيْتِ وَعَلَيْهَا
مُفَاجِدٌ مِنْ ذَهَبٍ . فَقَالَ : (يَسْرُكُ أَنْ يَحْلِيكَ اللَّهُ مُفَاجِدٌ مِنْ نَارٍ) قَالَتْ
لَا . قَالَ : فَأَدِي زَكَاتَهُ ^(٤) .

(١) ه : ان هذا .

(٢) حديث الشعبي ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقالت هذا حللي وهو سبعون دينارا فخذ . الخ . نصب الراية
(٣٧٣ : ٦) اخرج الدارقطني في سننه عن نصر بن مزاحم عن ابي
بكر الهذلي ثنا شعيب بن الحبحاب عن الشعبي قال : سمعت
فاطمة بنت قيس . تقول : اتيت النبي صلى الله عليه وسلم بطوق
فيه سبعون مثقالا من ذهب فقلت يا رسول الله خذ منه الفريضة . فآخذ
منه مثقالا وثلاثة ارباع مثقال انتهى . قال الدارقطني : ابو بكر
الهذلي متروك ولم يأت به غيره . قال ابن الجوزي : وقال غندر
هو كذاب . وقال ابن معين وابن المديني ليس بشي . ونصر بن
مزاحم . قال ابو خيثم : كان كذابا وقال ابن معين : ليس حديثه
بشي . وقال ابو حاتم : متروك الحديث . انتهى وفي الامام
قال ابو حاتم : هولاء الحديث يكتب حد يه . ولا يحتج به .
انتهى .

قلت : اخرج ابو نعيم الاصفهاني في تاريخ اصفهان في باب
الشنن عن شيان بن زكريا بن عباد بن كثير عن شعيب بن الحبحاب
به سواه . والدارقطني (١٠٦ : ٢) باب زكاة الحل ، قال ابو بكر
الهذلي متروك ولم يأت به غيره . وانظر نصب الراية اعله . وانظر
التعليق المقتنى . وذكره الدارقطني من طريق آخر مثله .

(٣) غريب ، ه : اتي .

(٤) ذكر هذا الحديث ابو عبيد في غريب الحديث (١١٣ : ٣) بنحو
لفظ الماوردي . قال ابو عبيد : اراه اراد الحللي المكلل بالفصوص
واصله من النجود . وكل شي زخرفته بشي فقد نجدته . . ويسمى
العامل نجادا . ه . بتصرف

وذكره الزمخشري في الفائق (٤٠٨ : ٣) وقال من المفاجد : هي حللي
مكحلة بالفصوص مزينة بالجواهر جمع منجد . اي مزين . ه .
وانظر النهاية في غريب الحديث (١٩ : ٥) .

قال ابو عبيد : المناجد ، الحلبي المكلل بالفصوص .^(١)

ولانه من جنس الاثمان ، فوجب ان تجب فيه الزكاة ، كالدواهم والدنانير . واستدل من اسقط الزكاة منه - وهو الظاهر المذهبين واصح القولين - برواية هشام بن عمار^(٢) ، عن سويد بن عبيد الله^(٣) ، عن نافع^(٤) ، عن ابن عمر . ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا زكاة في الحلبي)^(٥) .

(١) تقدم هذا الكلام مع الحديث .

(٢) ب ، ه : فيه .

(٣) هو هشام بن عمار بن نصر . بنون مصفرا ، السلمي ، الدمشقي الخطيب ، صدوق ، مقرئ ، كبر فصار يتلقن ، فحدثه القديس اصح مات سنة خمس واربعين ومائتين على الصحيح وله اثنتان وتسعون سنة .

تقريب التهذيب (٢ : ٣٢٠) ت ٩٣ ، تهذيب الكمال (٣ : ١٤٤٣) - (١٤٤٥) .

(٤) رغم البحث لم اجد هذا الاسناد الذي ذكره المارودي . كما لم اجد من ذكر سويد بن عبيد الله وفي التقريب (١ : ٣٤١) ت ٦٠٠ سويد بن عبيد العجلي . صاحب القصب . مقبول من الثالثة .

(٥) حديث ابن عمر المرفوع . لم اجدناه وانما الموجود انه موقوف على ابن عمر ففي نصب الراية (٢ : ٣٧٥) احاديث زكاة الحلبي . احاديث الخصم - الاثار . روى مالك عن نافع ، عن ابن عمر ، انه كان يحل بناته ، وجواريه الذهب . ثم لا يخرج من حل بن الزكاة . ورواه عبد الرزاق . انبا عبيد الله ، عن نافع ، ان ابن عمر قال (لا زكاة في الحلبي) انتهى .

والبيهقي (٤ : ١٣٨) باب من قال : لا زكاة في الحلبي . ذكر ان مالك بن انس واسامة بن زيد ويونس بن يزيد وغير واحد ان نافعا حدثهم عن عبد الله بن عمر . انه قال : ليس في الحلبي زكاة . وعن اسامة بن زيد عن نافع قال كان ابن عمر يحل بناته باربعمائة دينار فلا يخرج زكاته .

ومسند الشافعي (ص ٩٦) ، الام (٢ : ٤٠) ، مصنف ابن ابي شيبة (٣ : ١٥٤) ، مصنف عبد الرزاق (٤ : ٨٢) ج ٧٠٤٧ ، الموطأ تنوير الحوالك (١ : ٢٤٥) ، التلخيص الحبير (٦ : ٢١) ، الاموال (ص ٥٤٠) ج ١٢٧٦ .

وروى اسامة بن زيد مثله ^(١) . وابو الزبير عن جابر مثله ^(٢) .
وروت غريفة بنت أبي امامة ^(٣) قالت : ^(٤) حَلَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) لعله أراد بقوله مثله : أي نقل عن ابن عمر مثله . ولا فليس لاسامة ابن زيد اثر فيما اطلعت عليه . وانما هو - كما مرفى اثر ابن عمر - في الاسناد فقط . فهو ناقل عن ابن عمر . انظر اثر ابن عمر . يتبع رواية أبي الزبير عن جابر (لا زكاة في الحلي) ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه (١٥٥ : ٣) موقوفا عليه ، وتكملته .

قلت انه فيه الف دينار ؟ قال : يعار ويلبس . وبهذا الاسناد عند عبد الرزاق (٨٢ : ٤) ح ٧٠٤٨ ، ح ٧٠٤٦ عن عمرو بن دينار قال سألت جابر بن عبد الله عن الحلي هل فيه زكاة ؟ قال : لا . قلت : ان كان الف دينار ؟ قال : الالف كثير . ومن طريق آخر عند البيهقي (١٣٨ : ٤) والاموال لابي عبيد (ص ٥٤٠) ح ١٢٧٥ وكنز العمال (٤٩٧ : ٢) . وفي تذكرة الموضوعات لمحمد طاهر الهندي (ص ٦٠) . قال البيهقي : وما يروى مرفوعا ليس في الحلي زكاة . فباطل لا اصل له . وعند الدارقطني : ابو حمزة هذا ميمون ضعيف الحديث . وانظر التعليق المفني .

(٣) هي الفارعة . وهي الغريفة بنت اسعد بن زرارة . فيما ذكر محمد ابن سعد . وهي ام زينب بنت نبيل . زوجة انس بن مالك . تهذيب الكمال (١٦٨٤ : ٣) ، وانظر (٩٢ : ١) في ترجمة اسعد قال هو ابو امامة . ا . هـ فعلى هذا تكون صاحبة الترجمة هي الغريفة بنت أبي امامة أي بنت اسعد بن زرارة .

(٤) ب : حبانى .

اما ترجمة اسامة بن زيد ، فهو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حبه وابن حبه ، اب (محمد) مات سنة اربع وخمسين للهجرة وعمره سبع وخمسون عاما . تهذيب الاسماء ١١٣ / ١ أسد الغابة ٦٤ / ١ المعارف ص ٦٣ التقريب ٥٣ / ١ ت ٣٥٧ .

عليه وسلم رعائاً ، وحلّى أختي ، وكنا في حجره . فما أخذ منا زكاة حلّسى قط . (١)

قال ابو عبيد : (٢) الرعائ . جمع رعة . وهو القرط . وقال النمر بن تولب : (٣)

(١) البيهقي (٤: ١٤١) باب سياق اخبار تدل على اباحتها للنساء عن محمد بن عمارة عن زينب بنت نبيط ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حلّى امها واختها وكان ابوهما ابوامامة ، اسجد بسن زارة ، اوصى بهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلاهما رعائاً من تبر ذهب فيه لؤلؤ . قالت زينب : وقد ادركت الحلّسى او بعضه . ا . هـ ثم ذكر غيره بلفظ عن زينب بنت نبيط عن امها قالت : كنت في حجر النبي صلى الله عليه وسلم انا واختى فحلاهما فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحلينا الذهب واللؤلؤ وفقى رواية عبد الله بن جعفر رعائاً من ذهب ولؤلؤ .

وليس في اي منها (فما أخذ منا زكاة حلّسى) وذكره كذلك ابن الاثير (٢: ٢٣٤) وذكره الزمخشري في الفائق كذلك (٢: ٦٥) ، وغريب الحديث لابى عبيد (١: ١٠٩ - ١٠٠) . ا . هـ اقول ولعل العلماء لم يكملوا الحديث بل سقط منه (فما أخذ منا زكاة حلّسى) لانه مسوق للاستدلال به على اباحة التحلّسى بالذهب للنساء . والله اعلم .

(٢) غريب الحديث لابى عبيد (١: ١١٠) نقله عن ابى عمرو الشيبانسي فقال : قال ابو عمرو : واحد الرعائ رعة . ورعة . وهو القرط وانظر النهاية لابن الاثير (٢: ٢٣٤) ، الفائق (٢: ٦٥) ، ق م (١: ١٧٣) .

(٣) هو النمر بن تولب بن زهير بن اقيش العكلى . شاعر مخضرم عاش طويلاً في الجاهلية وكان فيها شاعر (الرباب) ولم يمدح احداً ولا هجا . كان من ذوى النعمة والوجاهة . جواداً وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه حديثاً . توفي سنة ١٤ هـ . الاعلام (٩: ٢٢٢) ، التقريب (٢: ٣٠٦) ت ١٤٥ ، اسد الغابة (٥: ٣٩) ، تهذيب الاسماء (٢: ١٣١) ت ١٩٩ ، الفهرست (ص ٢٢٤) .

وَكُلَّ حَلِيلٍ عَلَيْهِ الرِّعَاثُ وَالْحَبَلَاتُ ضَعِيفٌ مُتَسَلِّقٌ^(١)
والحبلات : كل ما تزينت به المرأة من جنس الحلوى^(٢) .
ولانه جنس مال تجب زكاته بشرطين ، فوجب ان يتنوع نوعين .
احدهما : تجب فيه .

والثاني : لا تجب فيه . كالمواشى التى تجب الزكاة فى ساقطتها
وتسقط فى المعلوفة منها .

ولانه ميسر ذل فى مباح ، فوجب ان تسقط زكاته . كالاثاث والقماش
ولانه معدول به عن النماء السائغ^(٣) (الى استعمال سائغ)^(٤) فوجب ان تسقط

(١) هذا البيت ذكره ابن منظور فى لسان العرب (٢ : ١٥٢) مادة
(رعث) ونسبه كما قال الماوردى للنمر بن تولب . فقال : والرعث
والرعة : معلق بالاذن من قرط ونحوه . والجمع رعة ورعات . قال
النمر :

وكل خليل عليه الرعسا
ورعث المرأة اى تقرط . وصى مرعث . مقرط . وانظر تساج
العروس (١ : ٦٢٣) .

والحبلات . واحدها الحيلة . قال الجوهرى (٤ : ١٦٦٤) هو
حلى يجعل فى القلائد . قال الشاعر :

ويزينها فى النحر حلى واضح وقلائد من حيلة وسلسوس
وفى ق م (٣ : ٣٦٥) ضرب من الحلوى مادة (حيل) وفى كسنى
الحفاظ (ص ٦٥٧) والحيلة : حلى كان يلصق فى الجاهليسة
يجعل فى القلائد واللق . بالتحريك : الود واللف الشديدا
وقد ملق بالكسر يملق ملقا . الصحاح (٤ : ١٥٥٦) مادة (ملق)
وهذا على رواية الماوردى : ضعيف ملق . اما على رواية لسان
العرب فهو من التملق . يقال رجل ملق : يعلى بلسانه ما ليس
فى قلبه . فيصح معنى كذب ملق . انظر الصحاح .
وغير نسخة ب : والخيلات . فيهما .

(٢) ب : من حسن الحلوى .

(٣) ب : الشائع .

(٤) ب : (ساقط) .

زكاته كالابل العوامل^(١) .

ولانه معد للقنية كالعقار .

ولانه حلى مباح ، كاللؤلؤ .

واما الجواب عن الاخبار ، فمن وجهين :

احدهما : انها محمولة على متقدم^(٢) الامر حين كان الحلبي محظورا . لان النبي صلى الله عليه وسلم حظره في اول الاسلام ، ففى^(٣) حال الشدة والضيق ، واباحه^(٤) فى حال السعة وتكاثر الفتوح .

الاترى الى ما روت اسما بنت يزيد^(٥) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ايما امرأة تقلدت قلادة من ذهب ، قلدت فى عنقها مثله من النار)^(٦) .

وروى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من اراد ان يخلق حبيبه حلقة من نار فليخلق^(٧) حلقة من ذهب . ومن احب ان يخلق حبيبه طوقا من نار ، فليطوقه طوقا من ذهب . ومن احب ان يسور حبيبه^(٨) ١/٨١

(١) هـ : العوامل . ساقطة .

(٢) ج : متقدمة .

(٣) أ ، ب : وفى .

(٤) هـ : ثم اباحه .

(٥) هي اسما بنت يزيد بن السكن الانصارية ، تكلمت ام سلمة . ويقال ام مامر . صحابية لها احاديث . التقريب (٥٨٩ : ٢) ت ٨ ، اسد الغابة (٣٩٨ : ٥) ، وهي ابنة صفة معاذ ، قتلت يوم اليرموك تسعة من الروم بعمود فسطاطها .

(٦) ب : فى النار .

(٧) البيهقى (١٤١ : ٤) باب سياق اخبار تدل على تحريم الحلبي بالذهب لفظه (ايما امرأة تقلدت بقلادة من ذهب ، قلدها الله عز وجل مثلها من النار يوم القيامة . وايما امرأة جعلت فى اذنها خرصا من ذهب ، جعل الله فى اذنها مثله من النار يوم القيامة) وابو داود (٩٣ : ٤) ، باب ماجاء فى الذهب للنساء ٤٢٣٨ ، النسائي (١٥٧ : ٨) .

(٨) ب : من احب . وهى كذلك فى البيهقى (١٤٠ : ٤) .

(٩) ب : فيلحقه .

(١٠) هـ : يسوره سوارا . ب : سوار .

سوارا من نار فليسورة سواراً من ذهب .^(١)

والثاني : ان زكاته محمولة على اعارته ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (زكاة الحلي اعارته)^(٢) .

على انها قضايا في اعيان فلا يستدل بها على الاطلاق مع امكان حملها على حلي محظور^(٣) أو للتجارة^(٤) .

(١) البيهقي (٤ : ١٤٠) به . وتماه . ولكن عليكم بالفضة ، فالمحبوا بها لعبا .

وابوداود (٤ : ٩٣) ح ٤٢٣٦ باب ماجاء في الذهب للنساء . وتماه كالبيهقي ولم يذكر : لعبا . وجامع الاصول (٤ : ٧٣٠) ح ٢٨٤٦ .

(٢) قال في تذكرة الموضوعات (ص ٦٠) في المقاصد (زكاة الحلي عاريتها) يذكره الفقهاء . وروى من قول ابن عمر وسعيد بن المسيب واحدى الروایتين عن الشعبي . ا . هـ . وذكره البيهقي موقوفاً على ابن عمر . ولم يرفعه . البيهقي (٤ : ١٤٠) وذكر نحوه عن سعيد ابن المسيب . قال حدثنا قتادة عن سعيد ، هو ابن المسيب . في زكاة الحلي . قال : يعار ويلبس . وقال : ويذكر عن الشعبي في احدى الروایتين عنه . ا . هـ . والاموال لابى صيد (ص ١٠٤) ح ١٢٨١ اثر عن سعيد . بلفظ زكاة الحلي ان يلبس ويحارج ١٢٨٢ عن الحسن بلفظ : زكاة الحلي عاريتها و ١٢٨٣ اثر عن سعيد و ١٢٨٤ عن قتادة قال : كان يقال زكاة الحلي ان يحار ويلبس و ١٢٨٥ عن الشعبي . وكذلك ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ عن مالك بن انس . ا . هـ . ثم تكلم بعد ذلك كلاماً جيداً مفصلاً رد فيه على سفيان واهل العراق القائلين بوجوب زكاة الحلي ، وخلص الى القول (ص ٥٤٤) فاما الحديث المرفوع الذي ذكرناه اول هذا الباب حين قال لليمانية ذات المسكنين من ذهب (اتعطين زكاته) فان هذا الحديث لانعله يروى الامن وجه واحد باسناد قد تكلم الناس فيه قديماً وحديثاً . فان يكن الامر على ما روى وكان من رسول الله صلى الله عليه وسلم محفوظاً ، فقد يحتمل محناه ان يكسبون اراد بالزكاة العارية . كما فسرتها العلماء الذين ذكرناهم . سعيد ابن المسيب ، والشعبي ، والحسن ، وقاتادة . . . الخ في كلام جميل الى (ص ٥٤٥) .

(٣) أ : فلا . ساقطة .

(٤) وقد عرفنا ان الحلي المحظور تجب زكاته .

وأما قياسهم على الدراهم والدنانير فالمعنى فيهما أوصادهما للنماء^(١)
 فلهذا وجبت زكاتهما . والحلى غير مرصود للنماء ، فلم تجب زكاته .
 الا ترى ان عروض التجارة لما ارصدت للنماء وجبت زكاتها . وليسوا
 أعدت^(٢) للقنية ولم ترصد للنماء^(٣) لم تجب زكاتها . فكذا^(٤) الحلى . والله
 اعلم .

-
- (١) هـ : أوصادهما .
 (٢) ب : اعتدت .
 (٣) للنماء وجبت زكاتهما . ب ، هـ : لم تجب فيها الزكاة .
 (٤) غير ب : فكذا .

مسألة (١٣٥)

قال الشافعي : (فَمَنْ قَالَ فِيهِ الزَّكَاةُ ، زَكَّى خَاتَمَهُ وَحُلِيَةَ سَيْفِهِ وَمَصْحَفَهُ .

ومن^(١) قَالَ لَا زَكَاةَ فِيهِ ، قَالَ : لَا زَكَاةَ فِي خَاتَمِهِ^(٢) الْفُضْل .
قد ذكرنا ان ما كان من الحلي محظورا ، فزكاته واجبة .
وما كان منه مباحا ففي زكاته قولان^(٣) ، ونحن نذكر الان المباح من^(٤)
المحظور .

والمباح على ثلاثة اقسام .

احدها : ما ابيع للرجال دون النساء .

والثاني : ما ابيع للنساء دون الرجال ، والثالث ما ابيع لهما^(٥) .

فاما المباح للرجال دون النساء ، فحلية السيف والمنطقة بالفضة
دون الذهب . لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لسيفه قبيصة^(٦)

(١) أ : ومن . مكررة .

(٢) المزني (ص ٤٩٠) . . . في خاتمته . ولا حلية سيفه ولا مناطقه اذا كانت من ورق . فان اتخذه من ذهب ، او اتخذ لنفسه حلي امرأة ففيه الزكاة . وللمرأة ان تحلي ذهبا او ورقا . ا . هـ .
الام (٤١ : ٢) ، الطبري (٣ : ٦٠ / ١) .

(٣) قال في المجموع (٣٥ : ٦) اصحهما عند الاصحاب لا . وهذا نصه في البويطي ، والقديم . قال السرخسي وغيره : وبه قال اكثر اهل العلم . وفي (٣٦ : ٦) والمذهب : لا تجب .

(٤) ب : المحظورات .

(٥) والرابع : ما حرم عليهما . وسيأتي . وهو ما اذا كان الحلي كبيرا خارجا عن العرف . ونعال الذهب والفضة . ا . هـ . وقد ذكرته تنميما للقصة .

من فضة (١)

(١) حديث كان لسيف رسول الله صلى الله عليه وسلم قببعة من فضة .
 ابوداود ، كتاب الجهاد باب في السيف يحل ح ٢٥٨٣ ، ٢٥٨٤
 ٢٥٨٥ . قال ابوداود : اقوى هذه الاحاديث حديث سعد بن
 ابى الحسن والباقية ضاعف . ا. هـ . ويريد بالقببعة حديثا انس .
 الترمذى (٢٠١ : ٤) (٢٤) كتاب الجهاد (١٦) باب ماجاء فى
 السيوف وحليتها .
 النسائى (٢١٩ : ٨) كتاب الزينة . باب حلية السيف .
 البيهقى (١٤٢ : ٤) باب ماورد فيما يجوز للرجل ان يتحلى به
 من خاتمه وحلية سيفه ومصحفه اذا كان من فضة . وهو من قتادة
 عن انس . تذكره قال البيهقى : تفرد به جرير بن حازم عن قتادة
 عن انس . والحديث معلول .
 وعن قتادة بن سعيد بن ابى الحسن فذكر نحوه . قال قتادة
 وما رأيت احدا تابعه على ذلك . قال الشيخ : وهذا مرسل
 وهو الموقوف . قال : وروى موصولا من وجه آخر عن انس . ثم ذكره
 وقال : ورواه ابوداود عن محمد بن بشار عن يحيى بن كثير . والله
 اعلم .
 والتلخيص الحبير فى الاوانى . قال : وصححه احمد وابوداود
 والنسائى وابو حاتم والبخارى والدارمى والبيهقى . وقال : انفرد به
 جرير بن حازم .
 قلت : لكن اخرج الترمذى ايضا من حديث همام عن قتادة عن
 انس . وله طريق غير هذه . النسائى من حديث ابى امامة بن سهل
 ابن حنيف . وله رواية . قال : فذكره . قال : واسناده صحيح . . .
 والدارمى (٢٢١ : ٢) . كتاب السير . باب فى قببعة سيف رسول
 الله صلى الله عليه وسلم .
 وانظر جامع الاصول (٧٣٢ : ٤) ح ٢٨٥٤ - ٢٨٥٧ .
 غريب الحديث :

قبيعة : القبعة هي التي على رأس القائم . وقيل : هي ماتحت
 الشاربين مما يكون فوق الفخذ فيجىء مع القائم . وهو القوم ايضا
 الفائق للزمخشري (١٥٣ : ٣) وفى ق م (٦٧ : ٣) مادة (قبيع)
 قببعة كسقينة : ما على طرفى مقبضه من فضة او حديد . قال : وكجواهر
 قوبع . والمختار (ص ٥١) ، والنهاية فى غريب الحديث (٧ : ٤) كما
 فى الفائق .

ولان في ذلك غيظا للمشركين ، واعزازا للمسلمين . وكذا حلية
الدرع^(١) والجوشن^(٢) بالفضة دين الذهب . فهذا كله مباح ، وفي زكاته ٨١/ب
قولان .

فان كان من ذهب كان محظورا وزكاته واجبة .
فاما حلية اللجام بالفضة ، فقد ذكرنا فيه وجهين^(٣) .
احدهما : محظور وفيه الزكاة ، وبه قال ابو العباس ، وابو اسحق
لانه حلية لفرسه لانفسه .

والثاني : مباح . كالسيف والمنطقة . وبه قال ابو الدايب بن سلمة .
لما روى انه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم جمل في انفه برة^(٥)
من ذهب . وقيل : من فضة^(٦) . وكان الجمل لابي جهل^(٧) .

(١) درع الحديد بالكسر ، قد تذكر جمعه : ادرع ، وادراع ، ودروع .
تصغيرها دريع . شاذ ق م (٢٠ : ٤) ، المختار (ص ٢٠٣) ابن
حجر في غريب الحديث (ص ٩٠) هو الثوب الذي يلبس في الحرب .
(٢) الجوشن . الصدر والدرع . وعاملها : الجوشني . ق م (٤ : ٢١١)
مادة (جشن) ، المختار (ص ١٠٤) .

(٣) ابتدا يتكلم عن استعمال الفضة فيما ليس للانسان ولا لاسلحه
بل لشيء خارج عنه . فاختلف الاصحاب فمن نظر الى ان هذا
تحلية للجام يستعمله الانسان اجازته لانه كهيبة السيف . ومن
نظر الى انه ليس مستعملا للانسان منعه . والله اعلم .

(٤) ب : من وجهين . وانظر للوجهين . الوجيز (٦ : ٢٨ - ٢٩) ،
الرافعي اصحهما : المنع . ويروى هذا عن نسه في رواية البويطي
والربيع وموسى بن ابي الجارود . والمهذب والمجموع (٦ : ٣٢ - ٣٣)
وما بعدهما . ذكر في المجموع قول ابي العباس وابي اسحق
وكذلك الطبري (٣ : ٦٠ / أ) قال : الذي يقتضيه نص الشافعي
انه لا يجوز وبه قال ابن سريج وابو اسحق وعامة اصحابنا غير ابي
الطيب بن سلمة فاجازته وشبهه بالخاتم .

(٥) أ : كان . ساقتة .

(٦) هـ : او من فضة .

(٧) قال ابن الاثير في غريب الحديث (١ : ١٢٢) مادة (برة) في
حديث ابن عباس " اهدى النبي صلى الله عليه وسلم جملا كان لابي
جهل في انفه برة من فضة . يفيظ بذلك المشركين " . =

ولان في ذلك غيظا للمشركين .
فهذا كله مباح للرجال دون النساء .
فان اتخذهن النساء كان محظورا ووجب^(١) فيه الزكاة^(٢) .

= وانظر غريب الحديث لابي عبيد (٢١٤ : ٣) قال ومنه الحديث
المرفوع . انه اهدى مائة بدنة منها جمل كان لابي جهل في انفسه
برة من فضة . والفائق في غريب الحديث (٩٣ : ١) .
غريب الحديث :

برة : بضم الباء الموحدة التحتانية . وفتح الراء المهملة : حلقة
تجعل في لحم الاتف . وربما كانت من شعر . اصلها برة مثل فروة
وتجمع على برى . مثل هدى . وبرات . مثل كرات . وبرين بضم
فتفتح فسكون . النهاية (١٢٢ : ١) غريب ابي عبيد ، كنز الحفاظ
(ص ٦٥٥) . قال : وبرون . وفي فقه اللغة للشعالبي (ص ٣٧٩)
فصل في الهنة تجعل في انف البعير . قال اذا كانت من خشب
فهى خشاش . واذا كانت من صغرفهى برة . واذا كانت من
شعرفهى خرامة . فاذا كانت بقية حبل فهى عران . ا . هـ . شيتج اسفل
(١) ب : ووجب .

(٢) في الروضة (٢٦٣ : ٢) ويحرم على النساء تحلية آلات الحرب بالفضة
والذهب جميعا . لان استعمالهن ذلك تشبها بالرجال . وليس لهم
التشبه كذا قاله الجمهور . ا . هـ . ثم اورد النووي اعتراضا
لصاحب المعتمد بان استعمال السلاح لهن غير محرم سواء كان
بتحلية او بسواها . ورده النووي بانه تشبه بالرجال وهو حرام
للحديث الصحيح . وقد صرح الرافعي بتحريمه . ا . هـ . بتصرف
المنهاج مع معنى المحتاج (٣٩٢ : ١) ، نهاية المحتاج (٩٤ : ٣) .

ترجمة ابي جهل : هو عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي ،
كان يقال له ابل الحنم في الجاهلية فدعاه المسلمون ابا جهل ،
قتل في معركة في السنة الثانية للهجرة : الاعلام ١٦٢/٥ . تهذيب
الاسماء واللقبات ٢٠٦/٢

وأما المباح للنساء دون الرجال فالخلاخل^(١) ، والدمالج^(٢) ، والاطواق^(٣) والاسورة^(٤) من الذهب والفضة . وما كان في معنى ذلك مما جرت عادتهن بلبسه .
وأما التاج^(٥) : فإن كان معاجرت عادة النساء به ، كان مباحا ، وإن كان مما لم تجر عادة النساء به^(٦) .

-
- (١) الرافعي (٢٩: ٦) ، الروضة (٢٦٣: ٢) ، المجموع (٤٠: ٦) كالطوق والعقد ، والخاتم ، والسوار ، والخلخال ، والدمالج ، والقلائد والمخانق ، وكل ما يتخذ في العنق وغيره . وكل ما يعتدن بلبسه ولا خلاف في شيء من هذا . ونهاية المحتاج (٩٤: ٣) أجمعا ومغنى المحتاج (٣٩٣: ١) .
- (٢) الخللخال . مثل لبلاب . حلى الرجل . وكذلك الحجل . كسز الحفاظ (ص ٦٥٥) ، ق م (٣٨٢: ٣) ، المختار (ص ١٨٨) مادة (خلل) ، فقه اللغة (ص ٣٦٦) .
- (٣) الدملج والدملج بضم الدال واللام فيهما : ما يلبس في ضد المرأة يقال امرأة في ضدها دملج ومعضد . كز الحفاظ (ص ٦٥٥) ، المختار (ص ٢١١) ، مادة (دملج) ق م (١٩٦: ١) ، فقه اللغة (ص ٣٦٦) .
- (٤) الطوق : حلى العنق جمعه اطواق ق م (٣٩٨: ٣) ، المختار (ص ٤٠٠) .
- (٥) يقال هذه امرأة في يدها اسوار وفي يدها سوار . وسوار وجسارة (وهذان يكونان من الفضة والذهب) فإذا كان السوار من ذبل او عاج فهو مسكة ووقف . فإذا كان من خرز فهو الرسوة . كسز الحفاظ (ص ٦٥٥) ، فقه اللغة للشمالي (ص ٣٦٦) ، الوقف والقلب والسوار : للمعصم . المختار (ص ٣٢٠) .
- (٦) ب : ما جرت .
- (٧) الاصل - أ : المباح .
- (٨) أ : به . ساقطة . وج : به مما يلبسه عادة عظماء .

- (١) لانه مما يلبسه عظماء الفرس، كان محظورا .
 فاما الثياب المثقلة بالذهب المنسوجة به (٢) فعلى وجهين (٣) .
 احدهما : انه مباح لهن كالحلى .
 والثانى : انه محظور عليهن . لما فيه من كثرة الاسراف وعظم
 الخيلاء .
 فاما تعاويذ الذهب فمباح لهن (٤) .
 فاما نعال الذهب (٥) والفضة فمحظورة (٦) .
 وكل ما ابحنا لهن من ذلك ففي زكاته قولان (٧) .
 فان اتخذه الرجال/للتحلى به ، كان محظورا عليهم . وزكاته واجبة . ٨٢/أ

- (١) كلمة (لانه) من زيادتى ليستقيم الكلام . وايضا فقد نقلها النووى
 فى المجموع عن الماوردى فقال (٦ : ٤٠) : قال صاحب الحاوى
 والاصحاب : ان جرت عادة النساء بلبسه قمياح لهن لبسه . ولا
 محرام لانه لباس عظماء الفرس انثار الرافعى
 (٦ : ٣٠) قال : ان جرت عادة النساء بلبسه كان مباحا
 والافيهو مما يلبسه عظماء الفرس فيحرم . وكان هذا اشارة الى
 اختلاف الحكم بحسب اختلاف النواحي . والروضة (٢ : ٢٦٣) النهاية
 (٣ : ١٩٤) انه يحل مطلقا . وهو الصواب . وان لم تكن ممن
 اعتادته . قال وهو المعتقد لعموم الخبر .
 (٢) ج : به . ساقطة .
 (٣) الرافعى (٦ : ٣٠) اصحها الجواز . وذكر ابن عبدان : انه
 ليس لهن اتخاذ القميص والجبّة والفحسية منهما . ولحل هذا جواب
 على الوجه الثانى . قال الرافعى : وكل حلى ابهى للنساء فذلك
 اذا لم يكن فيه سرف . والروضة (٢ : ٢٦٤) ، منفى المحتساج
 (١ : ٣٩٣) ، نهاية المحتاج (٣ : ٩٤) .
 (٤) فى ق م المعوذ كمعظم : موضع القلادة (١ : ٣٦٩) . ولعله يقال
 على القلادة مجازا .
 (٥) ج : الفضة والذهب .
 (٦) الرافعى (٦ : ٢٩) وما بعدهما . وجهان (احدهما) ويحكى من
 الماوردى انه لا يجوز لما فيه من الاسراف (واصحهما) ويحكى من
 القاضى حسين انه يجوز كسائر الطبوسات والروضة (٢ : ٢٦٣)
 نهاية المحتاج (٣ : ٩٤) لها لبسه فى الاصح : لانه من جنس الحلى
 ولعموم الخبر . والثانى : لا لزيادة السرف .
 (٧) الاصل أ ، ب ، هـ : وكل ما ابحناهن .

ولكن في تحلية الصبيان به وجهان^(١).
احدهما : (محظور . فعلى هذا) فيه زكاة ، والثاني مباح . فعلى
هذا^(٢) في زكاته قولان .

-
- (١) في المجموع (٤٤ : ٦) ثلاثة اوجه . اصحابها : جواز لبسهم —
ماداموا صبيانا . وقد جزم به المصنف الشيرازي والبنوني وآخرون
ونقل عن نص الشافعي (والثاني) تحريمه (والثالث) يجوز قبل
سبع سنين . ا . هـ . ونهاية المحتاج (٩٤ : ٣) قال في المنهاج
(ولهما) للصبي او المجنون (ليس انواع حلى الذهب والفضة)
اجماعا للخبر . ا . هـ .
اقول لعلة قياسا على المرأة . قال المحلى في شرحه (٢٥ : ٢)
والمعتمد انه مثل المرأة .
(٢) ج : (ساقط) .

واما المباح للرجال والنساء . فخواتم الفضة ، وحلية المصحف^(١)
بالفضة .^(٢)

فاما حلته بالذهب ، فعلى وجهين .
احدهما : مباح . لما فيه من اعظام القرآن .
والثاني : محظور . والاول اصح .

(١) الام (٤١: ٢) ، المصذب (٣٢: ٦) ، المجموع (٣٨: ٦) ذكر كسر
التمويه ، والفاية القصوى (٣٨٠: ١) ، الوجيز والرافعي (٢٨: ٦)
قال الرافعي : لما روى انه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من
فضة (قال ابن حجر في التلخيص : متفق عليه) . ا. هـ . ثم
تساءل الرافعي هل يجوز للرجل غير الخاتم . قال الفزالي : لا .
وبه قال الجمهور . وقال ابو سعيد المتولي : اذا جاز التختيم
بالفضة فلا فرق بين الاصابع وسائر الاعضاء كحلى الذهب في حلق
النساء . قال الرافعي : وبهذا اجاب المصنف في الفتاوى . وقال
لم يثبت في الفضة الاتحريم الاواني . وتحريم التحلى على وجهه
يتضمن التشبه بالنساء .

(٢) أ : بالفضة . ساقطة . وانظر لتحلية المصحف بالفضة الام (٤١: ٢)
الوجيز والرافعي (٣٢: ٦) وما بعدها . وجهان . اظهرهما
يجوز . والثاني : لا ، كالاواني . والمجموع (٤٢: ٦) وجهان
او قولان مشهوران . اصحبهما واشهرهما : الجواز . وبه قطع
الشيخ ابو حامد ، والماوردي وجماهير العراقيين . وهو نصه في
القديم . والام : وحرمة . ونص في سنن الواقدي وهو احد كتب
الام على التحريم . وقطع به الشيرازي . قال النووي وهذا شذوذ منه
فليعرف . ا. هـ . وقال في المنهاج (٣٩٣: ١) و (الاصح) جواز
تحلية المصحف بفضة . وكذا للنساء بذهب . ا. هـ . فقال
الشريني : للرجل والعراة اكراما له . والثاني : لا يجوز كالاواني
والخلاف قولان منصوصان . وقيل وجهان . ونهاية المحتاج (٩٥: ٣)
والمحلى وقلوبى (٢٤: ٢) ، التحفة وحواشيها (٢٨١: ٣) .

فاما حلية علاقة المصحف بالذهب فمحمظور لا يختلف^(٣) .
 ويجوز للاجدع^(٤) من الرجال والنساء ان يتخذ انفا من فضة^(٥) و
 ذهب^(٦) . فقد روى ان عُرْجَةَ بنَ اسْعَدٍ^(٨) اصِيبَ

- (١) أ : بالصحف .
 (٢) ب : فمحظورة .
 (٣) مسألة تحلية المصحف بالذهب ، وتحلية علاقته . ذكرها الفزائلي في الوجيز (٣٣ : ٦) فقال : وفي تحلية المصحف بالذهب ثلاثة اوجه . ثالثها يفرق بين الرجال والنساء . وفصل الرافعي (٣٤ : ٦) فقال : (احدها) وبه اجاب الشيخ ابو محمد فسي مختصر المختصر الجواز اكراما . وبه قال ابو حنيفة (والثاني) المنع اذ ورد الخبر بذهابها (والثالث) الفرق بين ان يكون للمرأة فيجوز او للرجل فلا . طردا للمنع من الذهب في حق الرجال وكلام الصيدلاني والاكثرين الى هذا اميل . وذكر بعضهم انه يجوز تحلية المصحف دين غلافه المنفصل عنه ، والاظهر التسوية ا . هـ . وجعلها النوى اربعة اوجه . اصحابا عند الرافعي والاكثرين . التفريق بين ما كان للرجل وما كان للمرأة . والثاني الحل مطلقا وصححه صاحب الحاوي ، والثالث التحريم مطلقا والرابع يجوز تحلية نفس المصحف دين غلافه . قال وضحه الرافعي .
 قال : واما تحلية غلافه بالذهب فحرام بلا خلاف نص عليه الشافعي وصرح به ابو علي الطبري في الافصاح والقاضي ابو الطيب فسي المجرد والماوردي والدارمي . لانه ليس حلية للمصحف . وانظر المحلى مع قليوبي وعميرة (٢٥ : ٢) فقد فصل قليوبي المسألة ومفني المحتاج (٣٩٣ : ١) ، التحفة وحواشيها (٢٨١ : ٣) نهاية المحتاج (٩٥ : ٣) .
 (٤) ب : الاجدع .
 (٥) أ : من ان يتخذ انفا .
 (٦) ب : من ورق الذهب . هـ : من ذهب او فضة .
 (٧) نهاية المطلب (٢٢١ : ٣) ب ، المجموع (٣٨ : ٦) الانف والسن والانملة .
 (٨) عرفة بن اسعد بن كرب التميمي قاله ابن منده ، وابو نعيم ، وقال ابو عمر : عرفة بن اسعد بن سفوان التميمي البصري . وهو الذي اصيب انفه يوم الكلاب في الجاهلية . اسد الغابة (٤٠٠ : ٣) ، تهذيب الاسماء (٣٣٠ : ١) ترجمة ٤٠٣ ، التقریب (١٨ : ٢) ت . ١٥٠ .

يوم الكلاب^(١) في الجاهلية . فاتخذ انفاً من ورق^(٢) فانحن عليه . فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انفاً من ذهب^(٣) . ويجوز للرجل^(٤) والمرأة ان يشدا^(٥) اسنانهما بالذهب والفضة فقد فعل ذلك عثمان بن عفان . رضي الله عنه .^(٦) واذا كان ذلك مباحاً ، نظر فان نشب في العضو وتراكب عليه^(٧) اللحم صار كالمستهلك ولا ذكاة فيه . وان كان بخلاف ذلك بحيث يمكن نزع

(١) يوم الكلاب . بضم الكاف . يوم من ايام الجاهلية . والكلاب اسم ماء كانت الوقعة به قيل انه بين الكوفة والبصرة . تهذيب الاسماء (١٢٥ : ٤) ، مسند الامام احمد (٢٣ : ٥) : ماء اقتتلوا عليه في الجاهلية . وفي الصحاح (٢١٥ : ١) الكلاب بالضم مخففة اسم ماء كانت عنده وقعة لهم . ولذلك قالوا الكلاب الاول . والثاني وهما يومان مشهوران للعرب . وكثر الحفاظ (ص ٢٢١ ، ٤٦١) .
(٢) أ : فضة .

(٣) ذكره ابوداود ، والترمذي ، والنسائي ، والبيهقي ، والامام احمد في مسنده وابن حجر في التلخيص . ابوداود (٩٢ : ٤) باب في ربط الاسنان بالذهب ٤٢٣٢ - ٤٢٣٤ ، الترمذي (٢٦٩ : ٧) النسائي (١٦٣ - ١٦٤) ، البيهقي (٤٢٥ - ٤٢٦) ، مسند الامام احمد (٢٣ : ٥) ذكر سبعة احاديث . التلخيص الحبير (٢٧ : ٦) .

(٤) ب : للرجال وللرأة .

(٥) ج : يشد .

(٦) مسند الامام احمد (٧٣ : ١) حدثني واقد بن عبد الله التميمي عن رأي عثمان بن عفان ضيب اسنانه بذهب ويؤيده ما في مسند الامام احمد ايضاً (٢٣ : ٥) عن حماد بن سليمان الكوفي قال رأيت المغيرة بن عبد الله قد شد اسنانه بالذهب . فذكر ذلك لابراهيم فقال : لا بأس به .

(٧) هـ : كذلك .

(٨) هـ : نشب فيه . نشب كقرح نشباً ونشوباً ونشبة بالضم لم ينفذ . ق م (١٣٧ : ١) ، المختار (ص ٦٥٩) مادة نشب . وفي الصحاح (٢٢٤ : ١) نشب الشيء في الشيء علق فيه .

ورده فزكاته على قولين^(١).

-
- (١) الوجيز (٢٧: ٦) ، الرافعي (٢٧: ٦) ، النووي في المجموع
(٤٦: ٦) نقل كلام الماوردي والمنهاج مع مني المحتاج (٣٩١: ١)
والنهاية (٩١: ٣) ، المحلي مع قليوبي (٢٣: ٢) وما بعد هـ
والروضة (٢٦٢: ٢) ، المنشور من القواعد الفقهية للزركشي (١٦٢: ٢)
(١٦٣) ، وذكر نحو كلام الماوردي فيما اذا نشب في الحضور .

قال الشافعي : (وَأِنْ اتَّخَذَ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَنَاةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ زَكَاهُ فِي الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا اتِّخَاذُهُ ^(١)) وَهَذَا كَمَا قَالَ .
استعمال ^(٢) أواني الذهب ^(٣) والفضة حرام ، لرواية محمد بن سيرين ٨٢/ب
عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استعمال أواني الذهب ^(٤) والفضة .

- (١) المزني (ص ٥٠) فإن اتخذ . . . زكياه . . . الام (٢: ٤١) زكياه يريد الرجل والمرأة ، والطبري (٣: ٦٠ ب) .
(٢) أ : اتخذ .
(٣) هـ : الفضة والذهب ، وحرام .
(٤) الحديث رواه أنس بن سيرين أخى محمد بن سيرين . وهو حديث حسن

انظر البيهقي باب المنع من الاكل في صحاف الذهب والفضة (٢٨: ١) وذكر احاديث كثيرة بمعنى هذا الحديث (٢٧: ١)
باب المنع من الشرب في آنية الذهب والفضة وما بعده .
وفي الجامع الصغير للسيوطي وشرحه للمناوي (٦: ٣٠٣) ج ٩٣٣٤
ذكر حديث أنس وقال رواه النسائي . ورمز لحسنه . ولم يعلق عليه المناوي شيئا . وقال النهي للتحريم . وذكر (٦: ٣١٧) ج ٩٤٠٠
حديثا بمعناه عن معاوية رواه الطبراني ورمز السيوطي لحسنه .
وبمعنى هذا الحديث احاديث كثيرة منها في الصحيحين قفسي البخاري باب الشرب في آنية الذهب ذكر حديثا عن عبد الرحمن بن ابي ليلى وفي باب آنية الذهب ذكر ثلاثة احاديث انظر مقدمة القاري (٢١: ٢٠١) وما بعدها . وفي صحيح مسلم كتاب اللباس والزينة باب تحريم استعمال اواني الذهب والفضة ذكر احاديث كثيرة بمعنى حديث أنس انظر صحيح مسلم بشرح النووي (١٤: ٢٧)
وانظر التلخيص الحبير في الاواني . ذكر حديث حذيفة وقال متفق عليه كما ذكر حديث ام سلمة وقال متفق عليه ايضا .

ولما فيه من السرف^(١) والخيلاء^(٢) .
 وانه من زى^(٣) الاكاسرة والاعاجم . وقد قال صلى الله عليه وسلم :
 (من تشبه بقوم فهو منهم)^(٤) .
 واذا كان محظورا^(٥) فزكاته واجبة^(٦) .
 فاما اتخاذه للادخار لا للاستعمال فعلى وجهين مضيا^(٧) .
 مذهب الشافعى منهما : انه محظور^(٩) . لان^(١٠) ادخاره يدعو الى
 استعماله .

والوجه الثانى : وهو قول بعض اصحابنا انه مباح . لان النهى توجه

- (١) أ : الترف .
- (٢) ومما يذهب الخيلاء ما اذا صدى الذهب او الفضة فلا يحرم . او اذا طلى الذهب بغيره بحيث لا يظهر قاله الزركشى فى المثلث من القواعد (٢ : ١٦٢) نقل الاول عن المذهب والتنبيه والثانى عن الماوردى .
- (٣) ب : من ردى الاكاسرة .
- (٤) حديث من تشبه بقوم فهو منهم . قال السيوطى فى الفتح الكبير (٣ : ١٧٨) رواه ابو داود عن ابن عمر والطبرانى فى الاوسط عن حذيفة .
- ابو داود (٤ : ٤٤) كتاب اللباس . باب فى ليس الشهرة ج ٤٠٣١ عن ابن عمر فذكره .
- وانظر جامع الاصول (١٠ : ٦٥٧) ومستند الامام احمد (٢ : ٥٠) ، وانظر الجامع الصغير وشرحه للمناوى (٦ : ١٠٤) ج ٨٥٩٣ فقد تكلم عنه المناوى وذكر الخلاف فيه وبين ان طريق الطبرانى فى الاوسط امثل من طريق ابى داود .
- (٥) ب : محظور .
- (٦) لما تقدم عن ان كل محرم فزكاته واجبة .
- (٧) قال الطبرى (٣ : ٦٠ ب) ، ومن اصحابنا من قال : فيه قولان .
- (٨) لعله مضى فى الكلام عن الانية فى كتاب الطهارة .
- (٩) لان الشافعى قال فى الام (٢ : ٤١) واذا اتخذ الرجل او المرأة انا من ذهب او ورق زكياه على القولين جميعا . ا هـ
- (١٠) ب : كان ادخاره . ويمكن ان يكن حرف تشبيه كان .
- (١١) ب : لان النهى . ساقطة .

الى الاستعمال ، وما سواه مباح .

فعلى الاول : فيه الزكاة . وعلى الثانى : ^(١) على قولين .
فاما ^(٢) تعليق قناديل الفضة والذهب فى الكعبة وسائر ^(٣) المساجد
وتمويهها بالذهب والفضة فعلى وجهين ^(٥) .

(١) هكذا قال الماوردى لكن النووى فى المجموع (٦ : ٤٤) غلطه فيه
ورده عليه . فقد قال (٦ : ٣٧) انه محرم لعينه وفى (٦ : ٤٠)
استعماله حرام وكذا اتخاذه على الاصح . وفى (٦ : ٤٤) الصحيح
تحريم اتخاذهما لغير الاستعمال وفى وجه او قول يجوز قبال
اصحابنا : ويجب الزكاة فيه بلا خلاف . وسواء جوزنا اتخاذه
ام لا لانه وان جاز اتخاذه على وجه ضعيف . فهو للفتنة ومكروه
وقد سبق ان المكروه والمتخذ للفتنة يجب فيهما الزكاة . هكذا
ذكر المسألة الاصحاب فى جميع طرقهم الا صاحب الحاوى فقال
اذا جوزنا اتخاذه فى زكاته القولان كالحلى . قال النووى : وهذا
غلط مردود لا يعد وجها . وانما نهيت عليه لثلاث يفتريه . وليس
كالحلى . لانه لا يجب الزكاة لكونه معدا لاستعمال مباح . بخلاف
الاوانى . فالصواب الجزم بوجوب زكاته سواء جوزنا اتخاذه ام لا . . .
والانصاح (١ : ١٣٩) ، واتفقوا على انه اذا خالف واتخذ او انسى
الذهب والفضة واقتناها فقد عصى الله سبحانه وتعالى وفيها
الزكاة . ا . هـ . والاحكام السلطانية (ص ١٢٠) وكأنه تراجع عن
قوله فقد قال : وان اتخذ منهما ما حظر من الحلى والاوانى
وجبت زكاته فى قول الجميع . والطبرى (٣ : ٦٠) ، المنشور من
القواعد (٢ : ١٦٢) ، الغزالي والرافعى (٦ : ٣٢) ، الروضة
(٢ : ٢٦٤) ، نهاية المحتاج (١ : ١٠٥) .

(٢) ب : واما .

(٣) الكعبة بيت الله الحرام . زادها الله تشريفا وتكريما وتعظيما وهو
اسم للبيت العتيق خاصة . سميت بذلك لاستدارتها وطلوها وقيل
لتربيعها وقد بنيت خمس مرات . بناها الملائكة وابراهيم وقريش
وهو الذى حضره عليه السلام وابن الزبير والحجاج بن يوسف .

(٤) ج : وسرايط .

(٥) قال الغزالي فى الوجيز (٦ : ٣٣) : وتحلية الكعبة والمساجد
بالقناديل من الذهب والفضة ، قيل انه ممنوع ولا يبعد تجويزه
اكراما كما فى المصحف . ا . هـ . وقال الرافعى : وجهان مرويان =

احدهما : مباح . كما ابيح ستر الكعبة بالديباة ، وان كان
 حراما . ولان فيه تعظيما للدين واعزازا للمسلمين .
 فعلى هذا ان كان وقفا على الكعبة ^(٢) ، فلازكاة فيه . وان كان ^(٣)
 ملكا لربه فعلى قولين ^(٤) .

والوجه الثاني : انه محظور . وهو قول ابي اسحق . وكثير ممن
 اصحابنا . لانه لم ترد به السنة . ولا عمل به احد الائمة مع ما فيه من اضعاف
 المال .

فعلى هذا ، ان كان وقفا فلازكاة فيه ، وان كان محظورا ، لانه
 ليس لمالك من المسلمين . وان كان ملكا لربه ففيه الزكاة . لانه محظور ^(٥) .

= في الحاوي وغيره . ثم ذكرهما ونسب الوجه الثاني - كما مردي -
 لابي اسحق . والنووي في المجموع (٤٢: ٦) ذكر الوجهين وقال
 اصحهما التحريم . وبه قال ابو اسحق المروزي وآخرون ممن
 المتقدمين . ونقله الماوردي عن كثير من اصحابنا المتقدمين
 وقطع به القاضي ابو الطيب واليفوي وآخرون . قال اصحابنا
 فان قلنا : حرام . وجبت زكاته بلا خلاف . ولا فعلى قولين . فان
 وقفها فلازكاة بلا خلاف . والروضة (٢٦٤: ٢) ، نهاية المحتاج
 (٩٥: ٣) ، قليوبي (٢٥: ٢) .

(١) فاما المضيب بالذهب، فمحظور . وزكاته واجبة .
واما المضيب بالفضة، فان كان يسيرا لحاجة كحلقة او رز، كان ١/٨٢ (٢)
مباحا .
قد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم قصعة فيها حلقة من فضة (٣)
وزكاته على قولين . وماسوى ذلك محظور تجب زكاته (٤)

- (١) الضبة : حديدة عريضة يضيب بها . والتضيب هو الاحتواء على
الشيء ق م (١: ٩٨) مادة ضيب . وقال الخطيب الشربيني في
المفني (١: ٣٠) : واصل الضبة ان ينكسر الاناء فيوضع على
موضع الكسر نحاس او فضة او غيره لتمسكه . ثم توسع الفخار . فاطلقوه
على الصاقه به وان لم ينكسر . ا هـ ونحوه في النهاية
(١: ١٠٦) .
- (٢) الزر بالكسر : الذي يوضع في القميص . جمعه أزرار ونذر .
ق م (٢: ٣٩) ، الصحاح (٢: ٦٦٩) .
- (٣) البخاري (٤: ٤٧) (٥٧) باب فرض الخمس (٥) حدثنا صدان عن
ابي حمزة عن عاصم عن ابن سيرين عن انس بن مالك رضى الله عنه
ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب
سلسلة من فضة . قال عاصم : رأيت القدح ، وشربت فيه . ا هـ
مسند الامام احمد (٣: ١٣٩) عن عاصم قال : رأيت عند انس قدح
النبي صلى الله عليه وسلم فيه ضبة من فضة و (٣: ١٥٥) عن
شريك عن حميد قال : رأيت عند انس قدحا كان للنبي صلى الله
عليه وسلم فيه ضبة فضة . وشريك عن عاصم نحوه و (٣: ٢٥٩) .
- (٤) نهاية المحتاج (١: ١٠٥) ، المذهب مع المجموع (١: ٢٩٤) قال
الشيرازي مملخصه . واما المضيب بفضة فقد اختلف اصحابنا فيه
فمنهم من قال ان كان قليلا للحاجة لم يكره . وان كان للزينة
كره لعدم الحاجة اليه ولا يحرم . وان كان كثيرا للحاجة كره اوللزينة
حرم (وقيل) يحرم في موضع الشرب د من سواه (وقيل) يكره ولا يحرم
وانظر التنبيه (ص ١١) زاد الثوري في المجموع (١: ٢٩٢) ما حكاه
الشيخ ابو محمد الجويني : يحرم مطلقا . واصحابنا الاول . وهو
الاشهر عند العراقيين وقطع به كثيرون منهم او اكثروهم . وصححه =

وكذا لو اتخذ مهلا ، او مكحلا ، او مدھنا ، او مسحطا من فضة
او ذهب كان محظورا . وزكاته واجبة . الا ان يستعمل الميل طي وجهه
التداوى لجلاء عينه ، فيكون مباحا^(١) كما لو استعمل الذهب لربط اسنانه
فيكون في زكاته قولان ، والله اعلم .

= الباقون منهم ممن قطع به الشيخ ابو حامد والمحاملي والمارودي
والشيخ نصر المقدسي ونقله القاضي ابو الطيب عن الدارمي
ومتأخري الاصحاب قال : وحملوا نص الشافعي عليه .
والوجه الثاني : لا يحرم مطلقا . وهو قول ابي اسحق المروزي
وعلي هذا ، الوجه الاول هو الصحيح المختار وفيه ان القليل للزينة
يكره . وحكي الخراسانيين وجها يحرم ، والمارودي وجها : لا يكره .
وذكر النووي الحاجة فقال : هي غرض يتعلق بالتزيين سوى الزينة
كاصلاح كسر ونحوه . ولا يشترط العجز عن التزيين بالفحاش ونحوه
وللجويني احتمالان لنفسه احدهما هذا . والثاني يشترط . اما
ضبط القليل والكثير . قال النووي فيه ثلاثة اوجه . ~~الكثير~~
ما استوعب جزءا من الاناء كاعلاه او اسفله او شفته . والقليل ما دونه
والثاني : يرجع فيهما للعرف . والثالث : الكثير ما لمع من بعد
والقليل ما لا يلمع . ونسب النووي كل وجه لقائلة . ثم ذكر ان الجويني
اختار الثالث بعد ان ضعف الاول . واختار النووي الثاني وضعف
ما اختاره الجويني وحسن الوجه الاول وقال انه المشهور .
ومنى شككنا في الكثرة فالاصل الاباحة . ا . هـ بتحقيق المطيعي
الناشر المكتبة العالمية بالفجالة . ومغني المحتاج (١ : ٣٠) التحفة
(١ : ١٢٤) ، الرافعي (٦ : ٣٧) .

(١) مغني المحتاج (١ : ٣٩١) ، التحفة وحواشيها (٣ : ٢٧٢) ان
احتيج اليه . شيرواني للضرورة . ويكره بعد انتباهها . ولو قيل
بجواز امساكه لاحتمال الحاجة لم يبعد .

قال الشافعي : (فان كان وزنه الفاً ، وقيمته مئوفاً الفين ، فانما زكاته على وزنه ، لا على قيمته)^(١) .

اما الاواني المحرمة ، فزكاتها على وزنها لا على قيمتها . فاذا كان وزن الاناء الفاً وقيمته لصنعتة الفين ، فعليه زكاة الف . اعتباراً بوزنه . وسواء كسر الاناء واخرج^(٢) زكاته من عينه ، او اخرج عنه الزكاة من غيره^(٣) .

واما الحلى المصوغ . فان كان محظوراً ، فزكاته على وزنه لا على قيمته كاللاوانى^(٤) .

وان كان مباحاً وزنه الف وقيمتة الفان . فقد قال ابو العباس بن سريج : تعتبر الصنعة^(٥) وتوجب الزكاة

(١) المزنى (ص. ٥٠) ، الام (٢: ٤١) ، الطبرى (٣: ٦٠ ب) .

(٢) أ : واخذ .

(٣) الام (٢: ٤١) . وقد فرق النووي فى المجموع بين ما اذا جوزنا اتخاذ الاوانى وبين ما اذا لم نجوز اتخاذها . فقال (٦: ٤٥) : فان جوزنا اتخاذ الاناء ، فالزكاة واجبة قولاً واحداً . وبسببه بالخيار بين ان يخرج ربع العشر مشاعاً . بان يسلمه كله الساعى او الساكن او نائبهم . فاذا تسلمه برقت ذمته من الزكاة ثم يبيع الساعى نصيب الساكن اما للمالك واما لغيره . او يبيعونه هم ان قبضوه هم او وكيلهم . وبين ان يخرج مئوفاً كخاتم وسوار لطيف - او اناء لطيف - ولا يجوز كسره . ولا يجوز للساعى ولا للساكن طلب ذلك لانه اضرار به وبهم . ولو اخرج دراهم مجزئة . كاه .

وان حرصاه - وهو الاصح ، ولا قيمة لصنعتة شرعاً - فله اخراج خمسة دراهم من غيره - وان لم تكن نفيسة . وله كسره واخراج خمسة منه وله اخراج ربع عشره مشاعاً . ولا يجوز اخراج الذهب بدلا عنه بلا خلاف لعدم الحاجة . وهذا فى اناء الفضة . اهـ .

الرافعى (٦: ٣٧) ، مغنى المحتاج (١: ٣٩١) .

(٤) الطبرى (٣: ٦٠ ب) فصل المسألة تفصيلاً جيداً . ومغنى المحتاج

(١: ٣٩١) ، المجموع (٦: ٤٥) .

(٥) ب : الصيغة . وهما بمعنى .

شائعة في جملة . ثم يبيع قدر الزكاة فيه مشاعا ، الا ان يعطى
 المالك قيمة الزكاة ذهباً ^(٢) . او يعطى من هذا الالف خمسة وعشرين
 درهما مصوغة ، تساوى خمسين درهما ^(٤) .

فان اعطى خمسين درهما ؟ قال : لا يجوز ^(٥) .

واذا اراد المالك كسر حليه واخراج زكاته من عينه منعه لان فيه
 اتلاف ما اعتبره من الصنعة .

وهذا الذى قاله ابو العباس عندى غلط ^(٦) .

(١) الاصل - أ ، ب : يتبع .

(٢) قال الطبرى (٣ : ٦١ ب) : لاجل الضرورة . اذ ليس يمكنه
 اخراج آنية صغيرة وقال : وفيه نظر . لان الشافعى لم يجوز
 اخراج قيمة العشر في الرطب الذى لا يجفف فهذا مثله . ا . هـ
 وقد ساوى الطبرى بين الانية والحلى في اخراج الزكاة .

(٣) أ : من هذا . هـ : من هذه .

(٤) هـ : لتساوى .

(٥) هذا فيما اذا لم تكن مصوغة .

(٦) الاصل : من صنعة . ب : من الصيغة .

ذكر هذه المسألة الرافعى (٦ : ٣٦) ولم يرتض قول الماوردى
 ولا تخطئته لابن سريج . فقال : اذا اوجبت الزكاة في الحلى المباح
 واختلف وزن الحلى وقيمه كخلاخل وزنها مائتا درهم وقيمتها
 ثلاثمائة . فهل الزكاة على وزنها او على قيمتها ؟ وجهان احدهما
 وبه قال الماوردى ان الاعتبار بالوزن لبالقيمة . لانها زكاة عين
 فلا ينظر فيها الى القيمة كالمواشى . ولهذا لو كان وزن الحلى
 مائة وقيمه لصنعت مائتان لم تجب الزكاة ، واصحهما . وبه قال ابن
 سريج وعامة العراقيين : انه تعتبر الصنعة . لانها صفة في العين
 فيلزمه اخراج زكاة العين على تلك الصفة كما يلزم اخراج المضروب
 عن المضروب . فعلى هذا يتخير بين ان يخرج ربع عشر الحلى مشاعا
 ثم يبيعه الساعى ويفرق الثمن على الساكنين ، وبين ان يخرج خمسة
 دراهم مصنوعة قيمتها سبعة ونصف . ولا يجوز ان يكسره ويخرج خمسة
 مكسورة . ولو اخرج من الذهب ما قيمته سبعة دراهم ونصف فهو
 جائز عند ابن سريج للحاجة . ممتنع عند الاكثرين لامكان تسليم
 ربع العشر مشاعا . وبيعه بالذهب بعد ذلك . ا . هـ .

فان الزكاة في الحلّى اذا وجبت، فانها^(٢) تجب في عينه لا في قيمته .

الا ترى انه لو كان وزن الحلّى مائة، وقيمته لصنعة مائتان لسم^(٤) تجب فيه الزكاة، لان وزنه لم يبلغ نصابا وان بلغت قيمته نصابا (واذا وجبت زكاة^(٥) الحلّى في عينه لم يجب اعتبار قيمته .

ولان زيادة القيمة في مقابلة الصنعة، وليست الصنعة عينا تجب فيها الزكاة . فلم يجز اعتبارها^(٦) ولانه لو وجب اعتبار الصنعة، لوجب المطالبة بزكاة جميع القيمة، حتى اذا كان وزنه ألفا^(٨) وقيمته الفين^(٩) طوّل ب بزكاة الفين^(١٠) .

فان^(١١) قال ابو العباس : لست اجعل الصنعة عينا، وانما اجعلها من صفات العين، واجعل^(١٢) الزكاة في العين على مثل تلك الصنعة^(١٣) . كما اقول في الدنانير المضروبة، تجب الزكاة في عينها على مثل صفتها وضربها فان دفع ذهبا خالصا^(١٤) غير مضروب مثل ذهب الدنانير المضروبة، لم يجز .

= النووى (٦ : ٤٥) ، الطبرى (٣ : ٦١ ب) . اما في حلية العلماء (٣ : ٨٥) قال عن قول ابن سريج : انه خلاف الاظهر .

- (١) ب : في ساقطة .
- (٢) ب : فانما .
- (٣) هـ : ان .
- (٤) هـ : الصنعة مائتين . ب : مائتين .
- (٥) الاصل (مكررة) وج : واذا وجبت الزكاة . مكررة .
- (٦) ب : فلم يجب .
- (٧) جعل النووى في المجموع (٦ : ٤٥) الصنعة اذا كانت في حلّى مباح معتبرة، اما اذا كانت في حلّى حرام، او في آنية، وقلنا ان اتخاذها حرام، فلا تعتبر الصنعة . الرافعى (٦ : ٣٧) ، تحفة المحتاج (٣ : ٢٧٤) وانظر حاشية الشيروانى ، ونهاية المحتاج وحاشية شبراملى (٣ : ٩٠) .
- (٨) ب : الف .
- (٩) الاصل - أ، ج : الفا .
- (١٠) هذا هو المذهب كما عرفت عند ابن سريج .
- (١١) هـ : جميع القيمة فلم يجز .
- (١٢) ب : واوجب .
- (١٣) ب : الصفة .
- (١٤) الاصل أ، هـ : خلاطا . ج ، هـ : خلاها .

(١) فكذا في الحلى المصوغ تجب زكاته في عينه على مثل صفته في صنعته
فان دفع مثل جنسه غير مصوغ، لم يجز .

قيل له : الفرق بينهما ، ان ضرب الدنانير وطبخها ، اقيم مقام
صفات الجنس من الجودة والرداءة ، لجواز ثبوته في الذمة كقبول صفات

الجنس ، فوجب اعتباره في الزكاة كما وجب اعتبار صفات الجنس وليس
صفة الحلى جارية / مجرى صفات الجنس لانه لا يصح ثبوتها في الذمة ٨٤/أ
فلم يجز اعتبارها في الزكاة .

يوضح ما ذكرت ان من اتلف على غيره دنانير مضروبة لزمه مثلها
ولو اتلف حليا مصوغا (لم يلزمه مثله مصوغا) (٨) (٧) (٦)
على ان ابا العباس يجيز اخذ القيمة في زكاة الحلى ، ويمنع منها (٩)

(١) ب : صيفته .

(٢) ب، هـ : قد اقيم .

(٣) الاصل - أ ، ج : كقبول ضمان .

(٤) ب : صنعة .

(٥) لعدم انضباطها .

(٦) ب : مصوغا لزمه مثله .

(٧) لانه غير مثلى . فان المماثلة تعتبر في المكيل كيلا . وفي الموزون
وزنا . معنى المحتاج (٢ : ٢٤) في باب الربا . وذكر في باب
السلم (٢ : ١٠٧) انه يشترط كونه معلوم القدر وبين ان ذلك يكون
في الكيل ، والوزن ، والعد ، والذرع . فعلى هذا فان الدنانير
المضروبة مثلية دين الحلى . لان الدنانير تضبط بالوزن والحلى
لا تضبط به . وانظر تصحيح التنبيه (ص ٧٠) فقه قال النووي المثلى
ما كان مكيلا او موزونا وجاز السلم فيه . ا . هـ . وليس في الحلى
شىء من ذلك .

(٨) هـ : ساقط . وتقدم توا عن النووي والغزالي انه يضمن الصنعة في
الحلى المصاح .

(٩) اخذ القيمة في الزكاة غير جائزة عند الشافعية . ونصوص الشافعية
رحمه الله تعالى تؤكد . وهناك وجه لابن سريج غلطه فيمنه
الطبرى (٣ : ٦١/أ) وقال عنه النووي (٥ : ٤٢٨) وما بعدها : انه
وجه شاذ ولم يسم قائله وسماه الطبرى .

في زكاة الدنانير ، فخالف المذهب في جواز اخذ القيم ^(١) . وفرق بينهما
 من حيث جمع ، فلا بالمذهب اخذ ^(٢) ، ولا للججاج انقاد ^(٣) .
 فماذا وضع ما ذكرنا فلا اعتبار بصنعة ^(٤) ، ولا معول على قيمته ^(٥) . وبزكائه
 على وزنه . اما منه او من غيره .

-
- (١) ب : القيمة .
 (٢) قوله : وفرق بينهما ، حيث اعتبر القيمة في الحلبي ولم يعتبرها في
 الدنانير . وقوله : من حيث جمع ، حيث اعتبر الصلحة في كل منهما .
 (٣) هـ : اخذ . ساقطة . ومعنى فلا بالمذهب اخذ فهو اجاز اخذ
 القيمة والمذهب عدم جوازها .
 (٤) ولا للججاج انقاد . لم يذعن للدلالة .
 (٥) ب : لصنعة .

وأما^(١) إذا اشترى حليا مباحا للتجارة .
 فإن قلنا : لا زكاة في الحلى المستعمل ، ففي هذا زكاة التجارة
 وتعتبر قيمة الصنعة^(٢) . بخلاف ما تقدم . لأن زكاة هذا في قيمته لا في
 عينه .
 وإن قلنا : في المستعمل زكاة ، فهل يزكى هذا زكاة التجارة أو زكاة
 العين ؟ على قولين .
 أحدهما : زكاة العين فعلى هذا لا اعتبار بالصنعة .
 والقول الثانى : زكاة التجارة ، فعلى هذا يجب اعتبار الصنعة
 لوجوب الزكاة في القيمة^(٣) .

-
- (١) ب : فاما .
 (٢) ب : الصفة .
 (٣) ذكر النووي هذا الفصل بمعناه في المجموع (٦ : ٥٣) ، وقال في
 الام (٢ : ٤٩) . آخر باب زكاة التجارة . قال الشافعى : (ومن
 قال لا زكاة في الحلى ولا في الماشية غير السائمة . فإذا اشترى
 واحدا من هذين للتجارة . ففيه الزكاة كما يكون في العروض التى
 تشتري للتجارة) . ا . هـ

- (١) فاما اذا اتلف على غيره حليا مصوفا ، فعليه ضمان قيمته مصوفاً .
 وسواء كان مالكة ممن يستبيح^(٣) لبسه ام لا . اذا كان الحلبي مما
 يستباح لبسه بحال ، اذا كان وزنه الفاً^(٤) وقيمته الفين ، ضمن الفين^(٥) .
 وفي كيفية ضمانها وجهان . احدهما : يضمنها درهم ، فيلزمه / ٨٤ ب
 الفاً^(٦) درهم ، الف منها في مقابلة الالف . والالف الاخرى في مقابلة
 الصنعة^(٧) .
 والوجه^(٨) الثاني : يضمن الف درهم بازاء الالف . ويحظى مكان
 الصنعة ذهباً . لئلا يكون قد اخذ الفين مكان الف .
 فمن قال بالاول انفصل عن هذا ، بان قال : ليست الالفان مكان^(٩)
 الف وانما الف مكان الف . والالف الاخرى بازاء الصنعة .
 الا ترى انه لو كسره ، فذهبت^(١٠) صنعته ، ولم ينقص وزنه ، ضمن الفاً^(١١) ؟

-
- (١) غير ب ، هـ : واما .
 (٢) تقدم هذا (ص ١١٣٧) وانظر المجموع (٦ : ٤٥) ، الرافعي
 (٦ : ٣٧) وكلام الماوردي بيد وعليه التناقض ظاهراً وليس هناك
 تناقض . فهناك لا يعتبر القيمة اي في الزكاة ويعتبرها هنا فسي
 الضمان .
 (٣) النسخ الاصل - أ : نستبيح . ولا بد من تقدير كلمة له . وسند
 التقدير اولي .
 (٤) ب : الف .
 (٥) الاصل - أ ، ج : العين . بالعين المهملة .
 (٦) ب : الفى .
 (٧) ب : الصياغة .
 (٨) الاصل - أ ، ج : والقول .
 (٩) ج : الالفين .
 (١٠) هـ : فاذهب .
 (١١) بقيمة الصنعة فقط . لان الوزن تام .

ولو كان كما قال الاول^(١) لم يجز ايضا ان يأخذ الفا وذهبا مكان الالف
كما لا يجوز ان يأخذ الفين مكان الف .

فاما^(٢) ان اتلف اناء مصوغا ، وزنه الف وقيمه الفان ؟

فان قلنا : ان ادخاره محظور ضمن وزنه دين صنعة . لان الصنعة
المحظورة لا قيمة لها فيلزمه الف^(٤) .

وان قلنا : ان ادخاره مباح ، ضمن قيمته مع صنعة . كضممان^(٥)
الحلي ، لا باحة صنعة . فيلزمه الفان . والله اعلم .

(١) كذا في النسخ . ولعل الصواب كما قال الثاني لان الاول يقول
يضمن الفا درهم . والثاني هو الذي يقول يضمن الف درهم
بازاء الالف ويعطى مكان الصنعة ذهبا . والمحاورة الان جارية
بينهما . فالاول يقول ولو كان كما قال الثاني - من ان اخذ الفين
مكان الف لا يجوز - فكذا لا يجوز اخذ الف ، ذهب مكان الف .

(٢) ب ، ه : لما جاز ايضا .

(٣) ه : ذهبا .

(٤) ب : واما .

(٥) الاصل - ج : فيكون الف . أ ، ب : الالف .

(٦) ب : ضمان .

مسألة (١٣٨)
مممممم

قال الشافعى : (١) واذا انكسر حلبيها ، فلا زكاة فيه (٢) .
اما الكسر فضربان ، احدهما : ان يكون يسيرا يمكن لبس الحلبي
معه . فهذا في حكم الصحيح . ولا تأثير لهذا الكسر . ويكون في زكاته
قولان .
والضرب الثاني : ان يكون الكسر كثيرا (يمنع من لبسه) فللمالك
ثلاثة احوال .

- (١) أ : وان .
(٢) المؤني (ص ٥٠) ، الام (٢ : ٤٢) ، الطبرى (٣ : ٦١ / ١) ذكر كسر
المسألة مفصلة . والمجموع (٦ : ٣٧) : اذا قلنا بالمذهب انه لا زكاة
في الحلبي . فانكسر فله احوال .
(احدها) ان ينكسر بحيث لا يمنع الاستعمال ، فلا تأثير لانكساره
بلا خلاف . قال ويبقى في زكاته قولان . ا . هـ .
اقول : وهذه فيها نظر . لانه قال اذا قلنا بالمذهب انه لا زكاة في
الحلبي فكان الصحيح ان يقول فلا زكاة فيه . ا . هـ .
(والثاني) ينكسر بحيث يمنع الاستعمال ويحوج الى سبك وصوغ
فتجب الزكاة . واول الحول وقت الانكسار هذا هو المذهب وبه
قطع الجمهور . وحكى البند نجى فيه طريقين (احدهما) هذا
(والثاني) انه كالحال الثالث . (والثالث) ان ينكسر بحيث يمنع
الاستعمال لكن لا يحوج الى صوغ ويقبل الاصلاح باللاحام فان قصد
جعله تبرأ ، او دراهم ، او كمره ، انعقد عليه الحول من يوم
الانكسار . وان قصد اصلاحه . فوجهان مشهوران (اصحهما)
لا زكاة . وان تمادت عليه احوال ، لدوام صورة الحلبي وقصد الاصلاح
وبهذا قطع صاحب الحاوى . وان لم يقصد ذا ولا ذلك ففيه خلاف
قيل : وجهان وقيل : قولان (اصحهما) وجوب الزكاة . والله اعلم . ا . هـ .
ولم يذكر الماوردي الحال الثاني وهو ان ينكسر بحيث يمنع
الاستعمال ويحوج الى سبك وصوغ .
وانظر الروضة (٢ : ٢٦١) ، الرافعى (٦ : ٢٦) نحو ما قال
الماوردي الا انه قال عن الحالة الاخيرة ان الاظهر من القولين عدم =

احدها : ان يعده كزاً^(١) ويقتنيه مالا ، ويصرفه من حكم الحلبي
فهذا كز تجب زكاته قولاً واحداً .^(٣)

والحالة الثانية : ان ينوي اصلاحه . ويريد^(٤) عمله . فهذا في حكم
الحلي . وفي زكاته قولان .

والحالة^(٥) الثالثة : ان لا يكون له نية في اصلاحه ، ولا في اقتناؤه ٨٥/أ
ففيه وجهان .

احدهما : وهو منصوص الشافعي : يكون في حكم الحلبي^(٦) . وفي
زكاته قولان .^(٧)

والوجه الثاني : وهو قول^(٨) اصحابنا : قد خرج من حكم الحلبي
وصار مالا مقتنى ، فتجب فيه الزكاة قولاً واحداً .

= الوجوب . قال : لان الظاهر استمراره على ما سبق من قصد
الاستعمال . وذكر في البيان ان هذا هو الجديد والاول القديم
وانظر مغنى المحتاج (١ : ٣٩١) ، المحلي (٢ : ٢٣) ، ارشاد
الفاوى (ص ٨٧) .

(١) ب : يعد .

(٢) هـ : (ساقط) .

(٣) هـ : وهذا .

(٤) أ ، ب : ويزيد .

(٥) ب : والحال .

(٦) نص الشافعي في المزني : واذا انكسر حلبيها ، فلا زكاة فيه .

والام (٢ : ٤٢) .

(٧) أ : زكان .

(٨) ب : قول بعض الصحابة . هـ : بعض اصحابه .

مسألة (١٣٩)
مممممم

قال الشافعي : (ولو ورث رجل حليا او اشتراه فاعطاه امرأة من اهله او خدمه هبة ، او عارية ، او ارضه ، لذلك لم يكن عليه زكاة ^(٢) وهذا تماقال .

اذا ملك الرجل حليا بابتياح ، او ميراث ، او وصية ، او هبة ، او مشتم فان اقتناه ^(٣) لنفسه او اعده للتجارة به ففيه الزكاة .
وان حلى به نساءه او جواريه ، ففي زكاته قولان .
(ولو اتخذ رجل حليا للاعارة كان مباحا وفي زكاته قولان ^(٤)) .
(ولو اتخذه للكرام والاعارة فالذهب انه مباح وفي زكاته قولان ^(٥)) .
وقال عبد الله الزبيرى ^(٦) وكان شيخا صاحبنا فى مصره :

- (١) غير هـ : او اخذ منه .
- (٢) المزني (ص ٥) امرأة من اهله او خدمه هبة . . . لم يكن عليه زكاة . فى قول من قال لازكاة فيه اذا ارضه لما يصلح له . فان رصده لما لا يصلح له فعليه الزكاة فى القولين جميعا . والام (٢ : ٤٢) اذا ارضه لمن يصلح له . فان لم يرد هذا . او اراده ليلبسه فعليه فيه الزكاة لانه ليس له لبسه . وكذلك اذا اراده ليكرهه . هـ والطبرى (٣ : ٦١ / ١) .
- (٣) هـ : اقتنا .
- (٤) الرافعى (٦ : ٢٥) ، المجموع (٦ : ٣٦) قال من زكاة الحلى اذا كان للاجارة : فيه وجهان (اصحهما) لازكاة فيه كما لو اتخذه ليعصره ثم ذكر قول ابى عبد الله الزبيرى نقلا عن العاوردى . وقال وصححه الجرجاني فى التحرير والطبرى (٣ : ٦١ / ١) لم يذكر قول الزبيرى وارشاد الفاوى (ص ٨٧) ، المحلى (٢ : ٢٣) وقال القفال الشافعى فى حلية العلماء (٣ : ٨٤) ، وحكى عن ابى عبد الله الزبيرى من اصحابنا انه قال : اتخاذ الحلى للاجارة لا يجوز .
- (٥) ج : (ساقط) . وانظر المحلى (٢ : ٢٣) قال : ولو اتخذه ليعصره فلا زكاة جزما .
- (٦) غير هـ : (ساقط) .
- (٧) قال فى تهذيب الاسماء واللفات (٢ : ٢٥٦) ت ٣٨١ ابو عبد الله الزبير من اصحابنا اصحاب الوجوه المتقدمين . ثم ذكر خلافا فى =

لمنع من اجارته بالدرهم مؤجلة خوف الربا^(١) .
وقد اجمعوا^(٢) على جوازه ، فدل على فساد هذا الاعتبار .

-
- (١) ذكر الشيرازي في حاشيته تحفة المحتاج (٦ : ١٣١) هذه المسألة
فقال : قول المصنف (وكذا الدرهم والدنانير) خرج بهما الحل
فيجوز اجارته حتى بمثله من ذهب او فضة . والمصنف (٢ : ٣٣٦) .
(٢) اي اتفقوا . انظر المرجعين اعلاه لم يذكر خلافا . ولم يذكر مؤجله
في حالة .

قال المزني : وقد قال الشافعي في غير كتاب : (ليس في الحلبي زكاة)^(٢) وهذا شبه باصله لان اصله ، ان في الماشية زكاة . وليس على المستعمل فيها زكاة . وكذلك الذهب والورق^(٣) فيهما^(٤) الزكاة ، وليس على المستعمل منهما زكاة^(٥) .

وهذا الذي قاله المزني لعمرى حجة من اسقط زكاة الحلبي . انه لما كان في الماشية زكاة وليس في المستعمل منها زكاة ، وجب ان يكون في الذهب والورق زكاة . وليس في المستعمل منها زكاة^(٦) .

ولمن قال بوجوب زكاة الحلبي ، ان ينفصل عن هذا ، بان زكاة المواشي تجب بوصف زائد وهو السوم^(٧) . فاذا استعمل فقد عدم الوصف^(٨) .

(١) كذا في النسخ . والصحيح مسألة لان الماوردى يعنون بالسألة اذا كان فيها شيء من كلام الشافعي . وبالفصل اذا كان تفريعا على كلام الشافعي .

(٢) الام (٤١ : ٢) .

(٣) ب : والفرق بينهما .

(٤) أ : فيها .

(٥) المزني (ص ٥٠) ، الام (٤١ : ٢) قال الشافعي : وقد قيل في الحلبي صدقة . وهذا مما استخير الله عز وجل فيه (قال البيهقي) قد استخار الله عز وجل فيه . اخبرنا الشافعي : وليس في الحلبي زكاة . ا هـ .

(٦) ارجع الضمير هنا الى الحلبي . ولو قال منهما كان اظهر لعوده الى الفضة والذهب .

(٧) ب : زيل وهو .

(٨) هذه مسألة اختلف فيها الاصحاب . هل تجب الزكاة في العوامل اذا كانت سائمة ؟ وجهان (الصحيح) وبه قطع الشيرازي والجمهور لا زكاة فيها (والثاني) تجب فيها الزكاة حكاه جماعات من الخراسانيين . وقطع به الشيخ ابو محمد في كتاب مختصر المختصر ا هـ . المجموع (٣٥٨ : ٥) .

الموجب، فسقطت الزكاة وليس كذلك الذهب والورق . لأن زكاتها
تجب من غير وصف يعتبر . فإذا استعملها لم يمنع استعمالها وجوب
الزكاة فيهما . ولا ترى أن ما استعمل من المواشي فيما لا يحل ممن
قطع الطريق وخافة السبيل لم تجب فيه الزكاة^(١) . وما استعمل من الذهب
والورق فيما لا يحل من الأواني والحلي ، وجبت فيه الزكاة .
فوضح الفرق بين ما استعمل في المواشي وبين ما استعمل ممن
الحلي^(٢) . والله اعلم .

(١) لم يقيد العلماء (وهم يسقطون الزكاة عن الماشية - الحوامل) بما
إذا كانت عاملة في حلال أو حرام بل مجرد كونها حوامل يسقط
عنها الزكاة .

(٢) لم ينتصر المأوردى للمذهب الراجح من هذين . ويستطيع أن نقول
أن الفرق بين ما استعمل من المواشي في المحرم ، فلا تجب فيه
الزكاة . وبين ما استعمل في المحرم من الذهب والفضة فتجب فيه
الزكاة . هو أن الأصل في الماشية الحلال . والأصل في استعمال
الذهب والفضة الحرمة . فراجع بكل إلى أصله ضد الاستعمال في
المحرم . وانظر قليوبي (٢ : ١٥) .

تای ————— ملازک اوقیه

قال الشافعي : (وما كان من لؤلؤ ، وزبرجد ، ومرجان ، وحليّة^(١) بحر ، فلا زكاة فيه ولا في مسك ، ولا عنبر)^(٢) الباب الى آخره . وهذا كما قال . كل ما استخرج من البحر من حلية ، وزينة ، وطيب^(٣) ، فلا زكاة في عينه . وهو قول الصحابة وجمهور الفقهاء^(٤) .

(١) هـ : وزبرجد . وياقوت .
(٢) المزني (ص ٥٠) باب ما لا يكون فيه زكاة : قال الشافعي رحمه الله تعالى : وما كان من لؤلؤ ، او زبرجد ، او ياقوت ، ومرجان ولا عنبر قال ابن عباس : في العنبر . انما هو شيء قدس به البحر . (قال الشافعي) ولا زكاة في شيء مما خالف الذهب والورق والماشية والحرق على ما وصفت . والام (٢ : ٤٢) بسباب ما لا زكاة فيه من الحلي . والطبري (٣ : ٦١) ب .

(٣) ب : وطيبه .
(٤) الطبري (٣ : ٦١) ، الاقسام والخصال (١٧ ب) ، الضالّي في الوجيز (٦ : ١٧) قال : ولا زكاة في شيء من نفائس الاموال الا في النقدين . . . والرافعي في الشرح الكبير (٦ : ١٨) : لا زكاة فيما سوى النقدين من الجواهر النفيسة كاللؤلؤ والياقوت ونحوهما ولا في المسك والعنبر . والروضة (٢ : ٢٦٠) ، والمغني للشربيني (١ : ٣٩٤) .

ومغني ابن قدامة (٣ : ٥٥) قال : ولا زكاة في المستخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والعنبر ونحوه .
في ظاهر قول الخرقى ، واختيار ابي بكر ، وروى نحو ذلك عن ابن عباس . وبه قال عمر بن عبد العزيز ، وعطاء ، ومالك ، والثوري ، وابن ابي ليلى ، والحسن بن صالح ، والشافعي ، وابو حنيفة ، ومحمد وابو ثور ، وابو عبيد ، وعن احمد رواية اخرى ان فيه الزكاة لانه خارج من معدن فاشبه الخارج من معدن البر . ويحكى عن عمر ابن عبد العزيز انه اخذ من العنبر الخمس . وهو قول الحسن والزهرى . وزاد الزهرى في اللؤلؤ يخرج من البحر . ا . هـ وقال مالك في الموطأ . تنوير الحوالك (١ : ٢٤٥) : ليس في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة . ا . هـ والاصل لمحمد (٢ : ١٢٩) لا زكاة فيها وهو قول ابي حنيفة ومحمد . ا . هـ والبيهقي =

- وقال أبو يوسف : في العنبر وحلية البحر الخمس .^(١)
 وبه قال من التابعين : الحسن^(٢) البصري ، ومرو بن عبد العزيز^(٣) .
 ومن الفقهاء : عبد الله^(٤) بن الحسن المنبري

(١١٦ : ٤) ذكر عن سعيد بن جبير قوله . ليس في حجر زكاة
 الا ما كان لتجارة من جوهر ولا ياقوت ولا لؤلؤ ولا غيره وروينا
 نحو هذا عن عطاء وسليمان بن يسار وعكرمة والزهري والنخعي
 ومكحول . ا هـ

وفتأوى ابن تيمية (١٩ : ٢٥) لزكاة فيما يخرج من البحر عند
 الجمهور خلافا للزهري والحسن ورواية لاحمد . وشرح السنة
 للبغوي (٦٢ : ٦) ، الاموال لابي عبيد (ص ٤٣٣) ، فقه الزكاة
 . (٤٥٢ : ١)

(١) الخراج لابي يوسف (ص ٧) فصل فيما يخرج من البحر ، والاصل
 لمحمد (١٣٠ : ٢) ، وقال أبو يوسف : ارى في العنبر الخمس .

(٢) ب : الحسن . ساقطة .

(٣) البخاري . فتح الباري (٣ : ٣٦٢) باب ما يستخرج من البحر
 وقال الحسن : في العنبر واللؤلؤ ، الخمس .

مصنف ابن ابي شيبة (٣ : ١٤٣) عن ليث ان مرو بن عبد العزيز
 خص العنبر . ا هـ وعن الاشعث عن الحسن قال : كان يقول
 في العنبر الخمس . وكذلك كان يقول في اللؤلؤ .

ومصنف عبد الرزاق (٤ : ٦٤) باب العنبر ذكر ان مرو بن
 العزيز خص العنبر .

(٤) ج : عبيد الله .

(فائدة) :

اللؤلؤ : المدرة والجمع اللؤلؤ والآلي . المختار (ص ٥٨٧) ، ق م
 (٢٨ : ١) مادة (لأ) .

والزبرجد : بوزن سفرجل جوهر معروف . المختار (ص ٢٦٨) ق م
 (١٩٨ : ١) ، المصباح (١ : ٢٦٨) ويقال له الزمرد . مادة (زبر) .

والمرجان : صغار اللؤلؤ . المختار (ص ٦٢٠) ، ق م (٢١٤ : ١) ،
 المصباح (٢ : ٢٣٢) وقيل هو عروق حمر . تطلع من البحر كاصابع

الكف . قال الزهري : لا ادري اثلاثي ام رباعي مادة (مرج) .
 والمسك : من الطيب . فارسي معرب . وكانت العرب تسميه الشموم

المختار (ص ٦٢٥) ق م المسك بالكسر طيب معروف . والقطعة منه =

- (١) واسحق بن راهويه .
 (٢) استدلالا بعموم قوله تعالى : (وفي اموالهم حق معلوم) .
 قالوا : ولانه نما يتكامل عاجلا ، فاقضى ان يجب فيه الخمس كالركاز .
 قالوا : ولان الاموال المستفادة نوعان . من بر وبحر . فلمسا
 وجبت زكاة ما استفيد من البر اقتضى ان تجب زكاة ما استفيد من البحر .
 والدلالة على ان لا زكاة في شيء من ذلك ، رواية عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا زكاة في حجر)
 (٧)

- = مسكه ج : كعنب مقو للقلب مشجع للسوداوين فافع للشفتان والرياح
 الفليظة في الامعاء والسموم والسودا بهي . ا . هـ
 العنبر : من الطيب وهو روث دابة بحرية او نبح عين فيه ويؤنث .
 ق م (١٠٠ : ٢) ، المختار (ص ٤٥٦) ، الصحاح (٢ : ٧٥٩) مادة
 (عنر) .
 (١) الطبرى (٣ : ٦١ ب) ذكر ابا يوسف والحسن البصرى وعمر بن
 عبد العزيز وانهم اوجبوا الخمس في العنبر . وقال : وقال عبد الله
 ابن الحسن العنبري : كل ما خرج من البحر فالواجب فيه الخمس
 سوى السمك . بحجة انه مال استخرج من معدنه ففيه الزكاة
 كالذهب والفضة . ا . هـ ثم رد عليه الطبرى . ا . هـ
 (٢) غير هـ : استدلالا بقوله . معلوم
 (٣) الاية ٢٤ من المearج . صوابها والذين في اموالهم حق للسائل والمحروم .
 (٤) ب : كالزكاة .
 (٥) الركاز . دفين الجاهلية كانه ركز في الارض . المختار (ص ٢٥٤) ،
 ق م (١٨٣ : ٢) وهو ما ركزه الله تعالى في المعادن : اي احده
 كالركيزة . ودفين اهل الجاهلية . وقطع الذهب والفضة من
 المعدن . ا . هـ
 (٦) هـ : من بحر وير .
 (٧) التلخيص الحبير (٦ : ٨٩) : رواه ابن عدي من حديث عمر بن
 ابي عمر الكلاعي . عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده . ورواه البيهقي
 من طريقه . وتابعه عثمان الوقاصي ومحمد بن عبيد الله الحرزمي
 كلاهما عن عمرو بن شعيب . وهما متروكان . ا . هـ
 والبيهقي (٤ : ١٤٦) باب ما لا زكاة فيه من الجواهر غير الذهب
 والفضة . . وقال : ورواه هذا الحديث عن عمرو بن شعيب ضعيف .
 حسن الاثر (ص ١٩٨) وضعفه .

واللؤلؤ حجر، والجواهر احجار، فاقضى ان لاتجب فيها الزكاة ^(١).

وروى ابو الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: (العنبر ليس بغنمية، وهو لمن اخذه) ^(٢). فكان قوله ليس بغنمية ينفي وجوب الخمس فيه ^(٣). كالغنمية.

وقوله: هو لمن اخذه، ينفي ان يكون فيه حق لغيره من اخذه. وروى مجاهد عن ابن عباس انه سئل عن العنبر افيه الزكاة؟ فقال لا، انما هو شئ دسره البحر ^(٥) يعني ^(٦) قذفه والقاءه. وليس يعرف لسه في الصحابة مخالف.

ولان ما استفيد ^(٧) من البحر نوعان. حيوان، وجماد، فلما لم تجب زكاة حيوانه من سمكه وحيثانه، لم تجب زكاة جماده من حليه وزينته ^(٨) وبعبارة البر لما وجبت زكاة حيوانه وجبت زكاة غير حيوانه من زروعهم وجماده.

(١) ه: والجوهر.
(٢) الاموال لابي عبيد (ص ٤٣٣) باب الخمس فيما يخرج البحر من العنبر والجوهر والسمك. بلفظ الكتاب. ووقفه على جابر. مصنف ابن ابي شيبة (٣: ١٤٣).

(٣) ب: فيه. ساقطة.

(٤) ب: زكاة.

(٥) البخاري (٢: ١٣٦) كتاب الزكاة (٦٥) باب ما يستخرج من البحر وقال ابن عباس رضي الله عنهما: ليس العنبر بركاز. هو شئ دسره البحر. رواه تعليقا. وفتح الباري (٣: ٣٦٢) قال ابن حجر وهذا التعليق وصله الشافعي والبيهقي من طريقه، ومن طريق يعقوب بن سفيان. واخرجه ابن ابي شيبة. هـ. بـ. بـ. مسند الشافعي (ص ٩٦) ذكره من طريقين، والبيهقي (٤: ١٤٦) التلخيص الحبير (٦: ١٨)، مصنف عبد الرزاق (٤: ٦٥)، ابن ابي شيبة (٣: ١٤٢).

(٦) ب: معنى دسره البحر. وانظر الفائق (١: ٤٢٤) ذكر الحديث ومعنى دسره اي دفعه.

(٧) ب: ما استقبل.

(٨) الاصل - أ: حلية وزينة.

(٩) ه: وجب.

(١٠) ب: ووجبت.

واما عموم الآية ، فمخصوص بما ذكرنا .

واما قياسهم على الركاز فالمعنى فيه ، انه من جنس الاثمان .
(ولو سلمنا وجوب خمس جميع الركاز على احد القولين ^(١)) ، لئسان
المعنى فيه انه من دفن الجاهلية مستفاد من مشرك كالخنيفة . وليس
كذلك حلية البحر ^(٢) .

واما قولهم : لما وجبت زكاة ما استفيد من البر ، وجب ان تجب
زكاة ما استفيد من البحر ، فالمعنى فيه ما ذكرنا ، من انه لما وجبت زكاة
حيوان البر ، جاز ان تجب في غير حيوانه . ولما لم تجب زكاة حيوان
البحر ، لم تجب في غير حيوانه . والله اعلم بالصواب .

(١) هـ : مكررة وسعد ما كان المعنى فيه انه من جنس الاثمان .

(٢) المحلي (٢ : ٢٦) .

كتاب زكاة التجارة

(٢١) باب زكاة التجارة^(١)

قال الشافعي : (أخبرنا سفيان بن يحيى بن سعيد^(٢) عن عبد الله -
ابن أبي سلمة^(٤) عن أبي عمرو بن حماس^(٥) أن أباه حماس^(٦) قال : مررت على
عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وظهرتني أدمة أحملها ، فقال : (ألا تؤدى)

- (١) التجارة : هي البيع والشراء . والتاجر : هو الذي يبيع ويشترى .
ق م (٣٩٣ : ١) مادة (تجر) ، تصحيح التنبيه (ص ٤٢) .
- (٢) هو يحيى بن سعيد بن أبيان بن سعيد بن العاص بن سعيد بن
العاص بن أحيه . القرشي الأموي أبو أيوب الكوفي ، نزل بخداة ثقة
مات سنة مائتين وأربع وتسعين . تهذيب الكمال (٣ : ١٤٩٧) ،
التقريب (٢ : ٣٤٨) ت ٦٩ لته الجمل ، صدوق ، يفرغ ، مسن
كبار التاسعة .
- (٣) الأصل - أ ، ب : بن شعبة .
- (٤) هو عبد الله بن ميمون أبي سلمة . الماجشون - بكسر الجيم وضم
الشين المعجمة ومعناه بالفارسية أبيي الخد مورد ، التيمي ، مولى
آل المنذر التيمي ، المدني ، التابعي . ثقة . روى له مسلم . تهذيب
الاسماء (١ : ٢٧١) ت ٣٠٥ ، تقريب التهذيب (١ : ٤٢٠) ت
٣٥٤ مات سنة ست ومائة . تهذيب الكمال (٢ : ٦٩٠) ، المفسني
(ص ٢١٩) .
- (٥) غيره : أبي . ساقطة .
- (٦) ب : ابن حماد . وأبو عمرو بن حماس . بكسر الميملة والتخفيف
الليثي ، مقبول ، من السادسة مات سنة تسع وثلاثين ومائة .
التقريب (٢ : ٤٥٤) ت ١٧١ ، تهذيب الكمال (٣ : ١٦٣٠) .
- (٧) هو حماس بن عمرو الليثي ، المدني ، التابعي أبو عمرو . سمع عمرو بن
الخطاب رضي الله عنه روى عنه أبوه ، وحماس بكسر الحاء الميملة
وتخفيف الميم وبالسین الميملة . وهو من الاسماء المفرد ذكره
البحاري وابن أبي حاتم وغيرهما في الأفراد . تهذيب الاسماء =

زكاته (ياحماس) الفصل (١) . وهذا كما قال .

الزكاة واجبة في اموال التجارة في كل عام . هذا مذهبنا .^(٢)

وبه قال من الصحابة عمر ، وابن عمر ، وجابر ، وعائشة رضي الله عنهم
والفقهاء السبعة^(٣) واهل العراق^(٤) .^(٥)

(١ : ١٦٨) ت ١٣٠ ، العنقبي (ص ٨) ، تعجيل المنفعة (ص ٧٠) =

كان رجلا كبيرا في عهد عمر . وذكره ابن حبان في (الثقات) .

(١) المزني (ص ٥) تمامه : فقلت : يا امير المؤمنين ، مالي غير هذا

واهيب في القرض . فقال : ذاك مال فضع ، فوضعتها بين يديه

فحسبها فوجدها قد وجبت فيها الزكاة ، فاخذ منها الزكاة . ا . هـ

الام (٢ : ٤٦) ، الطبري (٣ : ٦١ / ب) . ا . هـ . وسأيتي تخريج

الحديث مع الادلة .

(٢) مذهبنا : ساقطة .

(٣) ب : ومن الفقهاء .

(٤) ابن حجر في فتح الباري (٣ : ٧ : ٣) قال : صدقة التجارة ثابتة

بالاجماع الذي نقله ابن المنذر . والمجموع (٦ : ٤٧) نصوا

الشافعية متظاهرة على وجوب زكاة التجارة . قال : وبه قال

جماهير العلماء من الصحابة والتابعين والفقهاء بعدهم اجمعين

قال ابن المنذر : اجمع عامة اهل العلم على وجوب زكاة التجارة . قال

روينا عن عمر بن الخطاب ، وابن عباس ، والفقهاء والسبعة سبعة

بن المسيب ، والقاسم بن محمد ، وروية بن الزبير ، وابي بكر بن

عبد الرحمن بن الحارث ، وجارية بن زيد ، وصبيد الله بن عبد الله بن

عتبة ، وسلمان بن يسار ، والحسن البصري ، وطاوس ، وجابر بن

زيد ، وميمون بن مهران ، والنخعي ، ومالك ، والثوري ، والاوزاعي

والشافعي ، والنعمان ، والصحابة ، واحمد ، واسحق ، وابو ثور

وابو عبيد . ا . هـ . الطبري (٣ : ٦١ / ب) ذكر نحو ذلك ، ونهاية

المطلب (٣ : ٢٢٥ ب) ذهب العلماء المعتبرون الى ايجاب زكاة

التجارة . ونقل عن السبيعي ان الشافعي تردد في ذلك في

القديم . قال ابو محمد ولم يحك فيه ولا التفات اليه . وانظر لاقوال

العلماء نصب الراية (٢ : ٣٣٦) ، المغني لابن قدامة ، ومصنف عبد

الرزاق (٤ : ٩٥) ج ٧٠٩٤ ، وما بعده ، شرح السنة للبغوي

(٦ : ٥٣) ، الرافعي (٦ : ٣٨) ، الاقناع (ص ٦٧) .

(٥) انظر للحنفية مع ما تقدم : الاصل (٢ : ٨١) ، المبسوط (٢ : ١٩٠) =

(١) وذهب طائفة الى انه تجب فيها الزكاة مرة واحدة ١ وذهب طائفة ١/٨٧ الى انه لا تجب زكاتها الا اذا مضى ثمنها (٢) . وذهب طائفة (٣)

- = الزيلعي (٢٧٩ : ١) تنوير الابصار والدر المختار ورد المحتسار (٢٩٨ : ٢) ، بداية المبدى والهداية وفتح القدير (٢١٨ : ٢) الزكاة واجبة في عروض التجارة . كائنة ما كانت . اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق . وانذر البداية والفتح ، البدائع (٨٤٩ : ٢) ، وهذا قول طائفة العلماء . وقال اصحاب الظواهر لا زكاة فيها أصلا وقال مالك : اذا نضت زكاتها لحول واحد . ثم ذكر وجه كل وادلتها ورد عليه . (١) غير ه : ساقط .
- (٢) ق م (٣٥٨ : ٢) مادة (نض) والنض الدرهم والدينار . كالنض فيها - او انما يسمى ناضا اذا تحول عينا بعد ان كان متاعا . ا. هـ مختار الصحاح (ص ٦٦٥) فقال : اهل الحجاز يسمون الدراهم والننانير (النض) و(الناض) اذا تحول عينا بعد ان كان متاعا . تصحيح التنبيه (ص ٤٢) ، المصباح (٢٧٩ : ٢ - ٢٨٠) .
- (٣) ذكر العلماء هذين القولين قولا واحدا لمالك . قال الطبري (٦١ : ٣ ب) : وقال مالك : لا تجب الزكاة في مال التجارة حتى ينض ، فلو تجر سنين كثيرة ثم نض وجبت فيه زكاة سنة واحدة . ومالم ينض فلا زكاة فيه . ا. هـ وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن الشعبي انه لا زكاة فيه بعد المرة الاولى (٩٥ : ٤) ج ٧٠٩٤ ، المدونة (٢٥١ : ١) في زكاة السلع . وقال مالك : اذا كان الرجل انما يشتري النوع الواحد من التجارة او الانواع . وليس ممن يدبر ماله في التجارات فاشترى سلعة ، او سلحا كثيرة يريد بيعها فبارت عليه ومضى الحول ، فلا زكاة عليه فيها . وان مضى لذلك احوال حسبي يبيع . فاذا باع زكي زكاة واحدة . . . وفي العروض يبتاعها للتجارة فيمسكها سنين ثم يبيعها انه ليس عليه الا زكاة سنة واحدة . ا. هـ ذكر ذلك في معرض الاستدلال . وانذر الدليل عليه . والتلقين للبغدادى مخطوطة (٢٦ ب) ، قوانين ابن جزي (ص ١٢٠) صرف المدير بانه الذي يبيع ويشترى ولا يقتار وقتا ، ولا ينضبط له حول كاهل الاسواق . ثم بين - كالمدة - ان غير المدير لا يزكي حتى يبيع العرض بناض فيزكاه لسنة واحدة . وانذر اهل المدينة (ص ٣٢٧ ت ١٠٢ هـ . نقل المدير وغير المدير عن المدونة . ا. هـ

(١) لا زكاة فيها بحال . وبه قال من الصحابة ، ابن عباس .
ومن الفقهاء : داود (٢) .

احتجاجا بقوله صلى الله عليه وسلم : (ابتغوا في اموال اليتامى

= وعلى هذا فالتاجر المدير يجعل لنفسه حولا يزكى فيه . وغير المدير ينتظر فاذا باع زكى لسنة واحدة . فالخلاف اذن في التاجر فـ مدير المدير فقط .

(١) غير هـ : (ساقط) .

(٢) النقل عن ابن عباس هنا غير صحيح بل الصحيح انه مع الاجماع . قال ذلك الطبري (٣: ٦١ ب) وقال النووي في المجموع (٦: ٤٧) واما قول ابن عباس فهو ضعيف ضعفه الشافعي رضي الله عنه والبيهقي وغيرهما . ا هـ . والحق ان هذا قول داود قال ذلك البغوي في شرح السنة (٦: ٥٣) والنووي في المجموع (٦: ٤٧) والكاساني في بدائع الصنائع (٢: ٤٤٩) والطبري (٣: ٦١ ب) وابن رشد في بدايته (١: ٢١٥) .

المقارنة بين مذهب مالك ومذهب داود . قال داود : لا زكاة في عروض التجارة اصلا . قال مالك : لا زكاة في عروض التجارة بحال حتى ينقضي فان نضى زكى لسنة واحدة .

لو تفحصنا مذهب مالك لا نجد هناك فرقا بين مذهبه ومذهب داود . الا اذا نضى التاجر تجارته . فمعنى ذلك انها لم تعد عروض تجارة وانما اصبحت ميلا . ذهبا او فضة . فلذلك يزكى زكاة العين لا زكاة التجارة . ويكون قول مالك وقول داود واحدا .

قال في المدونة : قال سحنون وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحرث والعيث والماشية ، فليس في العروض شيء حتى يصير عينا . ا هـ .

سبب الخلاف : بعد ان عرفنا ان قول مالك وداود قول واحد سهل علينا ان نعرف سبب الخلاف ، يقول ابن رشد : والسبب في اختلافهم اختلافهم في وجوب الزكاة بالتياس واختلافهم في تصحيح حديث سمرة بن جندب انه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرون ان نخرج الزكاة مما نعدده للبيع . وفيما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال : اد زكاة البز . =

(١) لا تأكلها الزكاة .

(فاخرجها بالتجارة من الحال التي تجب فيها الزكاة)^(٢) ولو كان وجوب الزكاة في التجارة وغيرها سواء لم يكن لامره بالتجارة معنى .
ويقوله صلى الله عليه وسلم : عفوت لكم من صدقة الخيل والرقائق^(٣) .
فكان الحفو على عمومه في التجارة وغيرها .

قالوا : ولان الاموال التي تجب زكاتها ، فالزكاة في عينها - لا دون قيمتها . كالماشى والثمار . وما لم تجب الزكاة في عينها ، لم تجب الزكاة في قيمتها ، كالاثاث والعقار ، فلما كان مال التجارة ، لا تجب الزكاة فسي عينه ، لم تجب الزكاة في قيمته .

قالوا : ولان ما فيه الزكاة من الاموال - لا تأثر للنية^(٤) في سقوط زكاتها بحال . كالماشى والثمار . فلما سقطت زكاة التجارة اذا نوى بها القنية ، علم ان زكاتها غير واجبة .

= واما القياس الذي اعتمدته الجمهور في وان الشروط المتخذة للتجارة مال مقصود به التنمية . فاشبه الاجناس الثلاثة التي فيها الزكاة باتفاق - اعني الحرث والماشية ، والذهب والفضة - .
قال ابن رشد : وزعم النحوي ان زكاة العروض ثابتة عن عمر وابن عمر ولا مخالف لهما من الصحابة . وحضهم يرى ان مثل هذا هو اجماع من الصحابة . اعني اذا نقل من واحد منهم قول ، ولم ينقل عن غيره خلافه - قال ابن رشد . وقوة ضعف .

- (١) تقدم الحديث (ص ٥٦٦) .
- (٢) ب : ساقط . فهم داود ان اموال اليتامى لو بقيت بدون اتجار بها لا كلفتها الصدقة . فلما امر الشارع بالاتجار بها الا لكي يجنبها الزكاة فتحتفظ على اليتامى اموالهم .
- (٣) الاصل : عفوت . ساقطة .
- (٤) تقدم الحديث (ص ٧٤٠) .
- (٥) ب : ولم تجب .
- (٦) الاصل : ولا ما في فيه .
- (٧) الاصل : للنية . ساقطة . ب : لا تأثر اليه في سقوط .

قالوا : ولان ملازكة فيه قبل ارضاء النماء ، فلا زكاة فيه ، وان عرض
النماء^(١) كالعقار اذا اوجر . والمملوكة اذا استعملت . فلما كانت عروض
التجارة لازكاة فيها قبل ارضاءها للتجارة ، فلا زكاة فيها ، وان ارضدت
للتجارة ،
فهذا احتجاج من اسق زكاة التجارة^(٢) .

(١) الاصل - أ ، ح : للنماء .
(٢) انظر للاحتجاج المصادر السابقة خاصة الميسرة (٢ : ١٩٠) ، مفني
ابن قدامة (٣ : ٥٨) ، المجموع (٦ : ٤٧) .

وأما حجة من أوجب زكاة مرة ^(١) فهو أن قال : المقصود بالتجارة حصول النماء بالربح والربح إنما يحصل إذا نضى ^(٢) الثمن ، فوجب أن تتعلق بمسبته ٨٧/ب زكاة عام واحد . كالشمار .

قالوا : ولأن في إيجاب زكاتها قبل أن ينضى ثمنها وفقا للمساكين وأجحافا برب المال . لأنهم تتجملوا من زكاتها ، مالم يتعجل المالك مسن ربحها ، وأصول الزكوات موضوعة على التسوية بين المساكين وبين رب المال في الارتفاق .

وقد كان يجب تقديم هذه الدلالة على تلك ، لأن هذه تدل على تأخير الزكاة ^(٣) إلا أن ينضى الثمن . وذلك تدل على أنه إذا نضى ثمنه لزم يلزمه الزكاة عام واحد . لكن سفع ^(٤) الخاشر بالأولى ثم اجاب بالثانياسة فجرى القلم بهما كذلك .

والدلالة على وجوب زكاة التجارة ^(٥) قوله تعالى (خذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً) (وفي أموالهم حق معلوم) وأموال التجارة ^(٦) أم الأموال فكانت أولى بالإيجاب .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : (ليس في المال حق سوى الزكاة) ^(٧) فلما كان مانعا من الحق في جميع الأموال ، دل على أن ما ثبت مسن ^(٨)

(١) وهو قول الشعبي . مصنف بعد الزقاق (٩٥ : ٤) ج ٧٠٩٤ وانظر ٧٠٩٥ عن طاوس و٧٠٩٧ عن الجعفي . وانظر ما بعده . وكلها عدا الشعبي في شمار . والشمار لا تزكي الا مرة واحدة .

(٢) ب : إذا فضل .

(٣) ه : إلى أن .

(٤) سفع الخاطر - أي عرض . الصحاح (٣٧٧ : ١) ق م (٢٣٨ : ١) .

(٥) غير ه : عموم . ساقطة .

(٦) لأنها تشمل ما فيه التجارة كالمواشي ومالات التجارة فيه . كالخيل والرقائق إذا جعل للتجارة .

(٧) تقدم (ص ٤٨١) .

(٨) غير ه : في .

الزكاة ماما في جميع الاموال ، لان الزكاة المثبتة ، مستثناة من الحق المنفى .
 وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عمر بن الخطاب صدقةً
 فرجع شاكياً من خالد بن الوليد . والعباس بن عبد المطلب وابن جهميل
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (امل خالد فقد اَلْعَمُوهُ لانه حبس ادرعته
 واعتده في سبيل الله)^(١) والاعتد الخيل . ومعلوم ان الادرع والخيل لا تجب
 فيها^(٢) زكاة الحين . فثبت ان الذي وجب فيهما زكاة التجارة^(٣) .

أوروى مالك بن اوس بن الحدثان ، قال : كنت عند عثمان بن عفان
 رضي الله عنه . فدخل عليه ابو ذر ، فقال له : كيف خبرك يا ابا ذر؟ فقال
 بشير . ثم قام^(٥) الى سارية من سوارى المسجد فبادر الناس اليه واحتوشوه^(٦)
 وكنت فيمن احتوشه . فقالوا له : حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (في الابل صدقتها
 وفي البقر صدقتها ، وفي الغنم صدقتها ، وفي البز صدقتها)^(٧) قال بالفزاري
 معجمة .

ومعلوم ان البز لا تجب فيه زكاة الحين . فثبت ان الواجب فيه زكاة^(٩)
 التجارة . وروى سليمان بن شعرة عن ابيه^(١٠)

- (١) ب : واعده .
 (٢) تقدم (ص ٦١٦) .
 (٣) الاصل - أ : فيها .
 (٤) أ : فيها .
 (٥) ب : نام .
 (٦) اي جعلوه وسطهم . الصحاح (١٠٠٣ : ٣) مادة (حوش) ، ق م
 (٧) الاصل - أ : وفي البقر صدقتها . ساقطة .
 (٨) تقدم (ص ٣٥٢) .
 (٩) أ : فيها .
 (١٠) ج سليمان . وسليمان هو ابن شعرة بن جندب الفزاري . والد حبيب
 ابن سليمان . روى عن ابيه شعرة بن جندب . له عنه نسخة كبيرة
 ذكره ابن حبان في الثقات ، تهذيب الكمال (٥٣٩ : ١) ، التقريب
 (٣٢٥ : ١) ت ٤٤٧ مقبول ، تهذيب الاسماء (٢٣٥ : ١) ت ٢٣٤
 ذكره مع والده .

سمرة بن جندب^(١) . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا^(٢) أن نخرج الصدقة من الذي يعد للبيع^(٣) .

(١) هو سمرة بن جندب بن منال بن جريح بن مرة بن حزن الفزاري يكنى أبا سعيد ويقال أبا عبد الرحمن توفي أبوه صغيرا فقدت أمه المدينة فتزوجها أنصاري وكان في حجره حتى كبر . غزا مع الرسول صلى الله عليه وسلم ثم سكن البصرة توفي سنة تسع وخمسين أو ستين . اسد الغابة (٢ : ٢٥٤) ، تهذيب الاسماء (١ : ٢٣٥) ت ٢٣٤ ، تاريخ الدارمي (ص ٢٧٧) ت ١٠٠ ، كلام ابن معين (ص ١١٨) ت ٣٩٠ .

(٢) هـ : أمرنا .

(٣) حديث سمرة بن جندب . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج الزكاة مما يعد للبيع . حديث حسن . التلخيص الحبير (٤٠ : ٦) ابوداود والدارقطني والبخاري حديث سليمان بن سمرة عن أبيه . وفي اسناده جهالة . ابوداود (٢ : ٩٥) بسباب العروض اذا كانت للتجارة هل فيها من زكاة . والدارقطني (١٢٧ : ٢) باب زكاة مال التجارة وسقوله عن الخيل والرقيق . وبين الحاشية اباذي في التعليق المضم . اسباب الجهالة التي ذكرها ابن حجر في تلخيصه شرح السنة للبيهقي (٦ : ٥٢) قال الارناؤوط وفي اسناده جهالة . والبيهقي (٤ : ١٤٦) باب زكاة التجارة . نصب الراية (٢ : ٣٧٥) وما بعده . ذكره وقال سكت عنه ابوداود . ثم المنذرى بعده . وقال عبد الحق في احكامه : غريب هذا ليس بمشهور ، ولا نعلم روى عنه الا جعفر بن سعد . وليس جعفر مفسس يعتمد عليه . ا . هـ قال ابن القلان في كتابه معقبا على عبد الحق فذكر في كتاب الاجتهاد حديث من كتم حالا فهو مثله . وسكت عنه من رواية جعفر بن سعد هذا من غريب بن سليمان ، عن أبيه ، وهذا منه تصحيح . انتهى . وقال الشيخ تقي الدين في الامام وسليمان ابن سمرة بن جندب لم يحرف ابن أبي حاتم بحاله . وذكر ان سمرة روى عنه ربيعة وابنه خبيب . انتهى كلامه . وقال ابو عمر بن عبد البر وقد ذكر هذا الحديث رواه ابوداود وغيره باسناد حسن . انتهى ورواه الدارقطني في سننه والبيهقي في معجمه به عن سمرة . قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالرقيق . الرجل والمرأة الذي هو ثلاثة - وهم علة لا يريد بيعهم . ان لا يخرج عنهم الصدقة -

(١) وروى أبو لهيعة عن مراك بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (ليس على المسلم في عبده ولا في نفسه صدقة إلا زكاة التجارة) (٢)
 وروى الحكم بن مجاهد في قوله تعالى (أنفقوا من طيبات ما كسبتم) (٣)
 قال : زكاة التجارة لأن الذهب والفضة إنما غصان بين سائر الجواهر
 بإيجاب الزكاة فيهما ، لا رصادهما للنماء . وطريق النماء بالتقلب والتجارة
 فلم يجز أن يكون الموضوع لإيجاب الزكاة سببا لاسقاطها .

وأما الدلالة على من زعم أنه لا يجب إخراج زكاتها إلا أن نفي ثمنها
 فحديث حماس ، قال : مورت على عمر بن الخطاب وعلى عتيق أدمة أحولها

= وكان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي يعد للبيع . اهـ وذكره
 النووي في مجموع هذا الحديث وقال : وفي إسناده جماعة لا أصرف
 حالهم . ولكن لم يصفه أبو داود ومالم يضعفه فهو حسن عنده .
 وانظر طريق الرشيد (ص ١٨٢) ج ٥٦٣ ، مشكاة المصابيح (١ : ٤٥٧٠)
 ج ١٨١١ باب ما يجب فيه الزكاة . قال الألباني محققه : إسناده
 ضعيف .

(١) ابن لهيعة . بفتح لام وكسر هاء ، وسكون ياء ومعين مهملة . المصنف
 للبندى (ص ٢١٧) وهو عبد الله بن عقبة الشافعي المصري ، أبو عبد
 الرحمن قاضي مصر . ضعيف . تهذيب الاسماء (٢ : ٣٠١) ت ٥٨١
 التقريب (١ : ٤٤٤) ت ٥٧٤ صدوق . خلط بعد احتراق كتبه
 مات سنة أربع وسبعين ومائة وقد ناف على الثمانين وديوان الضمف
 (ص ١٧٥) ت ٢٢٧٤ .

(٢) ب : أنه . ساقطة .

(٣) هـ : في عبده وفروه .

(٤) الحديث بدون زيادة (الزكاة التجارة) متفق عليه . وتقدم في زكاة
 الخيل (ص ٧٣) ومعنى هذا الحديث أثر عن الشعبي رواه عبد
 الرزاق في مصنفه (٤ : ٣٥) عن الشعبي قال : ليس في شيء من الدواب
 زكاة إلا أن تكون لتجارة النظم والأبل واليقر . ومصنف ابن أبي شيبة
 (٣ : ١٥٣) عن الشعبي قال : ليس على البهيمة ولا على المملوك زكاة
 إلا أن تكون للتجارة . وهذا أثر عن ابن عمر (ليس في العرض زكاة
 إلا أن يراد به التجارة) رواه النووي في شرح السنة (٦ : ٥٢) والبيهقي
 (٤ : ١٤٧) وسند الشافعي (ص ٩٧) .

(٥) البقرة : ٢٦٨ .

(٦) البيهقي (٤ : ١٤٦) ، سنن السنة للبخاري (٦ : ٥١) تفسير ابن كثير
 (١ : ٣٢٠) (٧) أ : فيها .

فقال : (أَلَا تُؤَدِّي زَكَاتَكَ يَا حِمَاسُ ؟) فقلتُ : يا امير المؤمنين مالي غير هذه وأهْبُ في القُرْطِ . فقال : ذَاكَ مَالٌ فَضَحَهُ ، فَوَضَعْتُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ فَحَسِبَهَا فَوَجَدَهَا قَدْ وَجِبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ ، فَاتَّخَذَ هَاهُنَا ^(١) . فكان في هذا الشهر ٨٨ ب دليان :

احدهما : على وجوب زكاة التجارة .

والثاني : على وجوب اخراجها قبل ان ينفى ثمنها .

(١) حديث الشافعي في مروض حماس .

مسند الشافعي (ص ٩٧) اخبرنا سفيان ، حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن ابي سلمة عن ابي عمرو بن حماس ان اياه قال : مسمرت بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وطلعتني امة احملها ، فقال عمر رضي الله عنه : ألا تؤدى زكاتك يا حماس ؟ فقلت يا امير المؤمنين مالي غير هذه التي على شجري ، واهبة في القُرْطِ . فقال : ذَاكَ مَالٌ فَضَحَ . قال : فَوَضَعْتُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَحَسِبَهَا ، فَوَجَدَهَا قَدْ وَجِبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ ، فَاتَّخَذَ مِنْهَا . وانتم (٤ : ٢) .

اخبرنا سفيان بن عيينة حدثنا ابن عجلان عن ابي الزناد عن ابي عمرو بن حماس عن ابيه مثله . ا. هـ . والتلخيص الحبير (٤١ : ٦) .

مصنف عبد الرزاق (٩٦ : ٤) ج ٧٠٩٩ والبيهقي (٤ : ١٤٧) باب زكاة التجارة ، الاموال لا يبي حيد (ص ٥٢) ، شرح السنة للبغوي (٥١ : ٦) ، نصب الراية (٣٧٨ : ٢) ، فصل في العروض وذكر انسه رواه احمد في مسنده . والاصل : اخذ منها .

غريب الحديث :

ادمة : الادمة . قال في ق م (٧٤ : ٤) : الاديم : الجلد ، واحمره او مديونه ، جمعه ادمة . وادم . وادام . والادم اسم للجمع

والادمة محركة باطن الجلد التي على اللحم . او ظاهرها الذي عليه الشعر . وما ظهر من جلدة الرأس . ا. هـ . المختار (ص ١٠) المصباح (١٢ : ١٣) مادة (ادم) .

اهبة : الاهاب الجلد قبل ان يدبغ . وقيل الجلد مطلقا . قسما ل الفيومي (٣٣ : ١) : وهذا الاطلاق محمول على ما قيده الاكثر . والجمع أهْبُ بضمين على القياس وفتحتيه ، على غير قياس . والنهاية في غريب =

والدلالة على ان عليه زكاتها في كل عام . هو انه ^(١) مال يعتبر فيه الحول ، فوجب ان يزكى في كل حول ، كالفضة والذهب . فهذه دلالة على الفريقين .

ولولا ان هذه المسألة اصل من اصول الديانات ، لاقتصرت على بعض هذه الدلائل ولكن ليس اذا قل : انصار المخالف ، وضعف حزبهم ما ينبغي الا ان يوفي العلم حقه . واما الجواب عن قوله (ابتغوا في اموال اليتامى . لا تأكلوها صدقة) ^(٢) فهو ، انما امر بالتجارة ليكون ما يعود من ربحها خلفا عما خرج في زكاتها ، ولم يأمر بها لاسقاط زكاتها . اذ ليس من شأنه ان يأمر بما يسقط لله تعالى حقا او يبطل له سبحانه ^(٣) واجبا . واما قوله : (عفت لكم من صدقة الخيل والرقيق) فلما ^(٤) نوجب الصدقة فيهما وانما نوجبها في قيمتهما ^(٥) على ان عراك بن مالك قد استثنى في حديثه زكاة التجارة ، فدل على ان المراد بهذا الحديث ما لم يكن للتجارة .

واما قولهم : ان ما وجبت زكاته فالزكاة في عينه دون قيمته .

الحديث (١ : ٨٣) ، الصحيح (١ : ٨٩) ، القوط : هو ورق السلم ، يدبغ به . النهاية (٤ : ٤٣) ، المصباح (٢ : ١٥٧) ، ق م (٢ : ٤١٢) الترتيب محررة ورق السلم . او ثمر السنط .

- (١) ب : هو انه لا يعتبر فيه الجواب .
- (٢) اى العبادات .
- (٣) ب هـ : ما ينبغي ان لا يوفي . فتكون (ما) تأكيد للنفي المستفاد من ليس . وعلى رواية غير ب هـ : الا ان يوفي . فتكون (ما) نافية والمعنى ينبغي ان يوفي العلم حقه . لان ليس للنفي وما للنفي ونفي النفي اثبات .
- (٤) ب هـ ج : الزكاة . فهو انه انما .
- (٥) ب هـ ج : سبحانه . ساقطة .
- (٦) هـ : قلنا . وهي ايضا مناسبة لقوله : قلنا . الاتية .
- (٧) النسخ : قيمتها .

قلنا : الزكاة وجبت في القيمة دون العين . وأخرجها من القيمة دون العين (فما وجبت فيه الزكاة فممنه يؤدي لا من غيره . وليس إذا لم تجب في العين) يقتضي أن لا تجب في القيمة . هذا مما لا يرجع فيه السي (١) اصل ، ولا يعتبر بنفاير ، ولا يعضد (٢) بدليل ، فلم يكن فيه حجة على أن القيمة عين . والزكاة فيها وجبت .

١/٨٩

و أما قولهم : أن مافيه الزكاة لا تأثير للنية فيه .

قلنا : ليست النية مسقطاً ولا موجبة . وإنما ارصاده للنماء بالتجارة موجب لزكاته . كما أن ارصاد الفضة والذهب للحلى به مسقط (٣) لزكاته . فلما لم يجز أن يقال : أن النية في الحلى مسقط (٤) لزكاته ، كذلك لا يقال أن النية في التجارة موجبة لزكاته .

و أما قولهم : أن ما لا زكاة فيه قبل ارصاده للنماء ، فلا زكاة فيه وإن ارصد للنماء ففاسد بالحلى (٥) لا زكاة فيه . وإذا ارصد للنماء ، ففيه الزكاة . وبالماشية المعلقة ، لا زكاة فيها . ولو ارصدت للنماء بالسهم وجبت فيها الزكاة . على أنه لا يجوز أن يحتجب ما ارصد للنماء بما لم يرصد له . لأن الزكاة تجب بارصاده للنماء (٦) وتسقط بفقده . وسير (٧) الأصول يشهد به .

(١) ب : ساقط .

(٢) أ : يقصد .

(٣) الاصل - ب ، ج : مسقطاً .

(٤) ب : للزكاة .

(٥) أ ، ج : فالحلى لا زكاة .

(٦) أ : والماشية .

(٧) الاصل - ب ، ج : بارصاده للنماء .

(٨) أي يقاس ما ارصد . . الخ

(٩) السير : لغة : امتحان فور الجرح وغيره . ق م (٤٥ : ٢) ، المختار (ص ٢٨٣) مادة سير . وقال الزمخشري في باب التجربة يقال : جربت الرجل ، واختبرته ، وعجمته . وجبت عوده . . . ويقال : سبرته .

وأما من منع من اخراج زكاتها قبل ان ينضى ثمنها اعتبارا بالتمسرة
ففساد بما نضى من ثمنها قبل ^(١) الحول ^(٢) .
وما ذكره من ارتفاع المساكين قبل ربه ^(٣) ، ولو كان هذا معتبرا فيما له
حول لمنع المالك من تعجيل الارتفاق قبل المساكين ، فلما جاز ان يتعجل
الارتفاق ببيع ما حصل قبل الحول وان لم يرتفق المساكين بمثله ، جاز ان
يتعجل المساكين زكاة ^(٤) مالم ينضى ثمنه ولم ^(٥) يحصل ربحه ^(٦) . وان لم يرتفق
المالك بمثله .

وهذا جواب عن الداليتين معا . والله اعلم .

- = وامتحنته . ورزته . وفمرت قفاته . وحلبت اشطره . وفشتته . ولوتته .
.. الخ الالفاظ الكتابية (ص ٣٧٠، ٣٧١) ويقال سبرته اسبره سبرا
اذا نظرت ما قدره ، واسبركلى ما ظن فلان . كثر الحفاظ (ص ٥٤١) .
- (١) أ : من ثمنها . ساقطة .
(٢) أى ان النض لا قيمة له . لانه لو نض الثمن قبل الحول فلا تجب
الزكاة آنشد . فتوقف الزكاة على النض فاسد .
(٣) معطوف على ما قبله . أى ففساد . لانه لو كان هذا معتبرا ... الخ
والمعنى : ان ارتفاع المساكين ورب المال ليس مطردا دائما
فالواجب ان يعطى من ماله الوسط . اذا جمع جيدا ورديقا . فان
كانت ماشيته كراما وجب ان يعطى كريمة وفقا بالمساكين . ولستم
يرتفق رب المال لان واجبه الوسط . ولو كانت لثاما فاخذ منه لفيسة
رفقا به . لم يرتفق المساكين لان حقهم الوسط . واخذوا دون
حقهم .
- (٤) أ : زكاة . ساقطة .
(٥) هـ : وان لم .
(٦) ب : لربحه .

(١٤٢) مسألة

قال الشافعي : (وإذا اتجر في مائتي درهم ، فصارت ثلاثمائة درهم قبل الحول ، ثم حال عليها الحول ، زكى المائتين لحولهما والمائة التي زادت لحولها ، ولا يضم مبيع اليها) الفصل (١)

صورة هذه المسألة في رجل اشترى عرضا للتجارة بمائتي درهم ، ثم باع بثلاثمائة درهم ، فهذا على ضربين .

أحدهما : أن يبيعه مع حلول الحول .

والثاني : أن يبيعه في تضاعف الحول .

فإن باع مع حلول الحول ، فهذا على ثلاثة أقسام .

أحدها : أن يبيعه بثمن مثله ، فعليه أن يزكى الأصل والربح زكاة ثلاثمائة (٥) ولا يستأنف للربح حولا ، بل يكون تبعا ، لا يختلف ، سواء ظهر

(١) الجزئي (ص ٥٠) . . ثلاثمائة قبل الحول . . ولا يضم مبيع اليها لأنه ليس منها وإنما صرفها في غيرها . ثم باع ما صرفها فيه . ولا يشبه أن يملك مائتي درهم ستة أشهر ، ثم يشتري بها عرضا للتجارة فيحول الحول والعرض في يديه ، فيقوم العرض بزيادة أو نقصان لان الزكاة حينئذ تحولت في العرض بنية الزكاة . وصار العرض كالدراهم بحسب عليها لحولها . فإذا نضى ثمن العرض بعد الحول أخذت الزكاة من ثمنه بالفا مابلخ . ا. هـ . وانظر المحلى وقليوبي . (٢٩ : ٢) .

(٢) هذا التفصيل الذي ذكره الماوردي لم يتعرض له غيره . ولكن العلماء ذكروا المسألة كما نقلها الماوردي في الفصل بعد هذه المسألة .

(٣) ب : في من .

(٤) في الطبري (٣ : ٦٢ ب) فاما اذا بقي في ملكه الى تمام الحول ثم باع فلا يختلف مذهب الشافعي انه يزكى الربح مع رأس المال لحول رأس المال . . . الخ

(٥) الاصل : ثلاث ، ومائة . ساقطة .

(٦) ب : الربح .

الريح في الحول كله^(١) اوفى آخوه . لانه نداء اصله فضم اليه في حوله
كالسخال .

والقسم الثاني : ان يبيح باقل من ثمن مثله ، اويحاي^(٢) اويغيب^(٣)
بما لم تجر العادة به . كانه كان يساوي اربعمائة ، فباع بثلاثمائة لمحابسة^(٤)
اوغينة ، فعليه زكاة اربعمائة . لانه اطلق حق المساكين ، فلزمه ضمانه .
والقسم الثالث : ان يبيح بأكثر من ثمن^(٥) مثله ، كانه كان يساوي
مائتين ، فباع بثلاثمائة ، اما لرغبة او غيبة^(٦) كعلي وجهين .
احد هما : يزكى جميع الثمن ، ويخرج زكاة ثلاثمائة . لانه افاد الزكاة^(٧)
بالعرض كما لو افادها بزيادة القيمة .
والوجه الثاني : لازكاة في الزيادة على القيمة ، ويستأنف بها الحول
كالمال المستفاد .

فهذا الحكم في بيع العرض عند حلول^(٨) الحول .

-
- (١) ج : كلها .
(٢) ب ، ج : ويحاي . والمحابة : السامحة . مأخوذة من قولهم
حبوته : اذا عطيته . المصباح (١ : ١٣٠) وانظر لمرادفاتهما
كتر الحفاظ (ص ٥١ - ٥٢) باب الخطا . والالفاظ الكتابية
(ص ٤٤ - ٤٦) .
والغبنة - الضيق . يفتح الضيق وسكون الباء . الوكس . والخسوع
فهو مغبون . والغبنة من الضيق كالشمة من الشتم . تهذيب الاسماء
(٤ : ٥٧) .
(٣) ب : بالمحابة .
(٤) ب : اربعمائة فباعه .
(٥) ب : من ثمنه .
(٦) غير ب ، ج : او غشه .
(٧) كذا في النسخ - الزكاة - والصحيح الزيادة .
(٨) الاصل - أ ، ب : دخول . وما اثبتته مناسب للكلام قبله .

وان باعه في تضاعيف الحول - وهي مسألة الكتاب - فالكلام فيها -
يتعلق بالمائة الزائدة ، هل يستأنف لها الحول من وقت حصولها ، او يبني
حولها على حول اصلها ؟

فقال الشافعي - هاهنا - يستأنف لها الحول ، ولا تضم الى اصل^(١) .
وقال في كتاب القراض ما يقتضي انها تضم الى الاصل . لانه قال
واذا قارضه بالف ، فاشترى سلعة ، فحال الحول وهي تساوي^(٢) الف - من
ففيها قولان .

احدهما : ان زكاة الجميع على رب المال .
(والثاني ان زكاة رأس المال وحصة من الربح على رب المال)^(٣) التي
آخر الفصل^(٤) .

(١) الشيرازي في المذهب (٥٧ : ٦) ، الطبري (٣ : ٦٢ ب) ، الرافعي
(٥٨ : ٦) النووي في المجموع (٥٨ : ٦) والروضة (٢ : ٢٧٠) فان
اشترى عرضا بعائني درهم فباعه في أثناء الحول بثلاثمائة ، وتضم
الحول وهي في يده . ففيه فرقان . اصحهما : وبه قال الاكثرون
على قولين . اظهرهما : يزكي الاصل بحوله . ويفرد الربح بحول
والثاني : يزكي الجميع بحول الاصل . والطريق الثاني : وبه قال
ابن ابي هريرة وحكاه عن الطائفة : انه يفرد الربح قولاً واحداً . هـ
وفي الاقناع للشرييني (١ : ٢٠٨) ذكر عدم الضم فقط .

(٢) غير ب : تسوى .

(٣) ج : (ساقط)

(٤) المزني (ص ٥١) باب الزكاة في مال القراض . نصه : قال الشافعي
رحمه الله تعالى : واذا دفع الرجل الف درهم قراضا على النصف
فاشترى بها سلعة ، وحال الحول طليها ، وهي تساوي الفين ، ففيها
قولان . احدهما : انها تزكى لأنها ملك لرب المال ابداً حتي
يسلم اليه رأس ماله . وكذلك لو كان العامل نصرانياً . فاذا سلم له
رأس ماله اقتسما الربح . وهذا اشتهر . والله اعلم . والقول الثاني -

فكان هذا القول دليلا على ضم الزيادة الى الاصل ^(١) .
فاختلف اصحابنا على ثلاثة مذاهب ^(٢) .

احدها : وهو قول ابي العباس بن سريج : ان المسألة على اختلاف حالين .

فالذي قاله هنا ^(٣) انه يستأنف بالزيادة الحول ، ولا يضمها الى الاصل هو اذا ظهرت الزيادة وقت البيع .

والذي قاله في القراض ، انها تضم الى الاصل ، ولا يستأنف لها الحول ، هو اذا ظهرت الزيادة وقت الشراء ^(٤) . فاختلف قوله لاختلاف الحالين في ظهور الزيادة ^(٥) .

والمذهب الثاني : وهو قول ابي علي بن ابي هريرة ، انه يستأنف بالزيادة الحول ولا يضمها الى الاصل قولا واحدا . سواء ظهرت وقت الشراء ^(٦) او وقت البيع وهو مانص عليه هاهنا .

وماقاله في القراض موافق لهذا ، لانه قال : يزكى رأس المال وربحه اذا حال الحول . يعنى كل واحد منهما .

فحول الربح من يوم نضى وحول رأس المال من يوم ملك . وهذا اشبه بتأويل قوله .

= ان الزكاة على رب المال في اذلف والخمسائة . ووقفت زكاة الخمسمائة فان حال عليها حول من يوم صارت للعامل ، زكاها ان كان مالا فاذا لم يبلغ ربحه المائة درهم زكاة لانه خليط بها .
(١) أ : الاضم .

(٢) في الطبرى (٣ : ٦٢ ب) على طريقين . ولم يذكر قول ابن ابي هريرة .

(٣) ب ، ج : هاهنا . وغيرهما : ان يستأنف .

(٤) ب : وقت الزيادة . ج : وقت الشرى .

(٥) لم يذكر العلماء قول ابن سريج .

(٦) ب : وقت الزيادة . ج : وقت الشرى .

والمذهب الثالث^(١) : وهو قول أبي القاسم الانطاقي ، وأبي اسحق

المروزي : ان المسألة على قولين .

احدهما : ان^(٢) تضم الزيادة التي الاصل ، ولا يستأنف لها الحول
على ما قاله في القراض وهو قول أبي حنيفة^(٣) ، واختيار^(٤) العزني . لانه لمسا^(٥)
وجب ضم الزيادة الى الاصل اذا وجدت عند حلول الحول ، وجب ان تضم^(٦)
الى الاصل ، وان وجدت في تضاعيف الحول . لا نها في كلا^(٧) الحالين من
نعم^(٨) الاصل .

والقول الثاني : يستأنف لها الحول ، ولا تضم الى الاصل على
ما قاله هاهنا . لقوله صلى الله عليه وسلم (لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ ^(٩)
عَلَيْهِ الْحَوْلُ) .

ولانها زيادة حصلت باجتلابه ، فوجب ان يستأنف لها الحول^(١٠)
كالمستفاد بمفهم اوهية .
والقول الاول اصح عندي^(١١) .

لانها اذا ضمت الزيادة الموجودة عند حلول الحول ، فهلا ضمت
الزيادة الموجودة في تضاعيفه اذ هما سواء لا فرق بينهما .

(١) أ : الثاني .

(٢) ب ، ج : انه .

(٣) الاصل (٨١ : ٢) وما بعدهما .

(٤) ب : واختاره .

(٥) ب : ان تضم .

(٦) ب : ان تضم الزيادة .

(٧) غير ج : كل .

(٨) ب : الاصلين .

(٩) تقدم كثيرا .

(١٠) تقدم (ص ٤٠٨) ان كل مستفاد من غير ما عنده يستأنف له الحول .

خلافا لمالك وأبي حنيفة .

(١١) أ : اصح لانها عندي .

ب/٩٠

سألة (١٤٣)

ولو اشترى عرضاً للتجارة بعرض، فحال الحول على عرض التجارة قوم بالاعلب من نقد البلد دنانير أو دراهم (١) يومئذ .

اما اذا اشترى عرضاً للتجارة بدراهم او دنانير، او ماشية فيها الزكاة، فيأتى مسطوراً فيما بعد (٢).

واما اذا اشترى عرضاً للتجارة بعرض للقتية - وهي مسألة الكتاب - ففيه الزكاة اذا حال حوله (٣).

وقال مالك : لا زكاة فيه اعتباراً باصله (٤).

أ/٩١

(١) المزني (ص. ٥) . . دنانير او دراهم ، وانما قومه بالاعلب، لانه اشتراه للتجارة بعرض (ص. ١٠) . والام (٧: ٤٧) ، الطبري (٣: ٦٣/أ) .

(٢) مسألة الكتاب مفروضة فيمن اشترى عرضاً للتجارة بشيء ليس فيه الزكاة وهنا المسألة مفروضة فيما اذا اشترى العرض بما فيه الزكاة .

(٣) ب : واما ان .

(٤) الطبري (٣: ٦٣/أ) ، التنبيه (ص. ٤٢) ، المذهب والمجموع (٦: ٦٦) قال النووي : نص عليه الشافعي وافق عليه الاصحاب، والروضة (٢: ٢٧٥) ، ارشاد الفاي للمقرئ (ص. ٨/ب) ، الوجيز (٦: ٦٧) ، الرافعي (٦: ٧٢) ، المنهاج وشرحه للشريبي (١: ٤٠٠) قال : (او) ملك العرض (بعرض) للقتية او بخلع (فيغالب نقد البلد) من الدراهم والدنانير يقوم . لانه لما تعذر التقويم بالاصل . رجع الى نقد البلد . على قاعدة التقويمات فسي الاتلاف ونحوه . ا. هـ .

(٥) هذه المسألة فيها خلاف في مذهب مالك . وما ذكره الماوردي هو الذي يقول به مالك في المدونة وابن القاسم والشيخ خليل في مختصره والخرشي في شرحه والشيخ احمد الدرديري في اقرب المسالك والشرح الصغير . وهو الذي ارتضاه الخطاب والشيخ مصطفى الرماحي وابن المواز .

واما اللخمي وابن يونس واشيب والخطاب فانهم يرون فيه الزكاة =

والدلالة على وجوب زكاته قول سمرة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بإخراج الصدقة من الذي يخذ للبيع^(١) .^(٢)

ولأنه مال اشتراه للتجارة ، فوجب أن تجب زكاته ، كما إذا اشتراه بناض من ذهب أو ورق .

فإذا ثبت وجوب زكاته ، قوم بعد حوله بغالب نقد البلد في مثل ذلك العرض في وقت تقويمه^(٣) لافى وقت ابتياعه .

فإن كان غالب نقد البلد دراهم ، قومه^(٤) بالدرهم ، وإن كان دنانير قومه بالدنانير ، لأنه لا أصل له يقوم به ، فكان أولى الأمور تقويمه بغالب النقد في مثله^(٥) .

فإن لم تبلغ قيمته بالغالب نصاباً ، وبلغ بغير الغالب نصاباً ، فلا زكاة فيه ، لأن غير الغالب في حكم المعدوم^(٦) .

= وقال الشيخ خليل في كتابه التوضيح : فتتعلق به الزكاة على معنى المختار والأرجح . وكذا ابن عبد السلام بل قال ابن عبد السلام : من القول بأنه يستأنف به الحول أنه لا يكاد يقبل لشذوذه . وذكر الحطاب خلافاً طويلاً بعضهم نقله على قولين وبعضهم نقله أنه على طريقين . المدونة (١ : ٢٦٧) ، المحال والمواق (٢ : ٣١٨-٣١٩) ، الشرح الصغير وبلغه السالك (١ : ٢٢٤) وانظر المتن اقرب المسالك (١) ب : للبضع .

(٢) تقدم الحديث (ص ١١٥٤) .
(٣) الذي هو آخر الحول . لأنه وقت الوجوب . فالعبرة به . لا بطرفيته ولا بجميعة . الام (٢ : ٢٨) ، الطبري (٣ : ٦٣ ب) ، الباجوري طس ابن قاسم (١ : ٢٨٦) والاقناع للشربيني (١ : ٢٠٨) قال ابن شجاع : وتقوم عروض التجارة عند آخر الحول . والمجموع (٦ : ٦٦) ، وشرح السنة للبغوي (٦ : ٥٣) .

(٤) ب : قوم .
(٥) الام (٢ : ٤٧) فعليه أن يقوم بالغالب من نقد بلده دنانير كانت أو دراهم ثم يخرج زكاته من المال الذي قومه به . ا . هـ والطبري (٣ : ٦٣ ب) ، الفزالي والرافعي (٦ : ٦٧) وما بعدهما مفسني المحتاج (١ : ٤٠٠) .

(٦) الطبري (٣ : ٦٣ ب) ، الروضة (٢ : ٢٧٥) .

فان كان نقد البلد بهما واحدا . ولم يكن احدهما غالبا ، فلا يخلصو
حال العرض من اربعة اقسام .

احدها : ان يكن بايهما قوم لم يبلغ نصابا فلا زكاة فيه ^(١) .
والقسم الثاني : ان تبلغ قيمته بالدرهم نصابا ، وبالدنانير ^(٢) لا تبلغ
نصابا . فيقوم بالدرهم وتخرج زكاته ^(٣) .

(والقسم الثالث : ان تبلغ قيمته بالدنانير نصابا . وبالدرهم
لا تبلغ نصابا ، فيقوم بالدنانير وتخرج زكاته ^(٤)) .

وقال بعض اصحابنا : لا يقوم بالدنانير ، ولا تجب فيه الزكاة ، الا ان
يفعل ذلك تطوعا وسنذكر وجه قوله ^(٥) .

والقسم الرابع : ان تبلغ قيمته بالدرهم نصابا . وبالدنانير نصابا
فقد اختلف اصحابنا بايهما ^(٦) يقوم ؟ على ثلاثة مذاهب .

احدها : وهي قول ابي اسحق المروزي ، هو بالخيار بايهما شاء ^(٧)
قومه . لانه لا مزية لاحدهما على الآخر ^(٨) .

- (١) لعدم وجود النصاب الذي هو شرط الزكاة .
- (٢) ب : لا يبلغ نصابا فتقوم .
- (٣) المذهب (٦ : ٦٣) قال لانه قد وجد نصاب تنطبق به الزكاة
فوجب التقويم به . ا . هـ . وقال الطبري (٣ : ٦٣ ب) لا لاجل
الاحتياط للمساكين . لكن لاجل ان الدرهم نقد ذلك البلد . وقد
بلغت من ذلك النقد نصابا ، فوجب عليه فيه الزكاة . ا . هـ .
- (٤) الاصل - أ : ساقط .
- (٥) سيأتي في الوجه الثاني بعد استدار قوله : ولان زكاتها - الدرهم -
مأخوذة بالنص . وزكاة الذهب باجتهاد .
- (٦) ب : بهما .
- (٧) ب : وهو .
- (٨) المجموع (٦ : ٦٣) وهو الاثار ، والروضة (٢ : ٢٧٥) وهو الاصح .

١ / والوجه الثاني : يقوم بالدراهم . لأنها أكثر استحالة ، وانقضى ٩١ /
 للمساكين ولأن زكاتها مأخوذة بالنقص . وزكاة الذهب باجتهاد لا بنص .
 وذلك الوجه المخرج في القسم الثالث من هذا (١) .
 والوجه الثالث : يقوم باجتهاد للمساكين ، وانقصهما لاهل
 السهمان (٢) .

-
- (١) هذا وفاء لوعده قبل أسدلو . عنه ما قال : وسنذكر وجه قوله .
 (٢) ذكر النووي المسألة في المجموع وزاد وجهها رابعا (٦ : ٦٣) فقال
 والرابع : يقوم بأقرب نقد البائس إليه . لأن التقدين تساويهما
 فجعلنا كالمعدومين . والروضة (٢ : ٢٧٥) والوجيز وشرحه (٦ : ٧٤) ،
 ذكرا الوجه الأربعة دون ترجيح . وقد عرفنا أن النووي رجح الوجه
 الأول .

مسألة (١٤٤)

قال الشافعي : (١) ويخرج زكاته من الذي قوم به (٢) .
وقد مضى الكلام فيما يقوم به (٣) . فاما ما يخرج في زكاته ، فقد اختلف
قوله فيه على ثلاثة اقاويل (٤) .
احدها : ذكره في القديم (٥) . انه يخرج ربع عشر العرض

- (١) ب : يخرج .
(٢) المزني (ص ٥٠) ، الام (٢ : ٤٧) .
(٣) في المسألة السابقة . قبل هذه .
(٤) ذكر الرافعي هذه المسألة مفصلة فقال (٦ : ٦٧) : ثم تخرج زكاة
التجارة ؟ قطع في الجديد ، بانها تخرج من القيمة ، ولا يجزئ
ان تخرج مما في يده . وبه قال مالك . لانه متعلق الزكاة هو القيمة
وحكى عن القديم قولان (احدهما) هذا (والثاني) انه يخرج ربع
عشر ما في يده لانه الذي يملكه ، والقيمة تقدير . واختلفوا في هذا
القول . منهم من قال انه تزخير وتجوز لاخراج العين باعتبار القيمة
ولو اخرج ربع عشر القيمة جاز . ومن قال بهذا قال : في المسألة
قولان (تعيين) القيمة (والتقدير) بين العين والقيمة . وبه
قال ابو اسحق . ومنهم من قال : ما ذكره في القديم اراد تعيين
العين للاخراج . ومن قال بهذا قال : في المسألة قولان (تعيين)
العين (وتعيين) القيمة وحكى ابن عبد البر هذا عن ابن ابي هريرة
ومن الاصحاب من استوجب . ويجعل المسألة على ثلاثة اقوال اصحابها
تعيين العين . (والثاني) تعيين القيمة (والثالث) التخيير
بينهما . وتحكى هذه الطريقة عن ابن سريج . وعليها جرى صاحب
التهذيب . ثم الفتوى والفتوى على الجديد . وهو الذي ذكره في
الكتاب . ا . هـ . وصحح النووي في المجموع (٦ : ٦٨) وجوب ربع
عشر القيمة مما يقوم به . ولا يجوز ان يخرج من نفس العرض عن
الاصحاب وهو نصه في الام ، والمختصر ، وهو الجديد وبه الفتوى
قال : وحكى الصميري طريقا رابعا وهو انه ان كان العرض حنطة
او شعيرا او ما ينتفع به الساكن اخرج منه ، وان كان عقارا او حيوانا
فمن القيمة نقدا . ا . هـ . والرواية (٢ : ٢٧٣) ، وانظر الطبري
(٣ : ٦٣) ، حلية العلماء (٣ : ٩١) ذكر تفصيلا كاملا للمسألة ونقل
اقوال العلماء .

(٥) ب : كره .

حتماً^(١) لا يحدل الى غيره . لان سموة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا باخراج الصدقة من الثرى بعد البيع^(٢) . واذا أمر^(٣) بالاخراج منه لم يجز الحدول عنه .

ولانه مال مزكى ، فوجب ان يخرج زكاته منه كسائر الاموال^(٤) .

والقول الثانى : ذكره فى بعض القديم ايضا . انه مخير بين اخراج ربع عشر العرض وبين اخراج ربع عشر القيمة . لان فى تخييره توسعة عليه ووفقا به .

والقول الثالث : نص عليه فى الجديد - وهو الصحيح - انه يخرج ربع عشر القيمة حتما . فان اخبر ربع عشرة مرفا لم يجزه . ووجه هذا ان عمر بن الخطاب .. رضى الله عنه - اخذ^(٥) من حماس قيمة متاعه^(٦) .

ولان الزكاة وجبت فى قيمة لافى عينه ، فوجب ان يخرج الزكاة مما وجبت فيه . وهو القيمة لا من عينه .

وسنوضح معانى هذه الاقوال فيما نذكره من التفرع .

(١) ب : فيما .

(٢) تقدم (ص ١١٥٤) .

(٣) ج : امرنا .

(٤) أ : الاقوال .

(٥) ب : ربع العروض .

(٦) هل قول الصحابى حجة ؟ فى الجديد لا . لكن يمكن ان يقال ان سكوت الصحابة عن عمله هذا مع علمهم به اعطاه منزلة الاجماع السكوتى .

(٧) الموجود فى حديث حماس قوله . فوجدنا قد وجبت فيها الزكاة فأخذ منها . وهذا يدل على ان المنعرج يجب ان يكون من عين العرض . وليس هناك ذكر للقيمة . لكن ذكر البغوى هذا الحديث فى شرح السنة (٥١ : ٦) ثم قال (٥٣ : ٦) : ذهب عامة اهل العلم الى ان التجارة تجب الزكاة فى قيمتها اذا كانت متصفاً بنصاها عند تمام الحول .

إذا اشترى مائة قفيز حنطة ، بطائتي درهم ، فالحال الحول وقيمتها ثلاثمائة درهم ، فعلى القول الأول ^(١) عليه اخراج قفيزين ونصف حنطة .
وعلى القول الثاني ^(٢) هو مئير بين اخراج قفيزين ونصف حنطة وبين اخراج سبعة دراهم ونصف .
وعلى القول الثالث ^(٤) عليه اخراج سبعة دراهم ونصف لا غير .
فلو حال الحول ، وقيمتها ثلاثمائة ، فلم يخرج زكاته حتى زادت وبلغت قيمته اربعمائة ، فالجواب على ما مضى . يخرج على القول الاول قفيزين ونصف حنطة .
(وعلى القول الثاني : هو بالخيار بين قفيزين ونصف ، او سبعة دراهم ونصف) ^(٥) .
وعلى القول الثالث : يخرج سبعة دراهم ونصف لا غير لان الزيادة الحادثة بعد الحول هي في ملكه ، لاحقا للمساكين فيها ^(٦) .
فلو حال الحول ، وقيمتها ثلاثمائة ، فلم يخرج زكاته حتى نقصت قيمته فصارت مائتين . فعلى ضربين .

-
- (١) الذي ذكره في القديم . وهو انه يخرج ربع عشر العرض حتما .
(٢) الذي ذكره في بعض القديم ايضا . وهو التخيير بين اخراج ربع عشر العرض وبين اخراج ربع عشر القيمة .
(٣) أ : فهو .
(٤) الذي ذكره في الجديد . عليه اخراج ربع عشر القيمة حتما . وهو هو الصحيح . وعليه التفريق .
(٥) ج : (ساقط) .
(٦) ب : لا . ساقطة .

احدهما : ان يكون نقصان القيمة لنقصان السلعة ، فلا اعتبار بشئ^(١)
سواء كان قبل الامكان او بعده . ويكون الجواب على ماضى .^(٢)
على الاول يخرج قفيزين ونصف .

وعلى الثانى ، هو بالخيار بين قفيزين ونصف وبين سبعة دراهم ونصف .
وعلى الثالث عليه اخراج سبعة دراهم ونصف . لان النقصان حادث
بعد وجوب الزكاة ، فلم يؤثر ، كما لو حدثت زيادة لم يجب فيها شئ* .

والضرب الثانى : ان يكون نقصان القيمة لفساد حصل فى الحفظة
من بلل او غش . فهذا على ضربين .^(٣)

احدهما : ان يكون ذلك منسوبا الى فعله . ومضافا الى تفريطه^(٤)
فيلزمه ضمان النقص . فعلى القول الاول : عليه اخراج قفيزين ونصف (حفظة^(٥)
منها .^(٦) ودرهمين ونصف للنقص . فان عدل الى حفظة جيدة مثل حفظته

(١) هذا يحتمل امرين احدهما : نقصان السلعة بتلف بعضها . والثانى
نقصان قيمة السلعة . وكلاهما سواء .

(٢) هذا خلاف ما عليه المذهب . لان امكان الاداء اما ان يكون شرطا
فى الوجوب او شرطا فى الضمان فان قلنا : انه شرط فى الوجوب
فلا تجب الزكاة قبل امكان الاداء . و عليه فلا ضمان بالاولى . وان قلنا
انه شرط فى الضمان ، فلا ضمان قبل امكان الاداء . فحق العبادة
ان تكون هكذا (فلا اعتبار به اذا كان بعد امكان الاداء . . .) ويؤيد
ما ذكرته قوله الا ترى : (لان النقصان حادث بعد وجوب الزكاة فلم
يؤثر) . والزكاة لا تجب الا بالامكان على قول . ولا ضمان الا بالامكان
على القول الاخر . وعلى كلا القولين فلا ضمان . وانظر حليصة
العلماء (٩٣ : ٣) فخرج على ما ذكرته . فالحمد لله .

(٣) العفن : الفساد . وتعفن : فسد . ق م (٢٥١ : ٤) .

(٤) ب : فعله . ساقطة .

(٥) ب : ونصفا .

(٦) ج : منها درهم ودرهمين ونصف .

(٧) لانه قد نقص من قيمة الحفظة قدر درهمين ونصف بسبب تفريطه
فعليه ضمانه .

قبل فسادها ، اخرج قفيزين ونصفاً (١) لاغير . (٢)

وعلى القول الثاني : هو منير بين هذا اوسبعة دراهم ونصف .

وعلى القول الثالث : يخرج سبعة دراهم ونصف لاغير . (٣)

والضرب الثاني : ان يكون النقيض منسوب اليه . (٤) فهذا على

ضربين .

احدهما : ان يكون حادثا بعد امكن الاداء فيكون ضامنا للنقص

كما مضى .

والضرب الثاني : ان يكون حادثا قبل امكن الاداء ، فلا يكون له

ضامنا .

فعلى القول الاول عليه اخرج قفيزين ونصف من حنطة لاغير . (٥)

وعلى الثاني : هو بالنسياء بين قفيزين ونصف من حنطة وبين خمسة

دراهم .

وعلى القول الثالث : عليه اخرج خمسة دراهم لاغير ، ويكون النقص

داخلا على المساكن كدخوله عليه . (٦) والله اعلم .

(١) ب : (ساقط) .

(٢) ب : لاغيره . على القول .

(٣) ونصف . هكذا في الفسخ . والصواب ونصفا . بالتثنية . عطف على

سبعة المنصوبة لانها منقول يخرج . وحذف المضاف اليه من نصف

لدلالته دراهم عليه . لكن يجوز ان يقال ان ذلك جائز ايضا كما

قال ابن مالك في الفية والسيوطي في بهجته (ع ٧) (ويحذف

الثاني فيبقى الاول) بالتثنية (كحاله اذا به يتصل . بشرط عطف

واضافة الي . . مثل الذي له اخفت الاول) .

(٤) ب : منصوب .

(٥) الاصل - ب ، ج : وعلى .

(٦) أ : والثاني .

(٧) الرافعي (٦ : ٦٨) ، المجموع (٦ : ٦٩) ، الروضة (٢ : ٢٧٣) ذكروا

السألة ولكن تفصيل الماوردى اوسع .

مسألة (١٤٥)

قال الشافعي : (وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ عَرْضٌ لِلتِّجَارَةِ تَجِبَ فِي قِيَمَتِهِ الزَّكَاةُ ، فَأَقَامَ فِي يَدِهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ، ثُمَّ اشْتَرَى بِهِ عَرْضًا ، وَأَقَامَ فِي يَدِهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ، فَقَدْ حَالَ الْحَوْلُ عَلَى الْمَالَيْنِ مَعًا . وَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقَامَ صَاحِبِهِ) (١) وهذا كما قال .

إذا اشترى عرضا للتجارة . ثم باعه في الحول بعرض ثانٍ للتجارة ثم باع الثاني بثالث ، والثالث برابع ، بنى ذلك كله على حول العرض الأول (٢) (٣) (٤) بخلاف من يبادل ماشية بماشية لمحدثين ، مما دلاله (٥) (٦) وفرق . (٧)

أحدهما : أن زكاة العرض في قيمته لا في عينه . وملك القيمة

(١) المزني (ص ٥٠) في يديه . . . وأقام في يديه ستة أشهر ثم اشترى به عرضا للتجارة بدنا غير فأقام في يديه ستة أشهر . . . وقام أحدهما مكان صاحبه . فيقوم العرض الذي في يديه ويخرج زكاته . ا هـ الام (٢ : ٤٧) ، الدامري (٣ : ٦٤ / ١) .

(٢) أ : باع الثالث بثالث .

(٣) ب : للعرض .

(٤) المذهب والمجموع (٦ : ٥٧ - ٥٨) قال الشيرازي : إذا باع عرض التجارة - في أثناء الحول - بعرض للتجارة لم ينقطع الحول . . . لأن زكاة التجارة تتعلق بالقيمة . وقيمة الثاني وقيمة الأول واحدة وإنما انتقلت من سلعة إلى سلعة فلم ينقطع الحول كما في درهم انتقلت من بيت إلى بيت . ا هـ وقال النووي بلا خلاف لما ذكره المصنف ، ولأن هذا شأن التجارة . والطبري (٣ : ٦٤ / ب) التنبيه (ص ٤٢) ، الرافعي (٦ : ٤٩) ولا اثر للمبادلة في أموال التجارة .

(٥) ب : ما بادل .

(٦) أي مناط الحكم فنطاق الحكم في التجارة القيمة . ومناط الحكم فسي الماشية أن نماءها بالنسل . وكذلك الثاني فيهما .

(٧) ب : وفرق . ساقطة .

مستدام في العروض غير منقطع بالبيع . فلذلك بني . وزكاة الماشية فسي
عينها وملكها منقطع ببيعها فلذلك لم يمين .

والثاني : ان نماء التجارة يحصل ببيعها وتقليب عينها ، فلم يكن
البيع مطلقا لحولها (ونماء الماشية نسليها^(١) ، وهذا المعنى يفقد ببيعها
فكان البيع مطلقا لحولها^(٢) . والله اعلم .

(١) ب : نسليها . ساقطة .

(٢) ب : لبيعها .

قال الشافعي : (١) ولو اشترى عرضاً للتجارة بدراهم ، أو ديناراً ، أو بشيء ، تجب فيه الصدقة من الماشية . وكان ^(٢) أفادة ما اشترى به ذلك العرض من يومه ، لم يقوم العرض ، حتى يحول الحول من يوم أفاد ثمن العرض ، ثم يزكاه بعد الحول ^(٤) .

أما ان اشترى عرضاً للتجارة بمائتي درهم أو بعشرين ديناراً ^(٥) فحول هذا العرض (من حين ملك الدراهم والدينارين لان هذا العرض ^(٦) فرع لأصله ، لانه يقوم به فوجب ان يبنى حوله على حوله ^(٧) ^(٨) . فاما ان اشترى عرضاً للتجارة بخمسين من الابل سائمة ^(٩) . أو اربعين من

(١) أ : قلو .

(٢) ب : فكان .

(٣) من يومه متعلق بأفاد . يقول انه اذا اشترى العرض يوم استفاد الثمن . فلا خلاف في انه يبتدىء الحول من يوم ملك الثمن ، دراهم أو دينار أو ماشية فاما اذا سبق استفادة الثمن شراء العرض ، فان كان الثمن دراهم أو دينار فابتداء الحول من يوم ملك الدنانير قطعاً . وان كان الثمن ماشية سائمة . فهل يبنى على حول السائمة أو يستأنف حولاً من يوم ملك العرض ، وجهان .

(٤) المزني (ص ٥٠) ، الام (٤٧ : ٢) ، الطبري (٣ : ٦٤ / ب) .

(٥) ج : أو عشرين .

(٦) ب : مكورة .

(٧) ب : على حوله . سائمة .

(٨) المذهب (٥٤ : ٦) ، المجموع (٥٥ : ٦) ، الرافعي (٥٢ : ٦) ،

وما بعدها ، الروضة (٢٦٨ : ٢) ، المضاج ومفني المحتاج (٣٩٨ : ١) التحفة وحواشيها (٢٩٨ : ٣) ، نهاية المحتاج (١٠٤ : ٣) ، شبرا ملسي والرشيدى والتنبيه (ص ٢٢) .

(٩) المذهب (٥٥ : ٦) ذكره المأهوى باختصار ، المجموع (٥٦ : ٦) ،

الرافعي (٥٤ : ٦) ، الروضة (٢٦٩ : ٢) ، وانظر بقية المراجع أصلاً .

الغنم . او ثلاثين من البقر، فهل يستأنف حوله او يبنى على ^(١) حول اصله ؟
على وجهين لصحابنا ^(٢) .

احدهما : وهو قول ابي سعيد الاصطخري : انه يبنى العرض على
حول اصله . استدلالا ^(٣) بمذهب وحجاج .

اما المذهب . فقول الشافعي ^(٤) : ولو اشترى مرضا للتجارة بدراهم
او دنانير، او بشي* تجب فيه الصدقة من الماشية ^(٥) (فجمع بين الماشية ^(٦))

والدراهم، ثم قال : لم يقوم العرض حتى يحول الحول من يوم افاد ثمنه ^(٧) ٩٣ / ب
العرض . فكان صريح نصه . وموجب جمعه يقتضي ان يكون حوله مبنيا ^(٨) على
حول اصله .

واما الحجاج : فهو انه صرف أصل ^(٩) تجب فيه الزكاة ^(١٠) (في فرع تجب
فيه الزكاة ^(١١)) فوجب ان يكون حول انقصر مستترا باصله . كما لو ملكه بنصاب
من ذهب او ورق .

(١) ب : على . ساقطة .
(٢) قال الطبري (٣ : ٦٤ ب) مذهب الشافعي . وقال جمهور الاصحاب
- الا ابا سعيد الاصطخري - ان حول الماشية ينقطع . ويستأنف
حول العرض . وقال الاصطخري : مذهب الشافعي ان الحول
لا ينقطع . ويبنى حول العرض على حول الماشية . وذكر الدليل
الاول فقط ورد عليه بجوابين .

(٣) أ : استدلال .

(٤) انظر الام (٢ : ٤٧) .

(٥) أ : من الماشية . ساقطة .

(٦) ج : (ساقط) .

(٧) تمامه في الام : ثم يزكية بعده الحول . ا . هـ

(٨) أ : مبقيا .

(٩) ب : ضرب .

(١٠) غير هـ : حولا .

(١١) ب : (ساقط) .

والوجه الثاني : فهو قول أبي العباس^(١) وأبي اسحق ، وجمهور^(٢) أصحابنا : يستأنف له الحول . ولا يبينه على حول الأصل ، واختاره المزنبي واحتج له بشيئين .

أحدهما : أن نصاب الماشية مخالف لنصاب التجارة ، لأن نصاب الماشية ، أما خمس من الأبل أو ثلثون من البقر ، أو أربعون من الغنم ونصاب التجارة أما عشرون ديناراً ، أو مائتا درهم . فلم يجز أن يبنى حول أحدهما على الآخر مع اختلاف نصابهما .

والثاني : زكاة الماشية مخالف^(٣) لزكاة التجارة ، لأن زكاة التجارة ربع عشرها . وزكاة الماشية تارة شاة ، وتارة بقرة ، وتارة بنت مخاض . فلم يجز أن يبنى حول أحدهما على الآخر مع اختلاف زكاتها .

^(٤) وبهذا ينفسد ما احتج به أبو سعيد .

فأما ما ادعاه^(٥) مذهباً ففيه ثلاثة أجوبة .

أحدها : أن مسألة الشافعي مفروضة فيمن ملك ماشية ، فاشترى بها عرضاً في اليوم الذي ملكها فيه ، فكان حول العرض من اليوم الذي ملك فيه^(٦) الماشية . لأنه ملكها في يوم واحد .

وقد أفصح الشافعي بهذا في المسألة فقال^(٧) : ولم ياشترى عرضاً

(١) ه : بن سريج .

(٢) قال في المجموع (٦ : ٥٦) : الصحيح الذي قال به ابن سريج وجمهور أصحابنا المتقدمين . وصححه جميع المصنفين أن حول الماشية ينقطع ويبتدى حول التجارة من حين ملك عرض التجارة ولا يبنى . لا اختلاف الزكائين قدراً ووقتاً . بخلاف بدء التجارة على النقد .

(٣) أ : مخالفة . والمراد بالزكاة هنا المخرج .

(٤) غير ه : وهذا . ومعنى بهذين . أي أن باحتجاج المزنبي بهذين الدليلين يفسد احتجاج الأصحاب .

(٥) ج : ذكر مذهباً فعنه .

(٦) أ : فيه . مكررة .

(٧) ه : وقال .

للتجارة بدنانير او بدراهم ، او بشئ^(١) تجب فيه الصدقة من الماشية . وكان^(٢)
افادة ما اشترى به ذلك العرض من يومه .

والجواب الثاني : ان مسألة الشافعي محمولة على ماشية اشتراها
للتجارة وسامها . فوجبت فيها زكاة التجارة ، وسقطت زكاة العين على
احد القولين . ثم ابتاع بها عرضا^(٣) للتجارة فحول العرض من حين ملكك^(٤)
الماشية . لان زكاة الماشية في قيمتها ، كالعرض .

والجواب الثالث : ان الشافعي جمع بين الدراهم والدنانير وبين
الماشية . ثم عطف بالجواب على الدراهم والدنانير ، دون الماشية
وذلك ظاهر في جوابه . لانه قال : حتى يحول عليه الحول من يوم افساد
ثمن العرض . ومطلق الاثمان ؛ الدراهم والدينارين ، فكان الجواب راجعا^(٥)
اليهما . ومحمولا عليهما^(٦) .

(١) ج ، هـ : او دراهم .

(٢) ب : فكان .

(٣) هذا تفريع على القديم . وحاصل الحكم في المسألة انه اذا كان
العرض ما تجب الزكاة في ماله كالماشية السائمة ، فان كمل نصاب
احدى الزكاتين وجبت ، وان كمل نصابهما فزكاة العين ايضا . على
الجديد . وزكاة التجارة على القديم . فان سبق حول التجارة
زكاها لحولها وابتدأ حول زكاة العين ايضا .

(٤) هـ : عرض التجارة .

(٥) الحق ان الثمن لا يغتن بالدراهم والدنانير بل يشمل الماشية ايضا
فهذا الجواب جدلي فقال . لان القاعدة انه اذا كان احد
الموضين دراهم او دنانير فهو الثمن . والاخر الثمن . اما اذا
كان كل من الموضين عرضا فالثمن ما دخلت عليه الباء والاخر الثمن .
والله اعلم .

(٦) ذكر النووي في المجموع (٦ : ٥٦) الجواب الاول والثالث ، دون
الثاني .

قال الشافعي : (وَلَوْ أَقَامَ هَذَا ^(١) الْعَرُضُ فِي يَدِهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ بَاعَهُ ^(٢) بِدَرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ فَأَقَامَتْ فِي يَدِهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ زَكَاةً ^(٣) .
 قد مضى الكلام في الثمن إذا ملك نصف الحول ثم اشترى به عرضاً ^(٤)
 وذكرنا اختلاف أحوال الثمن واختلاف حكمه .
 فاما عرض التجارة إذا ملك نصف ^(٥) الحول ، ثم باعه بثمن فلا يخلو حال
 هذا الثمن من أحد أمرين : إما أن يكون من جنس الاثمان دراهم
 أو دنانير واما أن يكون من غير جنس الاثمان كالمواشي والعروض .
 فإن كان من جنس الاثمان دراهم أو دنانير فعلى ضربين ^(٦) .

- (١) أ : هذا . ساقط .
 (٢) هـ : أو دنانير .
 (٣) المزني (ص ٥٠) في يديه . . . أو بدنانير . . . في يديه . . .
 زكاتها (قال المزني) إذا كانت فائدتها نقداً فحول العرض من حين
 افاد النقد لأن معنى قيمة العرض للتجارة والنقد في الزكاة ربع
 العشر وليس كذلك زكاة الماشية . الأثر في خمس من الأبل السائمة
 بالحول شاة . أفيض ما في حوله زكاة شاة إلى ما في حوله زكاة
 ربع العشر . ومن قوله لو أبدل أبلًا ببقر أو بقرا بخم لم يضم . . .
 في حول لأن معناها في الزكاة مختلف . وكذلك لا ينبغي أن يضم
 فائدة ماشية زكاتها شاة أو تبيع أو بنت لبون أو بنت مخاض إلى حول
 عرض زكاته ربع عشر . فحول هذا العرض من حين اشتراه لأن حين
 افاد الماشية التي بها اشتراه . ا . هـ . والام (٢ : ٤٧) .
 (٤) أ : وقد .
 (٥) (ص ١١٧٥) .
 (٦) هـ : يقف .
 (٧) هـ : فإذا .

احدهما : ان يكون دون ^(١) النصاب فلا زكاة فيه . وقد بطل حكم ٩٤ ب /
الحول . فان تم نصابا استأنف حوله .

والضرب الثاني : ان يكون نصابا فسادا فهو على ضربين .
احدهما : ان يكون من جنس ما يقوم به ذلك العرض ، كأنه دراهم
والعرض ما يقوم (بالدراهم ، أما لأنه ابتاعه بدراهم وأما لأنه ابتاعه
بعرض وغالب نقد البلد دراهم . فإذا كان كذلك بنى حوله على حـ
العرض . فإذا تم حول العرض اشترى زكاته لأن ما حصل من قيمته هو المعتبر
في قيمته فلم يختلف ^(٢) .

والضرب الثاني : ان يكون الثمن من غير جنس ما يقوم به ذلك العرض
كأنه دراهم والعرض ما يقوم ^(٤) (بالدنانير أما لأنه اشترى بدنانير ، وأما لأنه
اشترى بعرض وغالب نقد البلد دنانير فله وجهان .

احدهما : يستأنف الحول ويأبى ، لأن الزكاة قد انتقلت من قيمة
العرض إلى عين لا تعتبر في العرض ، فلم يجز أن يبنى حول احدهما على
الآخر ، لاختلافهما ، وقد حكاه الربيع في الأم من الشافعي ^(٥) .

والوجه الثاني : وهو ظاهر العذهب ، وقول جمهور أصحابنا أنه
يبنى حوله على حول العرض لأن التقلب ^(٦) الذي به وجبت زكاة العرض لا يحصل
الابتقلاب الاثمان واختلافها ^(٧) فلم يجز أن يكون سببا لاسقاط الحول . وهذا
أحوط ^(٩) . والاول اقيس ^(١٠) .

(١) ب : دون . ساقطة .

(٢) ب : من قيمته .

(٣) أى لم يختلف دراهم ودنانير .

(٤) هـ : (ساقط) .

(٥) الأم (٢ : ٤٧) .

(٦) غير هـ : التقلب .

(٧) هـ : بتقلب .

(٨) هـ : واختلافهما .

(٩) لأنه أوجب فيه الزكاة .

(١٠) لأن القياس أن المبادلة تقضي الحول فيستأنف له حول جديد .

وان كان الثمن من غير جنس الثمن كالمواشي والعروض، فهو ضربان .
احدهما : ان يكون مما لا زكاة فيه كعروض القنية فقد سقطت الزكاة
ويطل حكم الحول^(١).

والضرب الثاني : ان يكون مما تجب فيه الزكاة وهو على ضربين .
احدهما : ان يكون مما تجب الزكاة في قيمته كعروض التجارة ، فهذا^(٢)
يعني على الحول الماضي .^(٣)

والضرب الثاني : ان يكون مما تجب الزكاة في دينه كالمواشي السائمة
فهذا على ضربين .

احدهما ان تكون الماشية اقل من نصاب فيعتبر حالها^(٤) فان نوى
بها التجارة (بني حولها على حول العرض^(٥) وزكاهما عند حلول الحول زكاة
التجارة كالعروض .

وان عدل بها عن التجارة^(٦) وارصد ما للنسل والقنية فلا زكاة فسي
قيمتها لانه قد عدل بها عن التجارة ولا يفي فيها لنقصها عن النصاب وقد
بطل حكم الحول .

والضرب الثاني : ان تكون الماشية نصابا فيعتبر حالها ايضا . وذلك
لا يخلو من احد امرين .

(١) اذا نوى بها القنية .

(٢) ب : من قيمته .

(٣) لانه بادل عرض تجارة بعرض تجارة .

(٤) اي حال الماشية .

(٥) هـ : العروض .

(٦) ب : (ساقط) .

اما ان يرصدها للتجارة (او للقتية) .
 فان ارصدها للتجارة ^(١) فيل (يزكها زكاة التجارة او ^(٢) زكاة العين
 على قولين ^(٣) .
 احدهما ^(٤) يزكها زكاة التجارة من قيمتها فعلى هذا يبنى حولها
 على حول العرض .
 والقول الثاني : يزكها زكاة العين . فعلى هذا تكون كالسنة
 ارصدها للنسل واعدتها للقتية ^(٥) . وانما كانت كذلك فقد بطل حكم التجارة
 وهل يبنى حولها على حول العرض ^(٦) او يستأنف ^(٧) ؟
 على وجهين .
 احدهما : وهو قياس قول ^(٨) ابي سعيد يبنى حولها على حول

-
- (١) ه : (ساقط) .
 (٢) ه : ام .
 (٣) المنهاج ومعنى المحتاج (١ : ٤٠٠) قال في المنهاج ولو كان
 العرض سائمة . فان كمل نصاب إحدى الزكاتين فقط وجبت . او
 نصابهما فزكاة العين في الجديد . . قال في المعنى (فزكاة
 العين تجب في الجديد وفي أحد قولي القديم للاتفاق عليها
 بخلاف زكاة التجارة فانها تختلف فيها . وتقدم زكاة التجارة
 في أحد قولي القديم لانها اتفق للمستحقين . فانها تجب في كل
 شيء . وزكاة العين تختص ببعض الاميان . ولا يجمع بين الزكاتين
 بلا خلاف . وانظر المنهاج وحاشية بجرمي (٢ : ٤١) وما بعدها .
 (٤) ج : مكررة .
 (٥) اكفى بهذا الكلام عن ذكر الامر الثاني لانه قال : وذلك لا يخلو من
 احد امرين اما ان يرصدها للتجارة او للقتية . فذكر ما اذا ارصدها
 للتجارة ولم يذكر ما اذا ارصدها للنسل والقتية . فذكر القول
 الثاني وبين ان حكمه شامل للامر الثاني ايضا .
 (٦) ه : ام .
 (٧) ب : يستأنف .
 (٨) ب : قياس ابي سعيد .

العرض ولا يستأنفه لانه لما جاز ان يبنى حول العرض على حول الماشية
جاز ان يبنى حول الماشية على حول العرض .
(١) / والوجه الثاني : يستأنف لنا الحول ولا يبنى على حول العرض ٩٥ / ب
لاختلافهما في النصب واختلافهما في الزكاة .

(١) وهو قول ابن سريج وأبي إسحاق وجمهور الأصحاب وهو اختيـار
المزني . راجع المسألة في (ص) وطبعدها .

مسألة (١٤٨)

قال الشافعي : (وَلَوْ كَانَ اشْتَرَى الْعَرَضَ بِمِائَتَيْ دِرْهَمٍ ، لَمْ يَقْسَمْ
إِلَّا بِالْدِرْهَمِ ، وَإِنْ كَانَتْ الدَّنَانِيرُ مِنَ الْإِغْلَابِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ)^(١)
قد ذكرنا أنه إذا اشترى عرضا بعرض أنه يقوم بغالب نقد البلد^(٢)
فأما إذا اشترى بدراهم أو دنانير، فحلى ضربين .^(٣)
أحدهما : أن يكون الثمن نصابا^(٤) أما مائتي درهم أو عشرين
دينارا . فهذا يقوم بهما اشتراه به^(٥) وإن كان غالب نقد البلد غيره . فإن
اشترى بمائتي درهم قومه بها . وإن كان غالب نقد البلد دنانير ، وإن
اشترى بعشرين دينارا قومه بها^(٦) وإن كان غالب نقد البلد دراهم .^(٧)
وإذا اشترى بمائتي درهم وعشرين دينارا قوم بالدراهم ما قبلها^(٨)

- (١) الاصل - ب ، ج : كان الدنانير هو . هـ : هو .
- (٢) المزني (ص ٥١) ، الام (٤٧ : ٢) تمامه : وإنما يقومه بالاغلب إذا اشترى بعرض للتجارة .
- (٣) هـ : يقومه .
- (٤) هذا إذا اشترى بعرض للتجارة أو للتقنية . راجع (ص ١١٦٦)
- والام (٤٧ : ٢) والاقناع للمأوردى (ص ٦٧) .
- (٥) ب : وأما .
- (٦) نهاية المحتاج (١٠٦ : ٣) قال في المنهاج : فإن ملك بنقد قوم به أن ملك بنصاب . ا . هـ . النهاية . وإن لم يكن ذلك النقد غالباً ولو أبطله السلطان . كما اقتضاه إطلاقه إذ هو أصل ما بيده . فكان أولى به من غيره . ا . هـ . الب . ذ . ب . والمجموع (٦٣ : ٦) وما بعدها والرافعي (٧٠ : ٦) فصل المسألة .
- (٧) الطبري (٣ : ٦٥ / أ) . والمراجع أخذه .
- (٨) ب : أن كان .
- (٩) ب : دنانير .
- (١٠) هـ : أو بالدنانير .

وبالدنانير ما قابلها^(١).

وقال ابو حنيفة يقوم بخالب نقد البلد^(٢) وهو قول ابن الحداد المصري^(٣).

(١) الرافعي (٧١:٦) ذكر انه ان ملك بالنقدين جميعا فله ثلاثة احوال لانه اما ان يكون كل واحد منهما نصابا ، ولا يكون واحدا منهما نصابا او يكون احدهما نصابا دون الآخر . اما في الحالة الاولى فيقوم بما طلى نسبة التقسيط يوم الملك . واما الحالة الثانية . فان قلنا ما دون النصاب كالعروض قوم الجميع بنقد البلد . وان قلنا : انه كالنصاب ، قوم ما ملكه بالدراهم بالدراهم ، وما ملكه بالدنانير بالدنانير . واما الحالة الثالثة : فيقوم ما ملكه بالنقد الذي هو نصاب بذلك النقد وما ملكه بالنقد فعلى الوجهين . الخ . والمجموع (٦٥:٦) ذكر الاحوال الثلاثة . وانشر نهاية المحتاج (١٠٦:٣) .

(٢) مذهب ابي حنيفة المشهور انه يقوم بالانفع للمساكين . وذكر في الاصل انه مخير فيقوم بما شاء . ومن ابي يوسف تفصيل . ان كان الثمن من النقود قومها بما اشترى به . والا فبالغالب من النقود ومن محمد انه يقومها بالنقد الغالب على كل حال . كما في المفصوب والمستهلك . ا.هـ . انظر الاصل لمحمد (٨٤:٢) ذكر التخيير والهداية وفتح القدير وحاشية بایرتي (٢٢٠:٦) والمبسوط (١٩١:٢) ذكر الاقوال دون التخيير . والزيلعي (٢٨١:٢) ، ذكر الاقوال جميعا . وحاشية شلبي ذكر ان ابا يوسف يقول ايضا بالتخيير . كما رواه عنه محمد . قال : قال في الفاية : ومنه التخيير . وهو محمول على ما اذا لم يكن بينهما تفاوت . ا.هـ . فعلى هذا يكون الماوردي نقل كلام محمد ونسبه لابي حنيفة وانظر النكت للشيرازي (ص ١٦١) ذكر ان قول ابي حنيفة ان التقويم بالانفع . وكذلك الرافعي (٧٠:٦) .

(٣) من القاضيين ابن بناسر محمد بن احمد المصري ، صاحب الشروع مات سنة خمس واربعمائة . (٣٤٥) كان فقيها متدققا وفروعه تدل على فضله . طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١١٤) تهذيب الاسماء :

من اصحابنا . قال : لان القيم لا تحتجرا^(١) بغالب النقد كالمثلقات .
وهذا غلط ، لان الصرض فرع لثمنه ، وتقويم الفرع باصله اذا كان له
في القيمة مدخل ، اولى من تقويمه بغيره ، لانه قد جمع معنيين لم يجمعهما
غيره .

احدهما : ان حوله معتبر به ، ان له مدخلا في التقويم . الا ترى
ان الحائض ترد الى ايامها فاذا عتبرها ردت الى الغالب فكذلك^(٢) فليس
هذا الموضع .

فاما المثلقات فانما قومت بالغالب لعدم ما هو اولى منه^(٣) .
والضرب الثاني : ان يكون الثمن اقل من نصاب فهذا على ضربين .
احدهما ان يكون الثمن جنسا واحدا .
والثاني : ان يكون جنسين . فاذا كان جنسا واحدا كانه اشتراه
بمائة درهم او عشرة دنانير فمضى وجب .
احدهما : وهو قول ابي اسحق يقوم بغالب نقد البلد . لانه لما لم
يبين حوله على ثمنه (له بقومه بثمنه) .

(١) قال الرافعي (٦ : ٧٠) : ومن صاحب التقريب حكاية قول ان التقويم
ابدا يقع بغالب نقد البلد ومنه يخرج الواجب . سواء كان رأس المال
نقدا او غيره . لانه ارفق بالمستحقين لسهولة التعامل به . وحكى
القاضي الروياني هذا عن ابن الحداد . وقال ابو حنيفة واحمد
يعتبر الاخذ للمساكين . ا. هـ . والمجموع (٦ : ٦٤) نقل قول ابن
الحداد عن ابي حامد والماوردي والرويانى وصاحب البيان وغيرهم
قال : قياسا على المثلقات فانما تقوم بغالب النقد لا بما اشتراه به .

(٢) ب : الا . ساقطة .

(٣) هـ : مدخلا .

(٤) ج : معتبر . وكذا الاصل ، وباقى النسخ : يعتبر .

(٥) أ : وكذلك . الاصل : ج : في هذا . مكررة .

(٦) المجموع (٦ : ٦٤) وما بعدها .

(٧) ج : (ساقط) .

والوجه الثاني : يقوم بشمته ^(١) وهو اصح لانه فرعه فكان اولى به ^(٢) .
وان كان الثمن جنسين ^(٣) كأنه اشتراء بمائة درهم وبحشرة دنانير ففيه
ثلاثة اوجه .

احدها : يقوم بضالبي نقد البلد ^(٤) .

والثاني : بشمته فيقوم بالدرهم ما قبلها وبالدنانير ما قبلها .

والثالث : يقوم بالدرهم لانها اصل وطريقها النص ^(٥) والدنانير تسع ^(٦)
وطريقها الاجتهاد .

(١) أ : بنفسه .

(٢) المذهب (٦ : ٦٣) ، الرافعي (٦ : ٧٠) والوجه الثاني هو قول
ابن ابي هريرة . وانظر المجموع (٦ : ٦٥) ولم يذكر العلماء فرقا
بين جنس واحد او جنسين . قال في المذهب : وان اشتراه بمسا
دون النصاب من الاثمان ففيه وجبان (احدهما) يقوم بنقد البلد
(والثاني) يقوم بما اشتراه به . ا . هـ باختصار
قال النووي : قلت : وجي فيه القول الذي حكاه صاحب التقریب
اي انه يقوم ابدا بضالبي نقد البلد . وقال عنه انه قول غريب . وصحح
النووي الثاني كالمأوردى .

(٣) الرافعي (٦ : ٧٢) وذكر الوجهين الاولين . والمجموع (٦ : ٦٥) ،
وذكر الاوجه الثلاثة .

(٤) هذا اذا قلنا ان ما دون النصاب كالمروض . وان قلنا انه كالنصاب
قومه بما ملكه به . الرافعي (٦ : ٧٢) .

(٥) ب : وطريقها النذر .

(٦) الاصل - أ : بيع وطريقها . ب : طريقها .

مسألة (١٤٩)

قال الشافعي : (وَلَوْ بَاعَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ بِدَنَانِيرَ قَوْمِ الدَنَانِيرِ بِدَرَاهِمَ
وَزَكَيْتِ الدَنَانِيرَ بِقِيَمَةِ الدَرَاهِمِ) ^(١) الْفَطْلُ . وهذا صحيح .
إذا اشترى عرضاً بدرأهم وباعة بعد الحول بدنانير ، فإن علم قيمة
العرض بالدراهم عند حلول حوله ، أخرج قيمته ، وإن لم يعلم قيمته ، قسم
الدنانير الحاصلة ^(٢) من ثمنه بالدراهم ، وأخرج الزكاة دراهم ، ولم يخرجها
دنانير ، فإن أخرجها دنانير (لم تجز) ، لأنه أخرج غير ما وجب عليه .
ولا تسقط الزكاة ببيع العرض بالدنانير بعد الحول ^(٣) وإن كان غير
ما اشتراه به لا يختلف أصحابنا فيه .

والفرق بين هذا وبين أن يبيعه بالدنانير قبل الحول وتسقط زكاة
ما مضى ويستأنف الحول على أحد الوجهين ^(٤) ، هو أنه إذا باعه بعد الحول
بغير ما اشتراه به ، فقد باعه بعد وجوب زكاته . ومن باع ماله بعد وجوب
الزكاة لم تسقط الزكاة عنه ^(٥) .

(١) المزني (ص ٥١) . . . بقيمة الدراهم لأن أصل ما اشترى به العرض
الدراهم وكذلك لو اشترى بالدنانير لم يقوم العرض إلا بالدنانير ولو
باعه بدرأهم وعرض قوم بالدنانير . هـ . والطبري (٣ : ٦٥ ب) واللام
(٢ : ٤٧) وذكر الربيع وجهاً آخر : أنه لا يقومها بالدراهم . هـ .
والمسألة مبنية على المسألة قبلها . وهي ما إذا اشترى العرض أصلاً
بالدراهم .

(٢) ب : الخالصة .

(٣) وهذا مبني على ما تقدم من أن التقويم يكون بما اشترى به . وانظر
المجموع (٦ : ٦٤) وكذلك المراجع يكون منه . المذهب والمجموع
(٦ : ٦٨) وفي القديم قولان .

(٤) هـ : مكرر .

(٥) قال الرافعي (٦ : ٧٠) وهو المذهب .

(٦) هـ : فيه لم .

وإذا باع قبل الحول بغير ما اشتراه به ، فقد باع قبل وجوب الزكاة^(١)
فسقطت الزكاة عنه ، كما لو كان معه ألف درهم باعها^(٢) بعد الحول بمائة
دينار لم تسقط زكاتها ولو باعها قبل الحول سقطت زكاتها^(٣) .

-
- (١) ج ، هـ : فيه .
(٢) غير أ : منه .
(٣) ج : وباعها .
(٤) قضية الصيرفة معروفة مشهورة وبغيرها وجهان اصحهما عند الاصحاب
وظاهر نص الشافعي أنه ينقطع الحول بالمبادلة . والوجه الثاني
لا ينقطع وهو قول أبي إسحق العنبري . وصححه الشافعي ، وحكاهما
البغوي قولين : الجديد : ينقطع . والقديم : لا ينقطع .
(قلت) مانحن فيه هو بيع المروض بالنقد . والتجارة ما هي الاتقليس
وتبادل فإذا اشترى عرضا للتجارة فباعه بغير ما اشتراه به انقطع
الحول . فمعنى ذلك أن لا تجب الزكاة في مال التجارة الاندرا .
ثم هل يصح قياس المروض على النقد . هذا وكل هذا الخلاف لا قيمة
له في أيامنا هذه إذا الحملة موحدة .

مَسْأَلَةٌ (١٥٠)

٩٦/ب

(١) قال الشافعي ولو اقامت مائة دينار احد عشر شهرا ، ثم اشترى بها الف درهم ، او مائة دينار ، فله زكاة في الدنانير الاخيرة ، ولا في الدراهم ، حتى يحول عليها الحول من يوم ملكها ، لان الزكاة فيها بائنا (٢) نفسها) وهذا كما قال .

اذا كانت معه مائة دينار ، اقامت بيده اكثر الحول ، ثم باعها بالف درهم ، او بمائة دينار ، او كان معه الف درهم ، فباعها بمائة دينار او بالف درهم ، فله حالان .

احدهما : ان لا يقصد بها التجارة ولا يبيعها لطلب الربح ، فهذا يستأنف بما ملكه اخيرا من الدراهم والدنانير الحول ولا يبنى على ماضي (٣) . وقال ابو حنيفة ومالك يبنى على الحول ولا تسقط الزكاة بهذا (٤) البيع وقد مضى الكلام معهما في بيع المواشي (٥) .
والحالة الثانية ان يكون صرفا (٦) يقصد به التجارة وطلب الربح والنماء ففيه وجهان .

- (١) ه : كان .
- (٢) المزني (ص ٥١) ، الطبري (٣ : ٦٦ ب) .
- (٣) الطبري (٣ : ٦٦ ب) بلا خلاف ، والمذهب والمجموع (٦ : ٥٨) هذا اذا لم يقصد الفرار من الزكاة والاكراه تنزيها على المذهب . وقيل يحرم .
- (٤) ب : لهذا . ه : فهذا .
- (٥) تقدمت المسألة (ص ٧٥١) والخلاف مع الامامين (ص ٧٥٥) .
- (٦) أ : والعال . ه : والشرب الثاني .
- (٧) ه : صرفيا يقصد بها .

أحد هما : وهو قول أبي الحسن يعني ^(١) حول الثانية علي ^(٢) الاولسي ^(٣) ٩٧
 ويترك ^(٤) . ولا تسقط الزكاة بالبيع اعتبارا بحروفي التجارات ، لانه لمسا
 وجبت فيها ^(٥) الزكاة وان لم تكن في اصولها زكاة ^(٦) فلأن تجب في الدراهم
 والدنانير اولى لان في اصلها ^(٧) زكاة .
 ولان ماتجب زكاته مع عدم النماء فلأن تجب زكاته مع حصول النماء
 اولى .

والوجه الثاني : وهو ظاهر المذهب ، وبه قال ابو اسحق ^(٨) لأزكاة
 ويستأنف الحول بالاخوة ، ولا يبيى ، لقوله صلى الله عليه وسلم (لا زكاة
 على مال حتى يحول عليه الحول) ^(٩) .

-
- (١) هـ : بن سريج .
 (٢) الاصل ، ب ، ج : يعني علي حول الثانية .
 (٣) ب : يزكي .
 (٤) نقل الطبري (٣ : ٦٦ ب) عن ابن سريج انه قال : بشر الصرافة
 بانه لازكاة عليهم . ا . هـ . قلت هي مشهورة عنه . وهي مخالفة
 لنقل المارودي عنه . وقال النوري في المجموع (٦ : ٦٠) ان الوجه
 الاول هو قول أبي اسحق المروزي ، وصححه الشاشي . والاصح انه
 ينقطع الحول . ومغني المحتاج (١ : ٤٠٠) ذكر ان انقطاع الحول
 هو قول ابن سريج . وذكر عبارته المشهورة .
 (قلت) لعن المارودي وضع - سهوا - احد العلمين مكان الاخر .
 (٥) غير هـ : فيه .
 (٦) ب : وان لم يكن في اصولها . هـ : وان لم تجب .
 (٧) معناه : انه اذا ملك حروفي التجارة وبادل بها فانه يبيى علي حول
 ما قبله وانه لم تجب الزكاة في بيعه . فاولي ان يبيى اذا كان ما في
 يده دراهم ودنانير وبادل بها . لان الزكاة تجب في عينها .
 (٨) هـ : اصلهما .
 (٩) أ : لا . ساقطة .
 (١٠) تقدم (ص ٢٧٢) .

ولأنه أصل في نفسه ، تجب زكاته في عينه ، فوجب أن لا يعتبر حوله
 بغيره ، كالمواشي إذا بادلها بمواشي^(١) .
 ولأن قصد التجارة لا يزيل حكم الحمين . لأن الفرع لا يبطل حكم
 الأصل . لأن ما يحصل من ربحها يسير^(٢) . لأنه أن باعها بجنسها ، لم
 يجزأ الا مثلا بمثل^(٣) وأن باعها بغير جنسها لم يجزأ الا يدا بيد . وصح
 ارتفاع النسبة يقل^(٤) الربح^(٥) . وهذا اتفق^(٦) والاول احوط . والله اعلم .

-
- (١) ب : فلأنه .
 (٢) غير ه : بمواشي .
 (٣) ه : ولأن .
 (٤) ب : سببه غير منقطة .
 (٥) لأنها من الربوات .
 (٦) غير ه : فإن .
 (٧) أي الدين .
 (٨) ب : يعد .
 (٩) لأنه جار على قاعدة أن المبادلة تنافي الحول . والاول احوط ، لأن
 فيه تبرئة للذمة بإيجاب الزكاة .

سُـأَلَتْ (١٥١)

١/٩٧

وَلَوْ اشْتَرَى مَوْضًا لغيرِ تِجَارَةٍ، فَهُوَ كَمَا بَيَّنَّا^(١) لغيرِ شَرَاءٍ، فَإِنْ نَوَى لِلتِّجَارَةِ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ^(٢) . وَهَذَا كَمَا قَالَ .

أِذَا اشْتَرَى مَوْضًا لِلقَّيْنَةِ، فَالزَّكَاةُ فِيهِ، فَإِنْ نَوَى بَعْدَ الشَّرَاءِ أَنْ يَكُونَ لِلتِّجَارَةِ، لَمْ يَكُنْ لِلتِّجَارَةِ . وَلَا زَكَاةُ فِيهِ حَتَّى يَتَجَرَّبَهُ . وَلَا يَكُونُ لِمَجْرَدِ نِيَّتِهِ^(٣) حَكْمٌ^(٤) .

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ^(٥) .

(١) هـ : ملك .

(٢) المزني (ص ٥١) . . . فهو كما لو ملكه بغير شراء . فإن نوى بـه التجارة . الام (٢ : ٤٧) .

(٣) للتجارة . ساقطة .

(٤) المذهب (٦ : ٤٨) والمصنوع . قال النووي : أن مجرد نية التجارة لا يصير به المال للتجارة ثم ذكر عرض القنية . وقول الكوابيسي وقال عنه أنه مذهب أحمد وأصحق بن راهويه . والفضالي (٦ : ٣٨) والرافعي (٦ : ٤١) وقد فصل وذكر الكوابيسي والروضة (٢ : ٢٦٦) فتح المعين وأمانة الطالبين (٢ : ١٥٣) ، مضمي المحتسب (١ : ٣٩٨) والأشباه والنظائر (ص ٣) تحت قاعدة (من المنافسي نية القطع) قال . نوى بمال التجارة القنية . انقطع حول التجسيرة ولو نوى بمال القنية التجارة لم يؤثر في الأصح حتى يبيع ويشتري . الاقناع للمارودي (ص ٦٨) .

(٥) المدونة (١ : ٢٥١) . (قلت) رأيت لوان رجلا كانت عنده دابة للتجارة . استهلكها رجل فضمن قيمتها فاخذ منه رب الدابة سلعة بقيمتها التي وجبت له . ليكون عليه في قيمة هذه السلعة التي للتجارة زكاة ؟ (فقال) أن كان نوى بالسلعة التي اخسذ التجارة زكي ثمنها سامة بوجهها إذا كان الحول قد حال على أصل هذا المال من يوم زكي أصل هذا المال . وهو ضمن الدابة المستهلكة (وإن كان حين أخذ السلعة بقيمة الدابة المستهلكة ، لم ينوبها التجارة ونوى بها القنية فلا شيء عليه فيها . وإن باعها حتى يحول الحول على ثمنها من يوم باعها . . . الخ فقله هـ .

(١) واهى حنيفة .

وقال احمد بن حنبل (٢) واسحق بن راهويه : يصير للتجارة . وتجري

٩٧ / ب

فيه الزكاة بمجرد النية . وهو قول الحسين الكرابيسي

= من يوم باعها معناه انه ليس من يوم نوى القنية . بل من يوم باعها
اي من يوم تصرف فيها بالتجارة . وهذا هو قول الشافعية . وعند
المالكية ان المال اذا كان للتجارة فان مجرد نية القنية يسقط الزكاة
انظر المدونة (١ : ٢٥٣) قال (قلت) ارأيت لو ان رجلا اشترى
عروضا للتجارة فبدا له فجعل ذلك لجمال بيته ، واقتناه ، ان سقط عنه
زكاة التجارة ؟ قال : نعم (قلت) وهذا قول مالك ؟ قال : نعم
وانظر المسألة في التاج والتكليف للمواق (٢ : ٣١١ ، ٣١٨) ،
الشرح الصغير مع بلغة السالك (١ : ٢٢٣) .

(١) فتح القدير (٢ : ٢١٨) فلو اشترى عبدا مثلا للخدمة ناويا ببصمه
ان وجد ربحا لا زكاة فيه . والدر المنثور (٢ : ٢٧٤) ، وتبيين
الحقائق وحاشية شلبي (١ : ٢٥٦) وما بعدها ، ودائع الصنائع
(٢ : ٨٣٠) قال : ثم نية التجارة والاسامة لا تعتبر ما لم تتصل
بفعل التجارة والاسامة .

(٢) نقل الماوردي عن احمد بن حنبل الرواية التي ليس عليها المذهب .
مغني ابن قدامة (٣ : ٥٩) ذكر ان المذهب ان النية لا قيمة لها
حتى تصاحب الفعل . وقال : وفي احمد رواية اخرى ان العرض
يصير للتجارة بمجرد النية . ا . هـ . وفي الانصاف (٣ : ١٥٣) (وان
كان عنده عرض للتجارة فدواه القنية ثم نواه للتجارة لم يصير للتجارة)
هذا المذهب . وعليه اكثر اصحاب . قال الزركشي : هذا انفس
الروایتين واشهرهما . واختارهما المزني ، والقاضي ، واكثر الاصحاب
قال في الكافي : والفروع هذا هو المذهب . لان مجرد النية
لا ينقل عن الاصل كنية اسامة الخلقة ، ونية الحاضر السفر ، وقدمه
في المغني ، والهداية ، والفتاوى ، وابن تيميم ، والشرح ، والكافي
وغيرهم .

وعنه ان العرض يصير للتجارة بمجرد النية . نقله صالح ، وابن ابراهيم
وابن منصور ، واختاره ابو بكر ، وابن ابي موسى وابن عقيل ، وصاحب
الفتاوى ، وجزم به في التنبؤ ، والروضة ، والمصنف في العمدة
واطلقهما في المذهب ، والمعبر ، والرايشين ، والحاويين ، والفتاوى =

من اصحابنا^(١) لان عرض التجارة لو نوى به القنية سقطت تجارته بمجرد النية فكذلك عرض القنية اذا نوى به التجارة جرت فيه الزكاة بمجرد النية وهذا خطأ . لان الزكاة انما وجبت في العروض لاجل التجارة . والتجارة تصرف وفعل . والحكم^(٢) اذا طلق بفعل ، لم يثبت بمجرد النية حتى يقتن به الفعل . وشاهد ذلك في الزكاة بارادته ونكس .

فالطرد ان زكاة المواشى تجب بالسوم . فلو نوى سومها^(٣) وهسي معلوفة ، لم تجب الزكاة بمجرد النية حتى يقتن بها السوم .

والعكس ان زكاة الفضة واجبة ، الا ان يتغذها حليا ، فلو نوى سوي ان تكون حليا لم تسقط الزكاة بمجرد النية حتى يقتن بها الفعل .

واذا كان شاهد الزكاة ارادها ونكسا يدل على ما اثبت من انتقال^(٤) الحكم المعلق بالفعل حين^(٥) يوجد الفعل ، ثبت ان عروض القنية لا تجب زكاتها بمجرد النية حتى يقتن بها فعل التجارة^(٦) .

فاما استدلالهم . فسنبطل الجواب عنه فرقا نذكره في موضعه من المسألة الاتية بشاهد واضح ان شاء الله تعالى .

= ومنتهى الارادات وشرحه (٤٠٨ : ١) وكشاف القناع (٢٨١ : ٢) ولم يذكر الارواية المذهب . والمقنع (٣٣٤ : ١) ذكر الروایتين وانذار الشرح .

(١) الطبري (٦٦ : ٣ ب) ذكر خلافا احمد بن حنبل واسحق بن راهويه والحسين الكرابيسي . واذن الكرابيسي ابا ثور . وذكر الادلبي ورد عليهم . والمجموع ذكر الثلاثة . والمحلى على المنهاج (٢٩ : ٢) ذكر الكرابيسي . وذكر الرافعي (٤١ : ٦) الروایتين عن احمد وخلاف الكرابيسي . وحلية الطحاوي (٨٦ : ٣) ذكر ابا ثور ايضا .

(٢) أ : الحكم .

(٣) ج : سومها .

(٤) هـ : انتها .

(٥) هـ : حتى .

(٦) التجارات .

مَسْأَلَةٌ (١٥٢)

قال الشافعي : (ولو اشترى عرضاً للتجارة ، ثم نواه^(١) للفقيرة ، لم تكن عليه زكاة ، وأحب لو فعل . ولا يشبه هذا الماشية إذا نوى طلقها ، فلا ينصرف^(٢) عن السائمة حتى يطلقها^(٣) وهذا كما قال .

إذا اشترى عرضاً بنية التجارة ، جرت فيه الزكاة . وثبت له الحمول في وقت الشراء لأن النية لم تتجرد من الفعل^(٤) .

فان قيل : لو اشترى شاة بنية الأضحية ، لم تصير أضحية بالشراء^(٥) والنية حتى يتحققها القول^(٦) . فما الفرق بينهما ؟ قيل بينهما فرقان .

أحدهما : أن الشاة يمكن أن تصير أضحية بعد الشراء ، بأن يقول هذه أضحية . فذلك لم تكن أضحية بنفس الشراء والنية . والمرض لا يصير للتجارة بعد الشراء بالقول ولا بالنية . فذلك صار للتجارة بنفس الشراء

- (١) ب : ونواه .
 (٢) هـ : والمطبوع : فلا ينصرف . وثيقة النسخ فلا يتصدق .
 (٣) المزني (ص ٥١) . . . ولا يشبه هذا السائمة . . . فلا ينصرف .
 والام (٤٨ : ٢) فلا ينصرف ، والدايم (٣ : ٦٧ / أ) .
 (٤) المذهب والمجموع (٤٨ : ٦) وما بعد ها ، والوجيز والفزالسي (٤١ : ٦) وما بعد ها ، والأشياء والفناثر (ص ٣) قال : نية التجارة إذا اقترنت بالشراء ، صار المشتري مال تجارة . ولا تحتاج كل معاملة إلى نية جديدة لأن صاحب حكم النية أولا عليه .
 (٥) أ : والنية . ساقطة .
 (٦) ب ، ج ، هـ : يتحققه .
 (٧) مفني المحتاج (٢٨٣ : ٤) والتهفة وحاشية شيرواني (٩ : ٢٣٤٦) قال ولا تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية . نهاية المحتاج (٩ : ١٣٢) ، وشبرايمسي كالتحفة . وقال : إن فلا بد من قول يدل على الالتزام بعد الشراء . والطبري (٣ : ٦٦ ب) .

والنية^(١) .

والفرق الثاني : ان جعل الشاة اضحية يزيل الملك^(٢) ، والشراء يجلب الملك . فلم يصح اجتماعهما لتنافي^(٣)هما . وجعل العرض^(٤) للتجارة غير مزيل للملك . فلم يناف الشراء فصح اجتماعهما^(٥) .

فاذا ثبت انه يكون للتجارة بالشراء^(٦) والنية ، فالزكاة جارية فيه . فلو نوى ان يكون للقنية ، صار للقنية بمجرد النية ، وسقط وجوب الزكاة^(٧) فيه .

والفرق بين ان يصير للقنية بمجرد النية ولا يصير للتجارة ، ان القنية كف وامساك . فاذا نواها فقد وجد الكف والامساك معها من غير فعل . يحتاج الى احداثه فصار للقنية . والتجارة فعل وتصرف ببيع وشراء ، فاذا نواها وتجردت النية عن فعل يتأنيها ، لم تصر للتجارة ، لان الفعل للم يوجد .

(١) الشاة تكون اضحية بالقول . وهذا بمقدوره فيكلفه . والعرض يصير للتجارة بنيتها بعد الشراء والتقليب والثالث لا يملك . لانه يكون من طرفين بائع ومشتري . والثاني لا يملك فلا يملك فتكون الشاة اضحية بالقول . ويكون العرض للتجارة بالشراء والنية .

(٢) انظر المراجع في الهامش (٧) من الصفحة السابقة .

(٣) غير ه : لم .

(٤) أ : القرض .

(٥) فما .

(٦) ب : جائزة فيه . ه : والزكاة جارية .

(٧) انظر المراجع في الهامش (٤) من الصفحة السابقة . والاشبه

والنظائر (مره ٣) نوى بمان التجارة القنية انقطع حول التجارة . والطبري (٣ : ٦٧ / أ) قال : وإنما كان كذلك لان الرجوع الى اصل مجرد النية يصح . كما لو نوى المسافر الاقامة .

وشاهد ذلك السفر الذي يتعلق بوجوده احكام وزواله^(١) احكام . فلو
نوى المقيم السفر^(٢) لم يصير مسافرا لان السفر احدث فعل . والفعل لم
يوجد^(٣) .

ولو نوى المسافر الإقامة مار مقيما لان الإقامة لبث وقف من فـصل
وذلك قد وجد^(٤) .

٩٨ / ب

فلو كان بيده عرض^(٥) للتجارة فعون قنية احد هما كان مالم ينوقنيته^(٦)
على حكم التجارة تجرى فيه الزكاة (وماتون قنيته خارج عن حكم التجارة
لا تجب فيه الزكاة)^(٧) .

ولو كان بيده عرض للتجارة فنوى قنية بعض فان حد ذلك البعض
باحادة عن الجملة او اشاعة معلومة كان مقتنيا لما نوى من بعضه متجسرا^(٨)
بما بقي من جملة .

وان لم يجد^(٩) ذلك البعض فعلى وجهين^(١٠) .

(١) الاصل - أ : وزواله .

(٢) اي اذا كان جالسا في بلده لم يخادرها .

(٣) فاذا وجد الفعل وهو مجاوزة البلد حصل السفر . مغنى المحتاج
(١ : ٢٦٣) .

(٤) الاشباه والنفائير (ص ٣) . نون قناع السفر والاقامة . فان كان
سائرا لم تؤثر . لان السير يكسبها - اي يكذب النية - كما فسسى
شرح المذهب . وان كان نازلا انقطع . . . الخ .

(٥) ب : عرضا .

(٦) أ : ينو . ساقطة .

(٧) ب : (ساقط) .

(٨) أ ، ه : بعضه .

(٩) ب ، ه : وجد ذلك . ج : جد ذلك البعض باجارة .

(١٠) أ : متخييرا . غير ه : لما بقي .

(١١) ج : يجد .

(١٢) مغنى المحتاج (١ : ٣٩٨) نقل كلام الماوردى . ونهاية المحتاج
(٣ : ١٠٢) .

احدهما لاحكم للنية^(١) للجبل بها ويكون جميع الصرف على حكم
التجارة .
والوجه الثاني : يجعل نصفه للقنية والنصف الثاني^(٢) للتجارة تسوية^(٣)
بين البضين وتعديلا بين الحكمين .

-
- (١) الاصل - أ : للقنية . هـ : لغيره .
(٢) هـ : الباقي .
(٣) هـ : لتسوية .

قد مضى الكلام فيما اشتراه بالنية وأنه يكون محمولا على نيته من قنية او تجارة . فاما ما اشتراه بغير نية ^(١) كأنه اشترى عرضا بعرض ولسم ينوشيا فهذا على اربعة اقسام .

احدها : ان يشتري عرضا بعرض عنده للقنية ويعطيه ^(٢) عرضا عند بائعه للقنية فيكون للقنية ولا زكاة فيه ، اعتبارا باصله .
والقسم الثاني : ان يشتري بعرض عنده ^(٣) للتجارة عرضا عند بائعه للتجارة فيكون للتجارة وتجرى فيه الزكاة اعتبارا باصله وان في احداث نية التجارة ^(٤) في كل عقد مشقة . فكان ظاهر حاله استصحاب التجارة مالم يغير النية ^(٥) .

والقسم الثالث : ان يشتري بعرض عنده للقنية ، عرضا عند بائعه للتجارة ، فيكون للقنية ولا زكاة فيه استدامة لحكم اصله .
والقسم الرابع : ان يشتري بعرض عنده للتجارة ، عرضا عند بائعه للقنية ، ففيه وجهان .

اصحهما انه يكون للتجارة وتجرى فيه الزكاة استدامة لحكم ^(٦) اصله ^(٧) .

-
- (١) ه : من غير نية .
 - (٢) ه : للقنية . ساقطة .
 - (٣) ه : ويعطيه . ساقطة .
 - (٤) ه : القسم بدون واوفى الجميع .
 - (٥) ب : عند التجارة عندنا معه للتجارة فيكون للتجارة .
 - (٦) ب : كور هنا عبارة (وتجرى فيه الزكاة) .
 - (٧) الاصل - أ : تعتبر . ب : يحتد .
 - (٨) ب : بحكم .
 - (٩) وايضا فقد وجد الشراء ونية التجارة .

مالم يحدث نية تنقل^(١) عنه .
والوجه الثاني : يكون^(٢) للقفية زكاة فيه استدامة لحكم العرض في
نفسه قبل ابتياعه .
وهذا المعنى فاسد ، بمن اشترى بعرض للقفية عرضا عند بايحه
للتجارة فانه لا يكون للتجارة لا يختلف ، ولا يستدام حكمه قبل ابتياعه اعتبارا
باصله فكذلك في هذا الموضع . والله اعلم بالصواب .

(١) ج : ينقل عنه .
(٢) ب : ان يكون .
(٣) هـ : عرضا . ساقطة .

(١) قد مضى حكم العروض المملوكة بالشراء فاما المملوكة بغير شراء
فضربان .

احدهما ان يملك بعوض^(٢) كالصلح ، ورجوع البائع بعين ماله على
المفلس ، ورجوع السلعة على بائعها بحرب ، وهذا على ضربين .
احدهما ما يبتدى تملكه^(٣) بحقد وهو الصلح وما يأخذه من العروض
عوضا عن دينه فهذا كالذي يملكه بالشراء فيعتبر نية^(٤) تملكه .

فان نوى به القنية كان للثنية . وان نوى به التجارة كان للتجارة^(٥) .
والثاني ما يعود الى تملكه بسبب حادث وهو رجوع البائع بعين ماله
على المفلس واسترجاعه المبيع بفسخ او اقالة . فهذا يعتبر حكمه بحقد^(٦)
رجوعه الى ملكه^(٧) بحكمه قبل خروجه من ملكه .

فان كان قبل خروجه من ملكه للتجارة كان بعد رجوعه^(٨) الى ملكه
للتجارة وجرت فيه الزكاة .

وان كان قبل خروجه من ملكه للثنية فلا زكاة فيه .

-
- (١) ه : وقد .
(٢) الاصل - أ ، ه : بعوض .
(٣) ب : بملك لعقد . غير ه : بملكه .
(٤) ه : نيته عند تملكه .
(٥) المجموع (٦ : ٤٩) . وكذا الاثر باب بشرط الثواب . اذا نوى بـه
التجارة ، صار للتجارة . صرح به البيهقي وغيره . وانظر الرافعي
(٦ : ٤٣) ، المحلى على المشايخ (٢ : ٢٩) ، حاشيتي قليوبي
وعميرة .

- (٦) ه : بغير .
(٧) ب : ماله . غير ج ، ه : تملكه .
(٨) ب : رجوعه بعد .
(٩) ه : كور عبارة . كان بعد رجوعه الى ملكه للثنية .

(١) فان كان للفقير ونوى باسترجاع التجارة لم يكن للتجارة (٢) ولا زكاة فيه كما لو نوى التجارة فيما بيده للفقير لانه لم يبتدى (٣) تملكه ببيع وانما عاد الى تملكه فعاد الى حكم امله .

فهذا حكم ما ملك بموضع .

والضرب الثاني : ما ملك بغير عوض كالمراث والوصية والهبة والفضيلة (٤) فهذا وما شاكله لا يكون للتجارة (٥) وان نوى بتملك التجارة لان العرض انما يصير للتجارة بفعل التجارة مع النية وليست هذه التمليكات من التجارات فلم يثبت لها حكم التجارة وكانت للفقير لا تجزى (٦) فيها الزكاة الا ان يشتري بها عرضا بنية التجارة وكذلك ما ملك بصدق او اجارة (٧) .

(١) ب : كان . ساقطة .

(٢) المحلي وقلبي وعميرة (٢٩ : ٢) .

(٣) ب ، ج ، هـ : لم يبتدى تملكه .

(٤) أ ، ب ، ج : والقسمة .

(٥) المجموع (٤٩ : ٦) بلا خلاف لفوات وهو المعاوضة . والرافعي (٤٣ : ٦) .

(٦) الاصل : لهم .

(٧) أ : لا تجزى فيها . ب : فيه .

(٨) ب : ما املك .

(٩) اي لا تجزى فيه الزكاة لان الصداق معاوضة ليست محضة . ولان الاجارة

الاجرة فيها قابلة للسقوط بتلف المدين المستأجرة . وهذا احمد

وجيهين في الصداق . والوجه الثاني انه يكون مال تجارة ، وهو

الذي صححه النووي . اما ما ملك من الاجارة بدل اجرة استحقت فانه

تجزى فيه الزكاة ، لانه حينئذ معاوضة محضة .

النووي (٤٩ : ٦) ، الرافعي (٤٣ : ٦) ، المحلي وقلبي (٢٩ : ٢) .

مسألة (١٥٣)

قال الشافعي : (وَلَوْ مَلَكَ أَقْلٌ مَا تَجِبَ فِيهِ الزَّكَاةُ زَكَاةً ثُمَّ كُنَ
الْعَرَضُ مِنْ يَوْمٍ مَلَكَ الْعَرَضُ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَحُولُ فِيهِ بِعَيْنِهِ)^(١).

وأما إذا اشترى عرضاً بنصاب من دراهم أو دنانير فاول حوله من
حين ملك الدراهم والدنانير . وقد دللنا عليه .^(٢)

أما إذا اشترى عرضاً بدون النصاب ، كأنه اشترى بمائة درهم
أو بعشرة دنانير ، فالزكاة فيه جارية ويكون اول حوله من حين اشتراؤه لا من
حين ملك الثمن .^(٣)

وقال ابو حنيفة : ان كانت قيمته وقت الشراء نصاباً جرت فيه الزكاة ١/١٠٠
ولا يؤثر نقصان قيمته في اثناء الحول .

(١) المزني (ص ٥١) ولو كان يملك اقل مما تجب في مثله الزكاة
بعينها . الا ترى انه لو اشتراه بحشرين دينارا وكانت قيمته يوم يحول
الحول اقل سقطت عنه الزكاة لأنها تحولت فيه وفي ثمنه اذا بيع لافيما
اشترى به . والطبري (٣ : ٦٧ / ١) ، والام (٢ : ٤٨) ونصه :
(قال الشافعي) : ولو كان لا يملك الا اقل من مائتي درهم او مشرين
مثقالا . فاشترى بها عرضاً للتجارة ، فباع العرض بعد ما حال عليه
الحول او عنده اوقبله بما تجب فيه الزكاة . زكى العرض من يوم ملك
العرض لا من يوم ملك الدراهم . لأنه لم يكن في الدراهم زكاة
لو حال عليها الحول وهي بحالها .

(٢) ه : قاما .

(٣) الاقتناع للماوردى (ص ٦٧) .

(٤) ه : قاما .

(٥) الام (٢ : ٤٨) ، الاقتناع للماوردى (ص ٦٧) ، المذهب والنسوي
(٥٥ : ٦) وما بعدها ، الرافعي (٦ : ٥٤) ، التنبيه (ص ٤٢) ،
الروضة (٢ : ٢٦٨) ، المنهاج والشريفي (١ : ٣٩٨) ، نهج
المحتاج (٣ : ١٠٥) ، النكت للشيرازي (ص ١٦٠) ، مختصر خلافات
البيهقي (٨٧ ب) ، فتح المصنوع وحاشية اطانة الطالبين (١٥٣٢) .

وان كانت قيمته اقل من نصاب فلا زكاة فيه ^(١) . وهو مذهب ابي العباس
ابن سريج ^(٢) .

وقال بعض اصحابنا يعتبر فيه النصاب عند الشراء وفي اثناء الحول
وان نقصت قيمته في شيء من الحول عن النصاب استأنف حوله ^(٣) .

واستدل ابو حنيفة ومن تابعه بقوله صلى الله عليه وسلم (لا زكاة على
مال حتى يحول عليه الحول) ^(٤) . والزيادة الحادثة في اثناء الحول لم يحل
الحول عليها فلم تجب الزكاة فيها .

(١) وذلك لانه يشترط النصاب في طرفي الحول . ابن عابدين والسدر
المختار وتنوير الابصار (٣٠٢ : ٢) ، الزيلعي وحاشية شلبي
(٢٨٠ : ١) ، بداية المبتدي وشرح الهداية وفتح القدير وحاشية
بابرتي (٢٢٠ : ٢) .

(٢) المذهب (٥٤ : ٦) ، المجموع (٥٥ : ٦) ذكر ان في وقت اعتبار
النصاب ثلاثة اوجه . وسماها امام الحرمين والغزالي اقوالا . والصحيح
المشهور انه اوجه . لكن الصحيح منها منصوص والاخران مخرجان .
(احدهما) وهو الصحيح عند جميع الاصحاب وهو نصه في الام انه
يعتبر في آخر الحول فقط . (والثاني) وبه قال ابن سريج فمضى
جميع الحول حتى لو نقص النصاب في لحظة منه انقطع الحول قياسا
على الماشية (والثالث) يعتبر النصاب طرفي الحول دون وسطه
نقل هذا الوجه الشيخ ابو حامد والمحاملي والماوردي والشافعي
عن ابن سريج . ووافق الشيرازي ابن الصباغ وسبقهما به القاضي
ابو الطيب وغيره . وانظر الرافعي (٤٦ : ٤٧) ذكر اختلافه في
النقل عن ابن سريج : يعتبر النصاب آخر الحول . هذا مذهب
الشافعي وقال ابو العباس : بل مذهبه ان العرض لا تجرى قيمته في
الحول حتى يكون نصابا حين الشراء ويستمر ذلك الى آخر الحول . قال
الطبري : وهذا الذي ذكره ابو العباس غير صحيح . لان الشافعي
نص في الام على ان قيمة العرض لا تعتبر في اول الحول ولا في اثنائه
ثم ذكر قول ابي حنيفة ورد عليه . ا . هـ . بتصرف وحلية العلماء
(٨٨ : ٣) ذكر قول ابن سريج وانه يقول باعتبار النصاب جميع
الحول . ا . هـ . وبذلك يكون الماوردي نقل عن ابن سريج القول
غير المشهور .

(٣) انظر المراجع السابقة والمضام شرحه (٣٩٧ : ١) .

(٤) سبق تخريجه (ص ٢٧٢) .

قالوا : ولان الزكاة تجب في القيمة وتجب في العين فلما كان ما تجب
 الزكاة في عينه لا بد من اعتبار النصاب في حوله (كذلك ما تجب الزكاة فـنـسـي
 قيمته لا بد من اعتبار النصاب في حوله)^(١)
 وتحريـر ذلك قياساً^(٢) انه مال ناقص من النصاب فوجب ان لا يبدأ حوله^(٤)
 كالمواشي .

ولان ربح التجارة ما^(٥) يتبع اصل المال في حوله ، كما ان سخاـل
 المواشي ، تبع لامهاتها في حولها فلما لم تدخل السخاـل في حـول^(٦)
 الامهات الا ان تكون نصابا ، لم يدخل الربح في حكم الاصل الا ان يكون
 نصابا .

وتحريـر ذلك ان يقال انه نماء مال يجري^(٧) فيه الحول فوجب ان يكون
 تابعا للنصاب كالسخال^(٨) .

والدلالة على صحة ما ذهبنا اليه ، قوله صلى الله عليه وسلم (لا زكاة
 على مال حتى يحول عليه الحول) .
 وهذا مال حال حوله ، فـاقتضى^(٩) ان تجب زكاته .

-
- (١) ب ، ج : لانه .
 (٢) أ : مكررة .
 (٣) هـ : قياسا . ساقطة .
 (٤) ب : يبدأ حواله .
 (٥) هـ : نماء بما يتبع .
 (٦) هـ : حكم .
 (٧) الاصل - أ ، ج : فيجري .
 (٨) هـ : لنصاب .
 (٩) والسخال يعتبر النصاب فيها في جميع الحول .
 (١٠) من اعتبار النصاب آخر الحول فقال .
 (١١) ب : واقتضى .

ولأن كل مال لم يعتبر نصابه في أثناء حوله لم يعتبر نصابه في
 ابتداء^(١) حوله . كالزروع لما لم يعتبر نصابه في أثناء^(٢) وقبل حصاده لهم ١٠٠ ب/
 يعتبر نصابه في بذره . وعكسه المواشي .^(٣)
 وتحريرو ذلك أن يقال : أنه مال لا يعتبر نصابه في وسطه ، فوجب
 أن لا يعتبر في ابتدائه كالزروع .
 ولأنه مال تجب الزكاة في قيمته فوجب أن لا يكون نقصان قيمته قبل
 الحول مستقلاً للزكاة^(٥) كما لو نقصت في أثناء الحول .
 فاما قياسهم على ما تجب الزكاة في عينه ، فالمعنى فيه أنه لما
 اعتبر النصاب في أثناء حوله ، اعتبر في ابتدائه . ولما لم يكن النصاب^(٨)
 معتبراً (في أثناء حوله) لم يكن معتبراً في ابتدائه^(٩) . وبمثل —
 يجاب عن قياسهم على السخال^(١١) .

-
- (١) أ ، ب : في أثناء .
 (٢) ب : في أثناء .
 (٣) هـ : بدوه .
 (٤) هـ : أن يقال . ساقطة .
 (٥) الأصل : منقطاً . أ : منقضا .
 (٦) هـ : لزكاته .
 (٧) أ : فان .
 (٨) هـ : لما .
 (٩) ب : (ساقط) .
 (١٠) هـ : من .
 (١١) ب : عن .

فاذا ثبت ان ما اشتراه به من النصاب جرت فيه الزكاة وان كانت قيمته وقت الشراء دون النصاب، فالواجب ان تحذف قيمته عند حلول حوله — بالثمن^(١) الذي ابتاعه به .

فان بلغت نصابا (فاكثر من زكاة من قيمته بالفا ما بلغت .

فان نقصت عن النصاب^(٢) (فأقل زكاة فيه^(٣) .

فان زادت قيمته بعد الحول حتى بلغت نصابا كأنه كان يساوي^(٤) عند

حلول الحول مائة وخمسين^(٥) ثم زادت قيمته بعد شهر حتى صارت تسوي^(٦) مائتي درهم ففيه وجهان .

احدهما : وهو قول ابي اسحق وجمهور اصحابنا : لازكاة فيه

حتى يحول عليه الحول الثاني . لنقص^(٧) قيمته من النصاب وقت اعتباره^(٨) وهو رأس الحول .

(١) أ : حول الثمن . ومعناه عند حلول حول مادون النصاب . وهو معنى صحيح . وما اثبتته يعطى معنى أكثر . اذ ان ضمير حوله يعود الى مادون النصاب . وهذا معنى ماقى نسخة أ ، ويعطى معنى آخر وهو ان التقويم يكون بالثمن الذي ابتاعه به . وهذا المعنى مفقود من نسخة أ .

(٢) ب : ساقطة .

(٣) المجموع (٦ : ٦٨) بلا خلاف .

(٤) ج : كان . ساقطة .

(٥) النسخ يسوى بدون الف . ولعلها كتبت هكذا كالحرف .

(٦) هـ : وخمسين درهما .

(٧) ب : مكرر .

(٨) ب : نقص .

(٩) اى القيمة .

والوجه الثاني وهو قول أبي علي بن أبي هريرة : فيه الزكاة لحولته
الماضي/ وكأنه تأخر إلى حين الزيادة^(١).

١/١٠١

(١) الرافعي (٥١ : ٦) قال والاصح اصح عند صاحب التهذيب وغيره .
وانظر المجموع (٦٨ : ٦) والمناجى وشرح المحتاج (٣٩٧ : ١) ،
وشبهها في المضي بالسألة الحمارية . فقال : فيقول العامل
هنا كما قال الاخ الشقيق في السألة الحمارية : هب ان ابانسا
كان حمارا السنا من ام واحدة ؟ ولم يذكر وجهين . والتحفة
(٢٩٣ : ٣) والمنهج وشرحه وحاشية بجيرمي (٣٩ : ٢) .

ب - ١٥٣ - فصيل

(١) فان اشترى عرضا بمائة درهم ثم باعه في تضاعيف الحول بمائة درهم ثم اشترى بالمائة عرضا ثانيا استأنف حوله من حين ملكه ولم يبين على حوله العرض الاول . لانه لما نضى ثمنه وكان دون النصاب بطل حوله (٢) فلولم يكن قد باعه بمائة درهم لكن اشترى به عرضا ، وكان قيمته مائة درهم بنى حول العرض الثاني على حول العرض الاول لبقاء حوله (٣) ومن اعتبر من اصحابنا قيمة العرض في اثناء الحول يقول : قد بطل حول العرض الاول بنقصان قيمته ولا يستأنف حول الثاني الا ان تبلغ قيمته نصابا . (٤)

-
- (١) ج : وان .
 (٢) هـ : اشتراه المائة .
 (٣) غير هـ : (ساقط) .
 (٤) انظر المحلى شرح المنهاج (٢ : ٢٨) (فعلى الاظهر) وهو الاعتبار بآخر الحول (لورد) مال التجارة (الى النقد) بان بيع به (ففى خلال الحول وهو دون النصاب واشترى به سلعة فالاصح ان ينقطع الحول ويبدأ حوله من حين شرائها) والثاني لا ينقطع . وانظر عميرة وانظر معنى المحتاج (١ : ٣٩٧) بين ان هذا اذا باعه بما يقوم به اما لو باعه بخير ما يقوم به فلا ينقطع الحول لانه كمبادلة سلعة بسلعة . . . ثم قال وما ذكر من التفريع يأتى على القول الثانى (النصاب يعتبر بطرفيه) والثالث (بجميعه) ايضا من باب اولى . ا . هـ

إذا كان معه مائة درهم فاشترى بخمسين منها عرضا للتجارة فحسب
الحول وقيمتها مائة وخمسون ^(١) منها إلى الخمسين وأخرج زكاة الجميع ^(٢) . لأن
قيمة العرض مع الدراهم نصاب كامل ^(٣) .

ولو كان قد اشترى بجميع المائة عرضا ثم استفاد بعد شهر مائة أخرى
نارفان حال حول العرض وقيمتها مائتان زكاهما فإذا حال الحول على المائة
المستفادة زكاهما أيضا ^(٤) . ^(٥)

وإن حال حول العرض وقيمتها أقل من مائتين لم يزكها حتى يحصل
حول المائة المستفادة ، فإن حال حولها نارفان كانت المائة إذا ضمها
إلى قيمة العرض صارت نصابا كاملا زكى الجميع ^(٦) ^(٧) وإن كانت أقل من ذلك لم
يزكها .

-
- (١) ب : وخمسين .
(٢) ويكون ابتداء الحول من وقت شراء العرض . عميرة (٢ : ٢٨) .
(٣) المجموع (٦ : ٦١) ذكر هذه المسألة عن البند نيجي وصاحب الشامل
والبيان وغيرهم . والمطلى (٢ : ٢٨) .
(٤) ب : استفاد زكاتها . هـ : أيضا زكاهما .
(٥) أى يزكى كل مبلغ لحوله . لأن المائة المستفادة لم يتم حولها فأنه
وإن ضمت إلى المال فى النصاب فلا تضاف اليه فى الحول . لأنهما
ليست من نفس العرض ولأن ربحه . عميرة (٢ : ٢٨) .
(٦) الأصل - ب ، ج : صار .
(٧) ب : زكا الجميع وكانت .
(٨) لأن المائة حينئذ تضاف إلى العرض لأن حول العرض أسبق . لكن
إذا لم يتم نصابا لم يحتجب . فإذا تم مع المائة المستفادة نصابا زكى
الجميع فى حول الأخير منهما . وهو المستفاد . المجموع (٦ : ٦١) ،
عميرة (٢ : ٢٨) .

أ/١٠١

د - ١٥٣ فصيل

- إذا اشترى عرضين بمائة درهم فتلّف أحدهما قبل الحول ويبقى
 الآخر قومه إذا حال حوله . فإن ^(١) بلغ نصاباً زكاه وألا فلا شيء عليه .
 ولو كان معه مائتا درهم ستة أشهر فاشترى بهما ^(٢) عرضين ، بئني ^(٣)
 حولهما ^(٤) علي حول المائتين .
 فإن تلف أحدهما قبل الحول اعتبر حول الباقي من حين ملكه ولم
 يبين حوله علي حول ثمنه لأن ثمنه أقل من نصاب ^(٥) .

-
- (١) ب : فإذا .
 (٢) أ : وإن .
 (٣) ب ، ج : بها .
 (٤) الأصل : أ ، ب : حوليهما .
 (٥) عبارة الرافعي (٥٤:٦) وأن كان النقد الذي هو رأس المال دون
 النصاب فليس له حول حتى يبنى عليه . فيكون ابتداء الحول من
 يوم ملك عرض التجارة . هذا إذا ملك بأحد النقدين . أ . هـ
 وفي المجموع (٥٦:٦) بين : أن هذا على القول الذي يـشـرى
 أن النصاب يجب أن يكون تاماً في رقبتي الحول . أما على القول
 الصحيح فيعتبر الحول من يوم الشراء أي يوم ملك عرض التجارة .
 أ . هـ بتصرف
 والروضة (٢:٢٦٨) ، والتنبيه (ص ٤٢) .

إذا اشترى عرضاً للتجارة ثم باعه بدين فذلك على ضربين .
 أحدهما أن يبيعه قبل ^(١) الحول . والثاني بعد الحول .
 فإن باعه (بعد الحول زكاة سواء باعه بحال أو مؤجل على معسر لأن
 الزكاة قد وجبت في قيمته بحلول حوله ^(٢) .
 وإن باعه ^(٣) قبل الحول فعلى ضربين .
 أحدهما : أن يبيعه بدين بحال وذلك ضربان :
 أحدهما أن يكون على موسر ^(٤) .
 والثاني أن يكون على معسر ^(٥) .
 فإن كان على موسر جرت فيه الزكاة بحول العرض فإذا حال حوله
 أخرج زكاته ^(٦) .
 وإن كان على معسر فهل تجرى فيه الزكاة أم لا ؟ على قولين :
 أحدهما لا تجرى فيه الزكاة فعلى هذا إذا قبضه استأنف حوله .
 والقول الثاني تجرى فيه الزكاة فعلى هذا يبنى حوله على حـول
 العرض فإذا حال حوله وقبضه أخرج زكاته ^(٧) .

(١) هـ : بعد الحول والثاني قبله .

(٢) ج : وجب .

(٣) هـ : (ساقط) .

(٤) هـ : على ملي* موسر .

(٥) ومثله على الملي* المنكر .

(٦) هـ : على ملي* موسر .

(٧) لأنه حينئذ كالوديعة .

(٨) ج : تجزى .

(٩) ج : تجزى .

والضرب الثاني : ان يبيح بدينه مؤجل فهل يكون مالكا للدين
ام لا ؟ على وجهين :

احدهما : وهو قول ابي علي بن ابي هريرة لا يكون مالكا له فعلى
هذا اذا قبضه استأنف حوله^(١) .

والوجه الثاني : وهو قول ابي اسحق المروزي يكون مالكا له فعلى
هذا يكون كالمال^(٢) المضمون هل تجرى فيه الزكاة ام لا ؟ على قولين^(٣)

احدهما : لا تجرى فيه الزكاة . فعلى هذا اذا قبضه استأنف
حوله .

(والقول الثاني : تجرى فيه الزكاة فعلى هذا يبنى حوله^(٤) على
حول العرض . فاذا حال حوله وقبضه انصرف زكاته .

(١) ب : (ساقط) .

(٢) ب : المال .

(٣) النسخ غير هـ : وجهين . وسأنتي توله : والقول الثاني . مما يدل
على ان النسخ ابدلوا القولين بالوجهين .
وتقدمت المسألة (ص ٤٦٠) وذكر المؤلف وجه كل من القولين .

(٤) ب : (مكرر) .

مسألة (١٥٤)

١/٦٠٢

قال الشافعي : (ولا تمنع زكاة التجارة في الرقيق زكاة الفطر إذا كانوا مسلمين) وهذا كما قال .^(١)

إذا ملك عبداً للتجارة وجبت عليه زكاة التجارة في قيمتهم وزكاة الفطر في رقبته إذا كانوا مسلمين .^(٢)^(٣)

وقال ابو حنيفة : تجب زكاة التجارة وتسقط زكاة الفطر . لانهما زكاتان فلم يجز اجتماعهما في مال كسائمة الماشية إذا اشتراها للتجارة لم يجز ان يجتمع فيها زكاة التجارة في قيمتها وزكاة السوم في رقبته .^(٤)

(١) المزني (ص ٥١) ان زكاة الفطر على عدد الاحرار الذين ليسوا بعالم . انما هي الزكاة لمن لزمه اسم الايمان . ا . هـ .

(٢) ب : عبد التجارة . ج : عبده للتجارة .

(٣) ب : الا كانوا .

(٤) الطبري (٣ : ٦٨) ذكر الادلة للحنفية والشافعية ورد على الحنفية

والمهذب (٦ : ٥٣) ومنه المجموع . قال النووي : هذا الذي

قاله متفق عليه عندنا . وانظر المجموع (٦ : ١٢٠) ذكر خلاف ابي

حنيفة وقال : ومنه هبنا قال مالك وفيه . وقال العبدري : وهو قول

اكثر الفقهاء . والوجيز وشرحه (٦ : ٨٠) وما بعده ، والمنهاج

والمفني (١ : ٤٠٠) والمنهاج وشرحه وحاشية البجيرمي (٢ : ٤١) ،

والروضة (٢ : ٢٧٧) والمخل (٢ : ٣١) وقلوبى ايضا .

(٥) غير هـ : يجب .

(٦) بدائع الصنائع (٢ : ٦٤) ولا يخرج من عبدة التجارة عندنا . لانه

ثنى للمدقة . ا . هـ . وابن عابد بن (٢ : ٣٦٢) ، والزيلعي

(١ : ٣٠٧) والمبسوط (٣ : ١٠٧) بنى الخلاف على اصل . وهو ان

الوجوب في زكاة الفطر على العبد وفي زكاة التجارة على المولى

فلا يمنع احدهما الاخرى . وعندنا الوجوب على المولى فيهما . فملا

يجتمع زكاتان على ملك واحد . على رجل واحد . ومختصر الوقاية

(ص ٣٨) .

ودليلنا عموم قوله صلى الله عليه وسلم (فَوُتْ لَكُمْ مِنْ صَدَقَةِ الشَّيْلِ
وَالرَّقِيقِ الْأَصْدَقَةِ الْفَطْرِ فِي الرَّقِيقِ) ^(١).

ولأن زكاة التجارة تجب في القيمة بدليل أنها تزيد بزيادة تهيئتها
وتنقص بنقصها . وزكاة الفطر تجب من الرقبة بدليل أنها تجب عن الحسر
والعبد ^(٢) وإذا اختلف سبب وجوبها لم يمتنع اجتماعهما كالعبيد المملوك ^(٣)
إذا قتله المحرم وجبت عليه قيمته ^(٤) لما لك بحق ملكه وجزائه لله تعالى
بدلاً عن رقبته . وكحد الزنا وشرب الخمر .

وبهذا الاستدلال يبطل ما احتج به من تنافي زكاة التجارة
وزكاة العين . لأن سبب وجوبها واحد ^(٥).

وتحرير ذلك أنهما حقان يختلف سبب وجوبهما فوجب أن لا يسقط
أحدهما بالآخر كالصبيد المملوك والحدادين المختلفين ^(٦).

ب/١٠٢

ولأنه لما لم يمتنع أن يجتمع في مال السيد زكاة الفطر عن رقبته ^(٨)
وزكاة العين من ماله لم يمتنع أن يجتمع في ماله زكاة الفطر عن رقبة عبده
وزكاة التجارة من قيمته .

ولأن زكاة الفطر (أقوى وأؤكد من زكاة التجارة، لأن زكاة الفطر) ^(٩)

(١) تقدم مراراً . وانظر صحيح ابن خزيمة (٢٩: ٤) (٣٠٤) ج ٢٢٨٨

و ٢٢٨٩

(٢) أ : أو العبد .

(٣) هـ : اختلف في وجوبها . ج : وجوبها .

(٤) الأصل - أ ، ج : قيمة .

(٥) هـ : وهذا .

(٦) وهو المولى عنده كما تقدم .

(٧) ب : سبب . ساقطة .

(٨) أي عن رقبة نفس السيد .

(٩) غير هـ : (ساقط) .

وجبت بالنص^(١) مع انعقاد الاجماع طيبين . وزكاة التجارة وجبت بالاجتهاد مع
 حصول الخلاف فيها^(٢) ، فلو جاز اسقاط أحداهما بالآخرى لكان اسقاط زكاة
 التجارة بالفطر^(٣) أولى من اسقاط زكاة الفطر^(٤) بالتجارة كما قلنا فـ
 الخراج المضروب على الارض والعشر الواجب على الزرع^(٥) . فلما بطل هذا
 بطل ذاك^(٦) . والله اعلم .

-
- (١) لورود الاحاديث الصحيحة فيها انظر اول باب وجوب زكاة الفطر .
 (٢) انظر لذلك (ص ١١٤٧) وما يحددها .
 (٣) ب : بالفطرة أولى من اسقاط زكاة الفطر والتجارة .
 (٤) هـ : الفعل .
 (٥) انظر (ص ٩٦٧) .
 (٦) ب : ذلك .

مسألة (١٥٥)

قال الشافعي : (وإذا اشترى نخلًا للتجارة أو زرعًا ^(١) أو ورشها ^(٢) زكاهما زكاة النزع .

ولو كان مكان النخل فراشًا لا زكاة فيها زكاهما زكاة التجارة ^(٣) .

إذا اشترى للتجارة أرضًا أو ماشية فذلك ضربان .

أحدهما : أن تكون الماشية غير سائمة والأرض غير مزروعة والنخل غير مشرة فيزكيها زكاة التجارة من قيمتها .

والضرب الثاني : أن تكون الماشية سائمة والأرض مزروعة والنخل مشرة ، فهذا على ثلاثة أضرب .

أحدها : أن تجب فيه زكاة العين دون زكاة التجارة وذلك أن يكون خمس من الأبل قيمتها دون المائتين (أو تكون الشرة والنزع خمسة أوسق قيمتها دون المائتين) فهذا يزكيها زكاة العين ^(٥) .

والثاني : أن تجب فيها زكاة التجارة دون العين . وذلك بأن يكون أقل من خمس من الأبل قيمتها مائتان وأقل من خمسة أوسق ^(٦) ^(٧) / زرع وثمره قيمتها مائتان فهذا يزكيها زكاة التجارة من قيمتها .

(١) ه : أو زرعاً . ساقط .

(٢) ه والمطبووع : أو ورشها زكاهما . غير ه : أو ورشها . ساقط .

(٣) المزني (ص ٥١) : وإذا اشترى نخلًا أو زرعًا للتجارة أو ورشها زكاه زكاة النخل والزرع . . . واللام (٢ : ٤٨) والطبري (٣ : ٦٨ ب) .

(٤) ب ، ج : بأن يكون خمساً .

(٥) ه : (ساقط) .

(٦) ب : خمسين . الأصل : أ : خمسة .

(٧) أ : أوسق . ساقطة .

والثالث : ان ^(١) يجتمع فيها الزكاتان جميعا . زكاة التجارة بان تبلغ قيمتها مائتي درهم وزكاة الحين بان تبلغ خمسة اوسق او خمسا من الابل . فهذا على ضربين . ^(٢)

احدهما : ان تجب الزكاتان في وقت واحد وذلك بان يشتري خمسا من الابل بدون المائتين فيحول الحول عليها فتجب زكاة التجارة بحلوله وزكاة العين بحلوله . او يملك مائتي درهم ستة اشهر (ثم يشتري بها ^(٣) نخلا فيثمر ^(٤) ويبدو صلاحه بعد ستة اشهر ^(٥)) فتجب فيه زكاة التجارة بحلول الحول وزكاة العين ببدا صلاحه . فالواجب فيها ^(٦) احدى الزكاتين اجماعا ^(٧) . لان سبب وجوبهما واحد ^(٨) لكن اختلف قول الشافعي اى ^(٩) الزكاتين اثبت حكما على قولين ^(١٠) . ^(١١)

(١) ب : ان . ساقطة .

(٢) أ ، ج : وجهين .

(٣) وهذا على القول بان النصاب معتبر في آخر الحول فقط .

(٤) ب : فيثمر .

(٥) ج : (ساقط) .

(٦) ج : فيه .

(٧) قال النووي (٥٠ : ٦) بلا خلاف ، وانظر الروضة (٢ : ٢٧٧) .

(٨) أ ، ب : وجوبها .

(٩) ب : واحدا .

(١٠) ب : ان الزكاتين .

(١١) قال النووي (٥٠ : ٦) (اصحهما) وهو الجديد ، واحد قولني

القديم تجب زكاة العين (والثاني) وهو احد قولي القديم : تجب

زكاة التجارة . ودليل الحين انها اقوى ، لكونها مجمعا عليها

ولانها يصرف نصابها قاضيا بالعدد والكيل . واما التجارة

فتمصرف ثلثا ودليل التجارة انها انفع للمساكين لانها لا وقص فيها .

والروضة (٢ : ٢٧٧) ، الخزالي والرافعي (٦ : ٨٠) ، التتبيه

(ص ٤٢) ، المنهاج والمغني (١ : ٤٠٠) .

احدهما : وهو قوله في القديم ان زكاة التجارة اثبت ^(١) وحكمها
اغلب فتجب زكاة التجارة دون زكاة العين لمعنيين .

احدهما : انها اعم من زكاة العين ^(٢) واحدا لاستيفائها ^(٣) الاصل
والفرع واختصاص زكاة العين بالفرع ^(٤) دون الاصل .

والثاني : انها اقوى من زكاة العين واكد لوجوبها في جميع
السلع والعروض واختصاص زكاة العين ببعض دون بعض .

والقول الثاني : وهو قوله في الجديد ان زكاة العين اثبت ^(٥) وحكمها
اغلب . فتجب زكاة العين دون زكاة التجارة لمعنيين . ^(٦)

احدهما انها اقوى من زكاة التجارة واوكد لانها وجبت بالنص مع
انعقاد الاجماع عليها وزكاة التجارة وجبت بالاجتهاد مع حصول الخلاف
فيها فكان المجمع عليه اولى من المختلف فيه .

والثاني : ان زكاة العين في الرقبة ^(٧) وزكاة التجارة في القيمة فماذا
اجتمعا كان متعلق بالرقبة اولى بالتقدمة كالعبد المرهون اذا جنى ^(٨) .

فهذا الكلام في توجيه القولين اذا استوت الزكاتان .

والضرب الثاني : ان يثبت وجوب احدي الزكاتين بان يتمجسل
حول التجارة قبل صلاح الثمرة او يتمجسل صلاح الثمرة قبل حول التجارة

(١) قوله اثبت : لان النصاب محترف فيها بآخر الحول . وقوله اغلب : اي
اشمل .

(٢) ج ، هـ : واخصر .

(٣) ب ، ج ، هـ : استيفائها . هـ : لاستيفائها .

(٤) الصواب : بالاصل دون الفرع . اي دون الدر والصوف . ودون النسل
لابشروط .

(٥) ب ، ج ، هـ : واوكد .

(٦) للاجماع عليها . ولانها لا تتأثر بالعرض والمطلب .

(٧) لانها تشمل الانسان فيؤدي زكاة الفطر عن رقبته والحيوان والنبات
والجماد .

(٨) ب : في الذمة .

(٩) فالجناية تتعلق برقبة العبد الجاني .

(١) فقد اختلف اصحابنا .

(٢) فكان ابو حفص ابن الوكيل وابو علي بن ابي هريرة يقولان يزكسى
اعجلهما قولاً واحداً ولا سبيل الى اسقاط (٤) زكاة وجبت في الحال (٥) بزكاة
يرجى ان يجب في ثانی حال (٦) .

وقال آخرون من اصحابنا : بل يكون على قولين لتعذر استوائهما
في الغالب وان الشافعي لم يفرق (٧) .

(١) ذكر الشيرازي المسألة في المذهب (٦ : ٥٠) فبين انه تجب زكاة ما وجد نصابه . لانه سبب وجوبها ولم يوجد ما يعارضه . ا. هـ .
وصححه النووي (٦ : ٥١) وقال : وبه قطع المصنف والاصحاب فسي معظم الطرق . وقيل في وجوبها وجهان حكاه الرافعي وهو غلط .
وانظر الفزالي في الوجيز (٦ : ٨٠) ذكر ان قولي الشيرازي هو اظهر القولين . لكن الرافعي ذكر ما ذكره الشيرازي وقال قولاً واحداً هكذا ذكره العراقيون والفقهاء والجمهور . ورد على الفزالي اثبات الخلاف فيه . ا. هـ .
اقول : لعل نقل النووي القول بالوجوبين كان عن غير هذا الكتاب والله اعلم .
والروضة (٢ : ٢٧٧) ، والمذاهب والمغنى (١ : ٤٠٠) والنهاية (٣ : ١٠٧) والتحفة (٣ : ٣٠٣) وحاشية شرواني والتنبيه (ص ٤٢) ذكر قولاً واحداً .

(٢) ج : ابو حفص الوكيل . ب : ابو جعفر الوكيل .

(٣) الاصل - أ ، ب : زكى .

(٤) ب : الى امضاء .

(٥) غير هـ : في الحال يؤكد ان تجب . ولا معنى للعبارة بسددون تصحيح (هـ) .

(٦) أ : المال .

(٧) ب : في العادة .

أ - ١٥٥ فصل

فاذا تقرر توجيه القولين .

فان قلنا ان زكاة التجارة أولى على قوله في القديم قوم الاصـ
والثمة ، واخرج ربع المشر من جميع القيمة .
واذا قلنا ان زكاة العين أولى اخرج عشر الثمرة او نصف مشرها على
حسب حالها .

ثم هل ينوب ذلك من رقبة الأرض واصل النخل ^(١) ؟ على وجهين : ^(٢)
احدهما : لا ينوب عنها ويقوم للتجارة فيخرج ربع مشرها ان بلغت ^(٣)
القيمة نصابا لان زكاة الاعيان مأخوذة منها لامن اصولها بدليل ان المسلم
اذا زرع في ارض يهودى لزمته الزكاة ^(٤) وان لم يكن مالك الأرض معنى طيبه
زكاة .

والوجه الثاني : ينوب عن الاصل لان لا تجتمع زكاتان في مال ^(٥) ١٠٤/أ
الا ان يكون في الأرض بياض غير مشغول بزرع ولا نخل فلا ينوب عنه وجهها ^(٦)
واحد .

(١) ب : واصل التجارة .

(٢) قال النووي في المجموع (٥٢ : ٦) وجهان مشهوران حكاهما
الشيخ ابو حامد والمحاملي والمأوردى والقاضى ابو الدايب وامام
الحرمين والسرخسى والبشوى والجمهور . وقال المصنف وصاحب
الشامل هما قولان (اصحهما) لا تسقط . وبين علته (والثانى)
تسقط وبين علته ايضا . وانظر الميزب (٥٠ : ٦) والرافعى
(٨١ : ٦) والروضة (٢٧٧ : ٢) ذكر تراحم زكاة التجارة والعين .

(٣) ب : ان بلغت .

(٤) ب : فان .

(٥) اى فيجتمعا .

(٦) النووي (٥٢ : ٦) ذكر المسألة وثقل من امام الحرمين ما يوافق كلام
المأوردى .

فلو بلغت الثمرة قبل امكان الاداء - اذا قلنا بوجوب زكاة العين
فهل يعدل الى ^(١) زكاة التجارة . على وجهين بناء على الوجهين الماضيين .
احدهما يقوم الاصل ويزكى زكاة التجارة ^(٢) على الوجه الذى يقول
ان زكاة العين لا تنوب عن الاصل .
والثانى : لا يقوم الاصل ولا زكاة فيه على الوجه الذى يقول ان زكاة
العين تنوب عن الاصل .

(١) ب : الى . ساقطة .

(٢) اى يعدل عن زكاة العين .

مسألة (١٥٦)

١/١٠٤

قال الشافعي : (والخلطة^(١) في الذهب والورق كالخلط^(٢) في الحرث والماشية^(٣) سواء^(٤) .
 قد مضت هذه المسألة^(٥) في موضعين من كتاب الزكاة وذكرنا اختلاف قول الشافعي في صحة الخلطة في غير المواشي وأنه في القديم يمنع من صحتها ، وفي الجديد يجوزها .
 فعلى هذا تجوز الخلطة في الذهب والورق في أحد موضعين .
 أحدهما : أن يرثا مائتي درهم أو مشرين ديناراً فيكونان خليطين^(٦) يزكيانه زكاة الواحد^(٧) .

والثاني : أن يخرج كل واحد منهما مائة درهم أو عشرة دنانير ويشتريان بهما عرضاً فيكونان خليطين فيه يزكيانه زكاة الواحد^(٨) .
 فاما أن يخرج كل واحد منهما مائة درهم وخطاها جميعاً وتركاهما^(٩) حتى حال حولها فليست هذه خلطة^(١٠) تجب الزكاة ولا زكاة عليهما^(١١) . وإنما يزكيان زكاة الخلطة في أحد هذين الموضعين لا غير . والله اعلم .

-
- (١) أ : سواء . ساقطة .
 (٢) المزني (ص ٥١) . . . كالخلط^(١) في الماشية والحرث على ما وصفت سواء^(٢) . هـ . الام (٢ : ٤١) : والخلط^(٣) في الذهب والفضة كالخلط^(٤) في الماشية والحرث لا يختلفان . هـ .
 (٣) تقدم الكلام عن الخلطة (ص ٤٩٢) . وفي خلطة غير المواشي (ص ٥٢١) وما بعدها (ص ٨٢٢) .
 (٤) أ : الماشية .
 (٥) هـ : فعلى هذا القول .
 (٦) هـ : فيكونا .
 (٧) هـ : يزكيان .
 (٨) الاصل : فيكونا . هـ : فيكونا خليطين في ثمنه فيزكيانه .
 (٩) ب : خطاها .
 (١٠) هـ : فيزكيها .
 (١١) الاصل - أ ، ب : الخلطة .
 (١٢) هـ : عليهما جميعاً .

قَابِلٌ — زَكَاةٌ مَالِ الْفِرَاصِ

(٢٢) بَابُ زَكَاةِ مَالِ الْقَرَاظِ (١)

قال الشافعي : (وَإِذَا فَتَحَ رَجُلٌ أَلْفَ دِرْهَمٍ قَرَاظًا عَلَى النِّصْفِ فَاشْتَرَى سَلْعَةً بِهَا ، وَحَالَ الْحَوْلُ كَلْبًا وَهِيَ تَسْوَى الْفَيْنِ ، فَفِيهَا قَوْلَانِ)
إلى آخر الباب .

(١) القراض : لغة القطع . ومنه قرضت الفأرة الثوب .
والقراض والمقارضة : المضاربة . كأنه فقد على الضرب في الأرض ،
والسعي فيها وقطعها بالسير . وصورته : أن يدفع إليه مالا يتجر
فيه والربح بينهما على ما يشترطان . ق م (٢ : ٣٥٤) ، مختار
الصحاح (ص ٥٢) ، الصحاح (ص ١١٠) مادة (قرض) .
وقال في المصباح المنير (٢ : ١٥٦) قارضه من المال قراضا ممن
باب قتل .

واصطلاحا : قال في المصباح : أن يدفع إليه - أي إلى العامل
مالا ليتجر فيه والربح مشترك وفي معنى المحتاج (٢ : ٣٠٩) هو
بكسر القاف لغة أهل الحجاز مشتق من القرض . . . وأهل العراق
يسمونه المضاربة لأن كلا منهما يضرب بسهم من الربح .
وقال في تصحيح التنبيه (ص ٨١) : القراض مشتق من القرض . وهو
القطع . سمي بذلك لأن المالك قد أعطى للعامل قطعة من ماله
يتصرف فيها وقطعة من الربح . ويسمى القراض مضاربة لأن العامل
يضرب في الأرض للتجارة . وأما من ابن شجاع وكفاية الأغنياء
(١ : ١٨٦) .

(٢) ب : سلعة . ساقطة . ج : بها سلعة .
(٣) المزن (ص ٥١) باب زكاة مال القراية - وهو خطأ . قال الشافعي
رحمه الله تعالى : وإذا دفع الرجل . . . ففيها قولان .
أحدهما : أنه تزكى كلها لأنها ملك لرب المال أبدا حتى يسلم
إليه رأس ماله . وكذلك لو كان العامل نصرانيا . فإذا سلم لسه
رأس ماله اقتسما الربح . وهذا أشبه والله أعلم .
والقول الثاني : أن الزكاة على رب المال في الألف والخمسمائة
ووقفت زكاة خمسمائة . فإذا حال عليها حول من يوم صارت للعامل
زكاتها أن كان مسلما . فإذا لم يبلغ ربحه المائة درهم زكاتها لأنه
خليفة بها . ولو كان رب المال نصرانيا والعامل مسلما فلا ربح لمسلم =

اما القراض فبلغة اهل الحجاز . وهي : ^(١) المضاربة ببلغة اهل العراق .
 فاذا دفع رجل الفأ قراضا الى رجل على النصف من ربحها ، فاشترى
 بالالف سلعة وحال الحول عليها وقيمتها الفان ، ففي زكاتها قولان . بناءً
 على اختلاف قولى الشافعى فى العامل هل هو شريك ^(٢) فى الربح او اجير
 له ^(٣) .

= حتى يسلم الى النصارى رأس ماله فى القول الاول ثم يستقل بربحه
 حولا . والقول الثانى : يخصى ذلك كله ، فان سلم له ربحه
 ادى زكاته كما يؤدى مامر عليه من السنين مذ كان له فى المال فضل .
 (قال المزنى) اولى بقوله عندى ان لا يكون على العامل زكاة حتى
 يحصل رأس المال . لان هذا مخناة فى القراض . لانه يقول : لسو
 كان له شركة فى المال ثم نقص قدر الربح كان له فى الباقي شرك فلا
 ربح له الا بعد ادائه رأس المال . الام (٢ : ٤٩) ، الطبري
 (٣ : ٧٢ / ١) .

(١) اى الكلمة . الاصل - أ : المضاربة .
 (٢) ب : شرك فى الربح واجير .
 (٣) ذكر الجوينى هذه المسألة فى المسئلة (٣٣ / أ) فقال : مسألة
 عامل القراض اذا ربح مقدرا تبلغ حصته منه نصابا هل عليه زكاة
 حصته ؟ المسألة تنهى على اصل ، ثم على اصل آخر ، وذلك ان قول
 الشافعى رحمه الله قد اختلف فى ملك الربح . فقال فى احسن
 القولين : ليس للعامل فى المال ربح قبل المفاضلة - وهو اختيار
 المزنى - اذ لو كان له شركة فى المال عند زيادته كان له شرك عند
 نقصانه . . . فعلى هذا القول ليس على العامل زكاة . وانما هو
 على رب المال . وقال فى القول الثانى : ان العامل يملك مسن
 الربح ما شرط له قبل المفاضلة . فعلى هذا القول هل يلزم العامل
 اخراج زكاة نصيبه ام لا ؟ ذهب بعض اصحابنا الى ان بناء هذه
 المسألة على المال المجهود والمقصوب يخرجها على القولين
 وليس بصحيح . لانه متى ما بدأ له اختيار القسمة ملك القسمة ، بل
 الصحيح ان الزكاة واجبة عليه .

وانظر المذهب والمجموع (٦ : ٧٠) وما بعدهما ، وقد بنينا المسألة
 على ان العامل متى يملك الربح ؟ وفيه قولان . احدهما : يملكه =

(١) فاحد قوليه انه اجير من المال بحصته من الربح المشروط لـ
ولا يكون شريكا لرب المال فيه . واستتارة المزنى .^(٢)
ووجهه شيان :

احدهما : ان العامل انما هو اهل بيده لا يملكه ، فلم يجز ان
يكون شريكا . لان شركة الابدان لا تصح^(٣) ، فثبت انه اجير .
والثاني : انه لو كان شريكا لكان يلحقه من الوضعية والعجز كما
يلحقه من الربح والفضل . فلما لم يثن في العجز شريكا لم يكن في الربح
شريكا .

والقول الثاني : ان العامل شريك في الربح بما شرط فيه . ووجهه
ذلك شيان .

احدهما : انه لو كان اجيرا لكان عوضه معلوما ، ولا يستحقه وان كان
الربح معدوما فلما جازت جهالة عوضه ، ولم يستحق من المال شيئا ضده
عدم ربحه ، لم يجز ان يكون اجيرا وثبت كونه شريكا .

والثاني : هو ان الاجارة لازمة والشركة جائزة . فلما ثبت ان المضاربة
جائزة غير لازمة ثبت ان العامل شريكا^(٤) اجير .

١/١٠٥

= بالمقاسمة . والثاني : يملك بالثان . وصحح النووي الاول . ا . هـ .
وكذلك قال النووي (٦ : ٨٤) والرافعي (٦ : ٨٥) والروضة على
الاظهر (٢ : ٢٨٠) .

- (١) ب : له . ساقطة .
- (٢) ب : لرب المال . ساقطة .
- (٣) المزنى (ص ٥١) ، الطبري (٣ : ٧٢ / ١) .
- (٤) ب : شركة الابدان تصح فثبت اجير .
- (٥) ب ، ج : بما شرطه .
- (٦) الاصل - أ ، ج : ولا يستحقه . ب : ولا يستحقه .
- (٧) ب : غير واجب .
- (٨) ب - لا اجير .

فإذا ثبت توجيه القولين فالزكاة فرع عليهما^(١).
 فان قلنا : ان العامل اجير فزكاة الالفين على رب المال لان جميعها
 - على هذا القول - ملك له^(٢)، ومن اين يخرجها؟ على وجهين^(٣).
 احدهما : من الربح^(٤) لانها من مؤنة المال فشابهت سائر المهن^(٥).
 وهذا اضر^(٦) بالعامل .
 والوجه الثاني^(٧) : يخرجها من جملة المال اصله^(٨) وربحه لانها
 واجبة في الجملة ، فوجب ان تكون في الجملة .
 فعلى هذا يخرج من الربح^(٩) خمسة وعشرين درهما (ومن اصل المال
 خمسة وعشرين درهما)^(١٠) . وقد بطلت المضاربة فيما اخرجته من اصل المال^(١١) .

- (١) أ : عليها .
- (٢) غير ه : ملكا .
- (٣) بنى العلماء المسألة كما قد منا على متى يملك العامل حصته من الربح ؟ انظر الطبري (٣ : ٧٢/أ) وما بعدها والجويني (٣٢/أ) في السلسلة . والغزالي والرافعي (٦ : ٨٤) وما بعدها والمجموع (٦ : ٧١) والروضة (٢ : ٢٨٠) وما بعدها . والتحفة وحواشيها (٣ : ٣٠٤) .
- (٤) بل ثلاثة اوجه . انظر الروضة واسلمها والمجموع . ثالثا : انفسه يخرجها من رأس المال فقد . وفي معنى المحتاج (١ : ٤٠١) والثالث زكاة الاصل من الاصل وزكاة الربح من الربح ، لانها وجبت فيهما .
- (٥) في المجموع : انه الاصح عند الشيخ أبي حامد والبغوي والجمهور وهو المنصوص كما نقله البغوي . ! هـ . بتصرف ومعنى المحتاج مع الضعاف (١ : ٤٠١) في الاصح .
- (٦) غير ه : من . ساقطة .
- (٧) غير ه : اخس .
- (٨) الاصل - أ : والوجه . ساقطة .
- (٩) ب : باصله .
- (١٠) ب : من الربح - بياض - ومن اصل المال - بياض - وقد بطلت المضاربة .
- (١١) الاصل - أ ، ب : (ساقط) .

فاما العامل - على هذا القول - فلا شيء عليه ^(١) حتى يقبض حصته من
الربح . فاذا قبضها استأنف حولها .
واذا قلنا : ان العامل شريك ، فعلى رب المال زكاة الف وخمسائة ^(٢)
اصل المال منها الف والخمسائة ربح .
ومن اين يخرج زكاتها . على الوجهين .
فاما العامل فعليه زكاة ^(٤) ^(٥) لانه مالك لها شريك بها .
وفي ابتداء حولها وجهان .

- (١) انظر المراجع السابقة في الياض رقم (٣) بالصفحة السابقة .
(٢) أ : فاذا .
(٣) أ : شريك . مكورة .
(٤) قطع الماوردي بوجوب الزكاة على العامل وذكر الرافعي في الشرح
والنوى في الروضة ثلاثة اقوال . قال الرافعي (٦ : ٨٥) (احدىهما)
ويحكي عن صاحب المذهب : انه على القولين في المقصود ونشأته
لانه لا يتمكن من التصرف فيه على حسب مشيئته (والثاني) القطع
بالوجوب - كما قال الماوردي - لانه يتمكن من التوصل الى ماله متى
شاء بالاستقسام فاشبه الدين الحال على مليء (والثالث) ويحكي
عن القفال : القطع بالمنع لان ملكه غير مستقر من حيث انفسه
- اي الربح - وقاية لرأس المال من الضمران فصار كملك المكاتب . ا . هـ
قال في الروضة (٢ : ٢٨١) : والمذهب : الايجاب فعلى
هذا فابتداء حول حصته من حين الظهور على الاصح المنصوص .
والثاني : من حين يقوم المال على المالك لاخذ الزكاة . والثالث :
من حين القسمة لانه وقت الاستقرار . والرابع : حوله - حول
رأس المال ثم ذكر ما اذا نقص ربحه عن النصاب فهل يكون
مخالطاً ام لا . . . الخ وانظر المذهب والمجموع (٦ : ٧٠) وما بعدهما
والمحلى (٢ : ٣٠) ونقل من الروضة وأصلها عدم الترجيح بين الاقوال .
(٥) الاصل : لانها . ب : لانه مالك لاشريك بها .
(٦) تقدم في الروضة (٢ : ٢٨١) انها اربعة اوجه زاد النوى في المجموع
خامساً : وهو انه من حين اشترى العامل السلعة حكاها البند نيجسي
وغيره قالوا : وهو غلط . كما فسد النوى الوجهين الاخيرين - من
الاربعة . ا . هـ اقول فاقصر الماوردي على وجهين من الخمسة وجبسه
لان ما عداهما غلط .

احدهما : من حين ظهور ^(١) الربح . لانها في ملكه ظهرت - وهو ظاهر
قول الشافعي .

والوجه الثاني : من حين المحاسبة والتقويم ^(٢) لانها بذلك مستقرة
فاذا حال حولها لم يلزم ^(٣) اخراج زكاتها حتى يقضها ، لجواز تلف المال ^(٤)
او تلف بعضه فيبطل الربح فان قبضها ^(٥) اخر زكاتها .

-
- (١) ب ، ه : ظهور .
(٢) ب : والقديم لانها مستقرة .
(٣) ه : يلزمه .
(٤) ب : لجواز ان تلف .
(٥) ه : فاذا .

١/١٠٥

ب - ١٥٧ فصل

فلو كان العامل نصرانيا ورب المال مسلما .

ب / ١٠٥

فان قيل : العامل اجير فعلى رب المال (زكاة جميع الالفين .
 وان قيل : هو شريك فعلى رب المال) زكاة الف وخمسائة ، وتسقط
 زكاة خمسائة لانها ملك النصراني .

ولو كان رب المال نصرانيا والعامل مسلما .
 فان قيل : ان العامل اجير . فلا زكاة في المال . لان جميعه
 ملك النصراني .

وان قيل : العامل شريك ، فلا زكاة في الف وخمسائة لانها ملك
 النصراني . وعلى العامل زكاة خمسائة اذا حال حولها .
 فلو كانت قيمة العرض بحد الحول الف ومائتي درهم .
 فان قيل : العامل اجير ، فعلى رب المال زكاة جميعها .
 وان قيل : شريك فعلى رب المال زكاة الف ومائة درهم . وعلى
 العامل زكاة مائة ان كان مالكا لتتمام النصاب .

-
- (١) ب : هو . ساقطة .
 (٢) ج : (ساقط) .
 (٣) الشرح الكبير (٨٧ : ٦) ، الروضة (٢ : ٢٨١) .
 (٤) هـ : فان قلنا ان العامل . . .
 (٥) ب : فلا زكاة على الف وخمسائة المال . . . ملك لنصراني . ج : ملك
 لنصراني .
 (٦) أ ، ب ، ج : ملك لنصراني .
 (٧) ب : اذا دخل .
 (٨) ابتداء الكلام على ما اذا كانت حصة العامل اقل من نصاب .
 (٩) ب : الف .
 (١٠) أ : (ساقط) .
 (١١) ب : مالكا لهما من النصاب .

وان لم يملك سواها ففي^(١) ايجاب زكاتها قولان^(٢) من اختلاف قوليه
في جواز الخلطة في الدراهم والدنانير .
فصل في القديم : (لا زكاة فيها) .
وعلى الجديد عليه زكاتها . ^(٣) ان كان يكون رب المال نصرانيا فمسلا
زكاة عليه قول واحد . لانه عليه النصراني .

-
- (١) ب : في ايجاب زكاتها . ج : ففي ايجاب زكاتها .
(٢) الرافعي (٨٦ : ٦) ، الروضة (٢ : ٢٨١) .
(٣) ب : مكررة .
(٤) أ ، هـ : النصراني .

باب ——— الذين مع الصدقة
وركاز النعمة وكرا الدار والغنيمة

(٢٣) باب الدين مع الهدية (١) ، وزكاة اللقطة (٢)

وكراء الدار

ب/١٠٥

(١) الدين : ماله اجل . كالدينة بالكسر ، ومالا اجل له ، فقرض . جمعه ادين ، وديون ، ودنته بالكسر ، ودنته : اعطيته الى اجل واقرضته . ودان هو اخذه . ورجل دائن ومدين ومدين ومسدان وتشدد داله . عليه دين . او كثير . وادان وادان واستدان وتدين اخذ دينا . ورجل مديان يقرض كثيرا ويستقرض كثيرا . وكذا امرأة . جمعها مدايين ودائنته : اقرضته ، واقرضني .

ق م (٤٤٧ : ٤) مادة (دين) ، المختار (ص ٢١٧) قال : وسماه الشافعية قرضا .

والاقراض : هو تطليك الشيء على ان يرد بدله . وسمى بذلك لان المقرض يقطع للمقرض قلعة من ماله . ويسميه اهل الحجاز سلفا معنى المحتاج (١١٧ : ٢) ، تصحيح التنبيه (ص ٧) ، التحفة وحواشيها (٣٥ : ٥) ، وادار المصباح الصغير (٢٢٠ : ١) .

(٢) قدم الدين على الصدقة للاهتمام بشأنه . وقوله مع الصدقة ليشعرك من اول وهله ان رأى الشافعية وجوب الصدقة مع الدين وانه لاتناقى بينهما .

(٣) لقط ، من باب قتل . اصله اللقطة من حيث لا يحس . فهو ملقـوط ولقيط . . . واللقطة بالضم : ما التقطت من مال ضائع . واللقاط بحذف الهاء ، واللقطة وزان راية كذلك . قال الازهرى : اللقطة بفتح القاف اسم الشيء الذي تجمده ملقى فتأخذه . ا . هـ .

ق م (٣٩٧ : ٢) مادة (لقط) . وادار تصحيح التنبيه (ص ٨٩) .

وشرعا : قال فى معنى المحتاج (٤٠٦ : ٢) ما وجد فى موضع غير مملوك من مال او مختص ضائع من ماله بسقوط او غفلة ونحوهما لغير حربى ليس بمحرز ولا منتجع بقوته . ولا يحرف الواجد ماله . ا . هـ . وذكر محترزات التعريف . ا . هـ .

(٤) الكراء بالمد : الاجرة . وهو مصدر فى الاصل من كاريته . . . واكويته الدار اكراء فاكراه اجرة فاستأجر . والفاعل متكو ومكر . المصباح (١٩٢ : ٢) مادة (كرى) ، ق م (٣٨٥ : ٤) ، الصحاح (٢٤٧٣ : ٦)

وشرعا : الاجارة . عقد طى منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل =

والغنيمة

قال الشافعي : (إذا كان له مائتا درهم وعليه مثلها فاستغنى
عليه السلطان قبل الحول ^(٢) ولم يقض عليه بالدين حتى حال ^(٣) الحول ^(٤) أخرجه
زكاتها ثم قضى غرماءه بقيتها ^(٥) . وهذا كما قال .

إذا كان معه مائتا درهم نقدا وعليه مثلها ديناً . فهذا على ضربين .
أحدهما : أن يملك مريضاً أو مقاراً بقيمة المائتين الدين فهذا عليه
زكاة المائتين التي بيده لا يختلف .

والضرب الثاني : أن لا يملك سوى المائتين التي بيده . وقد حال
حولها وعليه مثلها فهذا على ضربين .
أحدهما : أن يكون ماطية من الدين مؤجلاً ، فعليه زكاة ما بيده
لا يختلف ^(٧) .

والضرب الثاني : أن يكون ماطية من الدين حالا ، ففي وجوب زكاة

= والاباحة بعوض معلوم . مثنى المحتاج (٢ : ٣٣٢) وفي كسـ
الدقائق (٥ : ١٠٥) هي بيع منفعة معلومة بأجر معلوم .
وفي نسخة ج : كرى الدار .

(١) الغنيمة من غنمت الشيء ^(١) أخذته فغنا : أصبته غنيمة ومغنا والجمع
الغنائم والمغانم . والغنيمة : قال أبو صيد : مانيل من أهل
الشرك عنوة والحرب قائمة . والقي ^(٢) مانيل منهم بعد أن تضع الحرب
أوزارها . المصباح (٢ : ١٠٨) ، الصحاح (٥ : ١٩٩٩) ، ق م (٤ :
١٥٩) مادة (غم) قال الشيرازي ، في التنبيه (ص ١٤٤) : الغنيمة :
ما أخذ من الكفار بالقتال وأرجاف النبل والركاب .
وفي نسخة الاصل : التسعة .

(٢) هـ : حلول الحول .

(٣) هـ : حال عليه .

(٤) أ : بقيتها .

(٥) المزني (ص ٥١) ، الام (٢ : ٥٠) ، الطبري (٣ : ٧٣ ب) .

(٦) ب ، هـ : مثلها مائتا درهم .

(٧) السلسلة للجويني (ص ١٣ / ١) ، الرافعي (٥ : ٥٠٥) ولم يذكروا فرقاً =

(١) ما بيده قولان :

احدهما : نص عليه في التذويم . وفي اختلاف العراقيين في الجديد
ان ماعليه من الدين يمنع وجوب زكاته . فلا تجب فيه الزكاة .
وبه قال من الصحابة : عثمان بن عفان رضي الله عنه .
ومن التابعين : الحسن البصري . وسليمان بن يسار .
ومن الفقهاء : الليث بن سعد ، والثوري ، واحمد ، واسحق . وهو (٢)

= بين المؤجل والمعجل . لكن النووي في الروضة (٢ : ١٩٧) —
ان الخلاف جار سوا . كان الدين حالا او مؤجلا . والمجموع (٥ : ٣٤٤)
(١) الام (٢ : ٥٠) ذكر وجوب الزكاة . والاقسام والخصال لابن سريج (ص ١٦)
ذكر عدم وجوب الزكاة . فقه قال : البيان من حال من تسقط عنه
الزكاة من المسلمين :

جميع المسلمين في الزكاة سوا . الا عند وجود ثمانى خصال
وكذلك من معه مائتا درهم ووليه مثلها . . الخ والطبرى (٣ : ٣٩) ،
(٣ : ٧٣ / أ) ، الفزالي (٥ : ٥٠٥) ، المذهب (٥ : ٣٤٣) قولان
والرافعى (٥ : ٥٠٥) : ومن أصحاب من حكى قولاً ثالثاً . وهو ان
الدين يمنع الزكاة في الاموال الباطنة . وهي الذهب والفضة
وعروض التجارة دون الظاهرة . والمجموع (٥ : ٣٤٤) ثلاثة اقسام
والروضة (٢ : ١٩٧) .

(٢) المضى لابن قدامة (٣ : ٦٨) الدين يمنع وجوب الزكاة في الاموال
الظاهرة روى عن احمد . وهذا قول عطاء والحسن وسليمان وميمون
ابن مهران والنخعي والثوري والليث واسحق ، لجميع الادلة . وروى
عن احمد انه لا يمنع في الاموال الظاهرة وهو قول مالك والاوزاعي
- الشافعى - وفي (ص ٦٧) ان الدين يمنع وجوب الزكاة في الاموال
الباطنة عند احمد رواية واحدة ، وبه قال عطاء وسليمان بن يسار
وميمون بن مهران والحسن والنخعي والليث ومالك والثوري والاوزاعي
واسحق وابوشور واصحاب الرأي . وقال ربيعة وحمام بن سليمان
والشافعى في جديد قوليه : لا يمنع الزكاة . ا . هـ . يتصرف
الاموال لابي عبيد (ص ٥٣) ذكر عثمان بن عفان ، وميمون بن
مهران ، والنخعي ، وعطاء ، وسليمان بن يسار ، والليث ، وسفيان =

قول مالك في الدراهم والدنانير من ماسواهما (١) وقول أبي حنيفة في ماسي
الدراهم والدنانير والمواشي دون ماسواهما (٢) .

= واهل الرأي . ومضاف ابن أبي شيبة (٣: ١٩٣) باب ما قالوا في
الرجل يكون عليه الدين من قال فيزكيه . ذكر الفريقين . والخراج
ليحيى بن آدم (ص ١٦١) ج ٥٨٤ ، ورحمة الامة (ص ٩٤) ، الافصاح
(١٤٣: ١) ، فقه الزكاة للقرضاوى (١: ١٥٥) ، موسوعة فقهاء
ابراهيم النخعي (٢: ٣٠٠) زكاة الدين . الموطأ . تنوير الحوالك
(١: ٢٤٧ ، ٢٤٨) ، شرح السنة (٦: ٥٦) ، ذكر ابن سريين
وابن المبارك مع القائلين بان الدين يمنع وجوب الزكاة .

(١) انظر لمذهب مالك الاموال لا يبي عبده (ص ٥٣٥) ، قوانين الاحكام
الشرعية (ص ١١٦) الشرط السادس : عدم الدين . يشترط في
زكاة العين خاصة . والاشراف على مسائل الاشراف (١: ١٨١) ،
الخرشي (٢: ١٨١) ، الخطاب (٢: ٢٩٨) قال الخرشي : ان
الدين لا زكاة في ماله الصبغي لان الدين يسقط زكاتها . وسواء
كان الدين عينا او عرضا حالا او مؤجلا لعدم تمام الملك . اما
المعدن والماشية والحرث فان الزكاة في اعيانها فلا يسقطها
الدين . ا. هـ . وفي الخطاب نحوه . ورسالة القيرواني وشرحها
الشمرداني (ص ٣٣٢) ، اسهل المسالك في مذهب الامام مالك
(ص ٨٩) وتقدم النقل من الموطأ .

(٢) الجامع الكبير لمحمد (١: ١٩٥) ، الآثار لمحمد (ص ٥٤) ذكر حديث
عثمان بن عفان ثم قال : وفيه تأخير . طيه الزكاة بعد قضاء دينه
وجامع صانيد الامام الاظم (١: ٤٦٧) ، بداية المبتدى والهداية
وفتح القدير وحاشية بابرقي وسعدى حلي (٢: ١٦٠) وما بعدها
ذكر في الفتح وبابرقي الالهة . وكثر الدقائق وشرحه والحاشية
(١: ٢٥٣) وما بعدها . تنوير الابصار ودر المختار ورد المحتسار
(٢: ٢٦٠) (فارغ عن دين له مطالب من جهة العباد) سواء
كان لله كزكاة وخراج . او للعباد ولو كماله . . . ولا يمنع الدين
وجوب عشر وخراج . والمبسوط (٢: ١٦٠ ، ١٨٤) ، (٣: ٤) ،
بدائع الصنائع (٢: ٨١٧) ، الاصل لمحمد (٢: ٦ ، ٣٤ ، ٤٤ ،
٥٩ ، ٦٧ ، ٨٢ ، ٩٥) ، رؤوس المسائل (٣٦ ب م ١١٦) .

(٣) غير هـ : عداهما .

(٤) ب : مكررة الكلمة المواشي .

والقول الثاني : نص عليه في الجديد : ان الدين لا يمنع وجوب زكاتها ، وان الزكاة فيها واجبة .

وبه قال ربيعة بن ابي عبد الرحمن (١) وحماد بن ابي سليمان . وهو اصح القولين وبه تقع الفتوى . (٢)

واستدل من قال بالاول بقوله صلى الله عليه وسلم (امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم فاردّها في فقرائكم) (٣) وفيه دليلان . (٤) احدهما : ان من استوصى دينا ما يدهه فليس بفني ، فلم تجب عليه زكاة .

والثاني : انه جعل الناس صنفين . صنفًا تؤخذ منه . وصنفًا لا تدفع اليه . وهذا من تدفع اليه . فلم يجز ان تؤخذ منه . (٥)

وروى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه انه قال (في المحرم خطيباً على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم (هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليقضه ، ثم يزكى بقية ماله) . وليس له في الصحابة (٦)

(١) هو ربيعة بن فروخ القرشي الخيمي ، ويعرف بريبعة الرأي ، شيخ

ماله ، تابعي ، اتفقوا على توثيقه وجماله ، توفي بالمدينة سنة ١٣٦ هـ المحارف ٢١٢ الفهرست ٢٨٥ طبقات الشيرازي ٦٥ تهذيب الاسماء ١١٨٦١ ، التقریب ٢٢٤٧/١ ٦٠

(٢) قال في الروضة (٢ : ١٩٧) من هذا القول : انه اظهرها . وهو المذهب ، والمنصوص في اكثر الكتب الجديدة . وانظر المجموع والرافعي فيما تقدم .

(٣) ب : يقع .

(٤) ب ، ه : على .

(٥) تقدم اول كتاب الزكاة .

(٦) الاصل : فلم يجب .

(٧) اي من حصة الفارمين . او الفقراء . . .

(٨) الاصل : ان يؤخذ .

(٩) أ : قا في المحرم . الاصل ، ب : في الحرم .

(١٠) ب ، ج : خطيب .

(١١) الحديث صحيح وتقدم انذار الموات ، تنوير الحوالك (١ : ٢٤٦) ،

مسند الشافعي (ص ٩٨) ، الاموال لابي حنيفة (ص ٥٣٤) ، مصنف =

(١) مخالف فكان اجماعا .

ولانها عبادة تتعلق وجوبها بالمال^(٢)، فوجب ان يكون الدين مانعا منها كالحج .

ولان الزكاة مال يملك بغير عوض^(٣)، فوجب ان يكون الدين مانعا منه كالميراث، لا يستحق مع ثبوت الدين^(٤) .

ولانه مال يستحق ازالة يده عنه^(٥)، فوجب ان لا تجب فيه الزكاة، كمال المكاتب^(٦) .

ولان الزكاة تجب على من له الدين لاجل المال الذي بيد من عليه الدين، فلم وجبت في الدين زكاة، وفي المال زكاة، لوجبت زكاتان في مال، وذلك غير جائز^(٧) . كزكاة التجارة والسم .

والدلالة على صحة القول الثاني : عموم قوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) وما بيده ماله يجوز فيه تصرفه، فوجب ان يستحق الاخذ منه .

= ابن ابي شيبة (١٩٣ : ٣) ، البيهقي (١٤٨ : ٤) . قال : رواه البخاري في صحيحه ، شرح السنة للبخاري (٥٤ : ٦) ج ١٥٨٥ قال محققه : واسناده صحيح .

(١) ب، ج : مخالف .

(٢) هـ : زاد بعد المال عبارة : يملك بغير عوض .

(٣) هـ : منها .

(٤) الاصل - أ، ب : مع . ساقطة .

(٥) أ، ب، هـ : الدين فيه .

(٦) مال المكاتب واجب التسليم لانه ان كان ثابتا على كتابته فعليه اداء نجوم الكتابة والابان عجز نفسه فعليه تسليم ما بيده من اموال لسيده وعلى كل حال عليه تسليم المال . فملكه اذن غير تام .

(٧) ب، هـ : وجب في المال زكاة وفي الدين .

(٨) هذا على مذهب المخالف . وهم الحنفية . اما الشافعية فيرون الزكاة في الزرع مع الخراج ويرون فطرة الصبد مع زكاة التجارة .

وروى طي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (اذا كان معك مائتا درهم فعليك خمسة دراهم وفيما زاد بحسابه ^(١)) وهو مالك لما بيده ، فوجب ان يلزمه اخراج زكاته .

ولان رهن المال في الدين اقوى ^(٢) من استحقاقه بالدين . لان الرهن في الرقبة . والدين في الذمة ، فلما لم يكن الرهن في الدين مانعا من وجوب الزكاة كان اولى ان لا يكون مجرد الدين مانعا من وجوب الزكاة .

ولان الدين واجب في الذمة ، والزكاة لا تخلو من ان تكون واجبة فسي العين او في الذمة .

فان وجبت في العين لم يكن مافي الذمة مانعا منها . كالعبد اذا جنى وفي ذمة سيده دين يحميه . بخلافه لم يكن الدين مانعا من وجوب الارش في رقبته .

وان وجبت الزكاة في الذمة ^(٣) لم يكن ما ثبت من الدين اولا في الذمة مانعا منها كالدين اذا ثبت في ^(٤) الذمة لزيده لم يكن مانعا من ثبوت دين آخر في الذمة لعمره .

وهذا الاستدلال يتحرر من اعتلاله قياسا ^(٥) .

احدهما : انه حق يتعلق بمال يسقط ب تلفه ، فوجب ان لا يمنع من ثبوته . كالجناية ^(٦) .

- (١) تقدم اول زكاة الورق .
- (٢) غير ه : اقوى واستحقاقه بالدين .
- (٣) بان حال الحول على المال وتمكن من الاداء فلم يخرج الزكاة فانتقلت الزكاة من العين الى الذمة ، حتى انه اذا تلف المال لم تسقط .
- (٤) ب : في . ساقطة .
- (٥) ج : من اعتلاله . ه : يتجرد من . وباقي النسخ : في .
- (٦) بجامع ان كلا يسقط بالتلف . فالعبد اذا جنى فللمجنى عليه المطالبة بارش الجناية لكن اذا مات العبد سقطت المطالبة عن السيد .

والثاني : انه حق مال محض، فوجب أن لا يكون ثبوت الدين ^(١) بمجرد ما نعلم من وجوبه كالدين ^(٢).

ثم من الدلالة على مالك وأبي حنيفة أن نقول : لانه حق مال يصرف الى اهل الصدقات فجاز أن يجب على من ^(٣) استغرق الدين ماله كالعشر في الشرة والزرع .
والجواب عما قالوه ^(٤).

أما الخبر ، فلا حجة فيه ، لأن أول دليله لا يفي ^(٥) اخذ الصدقة ممن ليس بغيره ^(٦) . وثاني دليله مدفوع بأنه جامع على وجود ^(٧) قسم ثالث يؤخذ منه ويدفع اليه . وهو بنو السبيل ، تؤخذ منهم الصدقة عن اموالهم الغائبة وتدفع اليهم الصدقة في اسفارهم للحاجة الماسة .

وأما حديث عثمان رضي الله عنه . فلا دليل فيه على إسقاط الزكاة بالدين . وإنما يدل على تقديم الدين على الزكاة .

وأما قياسهم على الحج فغير صحيح ، لأن الجمع بين الحج والزكاة ممتنع لوجوب الزكاة على الصبي والمجنون ، وأن لم يجب الحج عليهم . ووجوب الحج على الفقير اذا اركان مقبلا بمكة وأن لم تجب الزكاة عليه . فثبت أن اعتبار احد هما بالآخر في الوجوب غير صحيح .

ب/ ١٠٧

- (١) الاصل - أ ، ب : ثبوت المال . هـ : بمجرد .
- (٢) بجامع أن كلا منهما حق محض . لا يمنع حقا آخر كالدين لزيد لا يمنع حقا آخر لصبر .
- (٣) هـ : من قد .
- (٤) غير هـ : قاله . وهو أيضا صحيح لأنه يصود الى (من) في قوله . واستدل من قال بالاول .
- (٥) دليله . كذا في النسخ . والجواب اول دليله . لأن الماوردي قال من الحديث : ومنه دليلان .
- (٦) أ : لا . ساقطة .
- (٧) أي ليس فيه حصر الاخذ من النسي فقط .
- (٨) ب : وجوب .
- (٩) وجه الجواب أن يقال : أن قوله : ثم ليزك بقية ماله معناه : ليزك من =

وأما قياسهم على الميراث فليس الدين مانعا من الميراث . لأن الميراث حاصل . وقضاء الدين واجب . ألا ترى أن الوارث لو قضى الدين من ماله لاستحق ميراث ميته . على أنه باطل بزكاة الفطر ^(١) .

وأما قياسهم على المكاتب فليس المعنى فيه أنه ممن يستحق إزالة يده عن ماله . وإنما المعنى فيه أنه غير تام الملك . ألا ترى أن المكاتب لو كان معه قدر دينه فأكثر لم يستحق إزالة يده عنه ثم مع هذا لا زكاة عليه ؟ وأما قولهم : أن هذا يؤدي إلى إيجاب زكاتين في مال فدعوى بلا برهان بل هما مالان لرجلين ، فزكاة هذا المال في عينه ، وزكاة الدين على ماله . والعين غير الدين . والله اعلم .

= بقية ماله . بدليل قوله : هذا شهر زكاتكم . ولا فان قول عثمان - بدون تقدير من - صريح باستثناء الزكاة قدر الدين .

(١) ب : زكاة .
(٢) أي أن مقالوه عن الزكاة موجود في زكاة الفطر . ومع ذلك أوجبوا زكاة الفطر مع الدين .

(٣) ب : يستحق ميراث ميته على أنه باطل بزكاة الفطر . وإنما المعنى فيه أنه غير تام .

(٤) انظر للأدلة ومناقشتها المراجع السابقة . والنكت للشيرازي (١٥٥١) ومختصر خلافيات البيهقي (٨٧ ب) .

فاذا تقرر هذان القولان وثبت^(١) ان اصابهما وجوب الزكاة وان الدين لا يمنع منها ، فلا فرق بين ان يكون الدين من جنس المال او من غير جنسه^(٢) حتي لو كان معه مائتا درهم و عليه دين من دنانير او بر او شعير قدر قيمته مائتا درهم فهو كما لو كان معه مائتا درهم فتكون الزكاة على قولين . وكذا لا فرق بين الزكاة والصحر على القولين جميعا ، لان العشر عندنا زكاة ، وانما فرق ابو حنيفة ومالك بينهما^(٣) . . .

فلو اخرج الله تعالى له خمسة اوسق من ثمرة او زرع وكان عليه مثلها دينا او مثل قيمتها^(٤) دراهم او دنانير كانت الزكاة على قولين .

فلو كان معه مائتا درهم نقد او عليه مائة^(٥) درهم دينا فزكاتها على ١ / ١٠٨ قولين ايضا . ان ثبت ان الدين يمنع وجوب الزكاة فلا زكاة عليه لان الباقي بعد الدين اقل من نصاب . وان قلنا لا يمنع فعليه زكاة مائتين . فلو كان معه اربعمائة درهم نقدا و عليه مائتا درهم دينا فعلى هذين القولين .

احدهما تجب زكاة المائتين لا غير .

والثاني زكاة الاربعمائة اذا قلنا الدين لا يمنع وجوب الزكاة .

(١) ج : ثبت .

(٢) المجموع (٥ : ٣٤٤) هذا هو المذهب . وهو قطع الجمهور . وقال جماعة من الخراسانيين : القولان اذا كان من جنس الدين ، فبان خالفه وجبت قطعا . وليس بشيء . فالحاصل وجوب الزكاة سواء كان المال باطنا او ظاهرا ، من جنس الدين ام من غيره . ا . هـ . والروضة (٢ : ١٩٧) والرافعي (٥ : ٥٠٨) قال : فان قلنا الدين لا يمنع الزكاة عند اتحاد الجنس فمعه الاختلاف اولى ، وان قلنا يمنع ، فقد اشار امام الحرمين الى تردد هذه اختلاف الجنس . وقال : الاصح المنع في هذه الصورة . . .

(٣) حيث قلنا ان الدين لا يمنع العشر وان منع زكاة الدراهم والدنانير .

(٤) ب : او كلها مثل قيمتها .

(٥) غيره : مائتا .

(٦) ذكر الطبري (١ : ٧٦ / أ) في فصل مستقل .

فلو كان معه مائتا درهم نقدا فقال قبل الحول : ان شفا الله مريضه قلله على ان اتصدق بمائة درهم ، فشفي الله مريضه قبل الحول^(١) فان قلنا : ان دين الادمي لا يمنع وجوب الزكاة فهذا اولي والزكاة عليه واجبة .

وان قلنا ان دين الادمي يمنع وجوب الزكاة ، فهذا على وجهين .
احدهما : يمنع ولا زكاة عليه كدين الادمي .

والثاني^(٢) : لا يمنع وعليه الزكاة لان دين الادمي اوكد من النذر لان النذر هو على اداءه امين ودين الادمي له من يطالب به ويستوفيه .

ولو قال - ومعه مائتا درهم - ان شفى الله مريضه تصدقت بمائة درهم منها - وأشار اليها وعين النذر فيها - فشفى الله مريضه قبل الحول فجوابها عكس ذلك^(٣) الجواب .

ان قلنا ان دين الادمي (يمنع وجوب الزكاة فهذا اولي ان يمنع ولا زكاة عليه .

وان قلنا ان دين الادمي^(٤) يمنع . فهذا على وجهين .
احدهما : لا يمنع كدين الادمي .

والوجه الثاني : يمنع لان هذا^(٥) قد استحق به عين المال فمنع الزكاة ١٠٨/ب

(١) ج : قبل . مكورة .

(٢) وهو الاصح عند الامام . الروضة (٢ : ١٩٩) ، الرافعي (٥ : ٥١٠) ،

المجموع (٥ : ٣٤٥) .

(٣) ب : عكس تلك . والجواب .

(٤) أ : (ساقط) .

(٥) هـ : لان النذر .

ودين الادمى لم يستحق به عين المال فلم يمنع الزكاة^(١) . والله اعلم

(١) الرافعى (٥: ٥٠٩) قال : ويخرج مما حكناه طريقان - ففى هذه الصورة - احدهما : الشاع بالمنع . والثانى : التخرج طسى الخلاف السابق . والروضة (٢: ١٩٩) صحح القطع بمنع الزكاة لتعلق النذر بعين المال . والثانى : انه على الخلاف فى الدين . والمجموع (٥: ٣٤٥) .

مسألة (١٥٩)

قال الشافعي : (ولو قضى عليه بالدين وجعل لهم ماله حيث وجدوه قبل الحول ، ثم حال الحول قبل ان يقبضه الفرماء ، لم تكن عليه ^(١) زكاة لانه صار لهم دونه قبل الحول ^(٢) .
^(٣) وصورتها : في رجل له مال وعليه من الدين مثل ما بيده ، فقدم الى القاضي ، فحكم عليه به . فهذا على ثلاثة اقسام ^(٤) .
 احدها : ان يحكم عليه بما داهه لقيام البينة ولم يحجر عليه ولا على ماله . فهذا الحكم غير مؤثر في الزكاة ، ويكون كثبوته باقراره ، ووجوب الزكاة عليه على ما ذكرنا من القولين .
 والقسم الثاني : ان يحكم عليه بالدين ويجعل لفرمائه اخذ ماله

- (١) أ : لم يكن .
 (٢) الاصل - أ ، ب : مال لهم . ج : مالههم . والتصحيح من هـ ، والمطبوع وهو موافق لما نقله النووي بنصه في المجموع (٣٤٥ : ٥) ، وانظر الرافعي (٥٠٦ : ٥) .
 (٣) العزني (ص ٥١) . . . قبل الحول ، وهكذا في الزرع والثمر والمأشية التي صدقتها منها ، كالمرتبة للشيء فيكون للمرتبة ماله فيسه وللفرماء فضله . ا . هـ . الام (٥٠ : ٢) ذكر عبارة العزني السبي قبل الحول وزاد : وفيه قول ثان : انه عليه فيه الزكاة من قبل انه لو تلف كان منه . ومن قبل انه لو طرأ له مال غير هذا كان له ان يحبس هذا المال وان يقضى الفرماء من غيره . ا . هـ .
 (٤) هـ : رجل بيده مال .
 (٥) المجموع (٣٤٤ : ٥) قال : قال اصحابنا : اذا قلنا الديـمن يمنع وجوب الزكاة ، فاحاطت برجل دين وحجر عليه القاضي فله ثلاث احوال (احدها) ان يحجر عليه ويفرق ماله بين الفرماء فيزول ملكه ولا زكاة عليه . (والثاني) ان يضمن لكل فرم شيئاً من ملكه ويمكنهم من اخذه ، فحال الحول قبل اخذه فالعذر انـه

حيث وجدوه بتمليك^(١) منه . كأنه قال لنل واحد منهم : قد جعلت لك
بدينك العبد الفلاني^(٢) أو الثوب^(٣) الفلاني الذي قد عرفته (وبعتك^(٤) بمالك^(٥)
علي^(٦)) فقبل كل واحد منهم ذلك وبار ملكا لهم فلازكاة عليه . لان ملكه
قد زال عما بيده^(٧) .

والقسم الثالث : ان يحكم بالدين^(٨) ويحجر عليه في ماله من غسيران
يجعله لفرمائه .

فان قلنا : الدين مانع من وجوب الزكاة فلازكاة عليه .

وان قلنا : لا يمنع، فهل عليه الزكاة ما هنا ام لا ؟ على قولين بناء^(٩)

= لازكاة ايضا ، وه قطع الجمبور لضحف ملكه . وحكى الامام وآخرون من
الخراسانيين وجها ان وجوب الزكاة فيه يخرج على الخلاف ففى
المفصوب . وقال القفال : على الخلاف فى اللقطة فى السنة الثانية
والصحيح ماسبق عن الجمبور . والثالث : ان لا يفرق ماله ولا يبيع
لاحد شيئا ويحول الحول فى د وأم الحجر ففى وجوب الزكاة هنا ثلاثة
طرق (اصحها) انه على الخلاف فى المفصوب (والثانى) القطع
بالوجوب (والثالث) التنازع بالوجوب فى العاشية وفى الباقي
الخلاف كالمفصوب والله اعلم . . . باختصار
والرافعى (٥ : ٥٠٦) .

- (١) ب : فيملك فيه كأنه .
- (٢) أ : الفلانى .
- (٣) ب : والثوب .
- (٤) ج : وبعتكوه . غير ه : وبعتك هو . ه : بمالك عليه .
- (٥) ب : ("ساقط") .
- (٦) ب ، ج : منهما .
- (٧) قد عرفت خلاف الجوينى والقفال .
- (٨) ه : عليه بالدين .
- (٩) ب : بالدين مانع .
- (١٠) الاصل - أ : فان . ساقطة .
- (١١) هذا - كما عرفت - طريق من طرق ثلاث - وهو اصحها - والثانى
القطع بالوجوب وه قال ابن ابى هريرة . والثالث القطع بالوجوب فى
العاشية ويحكى عن ابى اسحق . . . الخ .

على اختلاف قوله في^(١) زكاة المال المخصوص لأن الحجر مانع من التصرف كالنصب .

فان قيل : الصبي قد حجر عليه التصرف في ماله ولم يكن الحجر مانعا من وجوب الزكاة فيه (وكذا السفينة^(٢)) (فهلا كان الحجر غير مانع من وجوب الزكاة فيه ؟)^(٣)

قلنا : حجر الصبي والسفينة واقع لأجلهما ولحفظ أموالهما عليهما وحجر هذا الفل لأجل غرمائه ولحفظ ماله على غيره فكان هذا الحجر موهيا لملكه^(٤) .^(٥)

(١) ب : في الزكاة .

(٢) غير ه : (ساقط) .

(٣) ب : (ساقط) .

(٤) الاصل - أ : موهيا لملكه . ب : موهيا لملكه . ه : موهنا .

(٥) راجع للسألة الطبري (٣ : ٧٥ / أ) وما بعدها .

فلو قدمه غمائه الى القاضي فوجدهم ولم يكن لهم بينة فحلف لهم
ففيه وجهان .

احد هما : وهو قول جمهور اصحابنا ان جحوده غير مؤثر ويمينه
الكاذبة غير مبررة لبقاء الحق ^(١) عليه في ذمة فتكون ^(٢) زكاة ما بيده على قولين .
والوجه الثاني : ان جحوده مع يمينه قد ^(٣) اسقط عنه المطالبة
وان لم يسقط عنه الدين فصار في حكم من لا دين عليه لسقوط المطالبة
عنه فتكون ^(٤) زكاة ما بيده واجبة قولاً واحداً . والله اعلم بالصواب .

(١) ب ، ج ، هـ : عليه . ساقطة .

(٢) ج : فيكون .

(٣) غير هـ : فقد .

(٤) ب : كما في .

(٥) الاصل : فيكون .

مسألة (١٦٠)

قال الشافعي : (وكل ما رهن فحال عليه الحول ^(١) اخرج منه الزكاة قبل الدين ^(٢)) .

قد مضى الكلام في رهن الماشية وذكرنا انه لا يمنع وجوب الزكاة كذا رهن الدراهم والدنانير لا يمنع وجوب الزكاة ^(٣) .
فان كان الدين مستغرقا لقيمة الرهن وهو لا يملك غيره فزكاته على قولين .

اذا قلنا : فيه الزكاة ، فهل يقدم اخراج الزكاة او الدين ؟ على ثلاثة اقوال مضت ^(٤) . احدها تقدم الزكاة . والثاني الدين . والثالث هما سواء فيخرج من كل واحد منهما بحساب المال وقسطه . والله اعلم .

-
- (١) ه : وكلما .
(٢) ج : فحال الحول عليه .
(٣) المزني (ص ٥٢) . . . قبل الدين . (وقال المزني) وقد قال فسي اختلاف ابن ابي ليلى : اذا كان له مائتا درهم ، وعليه مثلها فلا زكاة عليه . والاول من تولية مشهور .
الام (٢ : ٥١) قال : ولو رهن رجل رجلا الف درهم بالف درهم او الف درهم بمائة دينار فسواء . واذا حال الحول على الدراهم المرهونة قبل ان يحل دين المرتين او بعده فسواء ويخرج منها الزكاة قبل دين المرتين (قال الشافعي) وهكذا كل مال رهين وجبت فيه الزكاة . ا . ه .
(٤) ج : هكذا رهن .
(٥) باب رهن الماشية (ص ٧٨٨) .
(٦) المجموع (٥ : ٣٤٥) والرافعي (٥ : ٥١١) اظهرها : تقديم الزكاة لظاهر : فدين الله احق بالتضايف . والثاني : يقدم دين الادمى والثالث : يستويان . وذكرنا طريقة من بعض الاصحاب قاطعة بتقديم الزكاة المتعلقة بالعين . والروضة (٢ : ٢٠٠) .

مَسْأَلَةٌ (١٦١)

قال الشافعي : (وَأِنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ يَقْدِرُ عَلَى اخْذِهِ فَعَلَيْهِ تَعَجُّيلُ زَكَاتِهِ كَالْوَدِيعَةِ)^(١).

قد مضت هذه المسألة^(٢) مرتبة وسند ذكرها الآن على غير ذلك الترتيب ليكون التكرار مفيدا^(٣).

اعلم ان من^(٤) له دين فلا يخلو من احد امرين : اما ان يكون حالا او مؤجلا .

فان كان مؤجلا فعلى وجوبين .

احدهما : وهو قول ابي اسحق يكون مالكا^(٥) له وفي زكاته قسولان كالمال المقصوب .

والثاني : وهو قول ابي طلي بن ابي هريرة : لا يكون مالكا له ولا زكاة فيه حتى يقبضه ويستأنف حوله^(٦).

وان كان الدين حالا فعلى ضربين .

احدهما : ان يكون على محصر فذلك يلزمه زكاته قبل قبضه . فـ اذا قبضه فهل يزكيه (لما مضى او يستأنف حوله على قولين .

والضرب الثاني ان يكون^(٧) على مؤصر فهذا على ضربين .

(١) المزني (ص ٥٢) ، الطبري (٣ : ٧٦ ب) وانظر للمسألة المذهب

(٢) (٢١ : ٦) ، والمجموع (٦ : ٢٢) .

(٣) (ص ١٠٤) ذكر المسألة كما ذكرها هنا .

(٤) ب : اعلم ان التكرار مفيد اطم .

(٥) أ : ان قوله دين .

(٦) ب : يكون مالا له .

(٧) غير ه : والقول الثاني .

(٨) ج : فلا يلزمه .

(٩) ب : (ساقط) .

احدهما : ان يكون جاحدا فلا زكاة عليه قبل قبضه وبعد قبضه
(١) فعلى قولين كالدين على محسر .

والضرب الثاني : ان يكون مضمرا فـ (٢) (٣) على ضربين .

احدهما ان يكون مطالبا مدافعا فلا زكاة فيما عليه (قيل قبضه
فاذا قبضه زكاة لما مضى قولا واحدا .

والضرب الثاني : ان يكون مليا ، وفيما ، يدفع ماعليه متى طوّل بـه
فهذا على ضربين .

احدهما : ان يكون فائدا لا يقدر على مطالبته فلا زكاة فيما عليه (٤)
كالمال الفائب . فاذا قدم فزكاة (٥) ماطية واجبة لما مضى قولا واحدا وان لم
يقبضه لانه قادر على قبضه . (٦)

والضرب الثاني ان يكون حاضرا فزكاة ماعليه واجبة قبض او لم يقبض
لان هذا كالوديعة بل احسن حاله منبأ انه في الذمة . (٧) (٨)

(١) ه : على .

(٢) ه : ان يكون منه مال .

(٣) ب : (ساقط) .

(٤) غير ج ، ه : (ساقط) .

(٥) ب : فزكا .

(٦) لانه حينئذ قادر على مطالبته واستحصال الحق منه .

(٧) قوله احسن حالا منها . اي من الوديعة ذلك لان الوديعة تستقط

بالتلف بخلاف الدين الذي في الذمة .

(٨) أ ، ج : السنة . ب : الشبهة .

ب/١٠٩

أ - ١٦١ فصل

فاما مافي ذمة العبد من مال كتابته^(١) او الخراج المضروب على رقبته^(٢) ١١٠/أ
فلا زكاة فيه على سيده حتى يقبضه ويستأنف حوله لانه ليس بدين لازم^(٢) . والله
اعلم بالصواب.

(١) ب : المكاتبه .

(٢) الرافعي (٥ : ٥٠١) ، الميزاب والمجموع (٦ : ٢٠) وما بعدها .

قال الشافعي : (وَلَوْ جُجِدَ مَالُهُ أَوْ ضُيِبَ أَوْ غَرِقَ فَأَقَامَ زَمَانًا ثُمَّ قَدَّرَ عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ ^(١) إِلَّا وَاحِدٌ مِنْ قَوْلَيْنِ . . .) ^(٢) الفصل .
قد ذكرنا حكم ^(٣) المال المنسوب والمجهود وان زكاته قبل عبوده ^(٤)
(لا تجب وبعد عبوده) ^(٥) على قولين .

أحدهما : يزكيه لما مضى والقول الثاني يستأنف حوله . وذكرنا
توجيه القولين واختلاف حال ^(٦) السوم في ^(٧) الماشية وليست بنا إلى إعادته
حاجة ولا إلى الإطالة به فاقه ^(٨) .

فلودفن ماله فخفي عنه مكانه أصواتا ثم وجدته ، فزكاته على قولين
كالتائه .

ومن أصحابنا من أوجب زكاته قولا واحدا . قال لأنه منسوب إلى
التفريط في غفلته وقلة تحرزه ^(٩) ووجدت أبا علي بن أبي هريرة ماثلا إليه .
ثم اختلف من قال بهذا الوجه هل يلزمه إخراج زكاته قبل وجدانه؟
على وجهين .

(١) ب : فيه . ساقطة .
(٢) المزني (ص ٥٢) . . . إلا واحد من قولين . ان لا يكون عليه زكاة حتى
يحول عليه الحول من يوم تبذره لأنه مغلوب عليه او يكون عليه الزكاة
لان ملكه لم يزل عنه لما مضى من السنين . فان قبض من ذلك ما فسي
مثله الزكاة زكاة لما مضى وان لم يكن في مثله زكاة فكان له مال ضمنه
إليه والاحسبه فاذا قبض ما إذا جمع إليه ثبت فيه الزكاة زكي لمسا
مضى . ا . هـ .

- (٣) تقدم (ص ٤٦٣) .
(٤) غير هـ : ضم .
(٥) هـ : (ساقط) .
(٦) ب : واختلاف قول السوم .
(٧) تقدم (ص ٤٦٤) .
(٨) ب : فاقه ساقطة وبعد ما : فإنه لودفن .
(٩) ب : حرزه .

احدهما : يلزمه اخراج زكاته قبل وجدائه . وظهره (كالمسال
المقدور عليه) .^(١)

والثاني : لا يلزمه اخراج زكاته الا بعد ظهوره كالفائب .
والصحيح انه في حكم المندوب والتائه فلا يلزمه اخراج زكاته قبل
ظهوره وبعد ظهوره على قولين .

ولو كان خفا المكان المنسوب الى تفريطه موجبا لزكاته لمكان تـوـه^(٢)
المال وضياعه موجبا لزكاته ، لانه منسوب الى تفريطه .^(٣)

فلما كان زكاة التائه والضائع على قولين وان كان فيه مفراطا^(٤)
فكذلك زكاة مانسي مكانه من المدفون على قولين وان كان فيه مفراطا . والله
اعلم بالصواب .^(٥)

(١) غير ه : (ساقط) .

(٢) غير ه : توه . ساقطة .

(٣) ه : لزكاة المال .

(٤) أ : الضائع . ساقطة .

(٥) ه : خفي .

قال الشافعي : (١) ولو عرف لقطعة سنة ثم حال عليها أحوالٌ ولم يزكها ثم جاء صاحبها فلا زكاة على الذي ويحدها لأنه لم يكن لها مالكا (٢) قط حتى جاء صاحبها . والقول فيها كما وصفت . (٣) الفصل .

(١) هـ : وإذا . وهي كذلك في المطبوع والطبري (٣ : ٧٦ ب) .

(٢) ب : له مالكا .

(٣) المزني (ص ٥٢ هـ) وإذا عرف . . . ثم جاءه صاحبها . . . كما وصفت في أن عليه الزكاة لما مضى لانها ماله أو في سقوط الزكاة عنه فسي مقامها في يد الملتقط بعد السنة لأنه أبيع له أكلها (قال المزني) أشبه الأمر بقوله عندي أن يكون عليه الزكاة لقوله أن ملكه لم يزل عنه وقد قال في باب صدقات الغنم : ولو ضلت غنمه أو غصبها أحوالا ثم وجدها زكاهما لأحوالها فتقضى ماله يختلف من قوله في هذا لأحد قوله في أن عليه الزكاة كما قطع في ضوال الغنم وبالله التوفيق . ١ . هـ والام (٢ : ٥٢) والطبري (٣ : ٧٦ ب) ذكر المسألة . كما ذكرها النووي في المجموع (٥ : ٣٤٢) فقال : اللقطة في السنة الأولى باقية على ملك مالكا فلا زكاة فيها على الملتقط . وفي وجوبها على المالك الخلاف السابق من المصنوع والضال . ثم أن لم يعرفها حولا فهكذا الحكم في جميع السنين . وإن عرفها سنة بني حكم الزكاة على أن الملتقط مل يملك اللقطة بمضى سنة التصريف أم باختيار التملك ، أم بالتصرف ؟ وفيه خلاف معروف فسي بابه .

فإن قلنا يملك بانتضاءها فلا زكاة على المالك وفي وجوبها على الملتقط وجهان .

وإن قلنا : يملك باختيار التملك - وهو المذهب - نأمر أن لم يملكها فهي باقية على ملك المالك . وفي وجوب الزكاة عليه طريقان (أحدهما) عند الأصحاب أنه على القولين كالسنة الأولى (والثاني) لازكاة قطعا لتعلق الملتقط على تملكها . وأمّا إذا تملكها الملتقط فلا تجب زكاة على المالك لخروجها عن ملكه ولكنه يستحق قيمتها في ذمة الملتقط . وفي وجوب زكاة القيمة عليه خلاف من وجهين (أحدهما) كونها دين (والثاني) كونها مالا ضائعا =

إذا وجد الرجل لقطة تبلغ نصاباً مذكى كعشرين^(١) ديناراً أو مائتين^(٢) درهم أو خمسا من الأبل فعليه تحريفها حولاً ولا يجوز أن يملكها في نفسه فإذا حال الحول فذلك على ضربين .

أحدهما : أن يلقي^(٣) صاحبها فيردّها عليه فهل تجب على صاحبها زكاتها أم لا ؟ على قولين بناءً على زكاة المال الضال أحدهما عليه الزكاة لثبوت ملكه . والثاني لا زكاة عليه لعدم تصرفه ووجهه يده .

والضرب الثاني : أن لا يحرف لها^(٤) أصحابها ، فهذا على ضربين .

أحدهما : أن يختار الواجب تركها في يده أمانة لصاحبها ولا يختار تملكها فلا زكاة عليه في الحول العاشر ولا فيما يأتي من الأحوال المستقبلية لأنه غير مالك . فان وجد صاحبها فردّها عليه فزكاة السنة الأولى^(٥) على قولين مضياً . فاما زكاة السنة الثانية وما يليها فعلى القول الذي يقول^(٦)

= ثم الملتقط مدين بالقيمة . فان لم يملك غيرها ففي وجوب الزكاة عليه الخلاف في هل يمنع الدين وجوب الزكاة . وفيه قولان . الجدي يد لا يمنع . وان ملك شيئاً يفي بالزكاة فوجهان مشهوران (الصحيح) باتفاق الأصحاب وجوب الزكاة إذا مضى عليها حول من جنى ملكه اللقطة لأنه ملك مضى عليه حول في يده مالك . و (الثاني) لا تجب لضعفه لتوقع مجيء المالك . قال أصحابنا : هما مبنيان على أن المالك إذا غفر باللقطة بعد أن تملكها الملتقط هل له الرجوع في حينها أم ليس له إلا القيمة ؟ فيه وجهان مشهوران . فان قلنا بالاول فلا زكاة لضعف الملك . والا وجبت . أما إذا قلنا لا يملك الملتقط إلا بالتصرف فلم يتصرف فهو كما إذا لم يملكه وقلنا لا يملك إلا به . والله اعلم

(١) ب : عشرين .

(٢) أ : أو مائة درهم .

(٣) الأصل : يلقي . ه : يترك بصاحبها .

(٤) ب : صاحبها .

(٥) أ : الأولى . ساقطة .

(٦) ب : القول الثاني يقول .

لا زكاة عليه (في السنة الاولى^(١) والثانية وما يليها اولى ان لا زكاة عليه^(٢)) فيها
وعلى القول الذي^(٣) يقول عليه زكاة السنة الاولى ففي الثانية وما يليها
قولان احدهما عليه زكاتها كالاولى . والقول الثاني : لا زكاة عليه بخلاف
السنة الاولى لانه في الاولى لا يجوز ان تملك عليه وفي الثانية يجوز ان تملك
عليه فكان ملكه او هي مما تقدم .^(٤)

والضرب الثاني : ان يختار الواجد تملكها ، فذلك على ضربين .
احدهما : ان لا يكون الواجد قد صرفها في الحول ، فلا يجوز ان
يملكها ولا تصير له ملكا لانه يصير فاضيا ولا زكاة عليه لانه غير مالك والكلام
في ما حبسها اذا ردت اليه على ماضى .

والضرب الثاني : ان يكون الواجد قد صرفها في الحول فيجب
ان يملكها وبماذا تصير ملكا له ؟ على وجهين .

احدهما باختيار التملك . فاذا اختار تملكها فقد ملكها سواء
انتقلت العين بتصرفه ام لا . فعلى هذا ينظر في الواجد الممتلك فان كان
يملك من العروض بقدر قيمتها فملكها زكاتها قولا واحدا . وان كان لا يملك^(٥)
سواها ففي وجوب زكاتها عليه قولان بناء على اختلاف قوله فيمن معه مائتا
درهم وعليه مثلها .

فاما صاحبها فالحكم في زكاة السنة الاولى على ماضى من القولين^(٦)
^(٧)

(١) الاصل - أ : والثانية . ب : الاولى .

(٢) ب : (ساقط) .

(٣) ب : القول الثاني يقول .

(٤) ب : اوها .

(٥) ب : لا يملك من العروض بقدر قيمتها سواها .

(٦) أ : واما .

(٧) غير ه : والحكم .

(٨) اى في المغصوب والفضال .

سواء كانت ماشية او غيرها .

فاما في السنة الثانية وما يليها فقد ملكت اللقطة عليه فيها^(٢) وصارت دينا له في ذمة واجدها .

فان كانت اللقطة ماشية لم يلزمه زكاة عينها لانها قد ملكت عليه بقيمتها وتنتقل زكاة العين الى القيمة .

وان كانت دراهم او دنانير فزكاة العين باقية لانها قد ملكت عليه بمثله .

ثم ينظر في الواجد المملوك لها فان كان موسرا بها مليا فزكاة قيمة الماشية ومن الدراهم والدنانير واجبة على ماضي^(٦) .

ب/١١١

وان كان معسرا فزكاة ذلك على ولين بناء على اختلاف قوليه في وجوب زكاة الدين اذا كان على معسر . احد القولين : لا زكاة عليه^(٨) اصلا . والقول الثاني : الزكاة^(٩) واجبة على ماضي من القولين .

والوجه الثاني^(١٠) ان الواجد المطلق لا يصير مالكا للقطة الا ينقل عينها فعلى هذا مالم ينقل عينها فالحكم في زكاتها كما لو لم يملكها^(١١) على ماضي وان نقل عينها فلا زكاة^(١٢) فيها لان عين اللقطة لم يملكها . ثم يكون الحكم

(١) ه : في . ساقطة .

(٢) ه : فيها . ساقطة .

(٣) أ : وان .

(٤) غير ه : فان .

(٥) اي على المالك .

(٦) اي يخرجها في الحال لانها دين على ماضي .

(٧) ب : فان .

(٨) أ ، ب ، ه : عليه . ساقطة .

(٩) الاصل - أ : الزكاة على ماضي واجبة .

(١٠) ه : والقول الثاني .

(١١) ه : يملكها .

(١٢) أ ، ب ، ه : فلا زكاة عليه فيها .

فيما حصل له من بدلها كالحكم فيما ملكه بحقد معاوضة ان كان دراهم
او دينار جرت فيه الزكاة (وان كان موزنا فان نوى ان يكون للتجارة جرت فيه
الزكاة) (١) وان نوى ان يكون للقتية لم تكن فيه زكاة .

فاما صاحبها فالحكم في زكاته على ما مضى في الوجه الاول لا يختلف .
وفي المسألة وجه ثالث قاله أبو سعيد الاصلحي ان الواجد يكون
مالكا لها بمضي الحول (٢) وان لم يمتز التملك الا ان يختار ان تكون في
يده امانة وهذا ضعيف . والاول اصحبا وسيأتي ذلك في كتاب اللقطة
مستوفى ان شاء الله . (٥)

(١) هـ : (ساقط) .

(٢) هـ : يصير .

(٣) أ : مالكا لما يمضي الحول وان لم يجز .

(٤) اي بعد التعريف وذلك اكفاء بقصد التملك السابق . التحفظة

(٦ : ٣٣٧) قال ابن حجر : اذا عرف اللقطة بعد قصده تملكها

سنة ، اودونها في الحقيق لم يملكها حتى يختاره بلفظ كملكها

وقيل تكفي النية . وقيل تملك بمضي السنة بعد التعريف . ١ . هـ

باختصار

ولم يذكر التصرف ولا غيره .

ومغنى المحتاج (٢ : ٤١٥) ، السبكي (٣ : ٧٦ ب) قال انه قول شاذ

ليس بصحيح فلا تفريع عليه . وقال : والصحيح انها لا تملك الا باختيار

التملك .

(٥) الاصل ، ب ، ج : مستوفى .

(١) فان كانت اللقطة من جنس (٢) زكاة فيه ككوب او عرض فعرضها الواجد الملتقط (٣) حولا فان غفر بصاحبها فردها عليه فلا زكاة عليه (٤) وان لم يغفر به ولا عرفه (٥) فله حالان .

احدهما : ان يضعها في يده امانة فلا زكاة عليه بحال لا طلى واجد هام ولا على مالكة لان الزكاة غير جارية فيها .

والحال الثانية : ان يملكها اما باختيار تملكها او بنقل عينها - أ/١١٢ فقد انتقل حق مالكة من عينها الى يدها وذلك على ضربين .

احدهما : ان يكون ذا مثل كالماتل الاجزاء من الحبوب والادمان فلا زكاة فيها على مالكة لانها اعيان غير مزكاة .

والضرب الثاني : ان لا يكون له مثل فلما لكة قيمته ، والقيمة مما فيه (٦) الزكاة لانها دراهم او دنانير لكونها لازكاة على الواجد فيها بحال لانها قبل نقل عينها غير مزكاة وبعد نقل عينها غير موجودة .

فاما مالكة : فان كانت قيمتها اقل من نصاب فلا زكاة عليه فيها بحال اذا لم يملك معها تمام النصاب . وان كانت نصابا فلا زكاة عليه قبل ان يملكها (٧) الواجد . فاما بعد ان يملكها فيكون وجوب الزكاة على ماضي من اعتبار يسار الواجد واصاره .

(١) ه : فلو .

(٢) ج ، ه : ما لا زكاة .

(٣) الاصل : الملتقط . ب : الملتقطة .

(٤) اي على صاحبها .

(٥) غير ب ، ج : ولا عرفها . وهو محال لانه ان لم يصرفها فلا يحق له تملكها . وسيأتي في الحالة الثانية قوله : ان يملكها .

(٦) ج : مما فيها .

(٧) أ : يملكها .

فان قيل فهو لم يختار نقل ماله الى ما تجب فيه (الزكاة فلم اوجبتوهما
عليه بغير اختياره ؟

قيل : ما تجب فيه (١) زكاة الممين لا يختبر في وجوب زكاته قصد المالك (٢)
واختياره . الا ترى لو كان له حصة بذرتها الريح في ارضه فنبتت خمسة
اوسق لزمه عشرها وان لم يقصد بذرها ولم يختار زرعها ؟

(١) ب : (ساقط) .

(٢) ب : بعد المالك .

مسألة (١٦٤)

قال الشافعي : (وإذا أكرى داراً أربع سنين بمائة دينار ، فالكراءُ حال
 إلا أن يشترط أجلاً فإذا حال الحول وكفى خمسة وعشرين ديناراً وفي ^(١) الحول
 الثاني خمسين / سنتين الا قدر زكاة الخمسة والعشرين وفي الحول الثالث
 خمسة وسبعين ديناراً لثلاث سنين الا قدر زكاة السنتين الأولى ^(٢) وفي الحول
 الرابع مائة دينار أربع سنين الا قدر زكاة ^(٣) ماضى) .

(١) ب : في .

(٢) الأولى .

(٣) المزني (ص ٥٢) . . . ماضى ، ولو قبض المكري المال ، ثم اهدى
 الدار انفسخ الكراء ولم يكن عليه زكاة الا فيما سلم له ، ولا يشترط
 صداق المرأة لانها ملكة على الكمال . فان طلق انتقض النصف
 والاجارة لا يملك منها شيء الا بسلامة منفعة المستأجر مدة يكون
 لها حصة من الاجارة .

(قال المزني) هذا خلاف اصله في كتاب الاجارات لانه يجعلها
 حالة يملكها المكري اذا سلم ما أكرى كتم السلعة الا ان يشترط
 اجلا . وقوله هاهنا اشبه عندى بما قول العلماء في الملك لا على
 ما عبر في الزكاة . . والام (٢ : ٦١) ، والطبري (٣ : ٧٧ / ١) .

وانظر للمسألة مفصلة مع الطبري الرافعي (٥ : ٥١٤) والنووي في
 الروضة (٢ : ٢٠٢) ذكر في المسألة قولين ، أحدهما : ذكره في
 الام ، ونقله المزني في المنتصر . وهو الراجح عند الجمهور . ان
 لا يلزمه ان يخرج عند تمام كل سنة الا زكاة القدر الذي استقر ملكه
 عليه . . . والثاني : قاله البهوتي . واختاره المزني . وهو
 الراجح عند صاحب الميزان والشامل : يلزمه عند تمام السنة
 الاولى زكاة جميع المائة لانه ملكا تاما . ا . هـ ملخصا من
 الرافعي والروضة . وانظر المحلى (٢ : ٤١) .

وانظر حلية العلماء (٣ : ٨١) ذكر القولين وفرع عليهما . وعلى
 وجوب الزكاة في العين اوفى الذمة وقال : والاحسن ان يكون
 المال من مائة وستين دينارا بدل مائة دينار .

وصورتها في رجل اجر دارا اربع سنين بمائة دينار فلا يخلو حال الاجرة من ثلاثة احوال .

- (١) اما ان يشترط^(١) تأجيلها فتكون معجلة اجماعا^(٢) .
 واما ان يشترط تأجيلها فتكون مؤجلة اجماعا^(٣) .
 واما ان يطلق ولا يشترط تأجيلها ولا تأجيلا^(٤) . فمذهب الشافعي^(٥)
 تكون معجلة باطلاق العقد كما لو شرط ان تكون معجلة في نفس العقد
 وخالفه مالك^(٦) وابو حنيفة^(٧) . وللکلام^(٨) معهما موضع غير هذا .
 واذا كانت معجلة بالشرط او باطلاق العقد فقد ملك جميعها بعقد
 الاجارة واستحق قبضها بتسليم الدار المؤجرة^(٩) . هذا مما لا يختلف فيه قوله^(١٠)

- (١) غير هـ : يشترط .
 (٢) ب : (ساقط) اما ان يشترط . هـ : يشترط .
 (٣) لانها تصح معجلة ومؤجلة . واذا اطلقت فهي معجلة . مفسني
 المحتاج (٣ : ٣٣٤) ، التحفة (٦ : ١٢٦) ، النهاية (٥ : ٢٦٥) .
 (٤) ب : تأجيلا .
 (٥) وكذلك هي عند احمد . مخبر ابن قدامة (٥ : ٣٢٩) ، رحمة الامة
 (ص ٢٣١) .
 (٦) مختصر خليل : وجعل ان يمين ، او بشرط ، او عادة . الشرطي
 قاعدة : قال ابن القاسم : ان الثمن في البيع على الحلول والاجرة
 في الاجارة على التأجيل . وانظر حاشية عدوى (٧ : ٣) ، واقرب
 المسالك والشرح الصغير ولفظة المسالك (٢ : ٢٦٥) وما بعد هذا
 واسهل المسالك (ص ٢٠٦) .
 (٧) كنز الدقائق (٥ : ١٠٦) وشرحه للزيلعي والحاشية للشلي وانظر
 بداية المبتدى والهداية والحواشي (٩ : ٦٥) وما بعد ها . وانظر
 النكت للشيرازي (ص ٣٢٥) ذكر المسألة مدلة ورد عليها .
 (٨) ب : والكلام .
 (٩) غير أ : المؤاجرة . وما اثبتته ادع لان همزة افعل تحذف من الفصل
 المضارع ومن اسمي الفاعل والمفعول . قال ابن مالك :
 وحذف همز افعل استمر في مضارع وينبغي متصـف
 والكلمة هنا اسم فاعلة . انظر : شرح ابن عقيل ٥٨٢/٢
 (١٠) أ : ما لم .

وانما اختلف قوله هل ملكها بالحق ملكاً مستقراً منبرماً او ملكها ملكاً موقوفاً (١) مراعى . فاحد قوليه نص عليه في الميراث وفي غيره قد ملكها بالعقد ملكاً مستقراً منبرماً كأثمان المبيعات وصدائق الزوجات لانه لما جاز له التصرف فيها - حتى لو كانت الاجرة امة كان له وطؤها - دل على ان ملكه مستقر (٢) عليها وليس فيما يطرأ (٣) من حد وث نسخ يستحق به استرجاع الاجرة (٤) دليل على انها غير مستقرة كالزوجة التي قد استقر ملكها على جميع صداقها بالعقد وان جاز ان يستحق استرجاع منفعة بالطلاق قبل الدخول .

أ/١١٣

والقول الثاني : وهو الميراث فيما نص عليه في الام وفي غيره انسه قد ملكها بالعقد ملكاً موقوفاً مراعى فإذا مضى زمان من المدة كـ (٥) استقرار ملكه على ما قبله من الاجرة . وانما كانت مراعاة ولم تكن مستقرة لانها (في مقابلة المنفعة وملك المستأجر على المنفعة) (٦) غير مستقر لو فانت بهدم رجع بما في مقابلتها من الاجرة . ولو استقر ملكه عليها لم

(١) السلسلة (ص ٣٤ ب) ذكر قولين احدهما : ان الاجرة تملك بنفس العقد ملكاً تاماً (والثاني) انه غير مقطوع بكامل ملكه حتى يسلم المنفعة . والروضة (٢ : ٢٠٧) والرافعي (٥ : ٥١٤) الراجح عند صاحبي المذهب والشامل الاول . وعند الجمهور الثاني . ا. هـ . ولم يذكر في التحفة (٦ : ١٢٦) الا الثاني . وانظر النهاية (٥ : ٢٦٥) .

(٢) هـ : وطؤها .

(٣) الاصل : ملكها .

(٤) ب ، ج : يطرأ .

(٥) ب : الادلة على انها غير . هـ : غير . ساقطة .

(٦) ب ، ج ، هـ : اظهرهما . ولعل الصواب اظهر فيما . فظن النسخ ان (فيما) (هما) فكتبوها كذلك .

(٧) هـ : بان استقر . وكلمة بان صحيحة .

(٨) ب : فانما .

(٩) الاصل : (مكررة) وفي أ : كورت فشائب عليها وعلى تكرارها .

(١٠) ب ، ج : لانها لو .

(١) يرجع عند فواتها بما قابليها كالمشتري اذا استقر ملكه على السلعة بقبضها
 لم يرجع بالثمن عند تلفها . واذا كان ملك المستأجر على المنفعة غير
 مستقر وجب ان يكون ملك المؤجر ^(٢) للاجرة غير مستقر .
 ولا تشبه ^(٣) الاجرة صداق الزوجة لافتراقهما من وجهين .

احدهما : ان ملك الزوجة على الصداق مستقر (لان ملك المزوج
 لبضعها مستقر) ^(٤) .

بخلاف الاجرة . الا ترى انه لو ماتت الزوجة قبل الدخول بها لم
 يرجع الزوج بشيء من صداقها ولو انهدمت الدار قبل تقضى مدتها
 رجع ^(٥) المستأجر بما في مقابلتها .

والثاني : ان رجوع الزوج بنصف الصداق اذا طلق قبل الدخول
 انما هو استحداث ملك ^(٦) تجدد ^(٧) بالطلاق فلم يكن ذلك مانعا من استقرار
 ملك الزوجة على الصداق قبل الطلاق . ورجوع المستأجر بالاجرة ^(٨) عند
 انهدام الدار قبل تقضى المدة بالمقدم ^(٩) المتقدم فكان ^(١٠) ذلك مانعا من
 استقرار ملك المؤجر على الاجرة قبل تقضى المدة .

(١) الاصل - أ : لقبضها .

(٢) الاصل ، ج : المؤجر . ب : الواجد .

(٣) ب : ولا شبه . وانظر المزن (ص ٥٢) .

(٤) غير ه : ساقط .

(٥) ه : يرجع .

(٦) ه : ستحداث .

(٧) النسخ : تجرد .

(٨) ه : عليه عند .

(٩) غير رجوع .

(١٠) أ : لكان .

فاذا تقرر توجيه القولين في استقرار ملك الاجرة فزكاة الاجرة مبنية عليها .

فان قلنا ان ملك مستقر عليها بالحقد فعليه ان يخرج زكاة جميعها في الحول الاول وفيما^(١) يليه من الاحوال ما كانت الاجرة باقية بيده كسائر امواله .

وان قلنا ان استقرار ملك عليها محتمل بمضي المدة وعليه فسر الشافعي . فاذا مضى الحول الاول بنينا^(٢) استقرار ملكه على خمسة وعشرين دينارا من الاجرة فيخرج منها زكاة حول نصف دينار وثمان^(٣) فاذ مضى الحول الثاني بنينا استقرار ملكه على خمسين دينارا منذ سنتين^(٤) قد زكى خمسة وعشرين منها لسنة فيزكيها السنة الثانية^(٥) الا قدر ما خرج منها في زكاة السنة الاولى ويؤزكى الخمسة والعشرين الاخرى لسنتين فيخرج منها دينارا وربعا^(٦) .

(١) أ : وما يليه .

(٢) وقد تقرأ في النسخ غير المنقولة وهي الاصل ، ب ، ه : تبيننا في الجميع .

(٣) لاننا نقول هي خمسة وعشرون دينارا تأخذ من كل اربعين سهما سهما فنقول :

$25 \div 40 = 625$ ر . ف ٥٠٠ ر . نصف دينار و ١٢٥ ر . ثمن دينار وكذلك البواقي و ٦٢٥ ر . يساوي $\frac{5}{8}$ الدينار . انظر الروضة (٢ : ٢٠٢ : ٠) .

(٤) ه : وقد .

(٥) ب : (ساقط) .

(٦) ب ، ج ، ه : عنها .

(٧) نضم الى الدينار والربيع ما يجب في الخمسة والعشرين لسنتين وهو $75 + 1233$ فيكون المجموع ٢٤٨٣ دينار . وهو ما يعادل زكاة خمسين دينارا لسنتين اى مائة دينار الا ما اخرج من خمسة وعشرين دينارا لسنة واحدة وهو ٦٢٥ ر .

فاذا مضى الحول الثالث بنينا استقرار ملكه على خمسة وسبعين دينارا منذ ثلاث سنين ^(١) الا انه قد زكى خمسين دينارا منها لسنين فيزكيها ^(٢) السنة الثالثة الا قدر ما اخرج منها في زكاة السنين ويذكي الخمسة والعشرين دينارا في ^(٤) السنة الثالثة لثلاث سنين فيخرج منها دينارا ونصفا ^(٥) ورربعا وثمانيا .

فاذا مضى الحول الرابع بنينا استقرار ملكه على المائة دينار منذ اربع سنين ^(٦) الا انه قد زكى خمسة وسبعين دينارا منها لثلاث سنين فيزكيها السنة الرابعة الا قدر ما اخرج منها في زكاة السنين الثلاث ويذكي ^(٧) الخمسة والعشرين دينارا الرابعة اربع سنين فيخرج منها دينارين ^(٨) ونصفا وفي حساب زكاتها دور اضربت من ذكوة خوفا من الاطالة . وقصدت اوضح طرق المسألة ليكون مأخذا سهلا ^(٩) .

(١) وعليه فيها خمسة دنائير وخمسة اثمان الدينار لانا نقول :

$$٥٠٦٢٥ = ٤٠ \div ٣ \times ٧٥$$

(٢) غير هـ : فيها .

(٣) ب، ج : للسنة .

(٤) هـ : الثالثة لثلاث سنين .

(٥) لانا نقول $١٨٧٥ = ٤٠ \div ٧٥ = ٣ \times ٢٥$ وهي كما ترى دينار = ١٠٠٠ ونصف = ٥٠٠ وربيع وهو ٢٥٠ وثمان وهو ١٢٥ فيكون المجموع ١٨٧٥ .

(٦) عليه في كل سنة ٢٥ فنقول $٢٥ \times ٤ = ١٠٠$ دنائير .

(٧) انظر المراجع السابقة . قال النووي في الروضة (٢٠٢ : ٢ - ٢٠٣) اذا قلنا بالملك المراعى اخرج بعد تمام السنة الاولى زكاة ربع العائنة وهو خمسة اثمان دينار (١٨٦٢٥) فاذا مضت السنة الثانية فقد استقر ملكه على خمسين دينارا سنتين فعليه زكاتها للسنين وهي ديناران ونصف لكه اخرج في السنة الاولى خمسة اثمان دينار فيسقط ويجب الباقي وهو دينار وسبعة اثمان (١٨٧٥) لانا اذا اضفنا ثمانا واحدا وهو ١٢٥ يتم ديناران . فاذا مضت السنة الثالثة ، استقر ملكه على خمسة وسبعين دينارا =

(والله ولي الاعانة)^(١) .

= ثلاث سنين وزكاتها فيها خمسة دنانير وخمسة اثمان دينار
 ($75 \times 3 = 225$ درهم وهي خمسة دنانير وخمسة اثمان دينار
 الدينار) اخرج منها في السنتين دينارين ونصفا ، فيخرج الباقي .
 فاذا مضت السنة الرابعة استقر ملكه على المائة اربع سنين ، وزكاتها
 فيها عشرة دنانير اخرج منها خمسة وخمسة اثمان ، فيخرج الباقي
 هذا اذا اخرج من غير المائة فان اخرج منها واجب السنة الاولى
 فعند تمام الثانية يخرج زكاة الخمسة والعشرين الاولى ~~سـ~~
 ما اخرج في السنة الاولى وزكاة خمسة وعشرين اخرى لسنتين ، وعند
 الثالثة والرابعة يقاس بما ذكرناه . ا . هـ
 اقول : وما ذكره الماوردي من الدور الاخر هو الذي ذكره الماوردي
 بقوله : فاذا اخرج منها واجب السنة الاولى . . . الخ
 (١) هـ : (ساقط) .

فلو انه دمت الدار في اثناء المدة انفسخت الاجارة فيما بقي
 ورد من الاجرة ما قبلها ^(١) وصحت الاجارة على الصحيح ^(٢) من المذهب فيما
 مضى واستقر ملكه من الاجرة على ما قبله ^(٣) . والحكم في الزكاة على ما مضى
 فلو كان قد اخرج زكاة جميع الاجرة لم يرجع بما اخرج ^(٤) من الزكاة عند
 استرجاع ما قبضه من الاجرة .

- (١) ب ، ج ، هـ : ما قبله .
 (٢) الام (٦١ : ٢) قال : قال الشافعي : ولو اكرى بمائة فقبض المائنة
 ثم انه دمت الدار انفسخ الكراء من يوم تنهدم . ولم يكن عليه زكاة
 الا فيما سلم له من الكراء قبل الهدم . ولهذا قلت ليس عليه ان يزكي
 المائة حتى يسلم الكراء فيها . وعليه ان يزكي ما سلم من الكراء
 (وصحت الاجارة) اي فيما مضى (على الصحيح) وفي المنهاج على
 الاظهر . قال الشربيني (٣٥٥ : ٢) والثاني : يفسخ في العاضى
 ايضا لان العقد واحد . وانظر (٣٥٧ : ١) وانها تنفسخ بانهدام
 الدار ، والتحفة (١٨٧ : ٦) ولم يذكر الوجه الثاني . والنهاية
 (٣٨٠ : ٥) .
 (٣) المنهاج (٣٥٥ : ١) وما بعد ها ، التحفة (١٨٧ : ٦) .
 (٤) ب : بما اجره .

فلو كانت المسألة بحالها فقبض الاجرة ولم يسلم الدار حولا بعد حول حتى انقضت المدة فالاجارة قد بدلت، ولمدة رد الاجرة^(١). فاما وجوب زكاتها عليه .

فان قلنا ان ملكه غير مستقر طيلة الا بمضي المدة فلا زكاة عليه لانه كلما مضى من مدة الاجارة شيء^(٢) قبل التسليم فقد زال ملكه عما قابله من الاجرة . ومن زال ملكه عن الشيء لم تلزمه زكاته .

وان قلنا ان ملكه مستقر طيلة الاجرة بنفس العقد قبل مضي المدة فعليه يتفرع الجواب بعكس ما تقدم .

فاذا مضت السنة الاولى قبل التسليم وقد كان ملكه مستقرا على مائة دينار فقد زال ملكه من خمسة وعشرين دينارا فيزكي الباقي (وهو خمسة وسبعون دينارا) لسنة . فاذا مضت السنة الثانية فقد زال ملكه عن خمسين دينارا فيزكي الباقي^(٣) لسنة وهو خمسون دينارا الا قدر ما خرج منها في زكاة السنة الاولى .

فاذا مضت السنة الثالثة فقد زال ملكه من خمسة وسبعين دينارا فيزكي الباقي وهو خمسة وعشرون دينارا الا قدر ما خرج منها في زكاة السنة الاولى والثانية^(٤) .

(١) المنهاج ومغني المحتاج (٢ : ٣٥٩) في المنهاج : ولو اكوى عينها مدة ولم يسلمها حتى مضت انفسعت . قال الشربيني (قاعدة) كل عقد فسد سقط فيه المسمى . . والنهاية (٥ : ٣٢١) والتحفة (٦ : ١٩٧) .

(٢) ب : من المدة .

(٣) هـ : شيء . ساقطة .

(٤) ب، ج : مستقر .

(٥) ب : (ساقط) .

(٦) غير هـ : وسبعون .

(٧) ب : الثانية . ساقطة .

فاذا مضت السنة الرابعة، فقد زال ملكه من المائة كلها فلا زكاة
عليه فيها ولا رجوع له بما اخبره من زكاتها لان ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن
له الرجوع به على غيره.^(١)
^(٢)

(١) الاصل - أ، ب : له .
(٢) الرافعي (٥ : ٥١٦) ، الروضة (٢ : ٢٠٣) ، وانظر الطبري
(٣ : ٧٧ ب) .

ويشترع على تحليل هذين القولين في الاجارة مستلطان في البيع.
 احدهما ^(١) : ان يبيع رجل سلعة بمائة دينار ويقبض ثمنها ولا يسلم
 السلعة حتى يحول الحول على الثمن الذي بيده . فهل يلزم اخراج زكاته
 قبل تسليم السلعة التي في ^(٢) مقابلته ؟ على قولين . وهل يلزم المشسّري
 اذا كانت السلعة للتجارة ان يخرج الزكاة عنها قبل قبضها ؟ على قولين .
 ان قيل ان ملك الاجرة مستقر وان جاز طرو الفسخ ^(٣) فملك الثمن
 والسلعة مستقر . وان جاز طرو الفسخ واخراج زكاتها (واجب . وان قيل
 ان ملك الاجرة مراعى غير مستقر لم يخاف من طرو الفسخ فاخراج زكاتها
 غير واجب حتى يتقاضى السلعة ويؤمن طرو الفسخ ^(٤) .
 والمسألة الثانية ^(٥) ان يتبايعا سلعة بمائة دينار الى اجل ويقبض
 المبيع الثمن ويحول عليه الحول قبل قبض السلم فيه ^(٦) .

فالجواب ينبنى اولا على اختلاف قوله في فسخ السلم بعدم السلم ^(٧) ١١٥/١
 فيه عند محله فاحد قوليه ^(٨) لا يفسخ الحق بعدده . فعلى هذا طمسك

-
- (١) ب، ج : احدهما .
 (٢) الاصل - أ : في مقابلته . ساقطة .
 (٣) غيره هـ : كان .
 (٤) الفسخ : جازا .
 (٥) الروضة (٢ : ٢٠٤) فيه القولان من الاجرة والرافعى (٥ : ٥١٣) .
 (٦) أ : الثالثة .
 (٧) ب : سلما .
 (٨) هـ ، ب ، ج : قباض السلم . الاصل : قباض .
 (٩) الاصل - أ : بعد .
 (١٠) انظر القولين في المنهاج مع معنى المحتاج (٢ : ١٠٦) قال :
 (ولو اسلم فيما يحتم وجوده) فانقطع في محله (بكسر الحاء)
 اى وقت حلوله (لم يفسخ في التأخير) لان المسلم فيه يتعلق بالذمة

البائع مستقر على ثمنه قولا واحدا وعليه اخراج زكاة .
والقول الثاني : ان عقد السلم يفسخ بعده فعلى هذا هل يكون ملكه مستقرا على ثمنه ويلزمه اخراج زكاته ؟ على قولين . بناء على اختلاف قوليه في استقرار ملك الاجرة قبل مضي المدة فاما مشتري السلم فلا يلزمه اخراج زكاته ان كان للتجارة قولا واحدا لان تأجيل الشيء يمنع من وجوب زكاته فاذا قبضه بعد محله استأنف حوله .^(٢)

-
- = فاشبه افلاس المشتري بالثمن والثاني يفسخ كما لو تلف المبيع قبل القبض . . . وعلى الاول (فيتخير السلم بين فسخه والصبر حتى يوجد) ا. هـ . ونهاية المحتاج وحاشية الشيرازي (١٩٤ : ٤) ، الروضة (٢٠٤ : ٢) ، وانظر الطبري (٣ : ٧٨ / ١) .
(١) أ : المشتري .
(٢) الروضة (٢٠٤ : ٢) ، الرافعي (٥١٧ : ٥) وقد قال النووي والرافعي بعد ان ذكر القولين قال : وان قلنا بوجوب الخيار فعليه اخراج الزكاة قطعا . في نسخة هـ : بحوله .

فاما المزني فانه توهم ان الشافعي اختلف قوله في حلول الاجرة^(١)
 وملك المؤجر لها . وليس كما توهم . لم يختلف قوله ان الاجرة حالبة
 وان المؤجر لها مالك وان زكاتها واجبة . وانما اختلف قوله في استقرار
 ملكها وتعجيل اخراج زكاتها على ما ذكرناه^(٢) مفصلا وشرحناه مبينا^(٣) . والله
 اعلم .

(١) ب : احوال .

(٢) ب ، هـ : ذكرنا .

(٣) انظر لكلام المزي : المزي (ص ٥٤) وانظر لكلام الشافعي

(٢ : ٦١) فقد قال : ولو اكرى رجل رجلا دارا بمائة دينار اربع

سنتين فالكراء حال الا ان يشترط الى اجل .

مسألة (١٦٥)

قال الشافعي : (قَلَوْغَمُوا ^(١) فَلَمْ يَقْسِمُوا الْوَالِي حَتَّى حَالَ الْحَسُولُ فَقَدْ اسَاءَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَذْرٌ . وَلَا زَكَاةٌ فِي فَخْرٍ مِنْهَا وَلَا ذَهَبٌ حَتَّى يَسْتَقْبَلَ بِهَا حَوْلًا بَعْدَ الْقَسَمِ . . .) ^(٢) الفصل .

إذا غزا المسلمون أرض العدو وفضنوا أموالهم لم يجز للامام تأخير ^(٣) قسم الغنمة بينهم إلا لعذر من دوام حرب أو رجعة عدو .

قد ^(٤) أخر ابن الحزمي / نسخة فرائده معذراً لاشكال حكمها ^(٥) عليه حتى قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يُكْرَ تأخير قسمتها ^(٦) عليه وأخر رسول الله صلى الله عليه وسلم نسخة فرائده هوأرن لعذر .
فأما تأخير قسمتها مع إرشاح الامذار وزوال الموانع فغير جائز كما فيه ^(٧)

(١) تقدم تعريف الغنمة أول الباب وهي كما قال الشيرازي : ما أخذ من الكفار بالقتال وأيجاف الخيل والركاب . ا. هـ . التنبيه (ص ١٤٤)
(٢) المعزنى (ص ٥٢) تمام الفصل . . . بعد القسم . لأنه لا ملك لأحد فيه بحينه ، وإن للامام أن يظلمهم قسمة إلا أن يمكنه . ولأن فيها غسسا وإذا مزل سهم النبي صلى الله عليه وسلم منها لما ينوب المسلمين فلا زكاة فيه لأنه ليس لمالك بحينه . والام (٢ : ٦٢) ، والطبري (٣ : ٢٨٨ ب) .

(٣) ب ، ج : مال الغنمة .

(٤) هـ : فقد .

(٥) غير هـ : حكمها . ساقطة .

(٦) ب : على حتى . وأخر .

(٧) معنى المحتاج (٣ : ١٠١) ويستحب أن تكون هذه القسمة فسي دار الحرب كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وتأخيرها بلا عذر إلى العودة إلى دار الاسلام مكروه . وذكر البغوي والماوردي أنه يجب التعجيل ولا يجوز التأخير من غير عذر لما فيه من الاضرار بالفانمين وقال الأذري : أنه ظاهر لاشك فيه إذا طلبها الفانمين بلسان القال أو الحال . ا. هـ . والتحفة وحاشيتي شيرواني وعبادي =

من الاضرار بالفاتحين . وكوه ابو حنيفة تحجيل قسمة الغنيمة فـــــــ
ارض الحرب ^(١) . وسيأتى الكلام محه فى كتاب السير ان شاء الله .

ثم الكلام بعد هذا فى فصلين .

احدهما فى كيفية ملك الغنيمة .

والثانى فى زكاة مال الغنيمة .

فاما ملك الغنيمة ، فعنى كانت الحرب قاعة فالغنائم ^(٢) غير مملوكة
وان حازها ^(٣) المسلمون . ومن غنم شيئاً لم يملكه ، ولا ملك ان يملكه ^(٤)
لان غنيمة العدو من توابع الظفر له ^(٥) وهو مع المقاومة والحرب غير مضمور به
ولا مقدور عليه . فاذا انجلت الحرب واحيزت الغنائم فقد ملك المسلمون ان

- (٧: ١٤٤) والنهاية وحاشية شبراخيت . وانظر مخفى ابن قدامة
(٩: ٢٦٣) وقال المصنف فى سنة (٦: ٣٥٦) عن عوف بن مالك
الاشجعي قال : كان النبی صلى الله عليه وسلم اذا جاء الفسى
يقسمه من يومه (قال واخبرنا) ابو سعيد قال ثنا ابو داود . ثنا
ابن المصنف ثنا ابو العفيرة عن صفوان بن عمرو باسناده مثله
زاد فيه : فاعطى الحرب حثا واصطى الاهد حظين فدعاني حظين
وكان لى اهل ثم دما عمارا فاصطاه حثا واحدا . ا . هـ
(١) معنى الخلاف بين الحنفية والشافعية فى هذه المسألة على اصل
وهو هل ان الملك يثبت فى الغنائم فى دار الحرب للفرقة ام لا .
فمذهب الحنفية لا يثبت الملك اصلا . ومذهب الشافعية يثبت . بدائع
الصنائع (٩: ٤٣٥٣) ذكر الخلاف وما يبنى عليه من مسائل .
والزيلعي (٣: ٢٥٠) وانظر حاشية شلبي . هداية المبتدى والهداية
وفتح القدير وحاشية بابرقي (٥: ٤٧٨) .

(٢) ب : فالغنيمة .

(٣) النسخ : اجازها .

(٤) ب : ان يملك .

(٥) الاصل - ا : له . النسخ غير هـ : وهو مع المعاوضة .

يتملكوا الا انهم في الحال قد ملكوا كالشفيع ملك بالشفعة ^(١) ان يملك ^(٢) والموصى له بالوصية ملك ان يملك ^(٣) والزوج ^(٤) ملك بالطلاق قبل الدخول ان يملك ^(٥) وغيرهم المفلس ملك بفلس المشتري ان يملك . وانما ملكوا ان يتملكوا ممن غير ان يكونوا قد ملكوا لان واحدا منهم لو ترك حقه ولم يختر تملكه رجع سهمه على الذين معه كالشفعة ^(٦) ولم يكن موقفا له كالورثة الذين اذا ترك احدهم حقه لم يرجع على الذين معه وكان موقفا له ^(٧).

- (١) الشفعة : قال في تصحيح التنبية (ص ٨٠) من شفعت الشئى اذا ضمته وثنيته . ومنه شفح الاذان . وسميت شفعة لظم نصيب الى نصيب . ا . هـ .
- (٢) يحصل الملك للشفيع بشروط ذكرها الثوري في المنهاج مع مفسني المحتاج (٢ : ٣٠٠) فقال : ويشترط لفظ من الشفيع كتملكت او اخذت بالشفعة ، ويشترط مع ذلك اما تسليم العوض الى المشتري فاذا تسلمه او الزمه القاضي تسلمه ملك الشفيع الشقص ، واما يرضى المشتري بكون العوض في ذمته . واما قضاء القاضي له بالشفعة اذا حضر مجلسه واشتت حقه فيملك به في الاصح . ا . هـ . وانظر شرح المنهاج التحفة والنباية والمحلى باب الشفعة .
- (٣) هناك خلاف في ملك الوصية ذكره الشربيني (٣ : ٤٢) فقال اظهرها بالموت بشرط القبول ، وقيل بالموت فقط ، وقيل بالقبول فقط .
- والتحفة (٧ : ١١) قال : والاصح انها تملك بالموت بشرط القبول .
- (٤) الاصل - أ ، ب : وللزوج . ان ار ليملك الزوج نصف المداق بالطلاق قبل الدخول . الرافعي (٥ : ٥١٤) .
- (٥) هـ : وتحريم .
- (٦) هـ : كالشفعا .
- (٧) ذلك لان سبب الارث القرابة وهي لا تنقسم بالانقسام . بخلاف الشفعة .

واذا ثبت ان الفانمين ملكوا بالخنيسة ان يملكوا فملكهم يكون ١/١١٦
 باحد امرين . اما باختيار التملك وذلك بان يقولوا قد اخترنا ان نملك
 فيملكون^(٢) كما يملك^(٣) الموصى له بقبوله^(٤) . واما بان يقسمها الامام بينهم^(٥)
 فيأخذ كل واحد سهمه فيعلم انه قد اختاره وملك كما يملك اهل السهمان
 ما قسم عليهم من الزكاة^(٦) .

-
- (١) هـ : بالقسمة .
 (٢) هـ : فيملكون .
 (٣) ب : كما يملك الموصى بهد وله .
 (٤) غير ج ، هـ : لقبوله .
 (٥) غير هـ : الامام . ساقطة .
 (٦) قال الشربيني (٢٣٤ : ٤) (وملك) الخنيسة (الابقسمة)
 (تنبيه) افهم كلامه حصر ملكها في القسمة وليس مرادا . بل تملك
 باحد امرين : اما باختيار التملك كما في الروضة كاصلها . واما
 بالقسمة بشرط الرضا بها . ولذا قال في الروضة : وانصبا
 اعتبرت القسمة لتضمنها اختيار التملك . انتهى . واما قبل ذلك
 فانما ملكوا ان يملكوا كحق الشفعة (ولهم التملك) قبل القسمة
 وبعد الحيابة لان حق التملك ثبت لهم (وقيل يملكون) الخنيسة
 بعد الحيابة قبل القسمة ملكا ضعيفا يسقط بالاعراض (وقيل)
 موقوف (ان سلمت الى القسمة بان ملكهم) لها بالاستيلاء
 (والا) بان تلفت او عرضوا عنها (فلا) يملكونها .
 نهاية المحتاج (٧٦ : ٨) ، الروضة (٢٠٠ : ٢) قال : اذا حوز
 الفانمين الخنيسة فينبغي للامام ان يتعجل قسمتها ويكره ليه
 التأخير من غير عذر . ا . هـ . والرافعي (٥١٢ : ٥) والتنبيه
 (ص ١٤٤) متى تملك الخنيسة ؟ فيه قولان . احدهما : بانقضاء
 الحرب . والثاني : بانقضاء الحرب وحيابة المال .

أ - ١٦٥ فصل

فاما زكاة مال الفخيمة اذا حال^(١) الحول قبل القسمة فلا يخلو من احد امرين .

اما ان يكون الفائض تملكوها اولم يملكوها^(٢) .
فان لم يملكوها حتى حال الحول فلا زكاة فيها . سواء كانت^(٤) جنسا او اجناسا عزل منها الخمس ام لم يعزل لانها لم تصر ملكا للفائضين ولا لقوم معينين .

وان تملكها الفائضين فحل^(٥) فيهم .
احدهما : ان تكون اجناسا منتلفة فلا زكاة فيها سواء كان جميع اجناسها مما تجب فيه الزكاة او كان بعضها مما لا تجب فيه الزكاة لانه ليس احد الاجناس بعينه ملكا لرجل من الفائضين بعينه لان للامام ان يقسمها بينهم قسمة تحكم^(٦) موقوفة على نذرة فيجوز لبعضهم ورقا ، وبعضهم ذهبا وبعضهم ابلا ، وبعضهم عرضا .

(١) انظر للمسألة الرافعي (٥ : ٥١٢) والروضة (٢ : ٢٠٠) وما بعدهما ذكر المسألة . قال النووي : وقال امام الحرمين والغزالي : ان قلنا الفخيمة لا تملك قبل القسمة فلا زكاة . وان قلنا تملك ، فثلاثة اوجه احدها : لازكاة لضعف الملك . والثاني : تجب لوجود الملك الثالث : ان كان فيها مال ليس يزكو فلا زكاة والاوجبت . ا . هـ . والمجموع (٥ : ٣٥٣) والمحلى (٢ : ٤١) وانظر حاشية قليوبي .

(٢) هـ : جرى في الحول .

(٣) ب ، ج ، هـ : قد تملكوها .

(٤) ب : ساقط الى (ص ١٣٤٧) .

(٥) هـ : الفائضين .

(٦) هـ : محكمه .

والضرب الثاني : ان تكون الخنيفة جنسا واحدا ، فان كان ممسا^(٢)
لا تجب فيه الزكاة كالخيل والسبي والحروض فلا زكاة فيها . وان كانت ذهبا
او فضة او ماشية سائمة فعلى ضربين .

احدهما : ان يكون خمسين^(٣) محزولا لا اهل الخمس فزكاتها واجبة
لانها ملك لجماعة تجب عليهم الزكاة ، فوجب ان تجب فيها الزكاة كالا موال
الشاعة بين الشركاء .

والضرب الثاني : ان يكون الخمس باقيا فيها ففي وجوب زكاتها
وجهان .

احدهما : وهو قول اصحابنا البصريين لازكاة فيها^(٤) وهو بنحو
الشافعي اشبه لانه قال في تحليل اسقاط الزكاة عن الفخيمة ، لانه
لا ملك لاحد فيه بعينه . وان للامام ان ينصهم قسمه الى ان يمكن^(٥)
ولان فيها خمسا^(٦) .

والوجه الثاني : وهو قول اصحابنا البغداديين ، الزكاة فيها واجبة
- وهو عندى فى الحكم اصح - لان مشاركة اهل الخمس لهم لا تمنع وجوب
الزكاة عليهم كما ان مشاركة المكاتب والذمى لا تمنع وجوب الزكاة^(٧) على
المسلم الحر .

(١) هـ : القسمة .

(٢) أ : ما .

(٣) هـ : معتبر ولا .

(٤) الروضة (٢ : ٢٠١) قال : ولنا وجه قطع به فى التهذيب انه لازكاة قبل
افراز الخمس بحال . ووجه انه تجب الزكاة فى حال عدم اختصار
الملك . ا . هـ . والمجموع (٥ : ٣٥٤) قال عن هذين الوجهين انهما
شاذان مردودان . ا . هـ .

(٥) الاصل : يمكنها .

(٦) المزنى (ص ٥٢) .

(٧) ج : (ساقط) .

فاذا ثبت وجوب الزكاة فيها جملة . فلا يخلو حال الثامن من
احد امرين .

اما ان يقسموا^(١) قبل الحول او وحدة .

فان اقتسموا قبل الحول فلا زكاة على واحد منهم حتى يكون سهمه
نصابا ويتم حوله من حين ملكه^(٢) .

وان حال الحول قبل قسمتهم فان كانت الخنيفة لا تبلغ نصابا
وكانت مع الخمس نصابا فلا زكاة فيها .

وان كانت الخنيفة سوى الخمس نصابا فصاعدا نذرت .

فان كانت ماشية وجب فيها الزكاة سواء بلغ سهم كل واحد منهم
نصابا ام لا لانه ان لم يبلغ نصابا فهو غلبا . في نصاب^(٤) . والخلطة فليس
المواشي تصح قولها واحدا .

وان كانت غير ماشية كغضة او ذهب نذرت .

فان بلغ سهم كل واحد منهم نصابا فعليه الزكاة وان كان اقل من
نصاب فعلى قولين بناء على الخلطة في غير المواشي (فعلى القديم حيث
منع الخلطة في غير المواشي)^(٥) لا تجب عليه الزكاة . وعلى الجديد حيث
جوز الخلطة في غير المواشي تجب عليه الزكاة^(٦) .

(١) هـ : يقتسموا .

(٢) هـ : تملكه .

(٣) ج : زجبت .

(٤) أ : في نصاب . ساقطة .

(٥) ج : (مكررة) .

(٦) انظر للمسألة المصادر في الفصل قبل هذا .

بَابُ ————— الْبَيْعِ فِي الْمَالِ الْفَرَسِيِّ فِيهِ الزَّكَاةُ
بِالْخِيَارِ وَغَيْرِهِ وَبَيْعُ الْمُسْتَمِيرِ عَلَى قَبْضِ مَتْنِهِ

(بَابُ الْبَيْعِ فِي الْمَالِ الَّذِي فِيهِ الزَّكَاةُ بِالْخِيَارِ وَبَيْعُ الْمَمْدُوقِ

مُاقِبُهُمْ هـ)

(٢٤) باب البيع في المال الذي فيه الزكاة بالخيار^(١)
وفيه ويبع المصدق ما قبض من

قال الشافعي ^(٢) (وَلَوْ بَاعَ بَيْعاً صَحِيحاً عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ ، أَوْ الْمَشْتَرَى أَوْ هُمَا ، قَبْضُ أَوْ لَمْ يَقْبِضْ . فَحَالَ عَلَيْهِ ^(٣) الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ مَلِكِ الْبَائِعِ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ) إلى آخر الفصل من كلام المزني ^(٤) .

(١) الخيار هو الاسم من الاختيار . وغار بغير الشيء انتقاه كتنصيره

ق م (٢٦ : ٢) والمختار (ص ١٠٤) وشرا : طلب غير الامرين من امضاء العقد اوفسخه . مفنى المحتاج (٢ : ٤٣) ، النهاية (٤ : ٣)

(٢) هـ : فلو .

(٣) هـ : عليه . ساقطة .

(٤) المزني (ص ٥٢) (باب البيع في المال الذي يجب فيه ويبع المصدق وما قبض منه وغير ذلك) وجبت عليه فيه الزكاة لانه لا يملك بخروجه من ملكه حتى حال الحول ولمشتريه الرد بالتخير الذي دخل فيه بالزكاة .

(قال المزني) وقد قال في باب زكاة الفطر ان الملك يتم بخياره مبيعاً او بخيار المشتري ، وفي الشفعة ان الملك يتم بخيار المشتري وحده . (قال المزني) الاول اذا كانا جميعاً بالخيار مدي اشبه باصله لان قوله لم يختلف في رجل حلف بحقق عبده ان لا يبيعه فباعه انسه متيق والسند عنده ان المتبايعين جميعاً بالخيار مالم يتفرقا تفسيق الابدان فلولاً انه ملك ماعق عليه عبده . والام (٢ : ٥٣) والطسبري (٣ : ٧٨ ب) ذكر اقوال الشافعي الثلاثة . وانظر السلسلة في معرفة القولين والوجهين ورقة ٣٥ / فقد فصل الجويني رحمه الله تعالى في المسألة فقال : مسألة : اذا اشترى رجل اربعين شاة سائمة وشروط الخيار ثلاثة فتم حول البائع (المبيع) في مدة الخيار فما حكم هذه الزكاة ؟ المسألة تنهى على اصل ، وهو ان الملك في مبيعة الخيار للبائع او للمشتري ؟ اعلم ان نصوص الشافعي رحمه الله مختلفة فالاولى حكاية نصوصه والاشتغال بالترتيب .

نقل المزني عن الشافعي رحمه الله ان الملك في زمان الخيار للبائع سواء كان الخيار له وحده او للمشتري وحده او لهما معا . ونقول =

الربيع بن سليمان المرادى ان الخيار اذا كان للبائع او لهما فالملك للبائع وان كان للمشتري وحده ففي المسألة قولان احدهما ان البائع الثاني انه للمشتري . والمنصوص في زكاة الفطر ان الخيار اذا كان لهما معا او للمشتري فالملك للمشتري . والمنصوص عليه ففى كتاب الشفعة ان الخيار اذا كان للمشتري وحده فالملك للمشتري والمنصوص عليه فى القديم ان الملك موقوف فان انقضت مدة الخيار من غير فسخ تبينا زوال الملك الى المشتري بنفس العقد . وان انفسخ العقد تبينا ان الملك لم يزل عن البائع .

والمنصوص عليه فى البيع الجديد ان الملك موقوف مثل نصه فى القديم فهذه جملة النصوص حسب الترتيب .

اما اذا كان الخيار لهما ففي المسألة ثلاثة اقوال وكلها منصوصة احدها : ان الملك للبائع فعلى هذا القول الزكاة على البائع والثاني : ان الملك للمشتري فعلى هذا لازكاة على البائع . والثالث ان الملك موقوف على الماقبة . فعلى هذا الزكاة موقوفة .

واما اذا كان الخيار للمشتري وحده . فذلك فى الملك ثلاثة اقوال وكلها منصوصة . وكذلك اذا انفرد البائع بالخيار ففي الملك ثلاثة اقوال قولان منها منصوصان والثالث مخرج . وهو ان الملك للمشتري هذا هو المخرج وانما خرجوه على احد القولين المنصوصين فى رواية الربيع عند تفرد المشتري بالخيار والاصح فى المسائل كلها اذا كان للبائع وحده كان الملك له . واذا كان للمشتري وحده كان الملك له وان كان لهما معا كان موقفا . ا. هـ .

والرافعى (٥٠٤ : ٥) والمجموع (٣٥١ : ٥) و (٣٦٣ : ٥) والروضة (١٨٨ : ٢) والشربيني (٤٨ : ٢) ونهاية المحتاج (٢٠ : ٤) المحلى (١٩٥ : ٠)

قال الشربيني فى معنى المحتاج : الاقوال الثلاثة ، فيما اذا كان الخيار لهما لانه من المعلوم انه اذا كان الخيار للبائع فالملك له او للمشتري فذلك على الاظهر . ا. هـ . وقال فى المجموع (٣٥١ : ٥) ملك المبيع فى مدة الخيار لمن ؟ فان قلنا للبائع فعليه زكاته . وان قلنا للمشتري فلا زكاة على البائع . ويبتدى المشتري حولا من وقت الشراء وان قلنا موقوف فان تم البيع كان للمشتري والا فللبائع وانظر حاشية العلماء (٦٧ : ٣) فقد نقل عن الماوردى .

ومقدمة هذه المسألة هو ان البيع هل ينقل الملك بنفس العقد
او بالعقد وتقضى زمان الخيار ؟ فللشافعي في ذلك ثلاثة اقاويل .
احدها : ان ملك المبيع قد انتقل الى المشتري بنفس العقد
وان جاز رفعه .^(١)

والقول الثاني : ان ملك المبيع لا ينتقل الى المشتري الا بالعقد وتقضى
زمان الخيار .

والقول الثالث : ان الملك موقوف فان تم البيع بينهما علم ان الملك
كان منتقلا بنفس العقد وان انفسخ البيع علم ان الملك لم يكن منتقلا . وتوجيه
هذه الاقاويل يأتي^(٢) في كتاب البيوع ان شاء الله .
فاذا عرفت هذه المقدمة .

وصورة هذه المسألة هي رجل بقى من حول ماله يوم او يومان فباعه
بغير ثلاث وتم الحول قبل مضيتها او بانه بيعا مطلقا فحال الحول قبـل
ان يتفرقا فالحكم فيهما سواء .

والجواب في خيار الشرط كالجواب في خيار العقد . وسواء كان خيار
الشرط لهما او لاحدهما .

واذا كان ذلك كذلك . فالكلام في هذه المسألة يشتمل على ثلاثة
فصول .

الفصل الاول : في وجوب الزكاة .^(٤)

والفصل الثاني : فيما تؤدي منه الزكاة .^(٥)

والفصل الثالث : في بطلان البيع وخيار المشتري بما خرج من المبيع
في الزكاة .

(١) النسخ : اجاز .

(٢) أ : يأتي . ساقطة .

(٣) أ : دفعه .

(٤) ج : والفصل الاول .

(٥) ج : يؤدي الاصل يؤدي .

(١) فاما وجوب الزكاة فهو مبني على الاقاويل الثلاثة .
 فان قيل ان الملك قد انتقل الى المشتري بنفس العقد فلا (٢) زكاة على
 البائع من المال لخروجه من ملكه قبل الحول ، فان عاد الى ملكه بفسخ
 استأنف حوله كما استأنف ملكه ، وان لم يعد الى البائع بفسخ لتتمام البيع
 واهرام العقد استأنف المشتري حول زكاته من حين العقد .
 وان قيل ان الملك لا ينتقل الا بالعقد وتقضى الخيار فزكاته واجبة
 على البائع سواء تم البيع ام لا لحلول حوله وهو باق على ملكه ويستأنف
 المشتري حوله ان تم عليه ملكه من حين تقضى الخيار لان حين العقد لانه
 اذ ذاك ملكه . (٣)

وان قيل ان انتقال ملكه موقوف على ابرام البيع او فسخه (٤) فنظر فبان
 تم البيع واهرم فلا زكاة على البائع لخروجه من ملكه قبل حلول حوله واستأنف
 المشتري/ حول زكاته من حين عقده بيعه . (٥)
 وان فسخ البيع وزال العقد فهو باق على ملك البائع وعليه زكاته
 لحلول حوله مع بقاء ملكه . (٦) (فيما لم يكن للتجارة) . (٧)

- (١) مشني المحتاج (١ : ٣٧٩) قال : ولو باع النصاب بشرط الخيار :
 فان كان الملك للبائع بان كان الخيار له او موقفا بان كان الخيار لما
 ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجدد الملك . وان كان الخيار
 للمشتري . فان فسخ استأنف البائع الحول ، وان اجاز فالزكاة عليه
 وحوله من العقد . ا . هـ وانظر نهاية المحتاج (٣ : ٦٦) وانظر
 حاشية شرواني على تحفة ابن حجر (٣ : ٢٣٥) والروضة (٢ : ١٨٨) .
 (٢) هـ : فالزكاة على البائع في الحال .
 (٣) الاصل : ان زال . أ : ملكه . ساقطة . ج : اذ زال والتصحيح من هـ .
 (٤) الاصل ، ج : او قسمه .
 (٥) هـ : بحول .
 (٦) أ : عقده .
 (٧) هـ : زال .
 (٨) هـ : مع بقاءه على ملكه .
 (٩) أ : فيما لم يكن للتجارة . ساقط . غير هـ : فيما .

هذا كله مما تجب فيه زكاة العين . كالمواشي والذهب والفضة .

فاما ما كان للتجارة فضربان .

احدهما : ان يكون مما لا تجب فيه الزكاة التجارة كالسلع والعروض

فزكاة هذا واجبة وان بيع على الاقاول كلها لانها في قيمته وقد دللنا عليه .

والضرب الثاني : ان يكون مما تجب فيه زكاة العين كالمواشي والذهب

والفضة .

فان قلنا (انه يزكى زكاة التجارة من قيمته^(١) كان كعروض التجارة تجب

زكاته وان بيع على الاقاول كلها وان قلنا^(٢) انه يزكى زكاة العين كـ

كالذي لغير التجارة فيكون وجوب زكاته اذا حال الحول في زمان خياره على

الاقاول الماضية .

(١) وهذا على القديم .

(٢) هـ : (ساقط) .

(١) والحالة الثانية : ان لا يريد بامتناعه فسخ البيع وانما يريد اخراج الزكاة من حيث يجب اخراجها من غير ان يتطوع فالمال المبيع على ضربين .
 احدهما ان يكون مما تجب الزكاة في قيمته كمعروضات التجارات فهذا يجب ان تؤخذ زكاته من مال بائعه دون المال المبيع لان حق المشتري قد تعلق بالعين . والزكاة واجبة في القيمة . وما تعلق بالعين اقوى حكما في العين مما تعلق بالقيمة (٢) .

والضرب الثاني : ان يكون مما تجب زكاة عينه كالماشى والفخسة والذهب .

فان قيل الزكاة وجبت في العين وجوب استحقاق اخذت الزكاة من المبيع .

وان قلنا وجبت في الذمة (٣) وجوبا منبرما اخذت الزكاة من البائع .

(١) هـ : والمال .

(٢) وايضا فانه بوجوبها عليه وتمكنه من اخراجها انتقلت الى ذمته فعملية

اخراج الزكاة عنها من ماله لان المال المزكى استحق لغيره بالمبيع .

(٣) غير هـ : الرقبة : وهو مساو للعين وليس مرادا لمؤلف قطعا بدليل

قوله وجوبا منبرما اي لا يفسد ب تلف المال . وايضا فقوله في الذمة

في مقابلة قوله " في العين " وقسيم له وهو مراد المصنف .

ب - ١٦٦ فصل

ب/١١٨

بطلان البيع اذا اخرجت الزكاة على ماضى فهذا^(١) على ضربين .
 احدهما : ان يكون البائع قد اخرج الزكاة من ماله^(٢) . فعلى هذا .
 ان قلنا ان الزكاة وجبت في الذمة فالبيع صحيح في الكل ولا خيار
 للمشتري لسلامة البيع .
 وان قلنا ان الزكاة وجبت في العين وجوب استحقاق^(٣) فهو كالضرب
 الثاني .

والضرب الثاني : ان يخرج الزكاة من عين المال ونفس المبيع فالبيع في
 قدر ماخرج من الزكاة باطل ، فاما الباقي فهو على ضربين .
 احدهما : ان يكون متماثل الاجزاء كالفضة والذهب فالبيع فيه جائز
 قولاً واحداً لان العقد وقع صحيحاً . ولما بطل البيع في قدر الزكاة بمعدني^(٤)
 طاري بعد سلامة العقد فلم يقدر ذلك في بيع مابقى .
 هذا قول جمهور اصحابنا والمصول عليه في المذهب . فعلى هذا
 يكون المشتري بالخيار لاجل النقص الطاري^(٥) بين فسخ البيع او الاقامة عليه .
 فان اقام فالصحيح انه يقيم ما هنا بحساب الثمن وقسطه^(٦) . ومن

-
- (١) ه : وهذا .
 (٢) اى من غير المال المبيع .
 (٣) الاصل : هذا . ساقطة . ا ، ب : من ماله فلان قلنا .
 (٤) اى شركة .
 (٥) ه : ان لا يخرج .
 (٦) ه : وانما بطل به البيع . وهو اولى .
 (٧) ج : طار .
 (٨) غير ه : من فسخ البيع والاقامة .
 (٩) وهو الاصح . حلية العلماء (٣ : ٦٦) .

اصحابنا من خرج قولاً ثانياً وهو انه يقيم بجميع الثمن ^(١) . والا فسخ . وليس بصحيح .

والضرب الثاني : ان يكون المبيع غير متماثل الاجزاء كالماشية ، فهذا على ضربين .

احدها : ان تكون مختلفة الاسنان ^(٢) بعضها صفاراً وبعضها كساراً ^(٣) او مختلفة الاوصاف بعضها سمناً وبعضها عجافاً ^(٤) ، فالبيع في الكل باطل ، لان من جهة تفريق الصفقة ولكن للجهل بما استقر عليه العقد ^(٥) .

والضرب الثاني : ان تكون متساوية الاسنان ^(٦) متقاربة الاوصاف ففسخ بطلان ^(٧) ما بقى وجهان .

احدهما : باطل لما ذكرنا من ^(٨) الجهل بما استقر عليه العقد .

والثاني : جائز تشبيهاً بما تماثلت اجزائه لتقارب بعضها من بعض ومن اصحابنا من بنى بطلان البيع في الباقي على تفريق الصفقة ^(٩) . وليس بصحيح ^(١٠) . لان ما طرأ ^(١١) من الفساد بعد العقد مخالف ^(١٢) لحكم ما كسبان ^(١٣) .

(١) أ : لجميع .

(٢) أ : البيع .

(٣) أ : الاسباب .

(٤) نصيهما على تقدير الناسخ اي فيكون بعضها صفاراً . . الخ

(٥) هـ : سمناً . . . عجاف . وهذا على عدم تقدير الناسخ .

(٦) فلا يدري احقه في الصغار ام في الكبار في السمناً ام في العجاف ؟

(٧) هـ : الاجزاء .

(٨) غير هـ : بطلان البيع وجهان . ا . هـ . وسيأتي قوله واذا صح البيع في الباقي .

(٩) هـ : والجهل .

(١٠) الاصل : بنا .

(١١) أ : فليس .

(١٢) لان الاصح في طرق تفريق الصفقة الصحة . المجموع (٥ : ٤٦٩) .

(١٣) ج : طوى .

(١٤) هـ : مخالف .

١١٩/ب

موجودا حال العقد وما ذكرت اصح ان شاء الله .
واذا صح البيع في الباقي فللمشتري الخيار في فسخ البيع وامضائه
فان امضاه فعلى قولين .
احدهما : بحساب الثمن وقسطه .
والقول الثاني : بجميع الثمن ^(١) والافسخ . فهذا جملة ما اشتمل عليه
فصول هذه المسألة .

(١) هـ : والاصح بهذا الجملة .

١٦٦ - ج فصل

فاما المزني فانه اختار من اقاويل^(١) الشافعي في عقد البيع ان الملك لا ينتقل الا بالعقد وتقتضي الخيار واستشهد على صحته بما لم يختلف فيه قول الشافعي . ان رجلا لو حلف بمعتق عبده ان لا يبيعه فبانه متق عليه . والعقد انما يقع بعد وجود^(٢) البيع . فلولا انه باق على ملكه بعد البيع ما لم يتفرقا ما عتق عليه .

والجواب على هذا وانه لا دلالة فيه على ابقائه^(٣) على ملكه ان خيار المجلس يملك البائع فيه فسخ العقد والفسخ قد يكون فعلا وقولا فاذا اعتقه في خياره كان فسخا فيصير عتقه كوجود الفسخ وعود الملك واذا نفذ عتقه بعد البيع كان نفوذه بصفة تتقدم^(٤) البيع اولى . ولم يكن فيه دلالة على بقاء الملك .^(٥) والله اعلم .

(١) جمع القول اقوال . وجمع الاقوال اقاويل . ومراد الماوردي مجرد الجمع لا جمع الجمع . لانه ليس للشافعي في هذه المسألة الا ثلاثة اقوال . وانظر لمسألة المزني الطبري (٣ : ٧٩ / أ) وانظر المزنسي (٥٢ - ٥٣) .

(٢) أ : وجوب .

(٣) ج : بقاءه .

(٤) هـ : تتقدم من .

(٥) وهذه مبنية على قاعدة . وهي هل ان الفسخ يرفع العقد من حينه

او من اصله . وفيه وجهان . اصحهما : انه من وقته .

حلية العلماء (٣ : ٦٧) .

مسألة (١٦٧)

قال الشافعي : (وَمَنْ مَلَكَ ثَمَرَةً نَخَلَ مِلْكًا صَحِيحًا قَبْلَ أَنْ يُؤَى فِيهِ
الصفرة والحمرة فالزكاة على مالكها الاخير حين تزهر^(١)) .
قد ذكرنا^(٢) ان زكاة الثمار تجب بيد وصلاح .

١/١٢٠ فإذا ملك ثمرة قبل بد وصلاحها ملكا صحيحا اما بان ورثها
او استوجبها^(٤) او ابتاعها مع نخلها ثم بدا صلاحها في ملكه ، فعليه زكاتها
(دون من كانت على ملكه لان ما به وجبت زكاتها)^(٥) وهو بد وصلاح كان
موجودا في ملكه^(٦) .

(١) غير هـ : ان . ساقطة . وهي موجودة في المطبوع والطبرى (٣ : ٧٩ ب)
ومحذوفة من باقى النسخ . ولا يضر حذفها اذا اريد سبك مصدر
منها . لانها من المواضع التى يسبك بها المصدر بلا سبك . منها
الفعل المراد منه مجرد الحدث . ومنها ما كان بعد همزة التسوية
نحو سواء عليهم أن نذرتهم والمفعول المضاف اليه الضرف نحو هـ سذا
يوم ينفع . . . الخ

(٢) غير هـ : حين تزهر . ساقطة .

(٣) تقدم (ص) .

(٤) المراد هنا قبل هبتها . وفى أ : استوجبها .

(٥) : (ساقط) .

(٦) الطبرى (٣ : ٧٩ ب) والرافعى (٥ : ٥٨٢) والمجموع (٥ : ٤٦٥) ،
والروضة (٢ : ٢٤٨) والتحفة وحواشيها (٣ : ٢٥٤) والمحلى
(٢ : ١٩) .

قال الطبرى : هنا ثلاث مسائل .

أحدها : اذا ملك ثمرة قبل بد وصلاح فيها من غير شرط القطع
ويكون ذلك بان اشتراها مع اصولها او اوصى له بها ، او وهبت له .

والمسألة الثانية : اذا اشتراها بعدما بدا صلاح فيها .

والمسألة الثالثة : اذا اشتراها قبل بد وصلاح بشرط القطع .

اما المسألة الاولى : فان الزكاة على المالك الثانى لان الزكاة تجب
ببد وصلاح وقد بدا صلاح فيها وهي فى ملك الثانى . فكانت
الزكاة عليه . =

فلو ملكها ببيع خيار فبدا صلاحها في خيار المجلس أو خيار الشاذل^(١)
كان وجوب الزكاة مبنيا على الاقوال الثلاثة .^(٢)

فان قيل ان الملك قد انتقل بنفس العقد فزكاتها على المشتري .
وان قيل ان الملك لا ينتقل الا بالعقد وتقضي الخيار فزكاتها على
البائع .

وان قيل انه موقوف نذر . فان تم البيع فزكاتها على المشتري
وان انفسخ البيع فزكاتها على البائع .

فلو وجبت زكاتها على المشتري على القول الاول ان الملك قد انتقل
بنفس العقد ففسخ المشتري البيع في زمان الخيار وهادت الثمرة بعد بدو
صلاحها الى البائع ففي زكاتها وجهان مخرجان من اختلاف قوله في الزكاة
هل وجبت في الذمة او العين ؟^(٣)

= واما المسألة الثانية . فان الزكاة على الاول . لبدا صلاح في ملكه
وهل يكون الشراء صحيحا ام لا . اما في قدر الزكاة فقولان . فان قلنا
الشراء صحيح في قدر الزكاة ففي الباقي اولى . وان قلنا باطل ففسى
الباقي قولان بناء على القولين في تفريق الصفقة . هذا اذا كان قبل
الخرص . فان خرصت عليه وضمناها فالبيع صحيح قول واحد .
واما المسألة الثالثة فان قطع في الحال فلا كلام . وان تمسك
المشتري حتى بدا صلاح فالزكاة وجبت ثم ذكر احوالا ثلاثا للمشتري
والبائع كالمأوردى الا انه ترك المسألة الثانية التي ذكرها المأوردى
وهي ان يأبى البائع تركها ويأبى المشتري دفع الزكاة منها .

(١) الاصل ، ج : خيار .

(٢) المجموع (٥ : ٤٦٦) ، الروضة (٢ : ٢٤٨) ، المغنى (١ : ٣٨٦) ،
حاشية شيرازى على التحفة (٣ : ٢٥٤) ، النهاية (٢ : ٧٩) الرافعي

(٥ : ٥٨٢) .

(٣) ج ، هـ : اوفى العين .

احدهما : انها على المشتري اذا قيل انها وجبت في الذمة وجوباً
مفروضاً .

والوجه الثاني : انها قد انتقلت الى البائع لانتقال الثمرة اليه اوقيل^(١)
انها وجبت في العين وجوب استحقاق^(٢) .

-
- (١) اتى بان هنا يشير الى ان الزكاة تجب على البائع باحدى طريقتين
احدهما : لان الثمرة انتقلت اليه . والثانية اذا قلنا انها وجبت في
العين وجوب استحقاق . لكن قال شيخنا المشرف حفظه الله رحمه الله
ان او يجب ان تبدل بان ليكون الكلام هكذا والوجه انها وجبت على
البائع ان قلنا ان الزكاة وجبت في العين وجوب استحقاق .
- (٢) في المجموع (٤٦٦ : ٥) ذكر انها على المشتري ان فسخ ولم يذكسر
وجبها آخر . وانظر الروضة (٢ : ٢٤٨) وحاشية شيرازي (٣ : ٢٥٤) .

مسألة (١٦٨)

قال الشافعي : (وَلَوْ اشْتَرَى ثَمْرَةً بَعْدَ مَا يَبْدُ صَلاَحُهَا وَالْعَشْرُ فِيهَا ، وَابْيَعَهَا مَفْسُوخٌ ^(١) . كَمَا لَوْ بَاعَهُ صَدِّيقٌ أَحَدُهُمَا لَهُ وَالْآخَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ ^(٢)) .
 قد مضت هذه المسألة في زكاة المواشي مستوفاة . وسنشير إلى جملة ما وُتِدَ من الزيادة فيها . اعلم أن من باع ثمرته بعد بَدْء صلاحها ووجوب الزكاة فيها لم يخل حاله من أحد أمرين ^(٣) .
 أما أن يكون قد أخذها بخرصها ^(٤) وضمها ^(٥) بزكاتها فبيع هذا جائز لا يختلف المذهب فيه .

وأما أن يكون قد أخذها أمانة ولم يجعلها في يده مضمونة فهذا على ضربين .

أحدهما : أن يبيعه تسعة أثمانها ويستثنى قدر الزكاة مشاعاً فيها فهذا بيع جائز .

(١) الأصل ، أ : بعد ما لم يبد . وهي زيادة مغيرة للمعنى . وما اشترته أصح وهو موافق لما في المطبوع .

(٢) هـ : فالعشر فيها البيع . النسخ : والعشر فيها فالباع

(٣) المزني (ص ٥٣) ، والام (٢ : ٥٤) .

(٤) تقدمت (ص ٧٦٤)

(٥) ذكر المجموع المسألة (٥ : ٤٦٩) وبنائها على تعلق الزكاة وفيه أقوال أربعة تقدمت : أصحابها أنها تتعلق بالعين تتعلق شركة . والثانية تتعلق أرش الجنابة والثالث : تتعلق المرهون والرابع : تتعلق بالذمة لا بالعين . وانظر الوجيز والرافعي (٥ : ٥٥١) وما بعدها .

(٦) الأصل - أ : لخرصها .

(٧) تقدم (ص ٨٨٥) أن الخرص تضمن أو عبارة . وانظر معنى المحتاج

(١ : ٤١٦) : إذا قلنا الخرص تضمن وهو الأصح فإنه يصح بيعه

جميعه قطعا . والنهاية (٣ : ١٤٧) وانظر الطبري (٣ : ٧٩ ب) .

(٨) هـ : فبيع هذا بجميعها جائز .

والضرب الثاني : ان يبيعه ^(١) جميعها مع ماوجب من الزكاة فيها فيكون البيع في قدر الزكاة على قولين .

احدهما : باطل اذا قيل ان الزكاة استحقاق ^(٢) جزء من الصلوات فعلى هذا يكون البيع في الباقي على قولين من تفريق الصفة على ما تقدم ^(٣) من اختلاف الحلة .

احدهما : باطل ^(٤) لان الصفة جمعت حالا وحراما . والقول الثاني جائز . فعلى هذا يكون المشتري بالخيار . فان فسخ رجع بالثمن وان اقام فالصحيح ان يقيم بحساب الثمن وقسطه وقد خرج قول آخر انه يقيم بجميع الثمن والا فسخ .

والقول الثاني : في ^(٥) الاصل ان البيع في قدر الزكاة جائز اذا قلنا ان الزكاة وجبت في الذمة وجوبا منبرما . فعلى هذا البيع في الكل جائز ^(٦) فعلى هذا ان دفع البائع الزكاة من ماله سلم البيع في الكل وانبرم .

١٢١ /

وان اخذه الساعي من هذه الثمرة المبيعة فهذا على ضربين .
احدهما : ان يكون المشتري قد قبض الثمرة ^(٧) وصارت بيده فاخذها الساعي منه فالبيع لا يبطل فيما اخذه الساعي لان البيع صحيح وقد صار من

-
- (١) ب ، ه : يبيعه . ج : يبيعه جميعها معا .
(٢) غير ه : جزء في الصلوات .
(٣) تقدم (ص ٧١٩) وما بعدها . والقولان هما . اولا : البيع باطل في الجميع . والثاني انه باطل في قدر الزكاة صحيح في الباقي .
(٤) غير ه : بطل وما اثبته مناسب لقول الاتي جائز .
(٥) ه : في قدر الاصل . والمراد في قدر الزكاة .
(٦) ه : فان دفع .
(٧) أ : الثمن .

ضمان المشتري بالقبض لكن يرجع على البائع بمثله لان^(١) الثمرة مثل .
والضرب الثاني : ان تكن الثمرة في يد البائع لم يقبضها المشتري
بعد فالبيع فيما اخذه الساعي من الزكاة قد بطل^(٢) . وهو في الباقي على
الصحيح من المذهب جائز . ومن اصحابنا من خوجه على قولين على ما مضى^(٣) .^(٤)

-
- (١) الصحيح لان الثمرة مثل . الاصل ج : مثلا . أ : لان الثمن .
هـ : لان الثمن مثلا .
(٢) لانها استحققت قبل القبض فهي من ضمان البائع .
(٣) هـ : ثم على .
(٤) قد مضى (ص ٧٦٩) وفيه تفصيل مبني على قولين تفريق الصفة .

سألة (١٦٩)

قال الشافعي (ولو اشتراها ^(١) قبل بدو صلاحها طي ان يجدها
 اخذ يجدها . فان بدا صلاحها ففسخ البيع) الى آخر كلام المذني ^(٢)
 اما بيع الثمرة قبل بدو صلاحها مفردة فلا يجوز الا بشرط القطع . ولو ^(٣)
 باعها بشرط القطع صح البيع ووجب على المشتري قطعها فان تمسك
 المشتري في قطعها ودافع به حتى بدا صلاحها فقد وجبت فيها الزكاة ثم
 للبائع والمشتري اربعة احوال .

- (١) ج : ولو استردها .
 (٢) المذني (ص ٥٣) . . . فسخ البيع لانه لا يجوز ان تقطع فيمنع الزكاة
 ولا يجبر رب النخل على تركها وقد اشترط قطعها . ولو رضى
 الترك فالزكاة على المشتري . ولو رضى البائع الترك وابى المشتري
 ففيها قولان . احدهما ان يجبر على الترك . والثاني ان يفسخ
 لانهما اشترطا القطع ثم بطل بوجوب الزكاة .
 (قال المذني) فاشبه هذين القولين بقوله ان يفسخ البيع قياسا على
 فسخ المسألة قبلها . والام (٢ : ٥٤) ذكر تفاصيل للمسألة .
 والطبري (٣ : ٧٩ ب) ذكرها بتفصيل جيد .
 (٣) المجموع (٥ : ٤٦٦) والروضة (٤ : ٢٤٨) . وذكر المسألة فقال : اما
 اذا باع الثمرة وحدها قبل بدو الصلاح فلا يصح البيع الا بشرط
 القطع . فان شرطه ولم يتفق القطع حتى بدا الصلاح فقد وجب الحشر
 ثم يذلل . فان رضى بابقائها الى اوان الجداد . جاز . والحشر على
 المشتري وحكى قول انه يفسخ البيع . كما لو اتفقا على الا بقاء
 عند البيع . والمشهور الاول ، وان لم يرضيا بالابقاء لم تقطع الثمرة
 لان فيه اضارا بالمساكين . ثم فيه قولان . احدهما : يفسخ البيع
 لتحذر امضائه . واظهرهما لا يفسخ لكن ان لم يرض البائع بالابقاء
 يفسخ . وان رضى به وابى المشتري الا القطع فوجب ان احدهما
 يفسخ واصحهما لا يفسخ . ولو رضى البائع ثم رجع . كان له ذلك
 لان رضاه اعادة . وحيث قلنا يفسخ البيع ففسخ فعلى من تجب الزكاة ؟
 قولان . احدهما على البائع . واظهرهما على المشتري كما لو فسخ =

أحدها : أن يجيب البائع إلى ترك الثمرة على نخله إلى حين صرامها ويرضى المشتري بأداء زكاتها فالبيع صحيح لا يفسخ ويترك الثمرة على النخل إلى وقت الصرام لا تقطع وتؤخذ الزكاة من المشتري عند جفاف الثمرة وجدادها^(١).

والحالة^(٢) الثانية : أن يمتنع البائع من ترك الثمرة على نخله وبأبسى^(٣) المشتري من دفع الزكاة من ثمرته فالواجب أن يفسخ البيع^(٤) لأن في إجبار البائع على ترك الثمرة أضرارا به . وفي إجبار المشتري على قلعها أضرارا^(٥) بالمساكين فكانت الضرورة داعية إلى فسخ البيع .

فإذا فسخ لم يجب على المشتري الزكاة لأمرين .

أحدهما أنه دخل في ابتياعها على أن لا زكاة عليه .

والثاني : أن فسخ البيع غير منسوب إليه .

فاما البائع ففي إيجاب زكاتها عليه قولان^(٥) .

أحدهما : لا زكاة عليه لأن بدو صلاحها كان في ملك غيره . والثاني وهو الصحيح هاهنا أن زكاتها واجبة عليه لأن امتناعه من الترك سبب لفسخ البيع فلم يجز أن يكون سببا لاسقاط الزكاة .

والحالة الثالثة : أن يرضى المشتري بدفع زكاتها ويمتنع البائع من تركها فيفسخ البيع أيضا وترد الثمرة على البائع وتؤخذ منه الزكاة وجهان^(٦) أحدهما لأن رضى المشتري بالترك يوجب عليه الزكاة فكان امتناع البائع من

ببيع . فعلى هذا لو أخذ الساعي من عين الثمرة رجع البائع على المشتري . ا. هـ . وانظر الرافعي (٥٨٢ : ٥) وما بعدها ففيه تحليل وكل ما فيه أظهرهما نفى الرافعي أصحابهما .

(١) المجموع (٤٦٦ : ٥) قال الرافعي : وحكى قول أن البيع يفسخ كما لو اتفقا عند البيع على الإبقاء . وهذا غريب ضعيف . ا. هـ . والام (٥٥٢ : ٥)

(٢) هذه الحالة لم يذكرها الطبري (٣ : ٧٩ ب) .

(٣) غير هـ : البائع .

(٤) الأصل - أ : أضرار .

(٥) الأصل ، ج ، هـ : وجهان . وانظر المجموع (٤٦٦ : ٥) والروض

(٥ : ٢٤٨) ذكر القولين .

ذلك يقتضى ان ينتقل اليه وجوب الزكاة لثلا تسقط بعد وجوبها .

والحالة الرابعة : ان يرضى البائع بتركها ويمتنع المشتري من اداء زكاتها ففيها قولان ^(١) .

احدهما وهو اختيار القزنى ^(٢) يفسخ البيع وترد الثمرة على البائع لا مريين .

احدهما : ان للبائع الرجوع بعد الرضا فيكون المشتري بعد فسخ الزكاة مضرا ^(٣) .

والثانى : ان رضا البائع ^(٤) لا يوجب عليه تركها وهو قد استحق تعجيل الانقاع بها بما شرط من قطعها فلم يلزمه تأجيل ما استحق بالعقد تعجيله .

والقول الثانى : ان البيع مقر على حاله لا يفسخ وتؤخذ الزكاة من المشتري وان كره لا مريين .

احدهما : ان رضا البائع بتركها ^(٥) بذل زيادة غير متميزة يرتفع به ما ما يخافه المشتري من الضرر الداخلى عليه بقطعها فوجب ان يجبر على قبولها ويمتنع البائع من الرجوع فيها .

والثانى : ان وجوب زكاة الثمرة ببدو صلاحها نقص فى الثمرة يجسرى مجرى العيب فلم يلزم البائع استرجاع ثمرته ناقصة ولا قبولها مصيبة . وكسان البيع للمشتري لازما وزكاة الثمرة عليه حتما . والله اعلم بالصواب .

(١) ذكر الطبرى القولين (٣ : ٧٩ / أ) وذكر وجه كل منهما .

(٢) تقدم النقل عن المعزنى اول المسألة وانظر الام (٢ : ٥٥) .

(٣) هـ : مضروبا . ولعل الكلمة بالضاد اى متضررا .

(٤) ج : رضى .

(٥) فى النسخ يوجب . والصواب ما اثبت . لما تقدم توا من قوله : .

احدهما : ان للبائع الرجوع بعد الرضا . . . الخ

(٦) أ : تركها بدل زيادة غير مثمرة . ج : بتركها بذل .

(١٧٠) سأله (١)

فلو كان لرجل (نخلٌ عليها خمسة أوسق ثمرة لم يبد صلاحيتها
فباع منها ثمرة)^(٣) نخلةً بيمينها بشرط القطع فلم يقطعها^(٤) المشتري حتى
بدأ صلاحها . نذر .

فان لم يملك^(٥) المشتري غير ما اشترى ولا ملك البائع غير ما يبقى^(٦) فلا زكاة
على واحد منهما لان تمييز ملكهما واشترط القطع على الواحد^(٧) منهما يمنع
من الخلطة .

ونقصان مال كل واحد منهما عن النصاب يمنع وجوب الزكاة عليه
عند عدم الخلطة .

وان ملك البائع تمام النصاب مع ما يبقى ولم يملك المشتري غير^(٨) ما اشترى
فعلى البائع الزكاة . فاما المشتري فلا زكاة عليه ولا خيار له^(٩) .

وان ملك المشتري تمام النصاب مع ما اشترى ولم يملك البائع (غير ما
يبقى)^(١٠) فلا زكاة على البائع .

(١) هكذا في النسخ والصحيح ان يقول فصل . لانه لم يذكر كلام الشافعي
هنا ومن عاداته ان يحثون بالمسألة اذا كان في اولها كلام للشافعي
والا فيحثون بالفصل .

(٢) هـ : فاذا .

(٣) أ : ساقط .

(٤) هـ : يقطع .

(٥) أ : لم يكن المشتري .

(٦) ج : بقي .

(٧) هـ : الداخل .

(٨) ج : عند .

(٩) أي ان لم يشترط الخيار كالمسألة التي نحن فيها .

(١٠) هـ : (ساقط) .

فاما المشتري^(١) فقد اختلف أصحابنا فيه .

فقال ابو علي بن ابي هريرة يكون^(٢) على ماضى من القولين في فسخ^(٣) البيع وامضائه .

وقال غيره - وهو الصحيح - تجب عليه الزكاة ولا يفسخ البيع قولا واحدا لان الزكاة انما وجبت فيما اشتراه لاجل ماله^(٤) الذى كمل النصاب به .

وان ملك البائع تمام النصاب^(٥) مع ما يبقى وملك المشتري تمام النصاب مع ما اشترى فعلى البائع الزكاة . فاما المشتري فعلى ماضى فحصل مسن ذلك ان احوال البائع والمشتري مختلفة على الاقسام الاربعة ، والله اعلم .

(١) الاصل - أ : فاما البائع .

(٢) انظر الاشباه والنظائر (ص ٢٩٢) هل الفسخ يقطع العقد من حينه او من اصله ؟ الاصح من وقته . وانظر حلية العلماء (٣ : ٦٧) وانظر (ص ٩٠٠) .

(٣) أ : ماله . ساقطة .

(٤) أ ، ب : كمال . وما اثبت هو الصواب .

والفرق بين الكمال والتمام ان الكمال اسم لاجتماع ابعاض الموصوف به . والتمام اسم للجزء والبعض الذى يتم به الموصوف بانه تام . فاذا قلنا كمال النصاب معناه ان اجزاء النصاب كلها متحدة . واذا قلنا تمام النصاب - وهذا يناسب ما نحن فيه - فمعناه ان ما جاءه اخيرا تم به النصاب . ا . هـ . وهذا يكون الماوردى دقيقا ومقصودا .

انظر الفرق اللغوية (ص ٢١٨) ، وانظر م (٤ : ٨٥) وتتمام الشئ ما يتم به .

(٥) الاصل ، ج : معما .

سألية (١٧١)

قال الشافعي : (ولو استهلك رجل ثمرة قد غرست عليه ^(١) أخذ بثمن ^(٢) مشر وسطها والقول في ذلك قوله مع يمينه ^(٣) وقد مضت هذه المسألة ^(٤) .

-
- (١) ه : عليها .
(٢) النسخ : أخذ بثمن مینه وقسطها . والتصحيح من ه والمطبوع .
(٣) المزني (ص ٥٣) . . . والطبري (٣ : ٨٠ / ١) قال الطبري : أخذ ^(١) المزني في قوله أخذ بعشر وسطها . وإنما هو أخذ بعشرها . ومن وسط ثمرها . وقد نص الشافعي في الام ونبه بمالاشبهة فيه . ا . ه
(٤) (ص) () .

سَأَلَةٌ (١٢٢)

قال الشافعي : (ولو باع المصدق شيئا فعليه ان يأتي بمثلها ويقسمه على اهل لا يجزى غير ذلك ^(١) وفسخ بيعه اذا قدرت عليه ^(٢) وهذا صحيح ^(٣) .
اذا قبض الساعي زكوات ^(٤) الاموال فعليه ايصالها الى اهل السهمان وليس له بيعها الا لضرورة دامية من خوف ^(٥) طريق او خوف من لصون او بعد مسافة يخاف ان تهبط مؤنتها بثمنها ^(٦) .

فان باعها لضرورة كان بيعه جائزا اذا كان بثمن مثلها .

وان باعها لغير ضرورة كان بيعه باطلا ويسترجع ما باعه من يد المشتري

ان كان باقيا وان تلف لزمه ضمانه .

فان كان له مثل لزمه رد ^(٧) مثله . وان لم يكن له مثل لزمه رد قيمته ^(٨) ١٢٣ /

اكثر قيمته من وقت بيعه الى وقت تلفه .

(١) هـ : وفسخ .

(٢) ج : اذا قدر عليه .

(٣) المزني (٥٣) والام (٥٩: ٢) والطبري (٣: ٨٠/أ) .

(٤) هـ : زكاة .

(٥) هـ : حذب طريق او خوف لصون .

(٦) هـ : ان تهبط مؤنتها بثمنها .

(٧) المجموع (١٧٥: ٦) والروضة (٣٣٧: ٢) .

(٨) أ ، ج : لزمه اكثر قيمته من وقت بيعه .

مسألة (١٧٣)

قال الشافعي : (واكره للرجل شراء^(١) صدقته اذا وصلت الى اهله^(٢) ولا افسخه^(٣)) .
وانما كرهت له شراء ما تصدق به واجبا وتطوعا لما روى ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حمل على فرس في سبيل الله يقال له الورد فشرأه يباع في السوق فاراد ان يشتريه . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم (لاتحد في صدقتك ولو اعطيتها بدرهم^(٤) ودفعها حتى تكون هبة وتناجها لك يوم القيامة^(٥)) ولذا يسامح في ثمنها فينقص من ثوابه

- (١) ج ، هـ : شري .
(٢) المزني (ص ٥٣) والام (٥٩ : ٢) وانظر (ص ٨) والطبري (١ / ٨٠ : ٣) .
(٣) أ : ولذا . هـ : وانما كرهنا .
(٤) أ : تصدقت .
(٥) هـ : بضمير . والنسخ نصفين .
(٦) الحديث صحيح رواه مالك في الموطأ . انظر شرح الزرقاني (١٤٢ : ٢) باب الصدقة والعود فيها . ذكر بسنده حديث عمر بن الخطاب بلفظ (حملت على فرس متيق في سبيل الله . وكسبها الرجل الذي هو عنده قد اضاها فاراد ان يشتريه منه . وطلعت ابيه بائعه برخص . فسألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (لا تشتريه وان اعطاك بدرهم واحد . فان العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه) ثم ذكر حديثا آخر عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حمل على فرس في سبيل الله فاراد ان يبتاعه فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (لا تبتعه ولا تحد في صدقتك) . ا . هـ .
وقد ذكر الزرقاني في شرحه لهذا الحديث ان اسم هذا الفرس (الورد) اهداه تميم الداري للنبي صلى الله عليه وسلم فاعطاه له صرف حمل عليه . أخرجه ابن سعد عن سهل بن سعد .

قال : ولا يحارضة مازواه مسلم . ولم يسق لفظة وساقه ابو عوانة
عن ابن عمر ان عمر حمل على فرس فاعطاه صلى الله عليه وسلم رجلاً .
لانه يحمل على ان عمر لما اراد ان يتصدق به فوفى اليه صلى الله
عليه وسلم اختيار من يتصدق به عليه . او استشاره في من يحمل
عليه . فاشار عليه فنسبت اليه الحطية لكونه امر بها . ا. هـ
والبخارى . فتح الباري (٦ : ١٣٩) باب اذا حمل على فرس فراهها
تباع . ذكر الحديثين قريباً مما في الموطأ . الا انه قال : (حملت
على فرس في سبيل الله . فابتاعه . او اضاها . الذي كان عنده) قال
في الفتح : وقوله في حديث عمر ابتاعه او اضاها . شك من السراوي
قال : ولا معنى لقوله ابتاعه لانه لم يشتره . وانما مرضه للبيع فيحتمل
ان يكون في الاصل باعه فهو بمعنى مرضه للبيع . والله اعلم .
وان رفتح الباري (٥ : ٢٣٥) باب لا يحق لاحد ان يرجع في هيبته
وصدقته .

ومسلم . مسلم بشرح النووي (١١ : ٦٢) كتاب الهبات . ذكره من
طرق مختلفة .

والتمهيد لابن عبد البر (٣ : ١٠١) ذكر ان النهي للتنزيه
لالتحريم . كما ذكر ان رجوع الهبة بالعمارة لا كراهة فيه . وساق
الادلة على ذلك . وشرح الحديث شرحاً جيداً . وذكر ان الجمهور
على الكراهة . ا. هـ

وتحفة الاحوذى (٣ : ٣٣٧) : قال ابو عيسى : هذا حديث حسن
صحيح . والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم . ا. هـ . وذكر محققه
توفيقاً بين حديث عمر وحديث ابي سعيد الخدري المرفوع (لا تحل
الصدقة الا الخمسة) فقال : يجمع بينهما بحمل حديث عمر على
كراهة التنزيه . وذكر في كتابه تحرير الاحكام ان هذا الخبر
من خمسة اهل البيت صلى الله عليه وسلم ٥٦٦ / بمكتبة الحرم .
وفي نيل الاوطار (٤ : ١٩٧) باب نهى المتصدق ان يشترى ما تصدق
به . جمع بين الحديثين ايضاً .

سنن البيهقي (٤ : ١٥١) ، سنن ابي داود (٢ : ١١٨) .
شرح الحديث :

قال النووي في شرح مسلم (١١ : ٦٢) :
(حملت على فرس) معناه تصدقت به ووهبته لمن يقاتل عليه فسي =

ولئلا^(١) يتبعها نفسه فيستراب به^(٢) . فان ابتاعها كان البيع جائزا وان كان مكروها^(٣) .

وقال مالك : البيع باطل^(٤) استدلالا بحديث عمر رضي الله عنه ونحوه .

سبيل الله .

(والعتيق) الفرس النفيس الجواد السابق .

(فاضاه صاحبه) اى قصر فى القيام بعلفه او مؤنته .

قوله صلى الله عليه وسلم " لا تتبعه ولا تعد فى صدقتك " هذا نص فى تحريمه لا تحريم . فيكون لمن تصدق بشيء او اخرجه فى زكاة او كساسة او نذر ونحو ذلك من القربات .

ان يشتريه ممن دفعه هو اليه او يهبه او يملكه باختيار منه .

فاما ان ورثه منه فلا كراهة فيه . وكذا لو انتقل الى ثالث ثم اشتراه المتصدق فلا كراهة .

هذا مذهبنا ومذهب الجمهور . وقال جماعة من العلماء : النسيء عن شراء صدقته للتحريم والله اعلم .

(فائدة) اصحاب رجل فرسا ليخزو طيها هو الاقبال واما اصحابه بحسب ليركبه ثم يردفه فهو الافقار . الفرق اللغوية (ص ١٣٩) .

(١) غير ه : ولان لا . ه : يتبعه .

(٢) أ : له . ويمكن ان يقال يستراب له . اى لاجل هذا الابتياح .

(٣) انظر شرح مسلم للنووي (١١ : ٦٢) والتمهيد (٣ : ١٠١) وحليمة

العلماء (٣ : ٦٧) قال : يكره للرجل ان يشتري صدقته . فان اشتراها

صح . وبه قال ابو حنيفة . ومالك . والظاهر من قول احمد . ومسنن

اصحاب احمد من قال يبطل البيع . وحكى اصحابنا ذلك عن احمد

وانكره اصحابه .

(٤) الزرقاني على الموطأ (٢ : ١٤٤) وبه استدلال على حرمة ذلك

لان القى (اى تناوله) حرام . قال القرطبي وغيره : وهو الظاهر من

سياق الحديث . وذهب الجمهور الى الكراهة

والموطأ مع تنوير الحوالك (١ : ٢٦٦) وما بعدها ، قال : قال يحيى

سئل مالك من رجل تصدق بصدقته فوجدها مع غير الذى تصدق بها

عليه تباع ، ايشترىها ؟ فقال : تركها احب الى . وانظر الزرقاني

(٢ : ١٤٥) ذكر عدم الفرق بين الاول المتصدق عليه وبين الثانى

الذى اشتراها من المتصدق عليه . وقال : لو باعها لا يفسخ البيع =

النبي صلى الله عليه وسلم له أن يعود في صدقته .
والدلالة على جوازه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
(لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة) وذكر منهم رجلاً اشتراها بماله (١) فكان
على ماله .

= للاجماع على ثبوت البيع كما قال ابن المنذر . ١ . هـ بتصرف
وفي رحمة الأمة في اختلاف الأئمة (ص ١٠٥) أن شراء الصدقة
مكروه عند أبي حنيفة ومالك والشافعي والظاهر من قول أحمد ، ومن
أصحابه من قال يبطل البيع . ١ . هـ
ونقل البغدادى في الاشراف على مسائل الخلاف (١ : ١٨٢) الكراهة
ايضا . وقال : أن فعله صح وحكى من أصحاب الشافعي أنه لا يصح .
قال البغدادى : ودليلنا على جوازه أن كل ما صح أن تملكه أرشدا
صح أن تملكه هبة وابتعا كسائر الاموال . ١ . هـ
وفي قوانين الاحكام الشرعية (ص ١١٧) أنه ممنوع . فقد قال فـ
خصال الزكاة : ومنوعاتها ثلاثة . أن تبطل باليمن والاذى . وأن
يشترى اصل صدقته . وأن يشترى المصدق الناس اليها . ١ . هـ
وطى هذا فذهب المالكية متردد بين الكراهة والحرمه .
(١) حديث لا تحل الصدقة إلا لخمسة . . .
الحاكم في المستدرک (١ : ٤٠٧) ذكره مختصرا وقال : هـ
حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لارسال مالك بسـ
اتن اياه من زيد بن اسلم . فذكر الحديث بسنده ثم قال : هـ
من شرطى في خطبة الكتاب أنه صحيح فقد يرسل مالك فـ
الحديث وبطله ويسنده ثقة والقول فيه قول الثقة الذى بطله ويسنده .
وذكره الذهبى في التلخيص تاما ثم قال على شرطهما .
وكذلك ذكره ابن عبد البر في التمهيد تاما (٣ : ١٠٠) قال : روى
مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم قال : لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة : لغاز في سبيل
الله . اول حامل عليها . اول غارم . اول رجل اشتراها بماله . او
لرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فاهدى المسكين للغني . ١ . هـ
قال محققه . . . والحديث مرسل كما ترى . ولكن وصله احمد بسـ
وابوداود وابن ماجة والحاكم من طريق معمر عن زيد بن اسلم بسـ =

ولأن عودها اليه بغير المعنى الذى تملك عليه غير ممنوع منه —
 الا ترى انها لو عادت اليه ميراثا جاز لما روى ان رجلا تصدق على ابيه —
 بحديقة فمات فرجعت اليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم (قُبِلَتْ صَدَقَتُكَ
 وَلَكِنِّ مَحْلِيهَا)^(٢)

- = عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدرى .
 موطأ مالك . تنوير الحوالك (١ : ٢٥٧) .
 ابوداود (٢ : ١١٩) باب من يحل له اخذ الصدقة وهو غنى .
 وابن ماجه (١ : ٥٨٩) (٢٧) باب من حل له الصدقة ج ١٨٤١ .
 مع مخالفة فى ترتيب الخصمة .
 والدارقطنى (٢ : ١٢١) باب بيان من يجوز ما اخذ الصدقة ج ٣ .
 (١) أ : تملكه . ه : ملكت به عليه .
 (٢) ج ، ه : امه بحديقة فماتت .
 (٣) حديث الرجل الذى تصدق على امه بحديقة . حديث صحيح .
 احمد فى مسنده (٢ : ١٨٢) .
 مسلم فى كتاب الصيام . باب قضاء الصوم عن الميت . انظر مسلم
 بشرح النووي (٨ : ٢٥) عن عبد الله بن بريدة عن ابيه رضى الله عنه
 قال بينا انا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اتته
 امرأة فقالت انى تصدقت على امى بجارية وانها ماتت . قال : فقال
 " وجب اجرى ، وردها عليك الميراث . قالت يارسول الله . انسى
 كان عليها صوم شهر . افأصوم عنها ؟ قال : صومي عنها . قالست
 انها لم تحج قط . افأحج عنها ؟ قال : حجى عنها " .
 قال النووي : وفيه ان من تصدق بشئ ثم ورثه لم يكره له اخذها
 والتصرف فيه بخلاف ما اذا اراد شراؤه . فانه يكره ، لحديث قيس بن
 رضى الله عنه . ا . ه . يتصرف
 شرح السنة للبيهقى (٦ : ٢١١) قال : هذا حديث صحيح
 والعمل على هذا عند اكراهل العلم . ان الرجل اذا تصدق بصدقة
 ثم ورثها حلت له وقال بعضهم : انما الصدقة شئ جعلها الله
 فاذا ورثها يجب ان يصرفها فى مثلها . ا . ه .
 والتمهيد لابن عبد البر (٣ : ١٠٣) .
 ابوداود (٢ : ١٢٤) ج ١٦٥٦ باب من تصدق بصدقة ثم ورثها . =

(١) وصار ذلك ميراثا وإذا جاز مودها اليه بالميراث جاز مودها بالابتياح .
 / وتحريم ذلك قياسا ان كل ما جاز ان يملكه ارثا جاز ان يملكه —————
 ابتياحا كسائر الاموال .

(٢) فاما حديث عمر فمعه جوابان .
 احدهما : ان عمر كان قد وقف ^(٣) فرسه ، وشراء الوقف باطل بوفاق ^(٤) .
 والثاني : انه محمول على الكراهة والاستحباب لان ^(٥) النهي يقتضي
 نراة العقد دون فساد ^(٦) كالنهي عن

= الترمذي . تحفة الاحوذى (٣ : ٣٣٦) ح ٦٦٢ ذكر مثل ما ذكره
 البغوى .

ابن خزيمة (٤ : ١٠٨) باب صدقة المرأة على ولده .

البيهقى (٤ : ١٥١) .

(١) هـ : وصارت لك .

(٢) الاصل - أ : ففيه .

(٣) الوقف : الوقف والتحسيس والتسبيل : بمعنى قال الزهرى : يقال : وقفيت

الزهرى غيرها وقفها ، هذه اللفظة الفصيحة المشهورة ، قال الجوهري وغيره

يقل : أوقفتهافي لغة رديئة ، وفي الاصطلاح : تحسيس ما يمكن الانتفاع

به مع بقاء عينه بفتح تصريف المواتفغيره تقربا اليه . التحريم ٩٢ / ١٩٧

(٤) نهاية المحتاج (٣ : ٤٠١) ولا يصح بيع عين تعلق بها حق يقبض

بالبيع لله تعالى اولادى . ا . هـ .

والاقتناع (٢ : ٢٩) وقال اطبرى (٣ : ٨٠ ب) : فاما الجواب عن

حديث عمر فهو انه لم يكن تصدق بالفرس لان الزكاة لا تجب في الخيل

بالاتفاق منا ومن مالك . ولا يجوز اخراجها قيمة في الزكاة وانما كان

عمر قد وقفها في سبيل الله والوقف لا يجوز بيعه على ما ذكره .

ولو كان صحيحا لحملنا الخبر على انه نهى عن ذلك استحبابا . ا . هـ .

(٥) هـ : لان النهي ما كان لمعنى في البيع كان النهي يقتضى فساد

العقد .

(٦) وهذا لان النهي هنا راجع الى خارج عن المنهى عنه اى غير لازم له

كالوضوء بمفصوب ، اما اذا كان النهي راجعا الى نفس المنهى عنه

او لازمه او جهل مرجعه فانه يقتضى الفساد . انظر جمع الجوامع

وشرحه للمحلى والحاوية للبناني (١ : ٢٠٩) وانظر غاية الوصول الى =

بيع النجش^(١) وان يبيع الرجل على بيع أخيه^(٢).

-
- = لب الاصول (ص ٦٧) . ١ . هـ . والنهي هنا من قبيل الراجع الى
خارج من المنهي عنه الغير الملازم له .
(١) النجش : هو ان يزيد في الثمن لا يشتري بل ليخدع غيره .
المنهاج (٤٧ : ٢) مع معنى المحتاج .
(٢) معنى المحتاج (٣٥ : ٢) ونهاية المحتاج (٤٦٣ : ٣) وهي بيع
منهي عنها . ولا تبطل لرجوع النهي الى معنى مقترن بالمنهي عنه
فيصح البيع ويحرم . وكلام الماوردي هنا منصوب على نفي الفساد لا على
نفي الحرمة .

أ - ١٧٣ فصل

(١) وإذا كان لرب المال دين على فقير من أهل السهمان لم يجز أن يجعل ما عليه من دينه قصاصاً من زكاته (٢) إلا أن يدفع الزكاة إليه فيقبضها منه ثم يختار الفقير دفعها إليه قضاءً من دينه (٣) فيجوز .
 وقال مالك : (٤) إن جعل ما على الفقير من دينه قصاصاً من زكاته جاز وهذا غير صحيح . والعجب له إذا منع من ابتياعها (٥) بعوض حاجـل وجوز أن يكون قصاصاً بدين مالك . هذا (٦) مذهب طاهر الفساد (واضح) (٧) الاضطراب (٨) .

-
- (١) أ ، ج : إذا .
 (٢) هـ : عليه .
 (٣) أ : (مكررة) .
 (٤) المدونة (١ : ٣٠٠) والاموال لأبي عبيد (ص ٥٣٣) ذكر أن عطية والحسن البصري يريان صحة ذلك وقال وهذا مذهب لا اطمح احدنا قد عمل به . ولا يذهب اليه من أهل الاثر وأهل الرأي . . . وذكر ان سفيان الثوري يكرهه ولا يراه مجزئاً . وكذلك عبد الرحمن بن ابي ليلى . وقال : ولا ادري لعنه قد ذكره عن مالك ايضاً . وقال وكذلك هو عندي غير مجزئ عن صاحبه . وذكر ثلاثة ادلة . ورحمة الامة (ص ١٠٥) ذكر خلاف مالك .
 (٥) كما تقدم . انظر الموطأ مع شرح الزرقاني (٢ : ١٤٤) والتمهيد لابن عبد البر (٣ : ١٠٨) وانظر الباش (٣) (ص ٩٧) .
 (٦) هـ : ويجوز .
 (٧) هـ : فهذا .
 (٨) غير هـ : ساقط .

باب — زكاة المعادن

(٢٤) باب زكاة المعادن

قال الشافعي : (لا زكاة في شيء من المعادن الا ذهب او ورق)^(١) .
 اما المعدن : فهو مأخوذ^(٢) من عدن الشيء في المكان اذا اقام فيه .
 والمعدن : الاقامة^(٣) . وقد قال اصحاب التأويل في قوله تعالى
 (جَنَّاتُ عَدْنٍ)^(٤) جنات اقامة .
 وقيل في البلد المنسوب الى عدن^(٥) انه سمي بذلك انه كان حبيبا

- (١) هـ : الا ورق او ذهب المزنى (ص ٥٢) باب زكاة المعدن . . الا ذهباً او ورقاً الام (٤٢ : ٢) وانظر المجموع (٧٥ : ٦) فقد ذكر ان وجوب الزكاة في المعدن اجماع والطبري (٨٠ : ٣ ب) .
 (٢) ج : مأخوذ . ساقطة .
 (٣) قال ابن حجر في تفسير غريب الحديث (جنة عدن) اي خلد . يقال عدن بالمكان اي اقام به ، ومنه سمي المعدن . ومعدن كل شيء اصله والمختار (ص ٤١٨) والمصباح (٤٥ : ٢) وفي كثر الحفاظ (ص ٤٤٥) ذكر المرادفات لهذه الكلمة . فقال : يقال مكَّد في المكان يَمَكُّ بِه مَكُوداً . كَرَمَك يرمك رموكا وثم يثكم ثكوما وارك يارك اروكا وهو آرك .
 وكُنَّا بالمكان كُنَّا . وتنخ بالمكان يتنخ تنوخا . وعدن يعدن عدنا وابل عوادن . والث بالمكان يلث الثا . . الخ
 (٤) الرصد : ٢٣ ، النحل : ٣١ ، مريم : ٦١ . وانظر تفسير ابن كثير (٥١٠ : ٢) وفتح القدير للشوكاني (٧٩ : ٣) .
 (٥) هو عدن بن سنان بن ابراهيم عليه السلام كما قال اصحاب السير لانه اول من سكنها وقال ابن الكلبي : سميت عدن بعدن بن سنان بن تفيشان بن ابراهيم عليه السلام .
 وعدن : بالتحريك ، وآخره نون قال في معجم البلدان (٨٩ : ٤) من قولهم عدن بالمكان اذا اقام به . . . وهي مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند من ناحية اليمن ردة لاما بها ولا مرقى وشربهم من عسرين بينها وبين عدن مسيرة نحو اليوم . وهي مرفأ مراكب الهند والتجار يجتمعون اليه لاجل ذلك فهي بلدة تجارة . اهـ ونقل النووي في تهذيب الاسماء واللغات (٥٥ : ٤) كلام الماوردي هذا .

(١) لتع يقيم فيه اهل الجرائم .

فالمعادن : هي التي اودعها الله سبحانه جواهر الارض من الفضة
والذهب ، والصفر ، والنحاس ، والحديد ، والرصاص ، والمرجان ، والياقوت (٩)
والزمرد ، والحقيق ، والزبرجد ، والى ما سوى ذلك من الكحل ، والزئبق (١٠)
والقير ، والنفط ، فلا زكاة في جميعها ، سواء كانت في ملك او موات الا انسى (١٢)

(١) هو تبع بن حسان بن ثبان . من ملوك حمير في اليمن قيل : اسمه
مرشد . وهو تبع الاصفر آخر التباينة ، ملك بعد عبد كلال . وقد
الحلف بين اليمن وربيعة ، وكان ملكا ثمانية وسبعين عاما .
الاعلام (٢ : ٦٤) .

(٢) ه : اصحاب .

(٣) ج ، ه : من الذهب والفضة .

(٤) الصفر بالضم من النحاس ، وصانعه الصفار . والذهب (اي ويسمى
الذهب صفرا) ق م (٢ : ٧٣) والمختار (ص ٣٣٤) وابو عبيدة يقول
بالكسر وتفسير غريب الحديث (ص ١٤٤) .

(٥) النحاس . مثلثة النون . القطر . وما سقط من شرار الصفر والحديد
اذا طرق . ق م (٢ : ٢٦٣) والمختار (ص ٦٤٨) وتفسير فريسيب
الحديث (ص ٢٣٤) النحاس : الصفر .

(٦) الحديد معروف سمي به لانه متبع جمعه حدائد وحديدات . والحدائد
معالجه . ق م (١ : ٢٩٦) والمختار (ص ١٢٦) .

(٧) الرصاص . كسحاب معروف . ولا يكسر . ضربان اسود . وهو الاسرب
والابار . وابيض وهو القلعي والقصدير . ق م (٢ : ٣١٦) والمختار
(ص ٢٤٥) والعامة تقوله بالكسر .

(٨) المرجان . صفار اللؤلؤ . ق م (١ : ٢١٤) ، والمختار (ص ٦٢) .

(٩) الياقوت جوهر معروف معرب . اجوده الاحمر الرمانى نافع للموسواس
والخفقان وضمف القلب شربا . ولجمود الدم تحليقا . ق م (١ : ٢٦٧)
وتقدم الكلام عن البواقى في الحلى وذكاة الهرق والذهب .

(١٠) الكحل . الاثمد . كالكمال . ككتاب . وكل ما وضع في العين يشفى به .
ق م (٤ : ٤٤) والمختار (ص ٥٤٤) .

(١١) الزئبق كدرهم ، وكزبرج ، معرب . ومنه ما يستقى من معدنه . ومنه
ما يستخرج من حجارة معدنية بالنار . ودخانه يهرب الحيات والحقارب
من البيت . وما اقام منها قتله . ق م (٣ : ٢٤٨) ، المختار (ص ٢٦٨) .

(١٢) الاصل - أ : القير . ساقطة . والقير والنفط معروفان .

(١) الفضة والذهب د من ماعداهما .

(١) الام (٤٢: ٢) ، الروضة (٢: ٢٨٢) ، المجموع (٦: ٧٧) وما بعدها
قال : هذا هو المشهور الذي نص عليه الشافعي في كتبه المشهورة
في الجديد والقديم . وه قطع جماهير الاصحاب في الطرق كلها .
وقال الدارمي في الاستذكار : قال ابن القطان : في وجوب الزكاة
فيها قولان . قال : ونقل القيصري من اصحابنا من القديم قولسين
في وجوبها . كالركاز .
وحكى السرخسي قولاً قديماً في الوجوب .
وحكى الرافعي وجهاً شاذاً منكراً ، انه تجب الزكاة في كل مستخرج منه .
وقال ابو حنيفة : تجب في المنطبعات كالحديد .
وقال احمد : في كل مستخرج . ا . هـ . والوجيز (٦: ١٠٣) قال
ويشترط كونه من حجر النقيدين على الجديد .
والرافعي (٦: ١٠٣) ذكر ان اصحاب الشافعي اختلفوا في قبول
الشافعي (لو كنت انا الواجد لخست القليل والكثير والذهب
والفضة وغيرهما) على طريقين . اظهرهما : ان المسألة على قولسين
اظهرهما . وينسب الى الجديد انه يختص بالنقيدين . والثاني
وينسب الى القديم انه لا يختص بالنقيدين .
والطريق الثاني : القطع بالقول الاول . وحمل النص الثاني على
الاحتياط للخروج من الخلاف . . . الخ . ا . هـ . اقول ستأتي هذه
في مسألة مستقلة موضحة .
وانظر معنى المحتاج (١: ٣٩٤) والنهاية (٣: ٩٦) والروضة
(٢: ٢٨٢) ذكر وجهاً انها تجب في كل مستخرج . وقال : انسه
شاذ منكرو . والافصاح (١: ١٤٥) قال : قال مالك والشافعي
لا يتعلق الا بالذهب والفضة . وقال ابو حنيفة في المنطبع واحمد في
كل مستخرج . ا . هـ . وانظر رحمة الامة (٣: ١٠٣) ودلائل الاحكام
مخطوطة (١٣٨/أ) ، والتنبيه (٤٢) والاقسام والخصال (١٧ب)
والنكت (١٦٣) .
وبه قال مالك . المدونة (١: ٢٨٧) والشرح الصغير مع البلغة
(١: ٢٢٩) والاشراف على مسائل الخلاف (٣: ١٨٣) والتلخيص
مخطوطة (ورقة ٢٧/أ) وقوانين الاحكام الشرعية (٣: ١١٩) .

وقال ابو حنيفة ^(١) : الزكاة واجبة في كل ما انطبع منها كالصفيحة والنحاس دون ما لا ينطبع من الذائب والاحجار ، استدل لا بقوله صلى الله عليه وسلم (في الركاز ^(٢))

(١) الاصل لمحمد (١٢٨ : ٢) ذكر ان في الذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد الخس وفي (١٣٠ : ٢) انه ليس في الياقوت والزمرد والفيروز من المعدن او الحبال شي . ا . هـ لان هذه لا تنطبع بخلاف تلك . وانظر بداية المبتدى وفتح القدير وحاشيته بمرتى (٢٣٣ : ٢) وما بعدها كز الدقائق وشرحه تبين الحقائق وحاشية شلبي (٢٨٨ : ١) قسم الشيخ شلبي المستخرج اليه ثلاثة انواع : جامد يذوب وينطبع كالذهب والحديد . وجامد لا يذوب كالجص لاشي . فيه بالاجماع . ومائع لا ينجس كالقير والنفس . ولا يجب الخس الا في الاول . ا . هـ والمبسوط (٢١١ : ٢) وتنوير الابصار والدر المختار والحاشية (٣١٨ : ٢) .

(٢) الركاز : قال النووي : بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي . : المال المدفون . مأخوذ من الركز بفتح الراء يقال ركزه يركزه ركزا ، اذا دفنه فهو مركز . وهذا متفق عليه .

وقال : واصل الركاز في اللغة : الثبوت . وفي ق م (١٨٣ : ٢) : ركز الرمح يركزه غرزه في الارض كركزه وواحد الركاز وهو ماركزه الله تعالى من المعادن اي احده كالركيزة ودفين اهل الجاهلية وقطع الفضة والذهب من المعدن . واركر . وجد ركازا .

والمعدن : ما فيه ركاز . واركر : ثبت . والمختار (ص ٢٥٤) . وفي الشرح ، الركاز هو دفن الجاهلية . قال النووي : هذا مذهبنا ومذهب اهل الحجاز وجمهور العلماء .

وقال ابو حنيفة وغيره من اهل العراق : هو المعدن . وهذا عندهم لفظان مترادفان . وهذا الحديث يرد عليهم . وانظر تصحيح التنبيه (ص ٤٢) والاقناع (٢٠٨ : ١) وفي النهاية لابن الاثير (٢٥٨ : ٢) فقد جعل اللغة تحتل القولين قول الحجازيين والعراقيين لان كل منهما مركز في الارض ، اي ثابت . قال : والحديث انما جاء في التفسير الاول . وهو الكنز الجاهلي . ثم بين وجهه وانظر تحفة الاحوذى (٣٠٢ : ٣) قال بعد ان بين القولين وما ذهب اليه الجمهور من التفرقة بين الركاز والمعدن هو الظاهر ثم بينه . وذكر تفرقة ابن حجر في الفتح ثم قال : ولا الركاز في لغة =

(١) والخمس) والمعادن تسمى ركازا ، فوجب ان يكون الخمس في جميعها عاما .
ولانه جوهر ينطبع فوجب ان يتعلق حق الله تعالى به كالفضة
والذهب .

ودليلنا هو ان كل مالا يتكرر وجوب الزكاة في صنفه لم تجب فيه الزكاة (٢)

- اهل الحجاز هو ما ذهب اليه الجمهور (دفن الجاهلية) ولاشك في
ان النبي حجازي تكلم بلغة اهل الحجاز ، واراد به ما يريدون منه
ثم نقل قول ابن الاثير . ١ . هـ
وانظر الموطأ (١ : ٢٤٤) والاموال لابن عبيد (ص ٤٢١) .
(١) الحديث صحيح . البخاري . فتح الباري (٣ : ٣٦٣) (باب فسي
الركاز الخمس) وقال مالك وابن ادريس : الركاز دفن الجاهلية فسي
قليله وكثيره الخمس . وليس المعدن بركاز . وقد قال النبي صلى
الله عليه وسلم : في المعدن جبار ، وفي الركاز الخمس . . . واخبر
عمر بن عبد العزيز عن المعادن من كل ماقتن خمسة . وقال الحسن
ما كان من ركاز في ارض الحرب ففيه الخمس . وما كان في ارض السلام
ففيه الزكاة . . . قال بعض الناس : المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية
لانه يقال : ارکز المعدن اذا خرج منه شيء .
قيل له : قد يقال لمن وهب له شيء او ربح ربحا كثيرا او كثر ثمنه
ارکزت . ثم فاقضى . وقال : لا بأس ان يكتبه فلا يؤدي الخمس .
وانظر (٣ : ٣٦٤) ج ١٤٩٩ و (٥ : ٢٣) ج ٢٣٥٥ و (١٢ : ٢٥٤)
(٢٨) ج ٦٩١٢ و ج ٦٩١٣ .
وصحيح مسلم . مسلم بشرح النووي (١١ : ٢٢٥) باب جرح العجماء
جبار والنرجس جبار .
والبيهقي (٤ : ١٥٥) باب زكاة الركاز . وسند الشافعي (ص ٩٦) ،
ذكر بسنده ثلاثة احاديث .
الترمذي - تحفة الاحوذى (٣ : ٣٠١) باب ما جاء ان العجماء جبار
وفي الركاز الخمس .
صحيح ابن خزيمة (٤ : ٤٦) باب ايجاب الخمس في الركاز ج ٢٣٢٦ .
الاموال لابن عبيد (ص ٤٢٠) ج ٨٥٢ .
وانظر جامع الصانيد (١ : ٤٦٢) والاثار لابن يوسف (ص ٨٨) ج ٤٣٥ ،
(ص ٨٩) ج ٤٣٦ ، ونصب الراية (٢ : ٣٨١) .
(٢) ج : كل مالم يتكرر . هـ : كلما لم .

إذا أخذ من معدنه كالكحل والزئبق ^(١) .

ولأن كل ما لو ورثه لم تجب فيه الزكاة فوجب إذا استفاده من المعدن أن لا تجب فيه الزكاة كالنفط والقيز .

ولأنه موقوف مستفاد من المعدن فوجب أن لا تجب فيه الزكاة ^(٢) كالياقوت والزمر .

ولأن المعادن إما أن تجري مجرى الفى ^(٣) فيما تجب فيه أو مجرى الزكاة ، فلم يجران تكون كالفى ، لأن خمس الفى يجب فى جميع الأموال ما انطبع منها ^(٤) و ما لم ينطبع ، فثبت أنه يجري مجرى الزكاة ، والزكاة لا تجرى ^(٥) فى غير الذهب والفضة فكذا لا تجب الا فى معادن الفضة والذهب .
فاما استدلالهم فلا حجة فيه لأن الركاز غير المعادن ^(٦) .

(١) الزئبق . بالكسر ، حجر معروف . منه ابيض واحمر واصفر .

ق م (١ : ٢٧٠) .

(٢) أ : لا تجوز .

(٣) أى فى القدر الذى يجب فى الفى . وقوله : أو مجرى الزكاة . أى مجرى الأموال المزكاة .

(٤) الاصل - أ : ولم ينطبع . وهو جائز ايضا على حد قوله :

ومن يجر رسول الله منكم
أراد ومن يمدحه .

(٥) هـ : تجب .

(٦) أنكر فتح البارى (٣ : ٣٦٣) حيث بين بالحجة البالغة أن الحديث

يرد على من جعل المعدن والركاز شيئا واحدا . وأنكر النسب سوى
فى شرحه لاسلم (١١ : ٢٢٦) فقد قال : وهذا الحديث يرد عليهم

- أى على أبى حنيفة وغيره من أهل العراق - لأن النبى صلى الله عليه وسلم
فرق بينهما ، وعطف أحدهما على الآخر . اهـ . وتفسير

غريب الحديث لابن حجر (ص ١٠٦) ، والنهية لابن الأثير

(٢ : ٢٥٨) وتحفة الاحوذى (٣ : ٣٠٢) والموطأ . تنوير

الحوالك (١ : ٢٤٤) والأموال (ص ٤٢١) .

وأما قياسهم على الفضة والذهب بحلة أنه ينطبع ففاسد به الزجاج لأنه
ينطبع ثم المعنى في الفضة والذهب أنه ما تجب فيه الزكاة لو ملك من غير
المعدن^(١) (فكذلك إذا ملك من المعدن . ولما كان ما سواهما لا تجب فيه
الزكاة إذا ملك من غير المعدن . فكذلك إذا ملك من المعدن^(٢) واللبس
اعلم .

(١) ج : المعادن .

(٢) الاصل - أ : (ساقط) .

مسألة (١٧٥)

قال الشافعي : (وَإِذَا أَخْرَجَ مِنْهَا ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا فَكَانَ غَيْرَ مُتَمَيِّزٍ حَتَّى يُحَالَجَ بِالنَّارِ أَوْ الطَّحْنِ أَوْ التَّخْلِيفِ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَصِيرَ ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا ^(١))
وهذا صحيح .

أما وجوب الزكاة فيه فباستخراجه من معدنه .

وأما وقت اخراج الزكاة منه فبتخليصه وتصفيته حتى يصير ورقا خالصا
أو ذهبا صافيا كالشمار التي تجب زكاتها بيد و صلاحها ويخرج منها بعض
جفافها وصرامها كذلك معادن الذهب والفضة تجب الزكاة فيها ^(٢) بالاعتداد
والاستخراج وتخرج ^(٣) الزكاة منها بعد التصفية والتميز ^(٤) تشبيها بما ذكرنا .
ولأن النصاب فيه معتبر ولا يمكن اعتباره إلا بعد تميزه وطلبه المستزاد

(١) العزني (ص ٥٣) فإذا خرج . . . أو التحصيل فلا . والام (٢ : ٤٢)
والطبري (٣ : ٨١ ب) وفيه وفي الام . أو التحصيل . ولعل معناه
أن يحصل ورقا أو ذهبا صافيا .

(٢) غير ه : فيه .

(٣) غير ه : وتجب .

(٤) غير أ : والتميز .

انظر للمسألة الطبري (٣ : ٨١ ب) و (٨٢ / أ) والاقناع للمصنف
(ص ٦٦) والمهذب والمجموع (٦ : ٨٤) قال النووي : أن هذا طمس
القول بأن الحول لا يشترط في زكاة المعدن . وهو المذهب
والرافعي (٦ : ٩١) قال : وفي الحول قولان (أحدهما) أنه
لا يشترط بل تجب الزكاة في الحال ، كالشمار والزروع . وهذا قال مالك
وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله تعالى وهو المنصوص عليه في أكثر كتب
الشافعي رضي الله عنه قديمها وحديثها . . . الخ
لكن قال الشافعي في حلية العلماء (٣ : ٩٦) لا يحتبر الحول فمسى
أظهر القولين . وهو قول أبي حنيفة ومالك . وقال في البويطي : يحتبر
فيه الحول . وذكر فيما طلق عن القاضي حسين ، أنا إذا قلنا =

مؤنتسه . (١) والله اعلم .

- = ان الواجب فيه ربع العشر، اعتبر فيه النصاب . وفي اعتبار الحصول قولان .
- وان قلنا : ان الواجب الخمس، لم يعتبر الحول ، وفي اعتبار النصاب قولان .
- قال الشاشي : وهذا بناء قاسد ظاهر الفساد . والروضة (٢ : ٢٨٦) والتنبيه (ص ٤٢) في الحال في اصح القولين . وانظر المدونة (١ : ٢٨٩) .
- (١) بالاخلاف المجموع (٦ : ٨٨) كمؤنة الحصاد والدياس . ولا يحسب من شيء منها من مال المصدق . فلو اخرج منه شيئا من المؤنة كان آثما ضامنا .
- قال اصحابنا : فلو تلف بعضه قبل التمييز . فهو كلف المال قبل ان يتمكن من الاداء . قال النووي : ولو امتنع من التخليص اجبر عليه . والرافعي (٦ : ١٠٣) والروضة (٢ : ٢٨٦) ومثني المحتاج (١ : ٣٩٥) والاقناع (١ : ٢٠٨) والتنبيه (ص ٤٢) ولا يخرج الحق الا بعد التاحن والتخليص والمحلى (٢ : ٢٦) ، حلية العلماء (٣ : ٩٧) وانظر الام (٢ : ٤٢) مبارته . فلا زكاة فيه حتى يصير ذهبا او ورقا ويمسك به ما اختلط به من غيره .

سألة (١٧٦)

قال الشافعي : (فَإِنْ دَفَعَ مِنْهُ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُصَ ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا
فَالْمَصْدُوقُ ضَامِنٌ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ أَنْ اسْتَهْلَكَهُ^(١)).

قد ذكرنا أنه لا يجوز اخراج زكاة الذهب والفضة ^(٢) قبل التمييز والتصفية . ١١٢٥
فإن أخرجها قبل تمييزها وتصفيتها وجب على المصدق رد ما أخذه
وكان ضامنا له حتى يرده ، لأنه أخذ ما لا يجوز أن يأخذه ، فإن تلف في يده ،
كان عليه غرم قيمته . فإن كان ذهبا غرم قيمته ورقا . وإن كان ورقا غرم قيمته ذهبا .
فإن اختلفا في القيمة كان القول قول المصدق مع يمينه لأنه غارم فلو
رده عليه فقال رب المال : ليس هذا لي أو قد كان أكثر من هذا ، فالقول
أيضا قوله مع يمينه فلو لم يرد المصدق ما أخذه حتى صفاه وميزه وكان ذلك
بقدر ما وجب من الزكاة أجزاء .

^(٤) . إن كان أكثر رد الزيادة وإن كان أقل طالب بالتقصان كأنه ميسر
ما أخذه فكان عشرة دراهم فيحتسب بهذه العشرة ، فإن ^(٥) كان جملة ما أخذ من
المعدن بعد تميزه أربعمئة درهم فالعشرة قدر زكاتها إذا قيل إن الواجب
فيها ربع العشر وإن كان أكثر طالب بالزيادة عليها . وإن كان أقل رد ما فضل
منها^(٦) . ويشبه ذلك في زكاة الثمار أن يأخذ المصدق عشر الثمرة وطبقا

(١) المزني (ص ٥٣) . . . قيل إن يحصل . . . والقول فيه قوله . . . إن
استهلكه . والطبري (٣ : ٨١) ذكر ما ذكره الماوردي .

(٢) أ : الذهب والذهب .

(٣) الرافعي (٦ : ١٠٣) ، المجموع (٦ : ٨٥) ، الروضة (٢ : ٢٨٦) ، التنبيه
(ص ٤٢) ، منهي المحتاج (١ : ٣٩٥) ، الاقتناع (١ : ٢٠٨) ، وانظر
المحلى (٢ : ٢٠) .

(٤) هـ : فإن .

(٥) أ ، ج : وإن .

"مجموع (٦ : ٨٥) وما بعدها ذكر المسألة كلها . والروضة (٢ : ٢٨٦) ،
-تاج (١ : ٣٩٥) ، والمحلى وقلبي (٢ : ٢٦) .

وهي مما^(١) تصير تمرا ، فعليه رده ، فلو لم يرده حتى جففه احتسب بما حصل منه من زكاة رب المال وطالب بما زاد او رد ما^(٢) انقص . والله اعلم .

(١) هـ : ما .

(٢) ذكر المحلى وقلوبى (٢ : ٢٠) الفرق بين الثمار وبين التبر ففسال الفرق بينهما ان الساعي لو اخذ الرطب او الصنب مما يتتمر او يتزيب لم يقع الموقع ، لفساد القبض ، وان تتمر او تزيب في يده . فيجب اية رده او بدله ان تلف قال قلوبى : قال شيخنا ولانه ليس مسو الواجب ولا مشتملا عليه . وبهذا فارق اجزاء تبر فيه قدر الواجب واجزاء زرع في سنبله اعطاه المالك بقصد الزكاة لنحو شاعر او فقيير لا شتماله على الواجب .

مسألة (١٧٧)

١/١٢٥

قال الشافعي : (ولا يجوز بيع تراب المعادن لانه ذهب أو ورق مختلط بغيره) وهو كما قال .

بيع تراب المعادن وتراب الصاغة غير جاز .

وقال مالك : يجوز بيع تراب المعادن دون تراب الصاغة لان اختلاطه .

(١) المزني (ص ٥٢) ولا يجوز بيع تراب المعادن بحال . . . والام (٤٢ : ٢) مختلط بغيره غير متميز عنه . والطبري (١ / ٨٢ : ٣) .

(٢) انظر للمسألة كاملة ففصلة . الطبري (١ / ٨٢ : ٣) ، ب ، المجموع (٨٩ : ٦) نقل من المختصر والاصحاب .

(٣) الاشواق على مسائل الخلاف (ص ٨٥) ذكر جواز بيع تراب المعادن واحتج بقوله تعالى (واحل الله البيع) ولانه مرقى معلوم في العادة مقدر في غالب الحال فجاز بيعه وان لم يعلم حقيقة وزنه للرفق كالجزاف . ولان اختلاط الذهب بغيره لا يمنع بيعه كالسيف المحلوس .

١ هـ . وذكر الطبري (١ / ٨٢ : ٣) في معرض استدلاله لذهب مالك - فرقا بين بيع تراب المعدن فيصح وبين بيع تراب الصاغة فلا يصح - فقال : لان تراب الصاغة ليس فيه الذهب والفضة على اصل الخلقة وإنما اختلط بغيره . وليس كذلك تراب المعادن . فالذهب والفضة مخلوقان فيه فصح البيع كبيع الجوز واللوز والموز والبطيخ .

ثم ذكر ادلتنا ورد على مالك . وانظر الشرح الصغير مع بلغة السالسة (٩ : ٢) ذكر عدم جواز بيع تراب الصاغة وبين الحكمة فقال (ولا يصح) .

١ (مجهول) للمتايعين او احدهما من ثمن او ثمن ذاتها او صفة . بل (ولو) تعلق الجهل (بالتفصيل) اي تفصيل الثمن او الثمن . . (و) نحو (تراب كصائغ) وطار (ورده) المشتري (لبائعه) لعدم صحة البيع (ولو غلصه) من ترابه (وله) اي للمشتري (الاجر) في نظير تخليصه . ثم ذكر جواز بيع تراب المعادن فقال :

(بخلاف) تراب (معدن) ذهب او فضة (بيع بغير صنفه فيجوز) . ١ هـ . قال في الحاشية (قوله بيع بغير صنفه فيجوز) اي سواء كان البيع بيع جزافا او كيلا . ١ هـ . وانظر الخرشني وحاشية مدوي (٢٣ : ٣) ذكر الفرق بينهما فقال : والفرق بين جواز بيع تراب المعدن وعدم جواز =

(١) الشيء بغيره لا يمنع من جواز بيعه كالحنطة المغتلفة بالشعير والفساد المحجون .

والدلالة على فساد مذهبه ، نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الخمر (٢) .

= بيع تراب الصاغة شدة الضرر في الثاني دون الاول . (قولـــــــــــــــــه
بيع تراب معدن . الخ) قال ما طعمه اما بيع نفس المعدن فـــــــــــــــــا
يجوز ويجوز بيع تراب الذهب بالفضة وبالعكس اما بصفـــــــــــــــــة
فلا للشك . ولا الشك في التماثل كتحقق التفاضل . ا . هـ . يتصرف
وفرق بينهما ابن رشد في بدايته (١٣٧ : ٢) بالضرر المؤثر والفسر
غير المؤثر . ثم ذكر خلاف العلماء في ذلك .

(١) الند : طيب معروف ويكسر ، او العنبر . ق م (٣٥٣ : ١) .

(٢) حديث النهي عن بيع الخمر .

مسلم . مسلم بشرح النووي (١٥٦ : ١٠) بيوع . باب بطلان بيع
الحصاة والبيع الذي فيه غرر عن ابي هريرة . قال : نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة ، وعن بيع الخمر .
وابو داود (٢٥٤ : ٣) باب في بيع الخمر . عن ابي هريرة قال
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الخمر . زاد شمســــــــان
والحصاة .

والدارمي (٢٥١ : ٢) مثله سواء بلا زيادة عثمان .

والفتح الكبير (٢٧٧ : ٣) .

والموطأ (١٥٧ : ٢) بيع الخمر . عن سعيد بن المسيب ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الخمر .
وشرح السنة للبخاري (١٣١ : ٨) بمثل حديث مسلم قال هذا حديث
صحيح .

والبيهقي (٣٤٢ : ٥) عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع الخمر وعن بيع الحصاة .

والدارقطني (١٥ : ٣) كتاب البيوع الحديث ٤٦ حدثنا ايوب بن عتبة
عن يحيى بن ابي كثير عن عطاء عن ابن عباس قال : نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن بيع الخمر . قال ايوب : فسر يحيى بيع الخمر
قال : ان من الخمر ضربة القانص وبيع تراب المعادن . وذكر
حدثنا آخر بمثل حديث مسلم سواء . =

وفي بيع تراب المعادن والصافة اعظم الضرر ، ولأن المقصود منه مجهول فلم يجز بيعه كتراب الصافة .

وما ذكره من جواز بيع الحنطة المختلطة بالشعير فانما جاز لان كسل واحد منهما مقصود (ومثله اذا اختلطت الدراهم بالدنانير جاز بيعهما) لان كل واحد منهما مقصود (٤) .

فاذا تقر ان ذلك لا يجوز ، فان باع تراب معادن الفضة بالفضة وتراب معادن الذهب بالذهب لم يجز لعلتين .

احدهما : خوف الربا والثانية جهالة المقصود (٥) .

فلو باع تراب الفضة بالذهب او تراب الذهب بالفضة لم يجز عندنا

وحسن الاثر (٢٦٦) قال رواه مسلم واحمد والبيهقي وابن ماجة .
ونيل الاثر (١٦٦: ٥) وما بعده . ذكر حديث مسلم ثم قال
رواه الجماعة الا البخاري . قال الشوكاني وقد ثبت النهي عنه فليس
احاديث منها المذكور في الباب . ومنها عن ابن عمر عند احمد وابن
حبان . ومنها عن ابن عباس عند ابن ماجة ومنها عن سهل بن
سعد عند التبراني .

شرح الحديث :

الضرر لغة : غره خدعه . ق م (١٠٤ : ٢) وفي المختار (٤٧١)
وذكر الحديث وقال هو الخطر . ا هـ

وفي الحديث المراد به ما كان له ظاهر يضر المشتري واطن مجهول
وقال الازهرى : بيع الضرر ما كان على غير عهدة ولا ثقة وتدخل فيه
البيع التي لا يحيط بكنهها المتبايعان . من كل مجهول . النهاية
(٣٥٥ : ٣) وفي تفسير غريب الحديث (٧٦ : ٠) بيع الضرر بفتح حين
اي المخاطرة ومنه غش ولا تضر والمراد به في البيع الجهل به او بضمنه
او باجله .

(١) الاصل : الضرر . وفي تراب المعادن .

(٢) غير هـ : لان .

(٣) غير هـ : منها .

(٤) هـ : (ساقط) .

(٥) غير هـ : المحقود .

لجهالة المقصود^(١) . وجاز عند أبي حنيفة لزوال الربا^(٢) .

- (١) غير هـ : المقصود .
 (٢) قال في بداية المبتدى (٢٥٩ : ٦) والاعراض المشار اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في جواز البيع . قال في الهداية : لان بالاشارة كفاية في التعريف وجهالة الوصف فيه لا تفضي الى المنازعة . قال في فتح القدير بعد ان ذكر المسألة ومثل لها . ثم المسألة مقيسدة بخير الاموال الربوية . وبالربوية اذا قولت بخير جنسها .
 قال بahrقي في حاشيته : الاعراض المشار اليها ثمننا كانت او شئنا لا يحتاج الى معرفة مقدارها في جواز البيع . لان بالاشارة كفاية في التعريف المنافي للجهالة المفضية الى المنازعة المانعة من التسليم والتسلم اللذين اوجبهما العقد . فان جهالة الوصف لا تفضي الى المنازعة لوجود ما هو اقوى منه في التعريف . وكن - محطوف على - لوجود . التقايض باجزاء في البيع بخلاف السلم على ماسياتي . وهذا يستقيم اذا لم يكن الاعراض ربوية اما اذا كانت ربوية فجهالة المقدار تمنع الصحة لاحتمال الربا . وانظر الزيلعي (٤ : ٥) قال في الكنز (ولا بد من معرفة قدر وصف ثمن غير مشار . لا مشار . قال الزيلعي : لا مشار . اي لا يحتاج الى معرفة القدر والوصف فليس المشار اليه من الثمن او البيع لان الاشارة ابلغ اسباب التعريف وجهالة وصفه وقدره بعد ذلك لا تفضي الى المنازعة فلا يمنع الجواز لان الموضين حاضران بخلاف الربوي اذا بيع بجنسه حيث لا يجوز جزاها لاحتمال الربا . . .

(١) مسألة (١٧٨)

قال الشافعي : (وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا حِينَئِذٍ إِلَى أَنَّ فِي الْمَعَادِنِ زَكَاةً . وَغَيْرُهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَعَادِنَ رِكَازُ فِيهَا الْخَصْصُ ^(٢)) .
اختلف الناس فيما يجب في المعادن على ثلاثة مذاهب حكاهما أصحابنا
أقوي للشافعي ^(٤) .

- (١) في هـ : فصل .
(٢) هـ : وفيها .
(٣) المعزنى (ص ٥٣) . . . ففيها الخمس . والام (٤٣ : ٢) والطبري (٨٢ : ٣) ذكر أقوال الشافعي في ما يخرج من المعدن . ثم ذكر خلاف العلماء كما ذكره الماوردي .
(٤) المذهب والمجموع (٨٢ : ٦) قال الشيرازي : وفي زكاته ثلاثة أقوال ذكرها كالماوردي . والوجيز والرافعي (٨٨ : ٦) وما بعد هـ . . . ذكر الأقوال ثم قال : وحكى الامام مع هذا طريقة أخرى ، وهـ . . . الاضمار من جملة العمل المعتبر والنظر الى نسبة النبل الى العمل اى عمل كان من الحفر والطحن وغيرهما . . . وقيل . . . واستحسن القفال الا يطلق في المسألة ثلاثة أقوال . بل يرتفع فيها ما استخرج بتعب ومؤنة فواجبه الخمس او ربع العشر ؟ فيها قولان . ان قلنا بالثاني ففيما وجد من غير تعب اولى وان قلنا بالاول ففيه قولان . والفرق ما قد تبين . ا . هـ . وقال الماوردي في . . . (ص ٦٦) : يخرج منها . المعدن . ربع العشر ان كانت مؤنتها . والخمس ان قلت . ا . هـ . وانظر الاحكام السلطانية للماوردي (ص ١٢) وقال القفال الشافعي في حليته (ص ٩٦ - ٩٧) وفي زكاته ثلاثة أقوال . احدها : الواجب ربع العشر . وهـ . . . المشهور . وبه قال احمد . ثانيها : الخمس . وهو قول ابي حنيفة ويحكى عن المعزنى . ثالثها : ان وجد دفعة واحدة فالخمس . او بتعب فربع العشر . ويحكى هذا عن مالك . والروضة (٢٨٧ : ٢) والمصنعا ومغنى المحتاج (٣٩٤ : ١) والتنبيه (ص ٤٢) والنكت (ص ١٦٢) ، والانصاح (١٤٦ : ١) والتمهيد (٢٣٩ : ٣) ذكر خلاف الشافعي . والضاية القصوى للبيضاوي (٣٨٠ : ١ - ٣٨١) .

أحدها : ان فيها ربع العشر كالزكاة ، وهو مذهب مالك^(١) ، وأحمد^(٢) وأسحق^(٣) ، وبه قال من التابعين الحسن البصري^(٤) ، وعمر بن عبد العزيز^(٥) ونسب عليه الشافعي في القديم والاملا^(٦) . وفي كتاب الام^(٧) .

والمذهب الثاني : ان فيها الخمس كالركاز وهو مذهب أبي حنيفة^(٨) / ١٢٦ واحد اقاويل الشافعي^(٩) .

(١) المدونة (٢٨٧: ١) ، التلقين (٣٧/ ١) ، قوانين الاحكام الشرعية (ص ١١٩) ، الاشراف على مسائل الخلاف (ص ١٨٣) ، الشرح الصغير مع بلغة السالك (٢٢٩: ١) ، الموطأ . تنوير الحوالين (٢٤٤: ١) ، الخطاب والمواق (٣٣٤: ٢) ، الخرش (٢٠٧: ٢) ، بداية المجتهد (٢١٩: ١) ، الاموال (ص ٤٢٤) ، التمهيد لابن عبد البر (٢٣٨: ٣) فصل قول مالك .

(٢) المغني لابن قدامة (٥٣: ٣) قال : وقدر الواجب فيه ربع العشر وصفته انه زكاة . وهذا قول عمر بن عبد العزيز ومالك . والمفتي (٣٢٥: ١) ، كشاف القناع (٢٥٩: ٢) ، الانصاف (١١٨: ٣) ، منتبهى الارادات (٣٩٧: ١) ، فتاوى ابن تيمية (١٨: ٢٥) .

(٣) شرح السنة للبغوي (٦١: ٦) ، فتاوى ابن تيمية (١٨: ٢٥) ، فقه الزكاة .

(٤) شرح السنة للبغوي (٦١: ٦) قال : وقال الحسن : في ركاز ارض الحرب الخمس . وفي ركاز ارض السلم الزكاة . قال محققه : ملقته البخاري (٢٨٨: ٣) عنه . وقال الحافظ : وصله ابن أبي شيبة مسن طريق مادم الاحول عنه بلفظ (اذا وجد الكنز في ارض الحد وفقية الخمس . واذا وجد في ارض الحرب ففيه الزكاة) . قال ابن المنذر : ولا اعلم احدا فرق هذه التفرقة غير الحسن . اهـ انظر لهذا فتح الهاري (٣٦٤: ٣) .

(٥) الاموال لابن عبيد (ص ٤٢٤) .

(٦) هـ : في كتاب القديم .

(٧) ج ، هـ : في . ساقطة .

(٨) الاصل لمحمد (١٢٨: ٢) والهداية وفتح القدير (٢٣٣: ٢) وحاشية بابتري . وكذا الدقائق والشرح وحاشية شلي (٢٨٨: ١) والمبسوط (٢١١: ٢) وتنوير الابصار والدر المختار ورد المختار (٣١٨: ٢) .

(٩) وهو رأي أبي عبيد (ص ٤٢٥) .

والمذهب الثالث : انه ان اخذ بمائة وتسب فيه ربع العشر وان اخذ
 ندرة (١) مجتمعه او وجد في اثر سيل في بطحاء بالامانة ففيه الخمس . وهو
 مذهب الاوزاعي (٢) وحكاه الشافعي عن مالك واوما اليه في كتاب الام (٣) .
 فمن اوجب فيه الخمس استدل برواية ابي سعيد المقبري عن ابي
 هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (في الركاز الخمس ، فقيل يا رسول
 الله وما الركاز ؟ فقال : الذهب والفضة اللذان جعلهما الله تعالى في
 الارض يوم خلق السموات والارض) (٤) فدل على ان المعادن ركاز .

(١) ج : بدرة . والندرة : هي القطعة من الذهب توجد في المعدن
 ق م (١٤٥ : ٢) والبدر وبالياء جمعه بدور وبدر . كس فيسسه
 الف . او عشرة آلاف درهم . او سبعة آلاف دينار . ق م (١ : ٣٨٣)
 مادتي ندر . وبدر . والمختار (ص ٤٣) مادة بدر . والبسدر :
 عشرة آلاف درهم .

(٢) قال في التمهيد (٢٣٩ : ٣) : وقال الاوزاعي : في ذهب المعدن
 وفضته الخمس . ولا شيء فيما يخرج منه غيرهما . ا هـ وهو كس
 ترى مخالف لنقل الماوردي .

(٣) الذي نقله الشافعي عن مالك في الام (٤٣ : ٢) وانظر الافصاح
 (١٤٦ : ١) ذكر اقوال الشافعي والرواية من مالك .

(٤) رواه البيهقي في سننه (١٥٢ : ٤) باب من قال المعدن ركاز فيسسه
 الخمس . فذكره ثم قال : تفرد عبد الله بن سعيد المقبري . وهو
 ضعيف جدا . جرحه احمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وجماعة
 من ائمة الحديث (وقال الشافعي) في رواية ابي عبد الرحمن
 الشافعي البغدادي عنه : قد روى ابوسلمة ، وسعيد ، وابن سيرين
 ومحمد بن زياد وغيرهم عن ابي هريرة حديثه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم (في الركاز الخمس) لم يذكر احدا منهم شيئا من الذي
 ذكره المقبري في حديثه . والذي روى ذلك شيخ ضعيف . انما
 رواه عبد الله بن سعيد المقبري . وهذا الله قد اتقى الناس حديثه
 فلا يجعل خبر رجل قد اتقى الناس حديثه حجة . ا هـ

وديان الضعفاء والمتروكين للذهبي (ص ١٦٨) ت ٢١٨٣ عبد الله
 ابن سعيد المقبري : تركوه . الترمذي وابن ماجة . وانظر الصلل
 المتناهية (٩ : ٢) والتلخيص الحبير (٨٩ : ٦) وحسن الاثر (ص ١٩)
 ضعيف جدا .

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم
سئل من رجل وجد كزاً في قرية خربة فقال : إن وجدت^(١) في قرية مسكونة
أو في سبيل متارفعرفه . وإن وجدت^(٢) في قرية جاهلية أو في قرية غير
مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس^(٣) .

(٢٤١) أ : وجده .

(٣٠) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم
سئل عن رجل وجد كزاً . . . الخ

البهقي (١٥٢ : ٤) باب من قال : المعدن ركاز فيه الخمس .
أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي وأبو زكريا بن أبي اسحق
المزكي . قالا : ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبأ محمد بن
عبد الله بن عبد الحكم ، أنبأ ابن وهب ، أخبرني عمرو بن الحارث ،
وهشام بن سعد عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو
ابن العاص أن رجلاً من مزينة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال : يا رسول الله . كيف ترى في مريسة الجبل . قال : هي
ومثلها والنكال . ليس في شيء من العاشية قطع إلا فيما آواه المسراج
وبلغ ثمن المجن ، ففيه قطع اليد ، وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه غرامة
مثلها وجلدات نكال . قال : يا رسول الله ، فكيف ترى في الشمير
المعلق ؟ قال هو ومثله معه والنكال . ليس في شيء من الشمير
المعلق قطع إلا ما آواه الجرين . فما أخذ من الجرين فبلغ ثمن المجن
ففيه القطع . وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه غرامة مثلها وجلدات نكال
قال : فكيف ترى فيما يؤخذ في الطريق المقتاة أو القرية المسكونة ؟
قال : عرفه سنة . فإن جاء بأغيه فادفعه إليه ولا فشأك به
فإن جاء طلبه يوماً من الدهر فاده إليه (فما كان في الطريق
غير المقتاة وفي القرية غير المسكونة ففيه وفي الركاز الخمس) قال
يا رسول الله فكيف ترى في ضالة الفهم ؟ قال : طعام مأكول لك
ولا أخيك أو للذئب أحبس على أخيك ضالته . قال : يا رسول الله
فكيف ترى في ضالة الأبل ؟ فقال : مالك ولها ومعها سقاؤها
وحذاؤها ولا يخاف عليها الذئب تأكل الكلاً وترد الماء دمعها حتى
يأتي مالها . ا . هـ

من قال بالاول . . . يعني أن المعدن ليس بركاز . اجاب من هذا بيان
هذا الخبر ورد فيما يوجد من اموال الجاهلية ظاهراً فوق الأرض فسي =

الطريق غير المثناة . وفي القرية غير المسكونة فيكون فيه وفي الركاز
الخص وليس ذلك من المعدن بسبيل .

وذكر الشافعي - في رواية الزهراوية عنه - اعتلالهم بالحديث الاول
ثم قال : هو عند اهل الحديث ضعيف وذكر اعتلالهم بحديث هشام
ابن سعد عن عمرو بن شعيب هذا ثم قال : ان كان حديث عمرو
يكون حجة فالذي روى حجة عليه في غير حكم وان كان حديث عمرو
غير حجة فالحجة بغير حجة جهل ثم ذكر مخالفتهم الحديث فسمى
الخرامة . وفي الثمر الرطب اذا آواه الجرب وفي اللقطة ثم قال
فخالف حديث عمرو الذي رواه في احكام غير واحدة فيه . واحتج فيه
بشيء واحد . انما هو توهم في الحديث . فان كان حجة فسمى
شيء فليقل به فيما تركه فيه (قال الشيخ) قوله انما هو توهم فسمى
الحديث اشارة الى ما ذكرنا من انه ليس بوارد في المعدن انما
هو فيما هو في معنى الركاز من اموال الجاهلية والله اعلم . ا . هـ

وانذار التعليق المعنى فقد حاول تصحيح هذه الرواية من حيث ان
عمرو بن شعيب قد صرح بانه سمع من ابيه عن جده عبد الله بن
الحاص فبذه الرواية حجة . وهذا اذا كان صحيحا فان الذي روى
عن عمرو بن شعيب وهو هشام بن سعد ضعيف . انذار ديوان
الخطباء والمتروكين (ص ٣٢٤) ت ٤٤٦٧ قال هشام بن سعد المدني
ضعفه النسائي وغيره . وقال ابن معين : كان يحيى القطان
لا يحدث عنه وقال احمد ليس هو محكم الحديث . وقال ابن عسدي
مع ضعفه يكتب حديثه . مسلم والاربعة . وفي ترتيب التهذيب
(٣١٨ : ٢) ت ٨١ . ابو عباد او ابو سعد صدوق له اوام ومسي
بالتشيع من كبار السابعة مات سنة ستين او قبلها .

والتلخيص الحبير (١٠٦ : ٦) حديث ان رجلا وجد كزبا فقال لسمه
النبي صلى الله عليه وسلم ان وجدته في قرية مسكونة او طريق مقبلة
فصرفه . وان وجدته في قرية جاهلية او قرية غير مسكونة ففيه وفي
الركاز الخمس ، الشافعي عن سفيان . من داود بن شابر ويحقوب
ابن مطا عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده . ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال في كسر وجدته رجل في قرية جاهلية ان وجدته فذكره
سواء . ورواه ابو داود من حديث عمرو بن الحارث وهشام بن سعد
عن عمرو بن شعيب نحوه . ورواه النسائي من وجه آخر عن عمرو بن

ولأنه مستفاد من الأرض من غير ايداع اصل فوجب أن يكون حق الله تعالى فيه الخمس كالركاز .

واستدل من اوجب فيه ربع العشر بعموم قوله صلى الله عليه وسلم (في الرقة ربع العشر) ^(١) وروى الشافعي عن مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع بلال بن رباح

شعيب . ورواه الحاكم والبيهقي . وقال سعيد بن منصور انه سأل
عبد بن الشيباني عن الشعبي ان رجلا وجد ركازا فأتى به فليسا
فاخذ منه الخمس واعطى بقيقته للذي وجده هـ
اقول كل هذا فيما ليس نحن بصدد الحديث عنه لانه كله فاسى
معنى الركاز لاني مانحن فيه من المعدن . فلا يقوم دليلا طمس
مذهب الشافعي في ان في المعدن الزكاة ربع العشر لا الخمس
والله اعلم .

مسند الشافعي (ص ٩٦) اخبرنا سفيان عن داود بن سابور بسنده
ومنه سواء .

وانظر الاموال لابي عبيد (ص ٤٢١) المسألة ٨٥٩ باب الخمس فسي
المعادن والركاز .

وصحيح ابن خزيمة (٤ : ٤٧) باب وجوب الخمس فيما يوجد فسي
الخراب الحادي من دفن الجاهلية .

ومسند الامام احمد (٢ : ١٨٦) و (٢ : ٢٠٧) .

طريق ميتاء . بالكسر : عامر واضح . وهو مجتمع الطريق ايضاً
ق م مادة اتي . وفي النهاية لابن الاثير (١ : ٢٢) : وفي الحديث
(لولا انه طريق ميتاء لحزننا عليك يا ابراهيم) اي طريق سلوك مفحال
من الاتيان . ومنه حديث اللقطة . فذكره وغريب الحديث (ص ٦) ،
الطريق الميتاء - بكسر الميم بعدها همزة ساكنة وقد تسهل بالمسند
اي محجة سلوكة .

(١) تقدم (ص ١٠١٦) .

(١) الحارث معادن (٢) القبلية فتلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم (٤)

(١) هو بلال بن الحارث بن عاصم بن سعيد بن قرة بن خلاوة . . . المزني وهو مدني . قدم النبي صلى الله عليه وسلم في وفد مزينة في رجب سنة خمس . وكان يحمل لواء مزينة يوم فتح مكة . ثم سكن البصرة توفي سنة ستين آخر ايام معاوية رضي الله عنهما وهو ابن ثمانين سنة اسد الغابة (٢٠٥ : ١) ، تهذيب الاسماء (١٣٦ : ١) هو ابو عبد الرحمن . تقريب التهذيب (١ : ١٠٩) ت ١٥٥ .

(٢) ه : المعادن .

(٣) ج : لا تؤخذ .

(٤) حديث معادن القبلية .

التلخيص الحبير (٦ : ٨٨) حديث انه اقطع بلال بن الحارث المزني معادن القبلية واخذ منها الزكاة .

مالك في الموطأ عن ربيعة عن غير واحد من طلائعهم بهذا . وزاد وهي من ناحية الفرع . فتلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم ورواه ابو داود والطبراني والحاكم والبيهقي موصولا . وليست في نسخة الزيادة .

قال الشافعي بعد ان روى حديث مالك : ليس هذا مما يشتبهه اهل العلم ولو اثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقطاع . واما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال البيهقي : هو كما قال الشافعي في رواية مالك . وقــد روى عن الدراوردي عن ربيعة موصولا . ثم اخرجه عن الحاكم والدراوردي قال : ورواه ابو سبرة المديني عن مطرف عن مالك عن محمد بن عمرو بن ملقمة عن ابيه عن بلال موصولا لكن لم يتابع عليه قال : ورواه ابو اويس عن كثير بن عبد الله عن ابيه عن جده . وصح ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس .

قلت : اخرجه ابو داود من الوجهين .

انظر الموطأ (١ : ٢٤٣) وما بعدها . باب الزكاة في المعادن .

ومشكاة المصابيح (١ : ٥٧٠) ح ١٨١٢ باب ما يجب فيه الزكاة

ت ٢٠ . وشرح السنة للبغوي (٦ : ٦٠) باب الركاك والمعدن . =

وهذا مرسل (١) . ووجه الدلالة منه ضعيف ، فلذلك لم يحتج عليه الشافعي
 وقد روى غير الشافعي عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي (٢) عن ربيعة
 ابن أبي عبد الرحمن عن الحارث بن بلال بن الحارث المازني عن أبيه

= وأبو داود (١٧٣: ٣) ح ٣٠٦١ وما بعده . كتاب الامارة . باب
 في اقتطاع الارضين . وذكر ستة طرق لهذا الحديث . والاموال لابن
 مبيد (ص ٤٢٣) ، والاموال لابن زنجويه (ص ١٢٥) ح ١٠٠٦ و ١٠٠٧
 وصحيح ابن خزيمة (٤: ٤٤) باب ذكر اخذ الصدقة من المعادن
 ح ٢٣٢٣ . وهو عن الحارث بن بلال . قال محققه اسناده ضعيف
 لجهالة الحارث بن بلال وهو ابن الحارث المزني وضعف نعم بن
 حداد . احد الرواة للحديث . وانظر حسن الاثر (ص ١٩٨) قال
 صححه الحاكم . وذكره الشافعي في الام (٢: ٤٣) ومسنده الامام
 احمد (١: ٣٠٦) عن كثير بن عبد الله بن عمرو وابن عوف العزني عن
 ابيه عن جده . وذكره وعن عكرمة عن ابن عباس مثله .
 وانظر التمهيد (٣: ٢٣٦) الحديث الثاني عشر لربيعة مرسل
 مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث المزني
 معادن القبلية وهي من ناحية الفرع فذلك المعادن لا يؤخذ منها
 الى اليوم الا الزكاة هكذا هو في الموطأ عند جميع الرواة مرسل
 ولم يختلف فيه عن مالك . ثم ذكر احاديث ثلاثة موصولة . وفي
 النهاية (٤: ١٠) القبلية . منسوبة الى قبل بفتح القاف والباء وهي
 ناحية من ساحل البحر بينها وبين المدينة خمسة ايام . وقيل
 هي من ناحية الفرع وهو موضع بين نخلة والمدينة هذا هو المحفوظ
 في الحديث . وفي كتاب الامكنة معادن القبلية بكسر القاف وبعد ها
 لام مفتوحة ثم باء .

- (١) الحديث صححه الحاكم ورواه الامام احمد مرسلًا وموصولا .
 (٢) ابو محمد الجعفي مولا هم . المدني . صدوق . كان يحدث مسنود
 كتب فيه فيخطى مات سنة ست او سبع وثمانين ومائة . تقريب
 التهذيب (١: ٥١٢) ت ١٢٤٨ ، تاريخ ابن معين (٣: ٢٣٠) ،
 ح ١٠٧٩ و ٢٣١١ ح ١٠٨٠ ، تاريخ الدارمي (ص ١٢٥) ت ٣٨٩ :
 ثقة .

ان النبي صلى الله عليه وسلم (اخذ منه زكاة المعادن القبلية) ^(١) وهذا
نص مسند . ^(٢) وروى جوير عن الضحاك ^(٣) ان النبي صلى الله عليه وسلم تسال
(في الركاز الخمس وفي المعدن الصدقة) ^(٥) ولانه مستفاد من الارض لم يملكه
غيره فوجب ان لا يجب فيه الخمس كالحبوب .

(١) التمهيد (٢٣٧ : ٣) قال - بعد ان ذكره - الحديث مرسل . وهذا
الحديث رواه الدراوردي عن ربيعة بن بلال بن الحارث المزني
عن ابيه .

(٢) أ : مستند .

(٣) جوير تصغير جابر ، يقال اسمه جابر ، وجوير لقب . ابن سعيد
الازدي ، ابو القاسم البلخي ، نزيل الكوفة ، راوى التفسير ، ضعيف
جدا . مات بعد الاربعين ومائة .

التقريب (١٣٦ : ١) ت ١٣١ ، تاريخ ابن معين (٢٨٠ : ٣) ت
١٣٤٣ ، ليس بشي* ، ديوان الضعفاء* (ص ٤٧) ت ٧٩٥ . متروك
الحديث . قانون الموضوعات والضعفاء* (ص ٢٤٧) . ضعيف كذاب
ومرة قال متروك بمرة . ومرة قال مالك . وتهذيب الكمال (٢٠٨ : ١)
٢٠٩ . روى عن انس بن مالك ، وذكوان بن صالح السمان والضحاك
ابن مزاحم وجل روايته عنه .

(٤) الضحاك هو ابن مزاحم الهلالي ، ابو القاسم ، او ابو محمد
الخراساني . صدوق كثير الارسال مات بعد المائة . تقريب

التهذيب (٣٧٣ : ١) ت ١٧ وتهذيب الكمال (٦١٨ : ٢) روى عن
انس بن مالك . وروى عنه جوير بن سعيد . كتاب المراسيل لابن
ابي حاتم (ص ٨٥) ت ١٤٩ وديوان الضعفاء* (ص ١٥٢) ت ١٩٨٤ ،
حسن الحديث احتج به اصحاب السنن . وتاريخ ابن معين

(٢٧٢ : ٢) وانظر (٣١٤ : ٣) ت ١٤٩٦ و (٤٠٨ : ٣) ت ١٩٨٤ .
(٥) قال في التلخيص الحبير (٨٩ : ٦) لم اجده هكذا لكن اتفقا على
الجملة الاولى من حديث ابي هريرة وله طرق . ا . هـ . الجملة الاولى
هي (في الركاز الخمس) .

واستدل من اعتبر كثرة المؤنة وقلتها بالزرع والثمرة لان^(١) حق اللسنة
 تعالى فيها^(٢) يقل بكثرة المؤنة اذا سقى بغروب او نضح فيجب فيه نصف
 العشر ويكثر بقله المؤنة اذا سقى بماء سماء او سيج فيجب فيه العشر فكذا^(٣)
 المعادن ان قلت المؤنة في المأخوذ منها وجب فيها^(٤) الخمس كالركساز
 وان كثرت المؤنة في المأخوذ منها وجب فيه^(٥) ربع العشر كالفناض فهذا توجيه
 الاقاويل الثلاثة .

-
- (١) هـ : لانه .
 (٢) ج هـ : فيها .
 (٣) انظر (ص ٩٨١) .
 (٤) أ : قلنا .
 (٥) ج : فيه .
 (٦) ج : فيها .

مسألة (١٧٩)

قال الشافعي : (وما قيل فيه الزكاة فلا زكاة فيه حتى يبلغ الذهب عشرين مثقالا والورق منه خمس اواق) ^(١) وهذا كما قال ^(٢) .
 ليس يختلف مذهبه ^(٣) ان النصاب معتبر في المعادن سواء قيل
 واجب فيه ربع العشر كالزكاة او الخمس كالركاز فان كان ورقا ^(٤) فلا زكاة
 فيه حتى يبلغ خمس اواق . وان كان ذهبا فلا زكاة فيه حتى يبلغ عشرين
 مثقالا ^(٥) . وقد قال الشافعي في بعض المواضع (لو كنت الواجد له لزكيتُه)

- (١) ه : منه . ساقطة .
 (٢) المزني (ص ٥٣) . . . الذهب منه عشرين مثقالا . . . خمس اواق .
 والام (٢ : ٤٣) ، والطبري (٣ : ٨٣ / أ - ب) .
 (٣) أ : مذهب .
 (٤) الاصل - أ : وزنا .
 (٥) تقدم في زكاة الورق والذهب وجوب النصاب فيهما . اما بالنسبة
 للمعدن فالذهب انه يشترط كونه نصابا . وقيل : في اشتراطه
 قولان . الروضة (٢ : ٢٨٢) والطبري (٣ : ١٨٣ / أ ، ب) ولم يذكر
 الا اشتراط النصاب . وقال : وبه قال مالك واحمد واسحق وذكر
 خلاف ابي حنيفة وادلته ورد عليه . وانظر الشيرازي في التبيين
 (ص ٤٢) والضالي في الوجيز . اما الرافعي (٦ : ٩٢) فقد ذكر في
 اعتبار النصاب قولين وذكر النووي في المجموع (٦ : ٧٧) طريقين
 الصحيح منهما وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين وجماعات من
 الخراسانيين اشتراطه . ونقل القاضي ابو الطيب في المجرى انشا
 الاصحاب عليه (والثاني) حكاه اكر الخراسانيين والماوردي من
 العراقيين فيه قولان اصحهما : اشتراطه . والثاني : لا . قال
 صاحب هذه الطريقة القولان مبنيان على ان واجبه الخمس او ربع
 العشر ؟ ان قلنا ربع العشر فالنصاب شرط . والا فلا . والمذهب
 اشتراطه قطعا . . . الخ والافصح (١ : ١٤٦) وانفقوا على اعتبار
 النصاب في المعدن الا ابا حنيفة . فيوجب في قليله وكثيره الخمس
 ومختصر خلافيات البيهقي (٨٨ ب) النصاب معتبر في المعدن ليس =

بالنَّاء مابْلَغُ^(١) على سبيل الاحتياط لنفسه ليكون خارجا من الخلاف) كما
قال في السفر (أما أنا فلا أقصر في أقل من ثلاث)^(٢).

= أحد القولين . وقال أبو حنيفة : يجب في القليل والكثير . مراتب
الاجماع (ص ٣٨) فتاوى ابن تيمية (٢٥ : ١٨) فقه الزكاة (١ : ٤٤٧)
وانظر المنهاج ومغنى المحتاج (١ : ٣٩٤) ونهاية المحتسج
(٣ : ٩٧) وحاشية شبراملسي والتحفة وحواشيها (٣ : ٢٨٣) .
ذكر قول واحد وهو اعتبار النصاب . والبيضاوي في الغاية القصوى
(١ : ٣٨١) فصل المسألة .

(١) الام (٢ : ٤٥) باب ما وجد من الركاز (قال الشافعي) وان كان
ما وجد منه أقل مما تجب فيه الزكاة او كان ما وجد منه من غير الذهب
والورق فقد قيل فيه الخمس ولو كان فيه فخارا . وقية درهم او أقل
منه ولا يتبعن لى ان اوجبه على رجل . ولا اجبره عليه . ولو كانت
الواجد له لخمسته فى اى شىء كان وبالنَّاء ثمنه مابلغ . ا. هـ
وانظر شرح السنة (٦ : ٦١٠) ذكر نحوه . والرافعى (٦ : ١٠٣) .
اقول كلام الشافعي فى الركاز وكلامنا فى المعدن . ولعل الامر
لا يختلف لان المخالف يجعلهما شيئا واحدا . ومقاله الشافعى
انما هو للخروج من الخلاف .

(٢) الام (٢ : ١٨٢) نصه فللمرء عندى ان يقصر فيما كان مسيره
ليلتين قاصدين وذلك ستة واربعين ميلا بالهاشمى ، ولا يقصر فيما
دونها . واما انا فاحب ان لا أقصر فى اقل من ثلاث احتياطاً على
نفسى . ا. هـ

وقد حضرت مناقشة رسالة الشيخ سعد بن سعيد عواض وهبى
بعنوان احكام السفر فى الشريعة الاسلامية (ص ١٧) وعندما وصل
الى هذه المسألة نقل قول العلماء فقال : ان الشافعى
اراد الخروج من الخلاف . فقال له احد المناقشين : ان الشافعى
اراد الاحتياط فقط فقال اصحابه : اراد الخروج من الخلاف .
والافى مذهب الشافعى الكثير من الراء المخالفة ولم يطلب خروجاً
من الخلاف . ا. هـ

اقول : الخروج من الخلاف هو ايضا من الاحتياط .

فلا وجه فيه لما وهم فيه بعض اصحابنا فخرج^(١) له ذلك قولاً ثانياً .
 وقال ابو حنيفة : يخرج من قليله وكثيره من غير اعتبار نصاب .
 وبناء على اصله في ا هـ المأخوذ منه ليس بزكاة وانما هو كخمسين
 الفى* والفقيرة المأخوذ من قليل المال وكثيره^(٢) .
 والدلالة على انه زكاة^(٣) وان وجب فيه الخمس وكذا الركاز قوله صلى
 الله عليه وسلم (ليس في المال حق سوى الزكاة) فلما نفى النبي صلى
 الله عليه وسلم ماسوى الزكاة واثبت الزكاة وكان في المعادن والركاز من
 ثابت علم انه زكاة لنفسه ماسواها .
 ولان مال الفى* مأخوذ من شرك على وجه الصفار والذلة . وهذا
 مأخوذ من مسلم على وجه القرية والطهرة فلم يجز ان يجمع بينهما مع
 اختلاف احكامهما وموجبهما .
 والدلالة على اعتبار النصاب مع ما سلف في باب زكاة الورق والذهب
 ما روى في حديث المقداد انه ذهب لحاجة فاذا به جرد يخرج من حجر^(٦)
 دنائير فخرج سبعة عشر دينارا ثم اخرج خوقة حمراء فيها دينار ، فجسأ*
 بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يأخذ زكاتها ، فدل هذا

-
- (١) هـ : خرج ذلك قولاً له ثانياً .
 (٢) ابن عابدين (٣١٨ : ٢) وما بعدها . بداية المبتدى والهداية
 وفتح القدير وحاشية بابرته (٢٣٤ : ٢) وكز الدقائق وتبيين
 الحقائق وحاشية شلبي (٢٨٧ : ١) وما بعدها . والمبشور
 (٢١١ : ٢) وما بعدها ورحمة الامة (١٠٦) واشفقوا على
 اعتبار النصاب في المعدن الا ابا حنيفة .
 (٣) اي فيشترط فيه النصاب .
 (٤) الاصل - أ : الزكاة .
 (٥) الاصل ، ج : ما . ساقطة .
 (٦) أ : ارض .
 (٧) هنا انتهى السقط في نسخة ب . الذي ابتدأ

الحديث على ان مادون النصاب من المعادن والركاز لاشي^(١) فيه . والله اعلم .

(١) حديث المقداد ذكره البيهقي (٤: ١٥٥) باب من أجرى الغنم الواجب فيه مجرى الصدقات فقد ساء المقداد بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم صدقة ولم ينكوه .
أخبرنا أبو علي الروزباري أنبأ محمد بن بكر، ثنا أبو داود، ثنا جعفر بن مسافر، ثنا ابن أبي فديك، ثنا الرقصي عن صهبة قريبة بنت عبد الله بن وهب عن أمها كريمة بنت المقداد عن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم أنها أخبرتها قالت : ذهب المقداد لحاجته ببقيع الخنجة فإذا جرد يخرج من جرد ديناراً ثم لم يزل يخرج ديناراً وديناراً حتى أخرج سبعة عشر ديناراً . ثم أخرج خرقة حمراء يعني فيها ديناراً فكانت ثمانية عشر ديناراً فذهب بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره وقال له : خذ صدقتها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل هويت إلى الجحور؟ قال : لا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بارك الله لك فيها .

قال في الجوهر النقي قال البيهقي (باب من أجرى الخمس فيسه
مجرى الصدقات) ذكر فيه حديث الجرد الذي أخرج من حجر سبعة
عشر دينارا . قلت ذكره عبد الحق في " احكامه " ثم قال : اسناده
تج به . وقال ابن القطان : صدق في ذلك لان النسبة
الثلاث اللاتي دون ضباعة لا يعرف حالهن . قلت : ليس فـ
الاسناد الا امرأتان . وفي المعالم للخطابي قوله : هـ
اهويت الى الجحر ، يدل على انه لو اخذها من الجحر لكان ركازا
يجب فيه الخمس . وقوله بارك الله لك فيها لا يدل على انه جعلها
له في الحال ولكنه محمول على بيان الامر في اللقطة التي اذا عرفت
سنة فلم تعرف كانت لاخذها انتهى كلامه . فعلى هذا ليس
الحديث مناسباً للباب . ١ هـ

قلت : الذي يظهر ان ماعدا المرأتين لامطعن فيهم لذلك فسان
المرأة الاولى وهي قريبة بالتصغير بنت عبد الله بن وهب الاسديسة
مقبولة من الرابعة . تقريب التهذيب (٢ : ٦١١) ت ٣ .
والمرأة الثانية وهي كريمة بنت المقداد بن الاسود الكندي امه =

= ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب . ثقة ، من الثالثة . تقريب التهذيب
(٦١٢ : ٢) ت ه . فعلى هذا فلا وجه للطعن في هذا الحديث .
بقى قوله فعلى هذا ليس الحديث مناسبا للباب اى لانه في الركساز
وليس في المعدن . ويمكن الاجابة عن ذلك بان المعدن والركساز
سواء في اشتراط النصاب فاذا ثبت في احدهما ثبت في الاخر . والله
اعلم . وانظر مختصر خلافيات البيهقي (١ / ٨٩) .

سألية (١٨٠)

قال الشافعي : (ويضم ما اصاب في ^(١) الايام المتتابعة ^(٢)) .

وانما ضم بعضه الى بعض لانه لا يد من وقوع مهلة بين ^(٣) النيل .

فلو قلنا : انه لا يضم لادى ذلك الى سقوط الزكاة عنها . الاتسري ب/١٢٧

ان شهر الصلاح في بعض الثمار بمنزلة ظهوره في الجميع لانا لو اعتبرنا ثمرة بعد ثمرة سقطت الزكاة ، فكذا المعادن .

فلواتلف ما اخذه اولا حسب ذلك عليه ، فاذا بلغ مع الثاني نصابا ^(٤) زكاه ، وفيما زاد فبحسابه ^(٥) .

-
- (١) ب، ج : من .
 (٢) المزنى (ص ٥٢) ، والام (٢: ٤٣) ، والطبرى (٣: ٨٣ ب) .
 (٣) أ : من النيل .
 (٤) الام (٢: ٤٣) ، الطبرى (٣: ٨٣ ب) ذكر المسألة ، والمجموع (٦: ٧٧) وما بعدها ، والفزالي والرافعي (٦: ٦٣) وما بعدها والمنهاج مع مفعلى المحتاج (١: ٣٩٤) ويضم بعضه الى بعض ان تتابع الحمل . الشرييني : كما يضم المتلاحق من الثمار . ولا يشترط بقاء الاول على ملكه . ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه . الاقناع (١: ٢٠٨) ، نهاية المنهاج (٣: ٩٧) والتحفة وحاشية صبادى (٣: ٢٨٥) ، التنبيه (ص ٤٢) .
 (٥) وهذا لانه اما ذهب او فضة وتقدم (ص ١٠٥٤) ان ما زاد بحسابه .

مسألة (١٨١)

قال الشافعي : (فان^(١) كان المعدن غير حاقداً فقطع العمل ، ثم استأنفه ، لم يضم^(٢) ، كثر القطع له او قل ، والقطع^(٣) ترك العمل بخير تعذرا داة او ملة مرض او هرب عبيد^(٤) . اما قوله غير حاقداً يعني غير مانع لنيله بقدر^(٥) المعدن اذا منع^(٦) . وانال اذا اعطاه^(٨) .

فلو كان المعدن مثيلا غير حاقداً ، فقطع العمل فيه فذلك ضربان .
 احدهما : ان يقطعه لعذر من مرض او هرب عبيد او تعذر آلمة فاذا اعاد ضم^(٩) ما اصابه بعد عوده الى ما اصابه قبل^(١٠) قطعه لان القطع لم يقع باختياره فكان بمنزلة زمان النيل واوقات الاستراحة .
 والضرب الثاني : ان يقطعه مختارا ناهيا ترك العمل فيه فان عساده

- (١) ه : وان .
 (٢) ب : لم يضم كثر القطع او قل .
 (٣) ب ، ج : وان قطع ترك . ه : لخير عمل بعذر .
 (٤) المزني (ص ٥٢) فقطع العمل فيه . . . كثر القطع عنه له او قل . . . بخير عذر . . . او هرب عبيد لا وقت فيه الا ما وصفت . والام (٢ : ٤٣) والطبري (٣ : ٨٣ ب) .
 (٥) ه : واما .
 (٦) ه : فيقال .
 حقد عليه من باب ضرب وفرح حقدوا وحقدوا وحقدوا وحقدوا : اسبك مداوته في قلبه . . . وحقد المعدن : انقطع فلم يخرج شيئا . . . واحقدوا : طلبوا من المعدن شيئا فلم يجدوا . ق م (١ : ٢٩٩) ، مادة (حقد) . وانظر للحقد ومرادفاته واستعمالاته . الالفبائية الكتابية (ص ١٧ - ١٨ ، ٢٧٢) .
 (٨) ق م (٤ : ٦٢) ، المختار (ص ٦٨٦) ، الالفبائية الكتابية (ص ٤٤) باب النوال والملة . ذكر استعمالات الكلمة ومرادفاتها . وفي نسخة ه : اذا اعطى .
 (٩) ه : اعاد .
 (١٠) ب : فقد قطعه .
 (١١) ب ، ج ، ه : زمان الليل . وهي صحيحة ايضا لان الترك زمان الليل . كلا ترك . لذلك طيف عليه : واوقات الاستراحة .

صار مستأنفا ولم يضم ما اصابه في الثاني الى ما اصابه في الاول كمن ضم
 (١) التجارة ثم استأنفها لم يبين على ماضى واستأنف حكمها (٢) . والله اعلم .

-
- (١) اي اذا نوى بعال التجارة القنية كان للقنية وانقطع الحول . وتقيد
 (ص ٧٩٢) وما بعدها .
- (٢) مضى المحتاج (٣٩٥:١) ونهاية المحتاج (٩٧:٣) والتحفصة
 (٢٨٥:٣) وما بعدها ، والمهذب للشراى (٧٨:٦) وان قطع
 العمل لعذر كاصلاح الاداة ضم ما يجده بعد زوال العذر السي
 ما وجدته قبله وان ترك العمل فيه لغير عذر لم يضم والمجموع
 وذكر وجبها انه ان قطع العمل بعذر فلا يضم . وفي الوجيز (٩٣:٦)
 فان اعرض لاصلاح آلة لم ينقطع وان كان للانتقال الى حرفة اخبر
 انقطع وان كان لعرض او سفر فوجهان . ا. هـ . والروضة (٢٨٣:٢) .

مسألة (١٨٤)

قال الشافعي : (وَلَوْ تَابِعَ فَحَقَّدَ ^(١) وَلَمْ يَقْطَعْ الْعَمَلَ فِيهِ ، ضَمَّ مَا أَصَابَ مِنْهُ بِالْعَمَلِ الْآخِرِ إِلَى الْأَوَّلِ) ^(٢) .
 أن كان مقيما على العمل فحقَّد المعدن ومنع نبيله ثم انال فيما بعد ذلك فذلك ضربان ،

أحدهما : أن يكون حقهده يسيرا فهذا يبنى ولا تأثير لحقسهده لجريان العادة به .
 والضرب الثاني : أن يكون حقهده كثيرا وزمان منعه طويلا ، ففيه قولان .

أحدهما : وهو قوله في القديم : يستأنف ولا يضم لان وجوب الضم بشرطين العمل والنيل فلما كان قطع العمل مع استدامة النيل لا يوجب الضم فكذا استدامة العمل مع قطع النيل لا يوجب الضم .

والقول الثاني : وهو قوله في الجديد : يضم ولا يستأنف لان النيل المعادن في العادة يختلف ^(٤) ينيل تارة ويحقد تارة . ولان انقطاع النيل عذر كانقطاع العمل بعذر .

ثم ثبت أن انقطاع العمل بعذر يوجب الضم ^(٥) وكذا انقطاع النيل الذي هو عذر يوجب الضم ^(٦) .

-
- (١) الاصل - ولو بايع . ب : باع .
 (٢) المزني (ص ٥٣) ، الام (٤٣ : ٢) ، الطبري (٣ : ٨٣ ب) ذكر القولين .
 (٣) ب ، ج ، ه : اذا .
 (٤) ه : مختلف .
 (٥) الاصل - أ : يثبت .
 (٦) ه : فوجب .

(٧) الرافعي (٩٤ : ٦) لكنه قال عن الضرب الثاني : انه قال في الضم وجهان وقال الجمهور : فيه قولان . وذكرهما . ومثل لهما . المهذب والنووي (٧٨ : ٦) ، مغني المحتاج (٣٩٥ : ١) ، النهاية (٩٧ : ٣) ، التحفة (٢٨٥ : ٣) ، الاقناع (٢٠٨ : ١) .

سألة (١٨٧)

قال المزني : وقال^(١) (يعني الشافعي) في موضع آخر (والذي انا فيه واقف الزكاة في المعدن والتبر المخلوق في الارض^(٢)) . قال المزني^(٣) اذا لم يثبت فيه اصل ، فاولى به انا^(٤) نجعله فائدة^(٥) يزكى لحوله . وقد اخبرني بذلك عنه^(٦) من أثق بقوله . وهو القياس عندي^(٧) .

اما اعتبار الحول في زكاة المعدن فساقت لا يعرف قول الشافعي^(٨) اختلف فيه الا ما حكاه المزني انه اخبره بذلك من يثق به . فلا يلزمنا القول به لانه مرسل^(٩) . ويلزم المزني القول به لانه متصل . ثم استدل المزني ايضا بقوله انه فيه واقف . وعندنا ان وقوف الشافعي في المقدار لافي الحول

-
- (١) أ : قال .
 (٢) فيه ذكر الخاص بعد العام . لان المعدن ذهب وقضة .
 (٣) عبارة الشافعي في المزني (ص ٥٣) والام (٤٤ : ٢) والطبري (٣ : ٨٤ / أ) .
 (٤) ب : ان نجعله .
 (٥) الفائدة تتبع الاصل في الحول كما في ربح التجارة ونتاج الماشية .
 (٦) أ : عنه . ساقطة .
 (٧) هـ : واما .
 (٨) هذا هو المذهب . وقيل فيه القولان بناء على فيه ربح العشر . انظر التنبيه (ص ٤٢) وشرح السنة للبغوي (٥٩ : ٦) والاقناع (٢٠٨ : ١) معنى المحتاج (٣٩٤ : ١) ونهاية المحتاج (٩٧ : ٣) والتحفيز (٢٨٣ : ٣) والرافعي (٩٢ : ٦) والنووي (٧٧ : ٦) والافصاح (١٤٥ : ١) ورحمة الامة (ص ١٠٦) قال في الافصاح : وافقوا على انه لا يعتبر الحول في زكاة المعدن لافي احد قولي الشافعي انه يعتبر فيه الحول . والخاية القصوى (٣٨١ : ١) لا يشترط الحول على الاظهر لتحقيق الفائدة كالمعشرات .
 (٩) شبهه بالمرسل . لان المرسل ماسقط منه الصحابي . ولذا قالوا : ومرسل منه الصحابي سقط . وقل غريب مروي راو فقط وانظر السيوطي في الفيه (ص ٢٥) ، وجمع الجوامع وشرحه للمجلس

والذي عليه جمهور اصحابنا ان الحول لا يعتبر في المعادن ^(١) قولاً واحداً وهو قول مالك ^(٢) وابي حنيفة ^(٣) لانه مستفاد من الارض فلم يراع ^(٤) فيه الحول كالزروع ولان الحول انما يعتبر لتكامل ^(٥) النماء وهذا نماء في نفسه فلم يعتبر فيه الحول كالسخال ^(٦) وارباح التجارات . ومن اصحابنا من خرج مـسـارواه المزني قولاً ثانياً واعتبر فيه الحول ^(٧) . وهو مذهب المزني واسحق بن راهويه ^(٨) لقوله صلى الله عليه وسلم (لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول) ولانـسـه من جنس ما تكرر زكاته فوجب ان يعتبر حوله كالمستفاد بهبة او ميراث ^(٩) .

= (١٠٤ : ٢) ذكره . وهو مرسل بالنسبة لنا لانا لانعرف الساقط ويحرفه المزني . هذا بالنسبة الى ظاهر قول الماوردي لكن قال الرافعي (٩١ : ٦) : وذكر بعض الشارحين ان اخته روت ذلك من الشافعي رضي الله عنهم فلم يحب تسميتها .
(١) الاصل - أ : المقادير .

(٢) المدونة (٢٨٧ : ١) باخذت منه الزكاة مكانه . بلغة السالك (٢٢٩ : ١) ، الخطاب (٣٣٤ : ٢) ، التلقين مخطوطة (٣٧ / أ) ، قوانين الاحكام الشرعية (ص ١٢) ، الاشراف (١٨٤ : ١) .
(٣) لم يذكر السادة الحنفية الحول في كتبهم . وهذا معناه انـسـه ليس شرطاً عندهم . كنز الدقائق وتبيين الحقائق (٢٨٢ : ١) وما بعدها ابن عابدين (٢١٨ : ٢) ، الهداية والفتح والحاشية (٢٣٢ : ٢) ، الميسرة (٢١١ : ٢) ، مغني ابن قدامة (٥٥ : ٣) ذكر ان الشافعي ومالك وابا حنيفة لا يعتبرون الحول في المعدن .

(٤) ج : فلم يراعى .
(٥) أ : للتكامل . ب : النماء . ساقطة .
(٦) انظر شروط ضم السخال (ص) وما بعدها .
(٧) انظر المراجع السابقة .
(٨) مغني ابن قدامة (٥٥ : ٣) قال اسحق وابن المنذر باشتراط الحول . والمجموع (٨١ : ٦) ذكر المزني واحمد بن حنبل .
(٩) تقدمت هذه المسألة بادلتها (ص) وهي ان كل مستفاد من غير النجاج يستأنف له الحول .

أ - ١٨٩ فصل

إذا اجتمع رجالان على معدن فآخذا منه مما نصابا .
فإن قلنا : أن الخلطة لا تصح في غير المواشي على قوله في (القديم
فلاشي " على واحد منهما .
فإن قلنا : أن الخلطة تصح في غير المواشي على قوله في الجديده (١)
فقطليهما الزكاة لأنهما غلبان في نصاب (٢) .

(١) أ : (ساقط) .
(٢) تقدمت هذه المسألة (ص ٢٢٣) . وانظر الرافعي (٦ : ١٠٢) والزهري
(٢ : ٢٨٦) .

إذا عمل المكاتب في المعدن واستفاد منه ورقا أو ذهباً فلا زكاة عليه^(١) وإن مالكا لما أخذه . لأنه من غير أهل الزكاة كالقبي* والغنيمة .
(وعلى قول أبي حنيفة عليه الزكاة)^(٢) .

فإن قيل : ما الفرق بين أن يختم المكاتب مالا فيؤخذ خصه وبين أن يستفيد معدنا أو ركازا فلا يؤخذ منه ؟

قيل : لأنه في الغنيمة لا يملك إلا أربعة أخماسها ويملك أهل الخصص معه خمسها وفي الركاز^(٣) والمعدن يملك جميعه أولا . فإن كان حرا استحق عليه خمسة بعد ملكه كما يستحق عليه زكاة ماله وإن كان مكاتباً لم يستحق عليه خمسة بعد ملكه كما لا يستحق عليه زكاة ماله^(٤) .
(٥)

(١) النسخ : وإن كان مالكا والصواب ما أثبتته . انظر مغني المحتسجين (٣٩٤ : ١) قال : فإنه يملك ما يأخذه من المعدن ولا زكاة عليه فيه . وحلية العلماء (٣ : ٩٥) ، الفاية القصوى (١ : ٣٨١) .

(٢) غير هـ : (ساقط) .

(٣) ب : الزكاة .

(٤) ب : يستحق . ساقطة .

(٥) ذكر الشيرازي في المذهب (٦ : ٧٦) هذه المسألة فقال : وشرط للذي يجب عليه . أن يكون حرا مسلما والمكاتب والذمي لا زكاة عليهم . وقال النووي في المجموع : بلا خلاف . ثم ذكر مثل ما ذكر المساوردي إلى آخر الفصل . وانظر الوجيز (٦ : ٨٨) والرافعي (٦ : ٩٢) حيث اشترطا الحرية . ومغني المحتاج (١ : ٣٩٤) اشترط أن يكون مسن أهل الزكاة وفي (١ : ٣٩٥) قال (تنبيه) خرج بقولنا وهو من أهل الزكاة المكاتب فإنه يملك ما يأخذه من المعدن ولا زكاة عليه فيه . ا. هـ . والاقناع (١ : ٢٠٨) ونهاية المحتاج (٣ : ٩٦) والبحر في طيسسي المنهج (٢ : ٣٤) وحلية العلماء (٣ : ٩٥) .

إذا عمل المكاتب في المعدن واستفاد منه ورقا أو ذهباً فلا زكاة عليه^(١) وإن مالكا لما أخذه . لأنه من غير أهل الزكاة كالنبي* والخليفة .
(وعلى قول أبي حنيفة عليه الزكاة)^(٢)

فإن قيل : ما الفرق بين أن يختم المكاتب مالا فيؤخذ خمسة وبين أن يستفيد معدنا أو ركازا فلا يؤخذ منه ؟

قيل لأنه في الخفية لا يملك إلا اربعة أخماسها ويملك أهل الخمس معه خمسها وفي الركاز والمعدن يملك جميعه أولا . فإن كان حرا استحق عليه خمسة بعد ملكه كما يستحق عليه زكاة ماله وإن كان مكاتباً لم يستحق عليه خمسة بعد ملكه كما لا يستحق عليه زكاة ماله^(٣) .
^(٤)
^(٥)

(١) النسخ : وإن كان مالكا والصواب ما أثبتته . انظر منغى المحتساج (٣٩٤ : ١) قال : فإنه يملك ما يأخذه من المعدن ولا زكاة عليه فيه . وحلية العلماء (٩٥ : ٣) ، الغاية القصوى (٣٨١ : ١) .

(٢) غير هـ : (ساقط) .

(٣) ب : الزكاة .

(٤) ب : يستحق . ساقطة .

(٥) ذكر الشيرازي في المذهب (٧٦ : ٦) هذه المسألة فقال : وشروط للذي يجب عليه . أن يكون حرا مسلما والمكاتب والذمي لا زكاة عليهم ما وقال النووي في المجموع : بلا خلاف . ثم ذكر مثل ما ذكر الماوردي إلى آخر الفصل . وانظر الوجيز (٨٨ : ٦) والرافعي (٩٢ : ٦) حيث اشترط الحرية . ومنغى المحتاج (٣٩٤ : ١) اشترط أن يكون من أهل الزكاة وفي (٣٩٥ : ١) قال (تنبيه) خرج بقولنا وهو من أهل الزكاة المكاتب فإنه يملك ما يأخذه من المعدن ولا زكاة عليه فيه . ١ . هـ والاقتناع (٢٠٨ : ١) ونهاية المحتاج (٩٦ : ٣) والبحر المحرر طس المنهج (٣٤ : ٢) وحلية العلماء (٩٥ : ٣) .

١٨٤ - فصل

فاما الذمي فانه يمنع من العمل في المعدن ^(١) كما يمنع من احياء
الموات فان عمل فيه فقد ^(٢) ملك ما اخذه ، ولم ^(٣) يلزمه زكاته لان الذمي لا زكاة
عليه .

فان قيل : اذا كان ممنوعاً من العمل في المعدن كما يمنع من احياء
الموات فهلا كان غير مالك لما اخذه من المعدن كما كان غير مالك لما احياه
من الموات ؟

قيل الفرق بينهما ان ضرر الاحياء مؤبد فلم يملك به (كما لا يملك
بالنكاح المسلمة قولاً واحداً وبالشراء عبداً مسلماً على احد القولين) ^(٤) . وضرر
ملكه في المعدن غير مؤبد فملك به . كما يملك الصيد والمال العد .
والله اعلم .

(١) أ : في المعدن . ساقطة .

(٢) غير ه : بعد .

(٣) الاصل : لم يلزمه . ب : لم تلزمه .

(٤) غير ه : (ساقط) .

(٥) المذهب (٦ : ٧٦) اشترط الحرية والاسلام . وقال : المكا تسبب
والذمي لا زكاة طبعهما . وتقدمت مسألة مخاطبة الكافر بالفروع اول كتاب
الزكاة وانظر المجموع (٥ : ٣٢٨) قال النووي ان ذلك - اي عدم
اجاب الزكاة عليهم - مخالف للاصول لقول جمهور اصحابنا : ان
الكفار مخاطبون بفروع الشرع . وانظر الوجيز وشرحه (٦ : ٨٨) ذكر
مسألة الذمي كاملة . والشريفي في المفتي (١ : ٣٩٥) والاقنساع
(١ : ٢٠٨) وحلية العلماء (٣ : ٩٥) .

فِي الرُّكْنِ وَمَا فِيهِ
وَمَا فِي الرُّكْنِ وَمَا فِيهِ

باب في الرُّكْنِ وَمَا فِيهِ وَمَا يَمْلِكُ بِهِ

(١) باب الركاز وما يجب فيه وما يملك به (٢٥) ١٨٥

هذا باب اغفل المزنئ نقله ^(٢) وقد ذكره الشافعي في القديم والجديد .
قال الشافعي : اخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن ^(٣) الصيب وابي
سلمة عن ابي ^(٤) هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (وفي الركاز
النفس) ^(٥) .

اما الركاز فهو (ما دفنه آدمي في ارض فحشتر عليه انسان) مأخوذ من

- (١) ب : باب في الزكاة وما يجب فيه وما يملك به . ج : باب في الركاز
وما يجب فيه . وما يملك ه : و يملك به .
(٢) انظر المختصر المطبوع (ص) وقد نبه الطبري في شرحه
على ان المزنئ لم يذكره (٣ : ٨٥ / أ) . والذي يبدو ان الماوردي
نقل متنه من الام (٢ : ٤٣) .
(٣) ب : عن ابي .
(٤) النسخ عدا ه : و ابي سلمة و ابي هريرة . والتصحيح من ه .
والام (٢ : ٤٣) .
(٥) الحديث صحيح تقدم (ص) اول الكلام عن الممعدن كما تقدم
تعريف الركاز . في ه : فاما .
(٦) ذكر الطبري المسألة (٣ : ٨٥ / ب) فقال : الكلام في الركاز في خمسة
فصول : في اعتبار الحول . وفي اعتبار النصاب . وفي الاجناس
التي يجب فيها حق الركاز . وفي صفة الركاز . وفي مكانه .
فاما الكلام في اعتبار الحول فان مذهب الشافعي لا يختلف فسمى
ان الحول لا يعتبر في الركاز . ويعتبر في الممعدن على القبول
الضعيف . والفرق بينهما ان الركاز لا يفتقر اخراجه الى مدة طويلة
وليس كذلك الممعدن .
واما الكلام في اعتبار النصاب ، فقد اختلف فيه قول الشافعي فقال
في الام باعتبار النصاب . قال : ولو كنت الواجد لخصته قليلا
وكثيره . فاستحب الاخراج من القليل والكثير . وقال في القديم
يجب اخراج الزكاة من القليل والكثير . وجه القديم ، عموم (فسمى)
الركاز (الخمس) وقياسا على اموال الفئ* والفنيمة . ووجه الجديد
حديث : ليس عليكم في الذهب شيء* حتى يبلغ مشرين مثقالا . ولان
المخرج زكاة باعفاق واذا كان زكاة فيجب اعتبار النصاب فيه . =

قولهم ركزت الرمح في الأرض إذا غرسته.

فكل من وجد ركازا في أرض الإسلام فعلى ضربين .

أحدهما : أن تكون الأرض مواتا . والثاني : أن تكون محياة .

فإن كانت الأرض مواتا فالركاز على ضربين .

أحدهما : أن يكون ذهباً أو ورقاً .

والثاني : أن يكون من سائر الأموال غير ذهب ولا ورق .

فإن كان ذهباً أو ورقاً فعلى ضربين .

أحدهما : أن يكون من ضرب الإسلام فيكون لقطه يعرفه الواجد حياً^(١) .

والضرب الثاني : أن يكون من ضرب الجاهلية فهو لواقده^(٢) .

وأما الاجناس التي يجب فيها . فقد اختلف قول الشافعي فيها . ففى القديم يخمس كل ما يوجد من أموال الركاز . وفى الجديد لا يخمس إلا الذهب والفضة خاصة . وهو القول الصحيح . ثم ذكر وجه كل منهما .

وأما صفة فهو دفن الجاهلية . ويعرف ذلك بحليته وضربه . فإن كانت عليه سور وماشابهها مما يدل على أنه عمل الجاهلية كان ركازاً . وإن كان عليه آية وماشابهها فهو لقطه يجرى عليه حكمها . وإن كانت د راهم طلسم ليس عليها ضرب أو كانت أواني فإن الشافعي استحسب له أن يعرف ويخمس حتى إذا كانت لقطه فقد عرفها . وإن كانت ركازاً فقد خمسها . قال : ولا واجب عليه التصريف وذكره وجهه .

وفى (٣ : ٨٧ ب) ذكر مصارفه . اهـ . بتصرف

(١) ب : فهذه اللقطة . ج ، هـ : فهذا لقطه .

(٢) الام (٢ : ٤٤) ، والمهذب (٦ : ٢٧) .

(٣) الجاهلية : لغة مأخوذة من الجهل ضد العلم . وجاهلية جهل سلا .

توكيد . ق م (٣ : ٣٦٤) .

وأصلاً ما : ما قبل الإسلام . سموا بذلك لكثرة جهالاتهم . تصحيح التنبيه (س : ٤٦) والمحلّى على المنهاج (٢ : ٢٦) وفى النهاية (٣ : ٣٢٣) هي الحالة التي كان عليها العرب قبل الإسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الدين والمفاخرة بالانساب والكسبر والتجبر . وغير ذلك . ونفسه مغريب الحديث (س : ٦٠) .

ثم لا يخلو حال واجده من احد امرين ، اما ان يكون من اهل الزكاة ، او من غير اهل الزكاة ،

فان كان من غير اهل الزكاة (فلاشى عليه فيه ^(١)).

وان كان من اهل الزكاة ^(٢) فان كان الركاز نصيبا ففيه الخمس . وان

كان اقل من نصيب فالصحيح من مذهب الشافعي ومائتي عليه في الجديد والاملاء انه لاشيء فيه كالاستفاد من المعدن ^(٣) . وقد حكى عنه في قول ثان ^(٤)

ان فيه الخمس قليلا كان او كثيرا

(١) الميذب والمجموع (٦ : ٩١) وقد فصل المسألة ونقل من الحاروي واذكروه للفائدة فاقول :

قال النووي : ولا يجب على مكاتب وذمي . وفيهما قول ضعيف ، ووجه انه يلزمهما . قال صاحب البيان : حكاه ابو ثور عن الشافعي انسه يجب على الذمي . ونقله ابن المنذر عن الشافعي ولم يحك عنه خلافة بل زاد ونقل الاجماع على وجوبه على الذمي . وهذا لفظة في الاشراف قال : قال كل من اخذ من اهل العلم ان طيس الذمي في الركاز الخمس . وبه قال مالك واهل المدينة والثوري واهل الحراق من اصحاب الراي وغيرهم والاوزاعي والشافعي وابو ثور وغيرهم قال : وبه اقول . قال : وهذا يدل على ان سبيل الركاز سبيل الفئ لا سبيل الصدقات . وهذا الذي نقله ابن المنذر عن المنذر عن الشافعي غريب مردود . وحكى صاحب الحاروي والقاضي ابو الطيب وجها ان الكافر لا يملك ما يأخذه من المعدن والركاز كما لا يملك بالاحياء . وهذا غلط . وقد سبق اول الباب الفسوق بينهما عن صاحب الحاروي . واما السفينة فيملك الركاز كالصبي والمجنون . وحكى الماوردي عن الثوري ان المزة والصبي لا يملكون . وهو باطل . لا يملكون من اهل الكسب وطبهم الزكاة . ا . هـ بتصرف

وفي (٦ : ٩٧) قال : ان كان من ضرب الجاهلية فهذا ركاز بطلا خلافا وفيه الخمس . والروضة (٢ : ٢٨٦) هذا وسيأتي ما ذكره النووي مفرقا في فصول .

(٢) هـ : (ساقط) .

(٣) هـ : من غير الركاز .

(٤) هـ : في القديم قول ثان ان فيه .

وهو قول مالك^(١) وأبي حنيفة^(٢) لعموم قوله صلى الله عليه وسلم (وفي الركاز الخمس) .

وان كان الركاز من غير ذهب ولا ورق كالصفر والنحاس والحديد والرصاص، فالصحيح من مذهب الشافعي ومائتي عليه في الجديد والاصح^١ ان لا شيء عليه فيه كالاستفاد من المعادن وقد حكى عنه في القديم قبول

(١) المدونة (١ : ٢٩٢) قال ابن القاسم : كان مالك يقول في دفن الجاهلية مما يصاب فيه من الجوهر والحديد والرصاص والنحاس والبلل والياقوت وجميع الجواهر : ارى فيه الخمس . ثم رجع، فقال لا ارى فيه شيئا ، لا زكاة ولا خمس ، ثم كان آخر ما فارقناه ان قال عليه الخمس . قال ابن القاسم : واحب ما فيه الي ان يؤخذ منسبه الخمس من كل شيء يصاب فيها من دفن الجاهلية وانما اختلاف قوله في الجوهر والحديد والنحاس . واما ما اصيب من ذهب او فضة فيه فانه لم يختلف قوله فيه انه ركاز وفيه الخمس . اهـ . وفي الشرح الصغير (١ : ٢٣٠) عينا او غيره قل او كثر ولو كسر خام . وفي القوانين الاحكام الشرعية (ص ١١) قال : . . . وفيه الخمس ان كان ذهباً او فضة . وان كان من غيرهما فلا شيء . وقيل : الخمس والتلقين للبغدادى ورقة ٢٧ / أ . قال : ولا زكاة في الركاز وفيه الخمس في عينه ومروضه وقليله وكثيره . وهو دفن الجاهلية . اهـ . وانظر تهذيب مسائل المدونة (ص ٣٨) ذكر ما ملخصه ان ما اخرج من ذهب وفضة ففيه الخمس وما اخرج من غيرهما فاختلف قول مالك فيه . هذا في القليل والكثير .

(٢) لم يشترط الحنفية في الركاز شرائط الزكاة قال الكاساني فـ . . . بدائع الصنائع (٢ : ٩٥٥) . . . واما عندنا فالواجب خمس الخنيفة في الكل لا يشترط في شيء منه شرائط الزكاة . اهـ . وكان قبله قال : فان وجد في دار الاسلام في ارض غير مملوكة ، فالموجود مما يذوب بالاذابة وينطبع بالحلية يجب فيه الخمس ، سواء كان ذلك من الذهب والفضة او غيرهما مما يذوب بالاذابة . وسواء كان قليلاً وكثيراً . اهـ . ولم يذكر الباقر شرائط الزكاة . الهداية وفتح القدير (٢ : ٢٣٢) وما بعدها ، وكثر الدقائق وتبيين الحقائق (٢ : ٢٨٧) والمبسوط (٢ : ٢١١) ومختصر الوقاية (ص ٣٥) .

ثان ان فيه الخمس^(١) ولو كان فخارا^(٢).

(١) غير هـ : (ساقطه)

(٢) الام (٢: ٤٥) والمذهب والمجموع (٦: ٩١) ذكر وجوب الخمس. وقال في المجموع : بلا خلاف عندنا . قال ابن المنذر : وبه قال جميع العلماء الا الحسن البصري فوجب فيه الخمس ان وجد في ارض الحرب والزكاة ان وجد في ارض العرب . ا. هـ . وقال الرافعي (٦: ١٠٣) هل يشترط فيه النصاب ؟ رضى الشافعي رضى الله عنه في مواضع على الاشتراط وقال في موضع : لو كنت انما الراجد لخمست القليل والكثير والذهب والفضة وغيرهما . واختلف الاصحاب رضى الله عنهم على طريقين (اشهرهما) ان المسألة على قولين (اشهرهما) وينسب الى الجديد انه يشترط النصاب اما الاول فلظاهر قوله صلى الله عليه وسلم (لا شيء في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالا) واما الثاني فكما لو اكتسب لامن جسيمة الركاز . والثاني وينسب الى القديم انه لا يشترط لمطلق قوله صلى الله عليه وسلم (في الركاز الخمس) . ولانه مال فخص فاشبه الخمسة (والطريق الثاني) القطع بالقول الاول . وخص النص الثاني (اي قول الشافعي) على الاحتياط للخروج من الخلاف . ا. هـ . وكل ما قبل من النصاب يقال في اختصاص الخمس بالذهب والفضة سواء .

وفي الروضة (٢: ٢٨٦) والمذهب اشتراط النصاب . وكذا الموجود ذهبا او فضة . وقيل : في اشتراط ذلك قولان : الجديد : الاشتراط والمجموع (٦: ٩٩) ذكر الخلاف في اشتراط النصاب . وذكر تخمين غير الذهب والفضة . وان فيه طريقين حكاهما البيهقي وأخبرون اصحابهما عند البيهقي : القطع بانه لا يجب (اصحابهما) واشهرهما وبه قال المصنف والاكثر في المسألة قولان (اصحابهما) باتفاقهم وهو نصه في الام والاملاء من كتبه الجديدة : لا يجب . والثاني يجب . وهو نصه في القديم والبويطي في الجديد نص عليه فـ . موضعين من كتاب الزكاة في البويطي . ا. هـ . بتصرف وفي الاقناع (١: ٢٠٩) لم يذكر الشريبي الاشتراط النصاب . وانه من النكدين .

وهو قول ابي حنيفة واحدي الروايين عن مالك^(٢) لمعوم قوله صلى الله عليه وسلم (وفي الركاز الخمس) .
 فاما الحول فغير معتبر في الركاز^(٣) وهو اجماع اهل الفتوى^(٤) .
 فان قيل : ما الفرق بينه وبين المعادن حيث اعتبرت الحول فيهما على احد القولين ؟

قيل : الصحيح من مذهب الشافعي انه لا يعتبر فيها الحول^(٥) .
 كالركاز ، ولكن الفرق بينهما على القول المخرج ، ان المعادن يلزم فيهما^(٦) يستفاد منها مؤنة فاعتبر فيها الحول^(٧) رفقا^(٨) كمروضات التجارات والركاز نعماء^(٩) .
 كامل من غير مؤنة لازمة فلم يعتبر فيه الحول كالسخال^(١٠) .

-
- (١) أ : واحد .
 (٢) انظر المراجع السابقة للحنفية والمالكية .
 (٣) الام (٤٥ : ٢) ، خلاصة المختصر (١٦ / أ) ، والحول غير معتبر .
 والفاية القصوى للبيضاوي (١ : ٣٨١) .
 (٤) الوجيز وشرحه (١٠٣ : ٦) ، المهذب وشرحه (٩٨ : ٦) نقلاً
 الاجماع عن الماوردي على عدم اشتراط الحول والاقناع (٢٠٩ : ١) ،
 نهاية المحتاج (٩٨ : ٣) بلا خلاف ومعنى المحتاج (٣٩٦ : ١) ،
 والاحكام السلطانية ذكر عدم اعتبار الحول في المعادن (ص ١٢٠) ،
 والاقناع للماوردي (ص ٦٦) والقفال (٣ : ١٠٠) .
 (٥) ج : لكن .
 (٦) فيره : يستأنف .
 (٧) أ : رفعا .
 (٨) وذكر الطبري رفقا آخر فقال (٨٥ : ٣ ب) : الفرق بينهما ان الركاز
 لا يفتقر اخراجه الى مدة طويلة . وليس كذلك المعدن . فان المسال
 المستخرج منه يحتاج في تخليصه وتمييزه الى مدة طويلة .

أ - ١٨٤ فصل

(١) ولو كانت الارض محياة فعلى ضربين .
 احدهما : ان تكون عامرة .
 والثاني : ان تكون خرابا .
 فان كانت عامرة ، فهو في ظاهر الحكم ملك اربابها دون واجده .
 وان كانت خرابا فعلى ضربين .
 احدهما : ان تكون جاهلية .
 والثاني : ان تكون اسلامية .
 فان كانت جاهلية عادية فحكمه حكم ما وجد في الموات يكون لواجده .
 ان كان من ضرب الجاهلية عليه ^(٤) الخمس ان كان من اهل الزكاة وبلغ نصيبا .
 وان كانت اسلامية فعلى ضربين .
 احدهما : ان يعرف اربابها فهو في ظاهر الحكم ملك لاربابها .
 دون واجده كالعامة .
 والضرب الثاني : ان لا يعرف اربابها فهو لبني المال ^(٥) دون الواجد
 لان وجوده في ملك مسلم قد اجري ^(٦) عليه في الحكم ملك ذلك ^(٧) المسلم
 فلم يجز ان يملكه الواجد وان جهل مالكه (كما لا يملك ما وجد من ضرب

-
- (١) هـ : وان .
 (٢) ا لام (٤٤ : ٢) ذكر كثيرا من مسائل الباب والمجموع (٩٥ : ٦) ،
 والروضة (٢٨٧ : ٢) وسأفصل الكلام آخر الفصل ان شاء الله تعالى .
 (٣) ب، هـ : وان .
 (٤) ب، هـ : و عليه .
 (٥) قال في المنهاج مع المغني (٣٩٦ : ١) يكون لفظة .
 (٦) فاعل اجري يعود الى (وجوده) .
 (٧) هـ : دون .
 (٨) ب : بان يملك . هـ : تمكيله .

الاسلام . وان جهل مالكة^(١) .

فان قيل : فهلا كان لقطة كما كان ضرب الاسلام لقطة ؟

قيل : ضرب الاسلام وجد في غير ملك ف كان لقطة . وهذا وجد في

ملك فلم يجز ان يكون لقطة . لانه في ظاهر الحكم ملك لصاحب الملك .

وما ذكره الشافعي من اطلاق اللفظ^(٢) فهو على ما ذكرنا من التقسيم .

تشهد به اصول مذهبه^(٣) .

(١) غير ه : (ساقط) .

(٢) ب : اللقطة . وما اثبتته اولى لانه موجود في المجموع (٦ : ٩٥) نقلا

عن الحاوي . وهذه الفتلة نقلها النووي عن الحاوي ايضا وقيد هـ

بما اذا لم يعرف مالك الارض لافيا عرف مالكة . وعلى هذا فقوله

من اطلاق اللفظ اي لفظ اللقطة .

(٣) غير ه : مذهبه . ساقطة . ا . هـ

وهذا الفصل اهتم به العلماء كثيرا منهم الطبري (٣ : ٨٥ ب)

والشيرازي والفضالي والرافعي والنووي وشراح المنهاج والقفطال

الشافعي وغيرهم ، قال النووي في الروضة (٢ : ٢٨٧) لو كان الموجود

على ضرب الاسلام ، بان كان عليه شيء من القرآن ، او اسم ملك من

ملوك الاسلام ، لم يملكه الواجد بمجرد الوجدان ، بل يردده الي

مالكة ان علمه ، فان لم يعلمه فوجدها . الصحيح الذي قطع بسببه

الجمهور : هو لقطة يعرفه الواجد سنة ثم له تملكه ان لم يظهر مالكة .

وقال الشيخ ابو طي : هو مال ضائع يمسه الاخذ للمالك ابدا . او

يحفظه الامام له في بيت المال . ولا يملك بحال . كما لو اقلت الرقيق

ثوبا في حجره . او مات مورثه من ودائع وهو لا يعرف مالكة ، وانما

يملك بالتعريف ما ضاع من المارة دون ما حصنه المالك بالدفن .

ونقل البخوي عن القفال نحوه هذا .

قال الامام ولو انكشفت الارض عن كثر سبل ونحوه فما ادرى ما قول

الشيخ فيه ؟ والمال البارز ضائع . قال : واللائق بقياسه ان لا يثبت

فيه حق التمليك اعتبارا باصل الموضع .

ولو لم يعرف ان الموجود من ضرب الجاهلية او الاسلام فقولان

اشهرهما واشهرهما ليس بركا . والثاني ركا فيخص . وطسسي =

الظاهر: يكون لقطة على قول الجمهور ومن الشيخ ابي طي موافقة الجمهور هنا . ومنه ايضا وجهان . احدهما الموافقة . والثاني : انه مال ضائع كما قال في الصورة السابقة . ثم يلزم من كون الركاز طس ضرب الاسلام ، كونه دفن في الاسلام . ولا يلزم من كونه طس ضرب الجاهلية كونه دفن في الجاهلية لاحتماله انه وجدته مسلم بكثر جاهلي . فكفه ثانيا . فالحكم مدار على كونه من دفن الجاهلية لاعلى كونه ضرب الجاهلية . ا . هـ

ثم ذكر في فرع آخر (٢ : ٢٨٨) ما اذا وجد الركاز في دار الاسلام او في دار الحرب . فقال : الكثر الموجود بالصفة المتقدمة ، تارة بوجود في دار الاسلام وتارة في دار الحرب . .

فالذي في دار الاسلام ، ان وجد في موضع لم يحمره مسلم ولا ذ وصيه فهو ركاز سواء كان مواتا او في القلاع العادية التي صرت فسي الجاهلية .

فان وجد في طريق مسلوكة . فالذهب والذي قطع به العراقيون والقفال انه لقطة . وقيل : ركاز . وقيل وجهان .

والموجود في المسجد لقطة على المذهب . ويجوز فيه الوجوه الذي في الطريق انه ركاز .

وماعدا هذه المواضع ينقسم الى مملوك وموقوف . فالمملوك ان كان لغيره ووجد فيه كثر . لم يملك الواجد . بل ان ادعاه مالك فهو له بلايين . كان متعة والدار . والا فهو لمن تلقى صاحب الارض الملك منه . وهكذا الى ان ينتهي الى الذي احيا الارض فيكون له وان لم يده . لانه بالاحياء ملك ما في الارض . وبالبيع لم يزل ملكه عنه . فانه مدفون منقول . فان كان من تلقى الملك عنه هالكا فورثته قائمون مقامه . فان قال بعض ورثته هو لورثتنا واباه بعضهم سلم نصيب المدعى اليه . وسلك بالباقي ما ذكرناه .

هذا كله كلام الائمة صريحا واسارة .

ومن المصرحين بملك الركاز بالاحياء الارض القفال .

ورأى الامام تخرج ملك الركاز بالاحياء على ما لو دخلت ظهيرة دارا فاطلق صاحبها الباب لاعلى قصد ضبطها ، وفيه وجهان . اصحهما : لا يملكها . ولكن يصير اولي بها . كذلك المحيي يصير اولي بالكثر ثم اذا قلنا الكثر يملك بالاحياء . وزالت رقبة الارض من ملكه =

= فلا بد من طلبه ورده اليه . وان قلنا لا يملك ، ولكن يصير اولى به . فلا يبعد ان يقال اذا زال ملكه عن رقبة الارض بطل اختصاصه كغيرها ان في مسألة النخبة اذا قلنا : لا يملكها ففتح الباب وافلتت ملكها من اصطادها . ا . هـ ثم ذكر التفريع على ذلك فقال : التفرع : ان قلنا المحمي لا يملك بالاحياء . فاذا دخل في ملكه اخرج النخبة من والا فاذا احتوت يده على الكنز نفسه وقد مضى سنون فلا بد من اخراج النخبة الذي لزمه يوم ملكه . وفيما مضى من السنين يمسح وجوب العشر في الاخماس الاربعة على الخلاف في الضال والمضروب وفي الخمس كذلك . ان قلنا : تتعلق الزكاة بالعين . والا فلعلى ما ذكرنا اذا لم يملك الانصابا وتكرر الحول عليه . اما اذا كان الموضع الذي وجد فيه الكنز للواجد . فان كان احياء فما وجدته ركازا وعليه خمسة في وقت دخوله في ملكه كما سبق . وقال الفخزالي فيه وجهان . بناء على ما قاله الامام . وان كان انتقل اليه من غيره لم يحل له اخذه . بل عليه عرضه على من ملكه عنه . وهكذا حسنتي ينتهي الى المحمي كما سبق .

وان كان الموضع موقفا . فالكنز لمن في يده الارض . كذا قالوا في التهذيب . هذا كله اذا وجد في دار الاسلام فلم يوجد فسي دار الحرب في موات . نظر . ان كانوا لا يذبحون عنه . فهو كموات دار الاسلام . وان كانوا يذبحون عنهم ذبهم عن الصمران . فالصحيح الذي قطع به الاكثرون . انه كمواتهم الذي لا يذبحون عنه . وقيل الشيخ ابو علي : هو كصمرانهم .

وان وجد في موضع مملوك لهم . نظر . ان اخذ بقهر وقتل فهو غنمة كأخذ اموالهم وثقودهم من بيوتهم فيكون خمسة لاهل النخبة واربعة اخماسه لمن وجده . . . وان اخذ بخير قتال ولا قهر فهو في* ومستحقه اهل الفيء كذا قاله في النهاية . وهو محمول على ما اذا دخل دار الحرب بخير امان . لانه اذا دخل بايديهم لا يجوز له اخذ كنزهم لا بقتال ولا بخير كما ليس له ان يخونهم فسي امتعة بيوتهم . وعليه الرد ان اخذ . وقد نص على هذا الشيخ ابو علي . ثم في كونه فيئا اشكال . لان من دخل بخير امان واخذ مالهم بخير قتال . اما ان يأخذه غنمة فيكون سارقا =

=
 وأما جهارا فيكون مختلفا . وهما خاص ملك السارق والمختلسين
 ويتأيد هذا الاشكال بان كثيرا من الائمة اطلقوا القول بانه فنيمة
 منهم ابن الصباغ والصيدلاني . ا.هـ
 وانظر المجموع (٩٢ : ١) ومعه المذهب . والوجيز وشرحه (١٠٤ : ٦)
 وحلية العلماء (٩٧ : ٣) ذكر المسألة والمخالفين وقد اختص
 الشيخ البيضاوي في الغاية (٣٨٢ : ١) المسألة فقال : ان يوجد على
 ضرب الجاهلية او شعارها في موات او ملك احياء ، وفيه التمسك .
 ومضروب الاسلام ، والمحتمل ، والموجود في شارع او مسجد لقنيسة
 وفي الملك لملكه ان ادعاه . والا فلن ينتقل منه الى المبيع ، لانه
 ملكه او صار اولى به . ثم ان تنازعا صدق صاحب اليد بيمينته
 ولو مستعيرا . ا.هـ

ب - ١٨٤ فصل

(١) قانما غير بلاد الاسلام اذا وجد فيها ركاز، فضربان .
 احدهما : ان يكون لاهل العهد .
 والثاني : ان يكون لاهل الحرب .
 فان كانت لاهل العهد ، فحكم ما وجد فيها من الركاز كحكم ما وجد
 في بلاد الاسلام .^(٢)
 وان كانت لاهل الحرب فعلى ضربين .
 احدهما ان توجد في مواتهم ^(٣) . والضرب الثاني : في مامرهم .
 فان وجد في مواتهم فهو ركاز يؤخذ خصه .^(٤)
 وقال ابو حنيفة : يكون ركازا ولا يؤخذ خصه .^(٥)
 والدلالة عليه قوله (وفي الركاز الخمس) .

- (١) هـ : واما غير .
 (٢) اي اهل الارض المصالحون عليها . فهي كالارض الموات ، الا اذا ا
 صولحوا على ملك مواتها . الام (٤٤ : ٢) وعلى هذا فيكون قبول
 الماوردي : ان حكم ما وجد فيها من الركاز كحكم ما وجد في بلاد
 الاسلام مبني على ما اذا صولحوا على انهم يملكون مواتها . والله
 اعلم .
 وفي المجموع (١٠٢ : ٦) قال : والركاز الموجود في موات دار اهل
 العهد يملكه واجده عندنا كموات دار الاسلام . قال العبدري :
 وبهذا قال اكثر الفقهاء . قال مالك : يكون لاهل الارض للواجد .
 (٣) ب : في . ساقطة .
 (٤) الام (٤٤ : ٢) ، الروضة (٢٨٩ : ٢) وتقدم : ان كانوا لا يذبحون عنه .
 فهو كموات دار الاسلام وكذلك ان كانوا يذبحون عنه ذبيهم عن العمران
 على الصحيح الذي قطع به الاكثرون . وقال الشيخ ابو طي : هـ :
 كعمرائهم .
 (٥) الاصل لمحمد (١٣٣ : ٢) ، الدر المختار (٣٢٣ : ٢) كل للواجد
 ولو مستأثرا . لانه كالمكتسب . والهداية والفتح (٢٣٨ : ٢) .
 (٦) هـ : لا .
 (٧) انظر للفصل الطبري (٣ : ٨٦ ب) .

وان^(١) وجد في عامهم ، فهو غنيمة يؤخذ خمسها ولا يكون ركاذا^(٢) .
 وقال ابو حنيفة : يكون غنيمة كقولنا ، لكن لا يؤخذ خمسها ، بناء على
 اصله في ان ماغنم على وجه الخفية من غير امام لم يخص^(٣) .
 وقال ابو يوسف^(٤) ، وابو ثور : يكون ركاذا كما لو وجد في مواتهم . . .
 وهذا غلط . لان ما وجد في مواتهم ركاذا للجبل بملاكة فلم يجوز ان يكون
 ما وجد في عامهم ركاذا لمعرفة ملاكة .

(١) ب : فان .

(٢) الام (٤٤ : ٢) واذا وجده في ارض الحرب في ارض عامرة لرجمه
 او خراب قد كانت عامرة لرجل فهو غنيمة ، وليس باحق به من
 الجيش . وهو كما اخذ من منازلهم . وفي الروضة (٢ : ٢٨٩) نذر
 ان اخذ بغير وقتال فهو غنيمة والافقي . وهذا اذا دخلها
 بغير امان . فان دخلها بامان فليس له ان يخونهم . . . باختصار
 الدر المختار (٢ : ٣٢٤) اذا كان غير مستأمن . وانظر رد المختار
 لابن عابد مع الدر . والهداية مع الفتح (٢ : ٢٣٨) .

(٤) الهداية وفتح القدير (٢ : ٢٣٧) وفي المغني لابن قدامة
 (٣ : ٤٩) ذكر قول ابي ثور وشله الحسن بن صالح فيما اذا وجد
 ركاذا في ملك آدمي مسلم معصوم او ذمي . فهو كنز وهو لواجده
 وقال احمد : هو لصاحب الدار وانظر المجموع (٦ : ١٠٢) قال
 والركاز الموجود في دار او ارض ملوكة يكون لساكنه عندنا اذا ادعاه
 وبه قال ابو حنيفة ومحمد وقال الحسن بن صالح وابو يوسف وابو ثور
 يكون لواجده . والله اعلم .

ج - ١٨٤ - فصل

فاما من ملك دارا، فوجد فيها ركازا، فهو له ان ادعاه، ^(١) لان يسده طيسه .

وان لم يدعه فهو لمن ^(٢) ملك الدار عنه .

فان كان قد ملكها بميراث فهو ملك لجميع الورثة على قرائن اللبس .
تعالى له منه بقدر ارثه ان ادعاه .

وان انكره فهو لمن بقي من ورثته ان ادعاه ^(٤) .

وان انكره، فهو لمن ملك الميراث الدار عنه ان كان باقيا، ولم يرثه ^(٥) .
ان كان ميتا .

فان انكره فهو لمن ملكوا الدار عنه هكذا ابدا .

وان كان قد ^(٦) ملكها بائتياع فهو للبائع ان ادعاه وان انكره فهو لمن
ابتاع البائع الدار عنه ان ادعاه ثم كذلك ابدا ^(٧) .

(١) الاصل - ب، ج، هـ : ان ادعاه .

(٢) الاصل : وان لم يدعه .

(٣) ج : كمن .

(٤) ب : ادعاه .

(٥) الاصل - أ، ج : اولحدثه .

(٦) ب : قد . ساقطة .

(٧) الام (٢: ٤٤) ، الطبري (٣: ٨٥ ب) ، الرافعي (٦: ١٠٧) المجموع

(١: ٩٢) ، الروضة (٢: ٢٨٨) ، الاقناع (١: ٢٠٩) ، مشي

المحتاج (١: ٣٩٦) ، نهاية المحتاج (٣: ٩٩) ، وانظر حاشية

شبرا ملسي ، وتحفة المحتاج (٣: ٢٨٩) ، حاشية الباجوري طلي

ابن قاسم (١: ٢٨٨) .

د - ١٨٤ فصل

فاما من استأجر دارا فوجد فيها ركازا .
 فان ادعاه ملكا له ^(١) فهو له لان يده عليه .
 وان اقرانه ركاز وجده فهو لملك الدار ان ادعاه دين المستأجر ^(٢) .
 فان اختلف المستأجر والمالك المؤجر فقال المستأجر : هو ملكي ^(٣)
 قلت دفنته في الدار . وقال المالك : بل كان ركازا وجده فيها ، فالقول
 قول المستأجر مع يمينه . وهو له لانه في يده ^(٤) . والله اعلم بالصواب .

(١) أ : له . ساقطة .

(٢) الام (٢: ٤٤) .

هـ : فلو .

(٤) الوجيز والرافعي (١٠٩: ٦) وما بعدها . قال : اذا تنازعا
 فالقول قول المستأجر بيمينه ان احتمل الصدق ولو على بعد
 لان اليد له فهو كالنزاع في متاع الدار . فان لم يحتمل فلا يصدق
 صاحب اليد . ولو تنازعا بعد رجوع الدار الى المالك . فان قال
 دفنته بعد عودة الدار الى وامكن ، فالقول قوله . وان قال : دفنته
 قبل تأجيرك الدار فوجهان . احدهما : القول قوله ايضا . واصحهما
 القول قول المستأجر لان يده تنسخ اليد السابقة . هـ بتصرف
 والروضة (٢: ٢٩٠) ، المجموع (٦: ٩٦) ، الاقناع (١: ٢٠٩) وانظر
 تقرير الشيخ عوض بهامش الاقناع حيث اشكل هذه التنازع . ثم
 اجاب عنه . وحاشية الباجوري على ابن قاسم (١: ٢٨٨) والمنبرج
 وشرحه والحاشية (٢: ٣٧) .

قصہ

فهذا الكلام في اختلاف اماكن الزكاز ومواضعه .

- (١) أ : هذا الواجد . ب : من الواجد او من غيره .
(٢) أ : احيى .
(٣) الاصل - أ ، ج : ملك .
- انظر للسألة الام (٤٤ : ٢) ذكر الاقطاع والاحياء . والوجـه
(٦ : ١٠٦) والرافعى (٦ : ١٠٨) والمجموع . ذكر الاقطاع
والاحياء كالحاوى (٦ : ٩٤-٩٥) ، منهاج الطالبين مع مفسرني
المحتاج (١ : ٣٩٦) سواء احياء الواجد او اقطعه ام لا . وتحفة
المحتاج والحاشية (٣ : ٢٨٨) ذكر الاحياء ، ونهاية المحتسب
(٣ : ٩٩) وحاشية الباجورى (١ : ٢٨٨) والمنهج والشرح والحاشية
(٢ : ٣٦) وما بعدها .
- (٤) غير ه : اماكن . ساقطة .

و- ١٨٤ فصل

(١) فاما اختلاف حال الواجد ، فهو لكل من وجدته من رجل ، او امرأة بالغ ، او غير بالغ ، عاقل ، او مجنون ، محجور عليه ، او غير محجور عليه .
 وقال سفيان الثوري (٣) لا يملك الركا ز الارجل عاقل . فاما امرأة اوصى (٤) او مجنون ، فلا يملكونه . وهذا غلط . لان الركا ز كسب لواجده كاكسابه بالاصطيا د وغيره فوجب ان يستوى (٥) في تملك الرجل والمرأة والصبي والمجنون كما يستوون في الاصطيا د والاحتشاش . واذا ملكوه (٦) فعليهم خمسة لانهم من تجب عليهم الزكاة .

- (١) ب : فاما . ساقطة .
 (٢) الام (٢ : ٤٤) فمن وجد دفنا من دفن الجاهلية في موات فاربصة اخماسه له . والخمس لاهل سيمان الصدقة او فعمم ولم يخص .
 والروضة (٢ : ٢٨٦-٢٩١) لم يستثن الا الذمي . وانه لا يمكن من اخذه في دار الاسلام . والمجموع (٦ : ٩١) قال الشافعي والاصحاب لا يجب ذلك الا على من تجب عليه الزكاة سواء كان رجلا او امرأة رشيدا او سفيا او صبيا او مجنونا . والاقناع للماوردي (ص ٦٦) فهو لواجده ، والاحكام السلطانية (ص ١٢٠) وحلية العلماء (٣ : ٩٨) فصل المسألة وذكر خلاف الثوري .
 (٣) انظر خلاف الثوري في المجموع (٦ : ٩٢) ذكر ما ذكره الماوردي . حلية العلماء (٣ : ٩٨) .
 (٤) ب : فاما المرأة .
 (٥) ب : ان يشتري .
 (٦) ب : كما يستوى .
 (٧) الاصل - أ ، ج : واذا ملكوا .

ز - ١٨٥ فصل

فاما العبد اذا وجد ركازا، فهو لسيدته، لانه من جملة كسبه. وله السيد اخراج خمسة .
 وحكي عن الاوزاعي والثوري وابي عبيد ان الامام يوضح للعبد منسه (١)
 ولا يعطيه كله. (٢)

وما ذكرنا اصح لانه كسب كالاصطياد .
 وكذا المدبر والمعتق نصفه. (٣)
 فاما المكاتب اذا وجد ركازا فهو له دون سيده، لانه املك لكسبه (٤)
 نفسه ولا زكاة عليه، لانه ممن لا يلزمه زكاة ماله. (٥) والله اعلم. (٦)

- (١) ب : فيه .
 (٢) الاموال لابي عبيد ذكر اثرا في هذا عن عمر، ثم قال : قال ابيو صيد : وكذلك كان سفيان والاوزاعي يقولان في العبد . قال : ولا اطم الاقول مالك ايضا انه يرضخ له منه ولا يعطاه كله . وذلك ان مال العبد يصير لمولاه ، وليس مولاه بالواجد للركاز ، وانما الركاز لمن وجده . فلذلك لا يعطاه العبد كله . وشبهه بالملوك يشهد الخنم وساق حديثا بذلك .
 (٣) غير ج : بصفة . لان المعتق بصفه هو عبد . ومراد الماوردي المصنف بصفه .
 (٤) الاصل ، ب ، ج : بكسب .
 (٥) غير ج ، هـ : فلا .
 (٦) ب : ولانه .
 (٧) انظر المجموع (٦ : ٧٦) وما بعده ، قال : ولو كان المستخرج عبدا وجبت الزكاة على سيده لان الملك له . ولو امره السيد بذلك ليكون النيل له . قال القاضي ابو الطيب في المجرى والدارمي والبتديجي وصاحب الشامل : هو على القولين في ملك العبد بتملك السيد . فان قلنا : لا يملك . فالملك للسيد وعليه زكاته . وان قلنا : يملك فلا زكاة على السيد لعدم ملكه . ولا على العبد لضعف ملكه .
 والمهذب والمجموع (٥ : ٣٣٠ - ٣٣١) ومغني المحتاج (١ : ٣٩٥) .

فاما الكافر اذا وجد ركازا فهو له ، ولا شيء عليه كما قلنا فــــي
المعادن .

وكان بعض اصحابنا يقول : الكافر لا يملك الركاز ولا المعدن كما
لا يملك الاحياء . وقد ذكرنا الفرق بينهما . مع ان تملك للركاز اقوى لانه
يؤخذ خلسة .^(٢)

(١) ب : كما . ساقطة .

(٢) المجموع (٦ : ٩١) . ونقل كلام الماوردي فقال : وحكى صاحب
الحاوي والقاضي ابو الطيب وجها ، ان الكافر لا يملك ما يأخذ من
المعدن والركاز كما لا يملك بالاحياء . قال النووي : وهذا غلط
والرافعي (٦ : ١٠١) و (٦ : ١٠٩) ذكر وجها عن الامام انه لا يملك
لانه كالحاصل في قبضة المسلمين . وهو في حكم مال ضل
عنهم . ثم تعرض في (٦ : ١٠١) الى اخذ الحق منه . والروضة
(٢ : ٢٩١) مغيى المحتاج (١ : ٣٩٥) وقال القفال في حليته
العلماء (٣ : ٩٨) والكافر اذا وجد الركاز ملكه ولا شيء عليه فيه
وقيل لا يملك الكافر الركاز ولا المعدن وليس بمذهب . ا . هـ .
وقال الماوردي في الاقتاع (ص ٦٦) هو لو اجدته ولم يفرق . والاحكام
السلطانية (ص ١٢٠) .

ط - ١٨٤ فصل

قد ذكرنا ان الركاز الذي يملكه واجده ما جمع وصفين .
 احدهما : ان يكون من ضرب الجاهلية ^(١) وذلك (مشهور بما عليه ^(٢) من الصور) .

واما ما كان من ضرب الاسلام فلا يكون ركازا ^(٣) .
 (قلوا اشتبه ضرب الجاهلية وضرب الاسلام . فلا يكون ركازا ^(٥) او كانت ^(٦) اواني يجوز ان تكون جاهلية (ويجوز ان تكون اسلامية ^(٧)) فقد اختلف ^(٨) اصحابنا فيه على وجهين .

(١) بان يكون عليه اسم لملك من ملوكهم او غير ذلك من العلامات، فبيذا
 ركاز بلا خلاف فيجب فيه الخمس وماقيه لواجده . المجموع (٩٧ : ٦)
 وانظر المذهب . وانظر الوجيز والرافعي (١٠٤ : ٦) وما بعدهما
 والاحكام السلطانية (ص ١٢٠) .

(٢) ب : (ساقط) ومحل بياض .

(٣) أ : وضرب الاسلام .

(٤) هل يكون لقطة . الاحكام السلطانية (ص ١٢٠) والوجيز والرافعي
 (١٠٤ : ٦) والمجموع (٩٧ : ٦) وحلية العلماء (ص ٩٨) وقولهم
 فلا يكون ركازا ساقط من الاصل ، ب ، ج .

(٥) أ : (ساقط) .

(٦) غير ه : اواني . ساقطة .

(٧) ه : (ساقط) هده : او اسلامية .

(٨) الوجيز والرافعي (١٠٥ : ٦) ، المجموع (٩٧ : ٦) وما بعدهما قال
 في المجموع : فيه خلاف حكاه جماعة قولين وآخرين وجهين وحكساة
 المصنف وآخرون قولاً وجهها . والصواب قولان نقل المصنف احدهما
 عن نص الشافعي وكذا نقله الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب بسبب
 والنفوس وآخرون ونقل ابن الصباغ وآخرون عن نص الشافعي في الامانة
 ركاز وقال صاحب الحاوي : قال اصحابنا البصريون يكون ركازا وحكوه
 عن نص الشافعي . واتفق الاصحاب على ان الاصح انه لقطة وه قطع
 السرخسي في الاملاء والجرجاني في التحرير وآخرون . وصححه

احدهما : وهو قول البصريين : تكون ركازا وحكوا عن الشافعى
نصاً^(١) لان الاسلام طارىء . فلا يثبت حكمه الا بيقين .

والوجه الثانى وهو قول البغداديين : يكون لقطة ولا يكون ركازا وحكوه
من الشافعى نصاً^(٢) .

= الشيخ ابو حامد والقاضى ابو الطيب والبهوى والمصنف والباقران لانه
مملوك فلا يستباح الا بيقين وعن الشيخ ابي الحسن السنجى ههنا
روايتان حكاهما الرافعى (احدهما) موافقة الاصحاب فى كون
لقطة (والثانية) على وجهين (احدهما) هذا (والثانى) ان
مال ضائع كما قال فى القسم الثانى - وهو الذى يعلم انه من
ضرب الاسلام . وقال : قال ارافعى : واعلم ان مدار الحكم على كونه
من دفين الجاهلية لانه من ضربهم فقد يكون من ضربهم ويدفن
مسلم بعد ان وجده واخذه وملكه . وهذا الذى قاله الرافعى
تفريع على الاصح من هذين القولين ان الكز الذى لا علامة فيه
يكون لقطة . فاما اذا قلنا بالقول الاخر انه ركاز فالحكم مدار على
ضرب الجاهلية والله اعلم . وانظر الروضة (٢ : ٢٨٧) .
وقال النووى فى المضاجع مع المصنف (١ : ٣٩٦) يكون لقطة اذا لم
يعلم من اى الضربين . ولم يذكر وجهاً آخر وكذا الشربيني والمحلى
وحاشيتى قلوبى وعميرة (٢ : ٢٧) ونهاية المحتاج وحاشيتى
شبراملى والمغربى الرشيدى .

(١) انظر نص الشافعى فى الام (٢ : ٤٤) قال : فان كان لاهل الجاهلية
والشرك عمل او ضرب قد عمله اهل الاسلام وضربوه ، او وجد شئ من
ضرب الاسلام او عملهم لم يضربه ولم يجعله اهل الجاهلية ، فهو لقطة
وان كان مدفوناً - او وجد فى غير ملك احد عرف ومنع فيه ما يمنع فى
اللحقة .

(٢) الام (٢ : ٤٤) (قال الشافعى) واذا وجد فى ملك رجل فهو له .
والاحتياط لمن وجد ما يعمل اهل الجاهلية والاسلام ان يعرفه
فان لم يفعل ان يخرج خصه ولا يجبره على تعريفه . فان كان ركازا
ادى ما عليه فيه وان لم يكن ركازا فهو مقطوع باخراج الخص . اهـ

لانه مملوك فلا يستباح الا بيقين فهذا احد الوصفين .
والوصف الثاني : ان يكون مدفونا في ارض موات فان كان ذا هــرا
غير مدفون فعلى ضربين .

احدهما : ان يعلم ان السيل قد اظهره لانه كان في مجرى السيل^(١)
او كان على شفير واد . فهذا ركاز^(٢) .

والضرب الثاني : ان يكون ظاهرا من غير ان يظهره السيل فهذا
لقطة ولا يكون ركازا . فلو شك هل اظهره السيل ام لا ؟ كان كما لو شك^(٣)
هل هو من ضرب الجاهلية ام لا ؟ فيكون على الوجهين احدهما يكسبون
ركازا . والثاني لقطة^(٤) .

(١) ب : السيل .

(٢) أ : ركازا .

(٣) أ : لو . ساقطة .

(٤) المجموع (٦ : ٩٨) ، الروضة (٢ : ٢٨٧) ، الرافعي (٦ : ١٠٥) مثنى
المحتاج (١ : ٣٩٦) ، نقل الصالة عن الماوردي ومثله فعل الشيخ
الرملي (٣ : ٩٨) .

(فرع) في ضم المملوك من المعدن الى غيره مما يملكه الواجد وهو
مغروق في كلام الاصحاب . وقد لخصه الرافعي (٦ : ٩٦) واختصرت
كلامه . ومختصره انه اذا نال من المعدن دون نصاب وهو يملك من
جنسه نصابا فصاعدا فاما ان يناله في آخر جزء من حول ما عنده
او بعد تمام حوله او قبله ففي الحالين الاولين يصير مضموما الى
ما عنده وعليه في ذلك النقد زكاته . وعليه ايضا فيما ناله حقه بـسـلا
خلاف لكن حق النقد ربع العشر وحق المعدن فيه الاقوال الصحيح
ربع العشر .

واما اذا ناله قبل تمام الحول ، فلاشيء عليه فيما عنده حتى يتم حوله .
وفي وجوب حق المعدن فيما وجده وجهان (اصحهما) الوجوب . وهو
ظاهر نصه في الام . وصححه القاضي ابو الطيب وابن الصباغ وآخرون
(والثاني) لا يجب . فعلى هذا يجب فيما عنده ربع العشر عند تمام
حوله وفيما ناله ربع العشر عند تمام حوله . وبهذا قطع المصنف في
فصل الركاز واختاره الشيخ ابو حامد . =

= واما اذا كان ما يملكه من جنسه دون نصاب بان ملك مائة درهم
ونال من المعدن مائة . نظر ان ناله بها بعد تمام حول ماعنده ففسى
وجوب حق المعدن فيما ناله الوجهان . فعلى الاول يجب ففسى
المعدن حقه . ويجب فيما كان عنده ربع العشر اذا تم حوله من حين
كمل النصاب بالنيل . وعلى الثانى لا يجب شىء فى الجميع حتى
يمضى حول من يوم النيل فيجب فى الجميع ربع العشر . وقال ابو علي
فى الافصاح : فيه وجه انه يجب فيما ناله حقه . وفيما كان عنده
ربع العشر فى المال لانه كمل بالنيل وقد مضى عليه حول . وهذا
ضعيف او باطل . لان الذى كان عنده دون نصاب فلم يكن فى حوله .
قلت : وهذا الوجه المنسوب الى ابي على صاحب الافصاح نقله
الشيخ ابو حامد والمصنف فى فصل الركاك وفيهما من الاصحاب من
نص الشافعى واختاره ورجحوه . ولكن الاصح الذى اختاره القاضى
ابو الطيب وابن الصباغ وفيهما من المحققين انه لا شىء فيما كان
عنده حتى يحول حوله من حين كمل نصابا والله اعلم .
واما اذا ناله قبل تمام حول المائة فلا يجب فى المائة التى كانت عنده
شىء بلا خلاف ، ولا يجىء وجه صاحب الافصاح .
واما المائة المأخوذة من المعدن فيجىء فيها الوجهان السابقان
اصحهما الوجوب . وهذا التفصيل نقله بعض العراقيين . ونقل
معظمه ابو علي السنجى ونسبه امام الحرمين الى السهو . وقال
اذا كان ما يملكه دون نصاب فلا ينمقد عليه حول حتى يفرض له وسطا
وآخرا او يحكم بوجوب الزكاة فيه يوم النيل . ولا شك فى بعد القول
بوجوب الزكاة فيه للنيل لكن الشيخ ابا على لم يتفرد بنقله ولا اختاره
حتى يعترض عليه وانما نقله متعجبا منه مفكرا له .
والروضة (٢ : ٢٨٣) .

١/١٣٢

ي - ١٨٤ فصل

قد ذكرنا ان النصاب معتبر في الركاز على الصحيح من المذهب وعليه يقع التفريع في المسائل ^(١) .

فاذا كان الركاز نصابا وكان واجده حرا مسلما فعليه اخراج خمسة .
وان كان دين النصاب فلا يخلو حال واجده من احد امرين . اما
ان يملك تمام النصاب او لا يملك .

فان لم يملك تمام النصاب فلا شيء عليه في هذا الركاز .

وان ملك تمام النصاب فعلى ^(٢) ثلاثة اقسام .

احدها : ان يجد الركاز عند ^(٤) تمام الحول على ^(٥) ما كان بيده كأنسه
كان يملك مائة درهم قد حال عليها الحول . بان ^(٦) اشترى بمائة درهم سمس
سلعة للتجارة ثم حال حولها ووجد ^(٧) مائة درهم ركازا حين حال الحول

(١) ه : تفريع المسائل .

(٢) الطبري (٣ : ٨٧ / أ) وكان حقه ان يذكر هذه المسألة مع المعدن
كما ذكرها الرافعي والنووي . انظر الرافعي (٦ : ٩٦) المسألة
الثانية . والمجموع (٦ : ٧٩) ذكر النووي هنا سألتي . احداهما
فيما اذا كان يملك نصابا ثم وجد من جنسه دين نصاب . والثانية
فيما اذا كان يملك دين نصاب ووجد ما يتم به النصاب . وقال النووي
(٦ : ١٠٠) هذا الفصل الى آخر الباب سبق شرحه واضحا فسي
فصل المعدن واتفق اصحابنا على ان حكم الركاز والمعدن في تنعيم
النصاب . وجميع هذه التفريعات سواء وفاقا وخلافا بلا فرق . وهذا
اذا شرطنا النصاب كما ذكره المصنف . ا . هـ وكما ترى فسيان
الشوازي اغر هذه المسألة الى باب الركاز كما فعل الماوردي .

(٣) ب : فعليه .

(٤) هـ : عند حلول حولها .

(٥) ب : عام كان بيده .

(٦) هـ : فان .

(٧) هـ : ثم وجد .

٢/١٣٢

فهذا يضم الركاز الى ما بيده ويتركبهما فيخرج من الركاز الخمس، ^(١) وما كان بيده ربع العشر، لان الركاز لا يفتقر الى حول، ^(٢) وما كان بيده قد حال عليه الحول . وقد بلغا ^(٣) نصابا فصارت تقديرهما تقدير نصاب حال حوله .

والقسم الثاني : ان يجد الركاز قبل حلول الحول على المائسة التي بيده فهذا لاشي عليه في الركاز ويضم الى المائة التي كانت بيده ويستقبل بهما ^(٤) الحول لانهما تما نصابا فاذا ^(٥) حال الحول اخرج منهما الزكاة ^(٦) ربع العشر .

والقسم الثالث : ان يجد الركاز بعد حول المائة فهذا حكم ^(٧) مسن معه عرض للتجارة ^(٨) حال حوله وقيته دون النصاب ثم زادت قيمته بعد الحول ثم بلغت نصابا فيكون على وجهين .

اصحهما : لاشي عليه ويستأنف لهما الحول من حين تما نصابهما فاذا حال حولهما اخرج زكاتهما ربع العشر .

والوجه الثاني : يكون كوجوده عند ^(٩) الحول فيضعهما ^(١٠) ويخرج مسن الركاز الخمس . وما ^(١١) كان بيده ربع العشر .

(١) ب : الخمس . شاقطة .

(٢) ب : حلول .

(٣) وقد بلغتا .

(٤) هـ : لهما .

(٥) هـ : اذا .

(٦) ب : الركاز .

(٧) اي فحكم هذا حكم .

(٨) ب : عرض التجارة .

(٩) ج : بعد .

(١٠) ب : فيضم تما .

(١١) ب، هـ : وما .

فلو وجد مائة درهم ركازا وهو لا يملك غيرها ثم وجد بعد يوم^(١) مائة
درهم ركازا فلاشيء عليه فيما نص عليه الشافعي في الام ويستأنف لهم^(٢)
الحول من حين^(٣) وجد المائة الثانية^(٤) فاذا حال الحول اخرج زكاتهم^(٥)
ربع العشر^(٦).

٩٠١٣٣

-
- (١) ب : يوم او يومين مائة .
(٢) ب ، ج ، هـ : لهما . الاصل - أ : لهما .
(٣) هـ : حيث .
(٤) هـ : الثانية . ساقطة .
(٥) الاصل - أ : زكاتها . ب : زكاتهم .
(٦) انظر لنص الشافعي الام (٤٥ : ٢ - ٤٦) ، المذهب (٦ : ٩٩) ،
المجموع (٦ : ١٠٠) قال : وافقت نصوص الشافعي والاصحاب على
هذه المسألة .

للسنة ١٨٤٤ (قفل)

(١) اذا وجد رجل ركسازا، فأخرج خمسة، ثم اقام رجل البيعة أنه ملكه
 (٢) فلمقيم البيعة استرجاع الركساز من واجده مع ما أخرجه الواجد من خمسة
 وللواجد ان يرجع بالخمس على الوالي، ان كان قد دفعه اليه، وللوالي
 ان يرجع به على اصل السهمان ان كان باقيا في ايديهم،
 وان لم يكن باقيا في ايديهم، او كان قد تلف في يد الوالي بخير تفريط
 (٤) (٥) ضمنه في مال الركساز
 (٦) وان تلف في يده بتفريط أو خيانة ضمنه في ماله.

- (١) هـ الرجل .
 (٢) أ : فلمقيم البيعة ، وهو جائز، قال ابن مالك في الخلاصة
 ووصل آل بذا المضاف مخففان ان وصلت بالثاني كالجعد الشعر
 قال السيوطي في البهجة المرضية : اشار بقوله بذا المضاف : السى
 الاضافة اللفظية وقوله : ان وصلت بالثاني : اي بالمضاف اليه اه
 ووصل آل وصلت بقوله البيعة . البهجة (ص ٧٤)
 (٣) الإملء ج : معما
 (٤) هـ : قيمته
 (٥) ب : الركساز
 (٦) الأم (٤٤:٢-٤٥) ، المجموع (١٠١:٦) نقل المسألة عن الماوردي والدارمي

ل - ١٨٤ فصل

الخمس الواجب في الركاز وما يجب في المعادن يصرف ^(١) مصروف
الصدقات في اهل السهمان ^(٢) .

- (١) ب : يصرف من مصرف .
(٢) الام (٩٣:٢) رد على ابي حنيفة والطبري (٣:٨٧) ذكر قول
المزني وابي حفص بن الوكيل ، المجموع (٦:١٠١) فقد ذكر المسألة
فقال : قال الشافعي والاصحاب يجب صرف خمس الركاز مصروف
الزكوات . وهو زكاة . هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور فـ
الطريقتين . وحكى الخراسانيون قولاً انه يصرف مصرف خمس الفس
وحكاها صاحب الحاوي والقاضي ابو الطيب ومن تابعهما وجهاً من
المزني وابي حفص بن الوكيل من اصحابنا . وانظر (٦:١٠٢) وذكر
خلاف ابي حنيفة وقال هو رواية عن احمد وبه قال المزني وابي
الوكيل من اصحابنا . والوجيز (٦:١٠٣) وانه يصرف مصرف الزكاة
والرافعي الشارح قال : في مصرفه قولان (اصحهما) مصرف مصروف
الزكوات . لانه حق واجب في الاستفادة من الارض فاشبه الواجب في
الزروع والثمار (والثاني) به قال المزني والوكيل الباشا من
وابو جعفر الترمذي رحمهم الله انه يصرف الى اهل الخمس المذكورين
في آية الف . ومنهم من لا يطلق قولين بل يقطع للشافعي رضي
الله عنه بالاول وينقل الثاني وجهاً ضعيفاً . والروضة (٢:٢٨٦) ،
واختلاف الاثمة (ص ١٠٧) وقال مالك واحمد مصرفه مصرف الفس
وقال ابو حنيفة هذا ان وجده في ارض الخراج او العشر وان وجده
في داره فهو له ولا شيء فيه .
وقال الشافعي مصرف الزكاة هذا في المعدن . وفي الركاز قال
ابو حنيفة هو كالمعدن والمشهور من مذهب الشافعي انه يصرف
مصرف الزكاة . ومن احمد روايتان وقال مالك يجتهد الامام في مصرفه
بما فيه المصلحة . ا . هـ بتصرف . ومثله في الافصاح (١:٤١٦) ،
ومختصر خلافات البيهقي (ص ٨/١) ، وشرح السنة للبخاري
(٦:٥٩) .

وقال ابو حنيفة^(١) : يصرفان في اهل الفى* والغنيمة ، لانه مـسـال
يجب فيه الخمس كالفى* والغنيمة ،

وقال ابو ابراهيم المزنى وابو حفص بن الوكيل : حق المصـادـن
يصرف في اهل الصدقات ، وخمس الركاز يصرف في اهل الفى* لانه واصل
من جهة مشترك .

والدلالة عليه قوله صلى الله عليه وسلم (كَيْسٌ فِي الْمَالِ حَقُّ سِتْرٍ
الزكاة)^(٤) وحديث بلال بن الحارث المزنى وقد مضى^(٥) .

ولان الاعتبار في المعدن والركاز بواجده بدليل انه لو وجدته
مكاتب او ذمي لم يجب عليه شىء .

واذا كان الاعتبار بواجده ، لم يجز ان يصرف مصرف الفى* لان واجده
مسلم ، ولو وجب ان يصرف خمسة مصرف الفى*^(٦) والغنيمة لانه واصل من جهة
مشرك لوجب ان لا يملك الواجد اربعة اخماسه ليصرف في اهل الفى*^(٨)
والغنيمة . ولو وجب التوقف عن تملكه لجواز ان يكون لمن لم تبلغه الدعوة^(٩)
فلا يحل تملكه . وفيما ذكرنا بطلان ما اعتبروا والله اعلم بالصواب .

(١) الدر المختار ورد المختار (٢ : ٣٢٢) (خمس) لكونه غنيمة . ابن
طابدين قوله لكونه غنيمة ، فانه كان في ايدي الكفار وحوله ايدينا .
البحر وانوار الهداية وفتح القدير والبايرتى (٢ : ٢٣٤) وما بعد هذا
والمبسوط (٢ : ٢١٥) ، والزيلعى (١ : ٢٨٨) ، والبدايع (٢ : ٩٥٣) .
(٢) هـ : مصرف .

(٣) ب ، ج ، هـ ، هـ : مصرف .

(٤) تقدم (ص) بعد الحديث نسخة هـ : من حديث بلال .

ج : المازنى .

(٥) (ص ٩٣١) .

(٦) ب : ووجب ان يصرف في .

(٧) الاصل : مصرف الخمس .

(٨) الاصل - أ ، ب : من .

(٩) غير هـ : ولوجب .

باب ما يقول المصدق إذا أخذ
الصدقة لمزبأ خذها منه

(باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه)

(٢٦) ١٨٥ باب ما يقول المصدق إذا أخذ
الصدقة لمن يأخذها من نفسه

قال الشافعي : قال الله تعالى لتبوءوا على الله عهدا ، وسلم (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ^(١))

(١) اختلف في الصلاة على غير الانبياء . فقد قال النووي في المجموع (٦ : ١٧١) : قال المصنف أي الشيرازي : يستحب أن يقول : اللهم صل على آل فلان ، وتابعه على هذا صاحب البيان . وقال صاحب الحاوي : أن قال اللهم صل عليهم فلا بأس . وهذا الذي قاله خلاف المذهب وخلاف ما قطع به الاكثرون بأنه تكوه الصلاة على غير الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ابتداء في هذا الموضع وغيره . وإنما يقال تبعا صلى الله على النبي وعلى آله وأزواجه ونحو ذلك .

وقال المتولي : لا تجوز الصلاة على غير الانبياء ابتداء . ومقتضى صبرته التحريم . والمشهور الكراهة . وقيل أنه خلاف الاولى ولا يسمى مكروها . فحصل أربعة أوجه (أصحابها) مكروه (والثاني) حرام (والثالث) خلاف الاولى (والرابع) مستحب عند أخذ الصدقة .

وقد جمع الرافعي كلام أمام الحرميين وسائر الأصحاب فيه ولخصه فقال : قال الأئمة : لا يقال : اللهم صل على فلان . وإن ورد ففي الحديث أن الصلاة صارت مخصوصة في لسان السلف بالانبياء صلوات الله وسلامه عليهم . كما أن قولنا عز وجل مخصوص بالله تعالى . وكما لا يقال : محمد عز وجل وإن كان عزيزا جليلا لا يقال أبو بكر وعلى صلى الله عليه وسلم وإن صح المعنى . قالوا : وإنما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لأنه منصبه فله أن يقوله لمن شاء بخلافنا . قال : وهل ذلك مكروه كراهة تنزيه أم مجرد ترك أدب ؟ فيه وجهان (الصحيح) الأشهر أنه مكروه وبه قطع القاضي حسين والفزالي في الوسيط ووجهه أمام الحرميين بأن المكروه ما ثبت فيه فمضى مقصود . وقد ثبت نهى مقصود عن التشبه بأهل البدع . وقد صار هذا شعارا لهم .

وظاهر كلام الصيدلاني والفزالي في الوجيز أنه خلاف الاولى . وصرح صاحب العدة بنفي الكراهة وقال : الصلاة بمعنى الدعاء تجوز على كل أحد أما بمعنى التعظيم فتختص بالانبياء . ولا خلاف أنه يجوز أن =

إِنْ صَلَاتَكَ سَكَنَ لَهُمْ^(١) قَالَ الشافعي (الصَّلَاةُ عَلَيْهِمُ الدُّعَاءُ لَهُمْ عِنْدَ اخْتِزَارِ

= يجعل غير الانبياء تبعاً لهم . فيقال صل على محمد وعلى آله
وازواجه وذريته واتباعه واصحابه . لان السلف استعملوه وامرنا به
في التشهد .

قال الشيخ ابو محمد : والسلام بمعنى الصلاة فان الله تعالى
قرن بينهما فلا يفرد به غائب غير الانبياء . ولا بأس به على سبيل
المخاطبة للآحياء والاموات من المؤمنين فيقال : سلام عليكم . هكذا
قال : لا بأس به . وليس بجيد . بل الصواب انه سنة للآحياء
والاموات وهذه الصيغة لا تستعمل في السنن . وكأنه اراد ان
لا يمنع منه في المخاطبة بخلاف الغيبة . واما استحبابه في المخاطبة
فمصرّف . والله اعلم . ثم ذكر استحباب الترضي والترحم على
الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر
الاخير . ورد على من خصص الترضي بالصحابة والترحم في غيرهم
انظر الوجيز والرافعي (٥٢٩ : ٥) ، الروضة (٢ : ٢١١) ، شرح مسلم
للنووي (١٨٤ : ٧) وما بعدها . وقال : واما قول الساعي : اللهم
صل على فلان فكرهه جمهور اصحابنا وهو مذهب ابن عباس ومالك
وابن عيينة وجماعة من السلف . . . الخ ، وشرح السنة للبغوي ،
(٤٨٦ : ٥) وانظر كلام المحقق الذي نقله عن ابن القيم . وانظر
فتح القدير (٣٦١ : ٣) وما بعدها . وانظر النهاية لابن
الاثير (٥٠ : ٣) وحاشية قليوبي (٤٤ : ٢) .

(١) التوبة : ١٠٣ .

الصدقة منهم . فحق على الوالى اذا اخذ صدقة امرئ ان يدعو لـــــــه
وأحب ان يقول آجرك الله فيما اعطيت وجعله لك طهوراً^(١) وبارك لك فيما
ابقيت^(٢) . وهذا صحيح .

يختار لوالى الصدقات ان يدعو لاربابها اذا اخذها منهم ، لقوله^(٤)
تعالى (خذ من أموالهم .. الى قوله سکن لهم) معناه وادع لهم
ان دعوتك سکن لهم^(٥) .

(١) ب : طهرا .

(٢) المزنى (ص ٥٣) ، الام (٦ : ٢) وقال : ومادعاه به اجزأه ان شاء
الله . الاحكام السلطانية للماوردي (ص ١٢٠) ، وانظر احكام
القرآن للشافعى (ص ١٠٣) ذكر ما قاله المزنى ، والبيهقى (٤ : ١٥٧)
والطبرى (٣ : ٨٨ / ١) .

(٣) الاصل : للوالى الصدقات .

(٤) المذهب (٦ : ١٦٩) ، المجموع (٦ : ١٧١) وهو سنة وليس بواجب
هذا هو المذهب . وبه قطع المصنف والاصحاب . والروض
(٢ : ٢١١) ، فتح البارى (٣ : ٣٦٢) ، شرح مسلم للنووى (٧ : ١٨٤)
شرح السنة للبيهقى (٥ : ٤٨٥) وما بعدها . قال : وانما يستحق
الدعاء اذا اداها طوعا .

(٥) ه : دعواتك .

(٦) تفسير ابن كثير (٢ : ٣٨٦) اى ادع لهم واستغفر لهم (سکن لهم)
قال ابن عباس رحمة بهم . وقال قتادة : وقار . والقرطبي
(٨ : ٢٥٠) وصل عليهم ان صلاتك سکن لهم .. اى اذا دعوت لهم
حين يأتون بصدقاتهم سکن ذلك قلوبهم وفرحوا به . . . وقسرى
(سکن) بسكون الكاف . قال قتادة : معناه وقار لهم . والسكس
ما سکن به النفوس وتطمئن به القلوب . ا هـ . وفتح القدير للشوكانى
(٢ : ٣٩٩) واحكام القرآن للجصاص (٣ : ١٥٦) والسقراطى
(ص ١٩١) المسألة ٩٩ من سورة التوبة . وفتح البارى (٣ : ٣٦١)
تفسير قوله تعالى : خذ من أموالهم .. الاية ، وشرح السنة
(٥ : ٤٨٥) والنهاية لابن الاثير (٣ : ٥٠) ذكر الحديث وقيل
اى ترحم وبرك . وحاشية الصاوى على الجلالين (٢ : ١٥٥) . وذكر
الماوردي فى الاحكام السلطانية (ص ١٢٠) وجهين فى معنى =

وروى عن عبد الله بن أبي أوفى^(١) قال جئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقات قومي^(٢)، فقلت يا رسول الله، ادع لي فقال (اللهم صل على آل أبي أوفى)^(٣) .^(٤)

(وصل عليهم) أحدهما : استغفر لهم . قال : وهو قول ابن عباس رضي الله عنه . والثاني : ادع لهم وهو قول الجمهور .

ثم ذكر في معنى سكن لهم أربع تأويلات . أحدها : قرية لهم . وهو قول ابن عباس . والثاني : رحمة بهم وهو قول طلحة . والثالث : تثبيت لهم . وهو قول ابن قتيبة . والرابع : امن لهم .

(١) عبد الله بن أبي أوفى علقمة بن خالد الحارثي الأسلمي ، صاحب سبي شهد الحديبية ، وعمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم مات سنة سبع وثمانين . وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة . تهذيب التهذيب (٤٠٢ : ١) ت ١٩٣ ، أسد الغابة (٣ : ١٢١) ، تهذيب الاسماء (٢٦١ : ١) ت ٢٨٧ ، الصحابي ابن الصحابي . تهذيب الكمال (٦٦٧ : ٢) .

(٢) ب ، ج : قال : فقلت .

(٣) ب : آل . ساقطة .

(٤) حديث اللهم صل على آل أبي أوفى .

البخاري - فتح الباري (٣٦١ : ٣) ج ١٤٩٧ باب صلاة الامم ودعاؤه لصاحب الصدقة عن عمرو بن عبد الله بن أبي أوفى قال (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه قوم بصدقتهم قال : اللهم صل على آل فلان . فاتاه أبي بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي أوفى) .

ومسلم . بشرح النووي (١٨٤ : ٢) الزكاة باب الدعاء لمن أتى بصدقته .

وابوداود (١٠٦ : ٢) ج ١٥٩٠ باب دعاء المصدق لأهل الصدقة . ابن ماجه (٥٧٢ : ١) ج ١٧٩٦ باب ما يقال عند اخراج الزكاة النسائي (٣١ : ٥) .

شرح السنة للبخاري (٤٨٥ : ٥) ج ١٥٦٦ باب دعاء المصدق لسحب المال . ومشكاة المصابيح (٥٥٩ : ١) ج ١٧٧٧ كتاب الزكاة دعاء المصدق . متفق عليه . والتاج الجامع للاصول (٣١ : ٢) والجصاص احكام القرآن (١٥٦ : ٣) ونيل الاوطار للشوكاني (١٧٢ : ٤) ج ٦ باب تفرقة الزكاة في بلدها . ومراعاة المنصوص عليه لا القيمة . وما يقال عند دفعها . وانظر التلخيص الحبير (٥٢٩ : ٥) .

ولان الله تعالى اشقى على اهل الصدقات وشكرهم^(١) وذم اهمل
 الجزية واغفل لهم . فوجب ان يتأسى^(٢) بافعاله في الفريقين / ليقع الفرق بين
 ما اخذ من الزكاة^(٤) طهورا وبين ما اخذ من الجزية صفارا .
 واذا كان هذا واضحا ، فقد حكى عن داود بن علي انه اوجب على^(٥)
 الوالى الدعاء لرب المال عند اخذ الصدقة منه احتجا بما ذكرنا سواء
 سأل رب المال الدعاء له أم لا .^(٦)
 ولا يختلف اصحابنا انه متى لم يسأل رب المال الدعاء له فليس على
 الوالى ان يدعو له لان رب المال يدفع الزكاة مؤد لعبادة واجبة^(٨)
 وذلك لا يوجب على غيره الدعاء له كسائر العبادات .

(١) قال تعالى : لا خير فى كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه اجرا عظيما . النساء : ١١٤ .

وقوله تعالى : ان المسلمين والصلوات ، والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات ، والصادقين والصادقات ، والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات ، والمتصدقين والمتصدقات ، والصائمين والصائمات ، والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اعد الله لهم مغفرة واجرا عظيما . الاحزاب : ٣٥
 (٢) قال تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الله من الذين اوتوا الكتاب حتى يمتطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) . التوبة : ٢٩

(٣) الاصل ، ب : تياسا .

(٤) ب : الركاز .

(٥) هـ : واجب .

(٦) ب : له . ساقطة .

(٧) ب : لم يسلم .

(٨) ب : يدعو .

- فاما اذا سأل رب المال الدماء له ففي وجوبه وجهان (١) (٢) .
 احدهما : يستحب ولا يجب وهو الاظهر لما ذكرنا .
 والوجه الثاني : واجب لما قدمنا من الامر في الآية (٣) .

- (١) هـ : وجوبه له .
 (٢) نقل النووي في المجموع كلام الماوردي (٦ : ١٧١) وقال اصحابهما
 يندب ولا يجب والثاني يجب . وحكى الحنافى والرافعى وجهان انه
 يجب مطلقا لظاهر القرآن والسنة ولقول الشافعى في مختصر المزنى
 فحق على الوالى اذا اخذ الصدقة ان يدعو له . ويجيب هـ اذا
 القايل من حديث معاذ بانه كان معلوما عنده لانه كان من حفاة
 القرآن والآية صريحة . . . وهذا الوجه حكاه اصحابنا عن داود واهل
 الظاهر . ووافقونا على ان المالك اذا دفع الزكاة الى الفقراء
 لا يلزمهم الدماء فحمل الاصحاب الآية والحديث وكلام الشافعى
 على الاستحباب قياسا على اخذ الفقراء .
 (واما) اذا دفع المالك الى الاصناف دون الساعى فالمذهب
 الصحيح وبه قطع الجمهور انه يستحب لهم ان يدعوا له كما يستحب
 للساعى . وحكى صاحب البيان عن الشيخ ابى حامد انه لا يستحب
 وليس بشئ . ا . هـ .
 وفتح البارى (٣ : ٣٦٢) نقل عن بعض اهل الظاهر الوجوب . وقال
 وحكاه الحنافى وجهان لبعض الشافعية . والروضة (٢ : ٢١١) ،
 والاحكام السلطانية (ص ١٢١) احدهما مستحب . والثاني مستحق .
 (٣) هـ : به فى الآية . والخبر الوارد فيه .
 (٤) وفى الاحكام السلطانية (ص ١٢١) قال الماوردي : وهو من
 الاستحباب ان لم يسأل .

أ - ١٨٥ فصل

(١) ويجب أن يكون دعاء الوالي لأرباب الأموال مذكوره الشافعي وهو أن يقول : (آجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا . وبارك لك فيما أبقيت) وقول (اللهم صل عليهم) لم يكن به بأس ، لأن ذلك ظاهر الكتاب ونص السدة .

وقال أهل التفسير الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين الدعاء (٢) . وقال كثير (٣) :

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصلى على جاراتها الآخر (٤)
قال الشافعي : وقد كان طاووس واليا على صدقات بعض البلاد فكان يقول (ادوا زكاتكم رحمكم الله) لا يزيد على هذا . فإذا دفعوها إليه فرقها على مساكينهم . ومن ولي منهم لم يقل له هلم ولا ارجع . (٥)

١٣٤/١٣٤

(١) أي يطلب منه طلبا مؤكدا لقريئة ماتقدم وما سيأتي . فالجواب هنا ليس على حقيقته . وفي هـ : ويختار . وهو أولى .

(٢) انظر المراجع السابقة (ص ١٣٩٠) .

(٣) هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي ، أبو مخرم شاعر متهم مشهور من أهل المدينة ، أكثر إقامته بمصر .

كان شاعر الحجاز بالمدينة . له ديوان شعر مطبوع ،
الاعلام ٧٣:٦ الاغاني ٢٥:٨ شرح شواهد المثنى ٢٤ الوفيات ٤٣٣:١
(٤) هذا البيت للراعي وليس لكثير عزة ، انظر شعر الراعي النميري
واخباره ، جمع ناصر الحاشي رقم القصيدة (٥٦) (ص ٨٧)

قبله : فقلت والرة الرجال دونهم . وبن لجان لما اعتادني ذكرى
بعد : الجرائد لأرباب أحمره . سود المهاجر لا يقر أن يسور
(٥) أثر الشافعي أن طاووسا كان واليا على صدقات بعض البلاد لسم
أجده بهذا اللفظ . انظر مصنف عبد الرزاق (٤ : ١٤٩) ج ٧٢٨٠ باب
هل يستحلف المسلمون على زكاتهم ؟ عن ابن طاووس عن أبيه قال
لا يستحلف الناس على صدقاتهم ، من أدى شيئا قبل منه . وابن أبي
شيبه (٣ : ١٦٨) باب من كان يرى أن يجلس المصدق فإن أعطى
شيئا أخذه . . . حدثنا معمر عن أبيه قال : كان طاووس يمسرى
أن يجلس المصدق فإن أعطى شيئا أخذ وإن لم يعط شيئا فسكت

وينبغي لأرباب الأموال أن يؤدوا^(١) زكوات أموالهم طيبة بها نفوسهم
كما ورد الخبر^(٢) ولا يدافعوا الوالي بها إذا كان عدلا فيحوجوه إلى الخيانة^(٣)
في أخذها والخروج عما وضعت له من المواساة بها^(٤) . فقد روى من
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (إِذَا آتَاكُمْ^(٥) فَلَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عَنْ رِضَى^(٦)) .

= و (١٢٩ : ٣) من ابن جريج عن رجل من طاوس قال : يأتيهم
المصدق على قيامهم ولا يستحلفهم .

(١) ب : فيردوا .

(٢) هـ : بها الخبر .

(٣) المجموع (١٤٢ : ٦) فرع . يستحب دفع الصدقة بطيبة نفس ومشاشة
وجه ويحرم المن بها ، فلو من بطل ثوابه . ثم ذكر الأدلة .

(٤) الأصل ، ب ، ج : فيخرجوه .

(٥) ب : فالخروج .

(٦) الأصل ، أ ، ب : وصفت .

(٧) ب ، ج ، هـ : إذا آتاكم الساعي . هـ : فلا يعدوكم .

(٨) البيهقي (١٣٦ : ٤) باب ما ورد في أرضاء المصدق . . عن جرير بن

عبد الله رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

إذا آتاكم المصدق فلا يفارقكم إلا عن رضا . قال الشافعي : يعني

والله أعلم . أن يوفوه طائعين ولا يلووه . لأن يحطوه من أموالهم

ماليس عليهم . فهذا يأمرهم بأمر المصدق . قال البيهقي : وهذا

الذي قاله الشافعي رحمه الله محتمل لولا ما في رواية عبد الله بن

هلال القيسي من الزيادة . حدثنا عبد الرحمن بن هلال العبسي

عن جرير بن عبد الله قال : جاء ناس - يعني من الأعراب - إلى رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : إن ناسا من المصدقين يأتوننا

ويظلمونا قال : أرضوا مصدقيكم . قالوا : يا رسول الله . وإن ظلمونا ؟

قال : أرضوا مصدقيكم زاد عثمان - أحد رواة الحديث - وإن ظلمتم

وقال أبو كامل - أحد رواة الحديث - في حديثه قال جرير ما صدر عن

مصدق بعد ما سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم

إلا وهو عني راض . رواه مسلم في الصحيح عن أبي كامل وعن أبي

بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحيم . . هـ .

والفتح الكبير (٦٥ : ١) من جابر . إذا آتاكم المصدق فلا يصد ر عنكم =

.....

- =
الا وهو راض .
ومسلم ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه . وهو من الزيادة على
الجامع الصغير .
مسلم . مسلم بشرح النووي (٧ : ٧٢) باب ارضاء السعاة . ذكره
حديث عبد الرحمن بن هلال الصيسى .
الترمذى . تحفة الاحوذى (٣ : ٣١٠) (٢٠) باب ماجاء فى
رضى المصدق . من مجالد عن الشعبي عن جرير .
ابن ماجه (١ : ٥٧٦) (١٢) باب ما يأخذ المصدق من الابل
ح ١٨٠١ .
صحيح ابن خزيمة (٤ : ٥٧) باب صلاة الامام على المأخوذ من
الصدقة اتباما لامر الله عز وجل ح ٢٣٤٥ .